دكتور شعبان صلاح

مواقف النحاة من القراءات القرآنية

حتى نهاية القرن الرابع الهجرى

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجرى

تأليف

الدكتور شعبان صلاح

الأستاذ بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

الـكـتـاب : مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية ق ٤هـ
المؤلـف : د. شعبان صلاح
رقم الإيداع : ٢٠٠٤/٤١١٦
تاريخ النشر : ٢٠٠٥
الترقيم الدولى : I. S. B. N. 977 - 215 - 761 - 6

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة للناشر ولا يسمح بإعادة نشر هذا العمل كاملا أو أى قسم من أقسامه ، بأى شكل من أشكال النشر إلا بإذن كتابى من الناشر

الـنـاشـر : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع
شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطابع : ١٢ شارع نوبار لاظوغلى (القاهرة)
ت : ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

الـتـوزيـع : دار غريب ٣,١ شارع كامل صدقى الفجالة – القاهرة
ت ٥٩٠٢١٠٧ – ٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق والمعرض الدائم { ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر – الدور الأول
ت ٢٧٣٨١٤٢ – ٢٧٣٨١٤٣

(تنويه)

هذا العمل بحث لنيل درجة الدكتوراة

نوقش في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة

فى آخر إبريل من عام 1978م

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وبعد :

تعد قضية الاستشهاد بالنصوص اللغوية ، والاعتماد عليها مصدرًا من مصادر التقعيد النحوى، من أهم القضايا التى تشغل بال الباحثين فى الحقل اللغوى بوجه عام ، وقد حظيت هذه القضية على وجه العموم بوفرة من الدراسات المحدثة تكاد تزيد على ماكتب فى غيرها من قضايا . وقد كان الاهتمام موزعًا فى هذه الدراسات بين قنوات السماع من شعر ونثر وأحاديث ونص قرآنى ، ولم تحظ القراءات من بين هذه القنوات بما يجب لها من اهتمام ، ولم يشأ كثير من الدارسين التركيز على هذا العنصر بوجه خاص . حتى إن بعض بحوث المحدثين التي تناولت هذا الموضوع تناولته من زاوية تأثير القرآن وقراءاته فى التأليف النحوى، من حيث ظهور مؤلفات فى إعراب القرآن ، وأخرى فى توجيه قراءاته السبعية ، وثالثة فى البحث عن أوجه قراءاته الشواذ ... إلخ ، ولم تتعرض هذه الدراسات - إلا فى القليل النادر - لمواقف النحاة من القراءات بصورة محددة ، بصرف النظر عن نوع المؤلَّف الذى تنوولت فيه القراءة.

من هنا كان اختيار موضوع هذا البحث :"مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجرى" رغبة فى جلاء مواقف النحاة من القراءات بصورة مفصلة .

وقد اقتضى المنهج - من وجهة نظر الباحث - أن تنقسم الرسالة إلى تمهيد وثلاثة فصول :

اختص التمهيد بالحديث عن نشأة القراءات القرآنية وضوابطها ، متدرجًا بإيجاز شديد - من جمع القرآن فى عهد أبى بكر ، وجمع الناس على مصحف إمام فى عهد عثمان ، إلى الحديث عن الأحرف السبعة والمراد منها ، ومدى اشتمال مصحف عثمان عليها ، واختلاف الباحثين حول هذه القضية . وارتضى البحث الرأى القائل بأن المقصود من حديث الرسول (ﷺ) : "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه" إنما هو التيسير على الأمة، وليس المقصود حقيقة العدد. ثم كان الحديث عن العلاقة بين مصطلحى الأحرف السبعة والقراءات السبع والفرق بين المفهومين، مع إشارة سريعة إلى القُرّاء السبعة . وبعد ذلك كان الحديث عن الضوابط التى تميز القراءة المقبولة من الشاذة فى عرف رجال القراءة وهى : صحة السند ، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا ، وموافقة العربية ولو بوجه . ثم تعرض البحث للقراءة بالقياس مقررًا عدم جواز ذلك فيما ليس من قبيل الأداء ، كما أثر عن جميع علماء الأمة. أما القراءة بالمعنى فمرفوضة رفضًا قاطعًا.

ولما كانت القراءات القرآنية إحدى قنوات السماع كان طبيعيًا أن يتحدث الفصل الأول عن (مصادر النحو العربى) متمثلة فى عنصرى السماع والقياس.

ففى السماع ناقش البحث تأثير عاملى الزمان والمكان فى قبول المادة اللغوية أو رفضها ، وبعض المآخذ التى وجهت إلى الجمع اللغوى بصفة عامة ، ثم عرج من ذلك على دراسة قنوات السماع واحدة واحدة ، فدرس الشعر وبين الأسس التى قبل النحاة على أساسها بعض الأشعار أو رفضوها ، وناقشهم فى موقفهم من الشعراء وأشعارهم ، مظهرًا بعض مظاهر الضعف الماثلة فى الشواهد الشعرية ، وكيف أنها كانت أبرز مطعن يوجه إلى النحاة فى هذا المجال.

وفى الحديث النبوى تناول التقسيمات التى يصنف فيها النحاة فى مجال الاحتجاج بالحديث وناقش أسسها واحدة واحدة ، وبين كيف أن متقدمى النحاة قد استشهدوا بالحديث فى مؤلفاتهم على قلة ذلك، ولم يتعرضوا لهذه القضية نظريًا - بالنقاش ، رادًا - فى هذا المجال - بعض الآراء المغالية ، ومناقشًا بعض

الاتجاهات فى فهم النصوص ، مستعينًا على كل ذلك بأقوال النحاة أنفسهم ، وتناولهم للأحاديث النبوية فى مؤلفاتهم.

وعند الحديث عن القرآن الكريم بين الباحث مدى اعتماد النحاة علي القرآن مصدرًا للتقعيد النحوى، وكيف أنهم جميعا يعترفون بحُجّية القرآن ، على حين يقل استخدامهم له. ولم يفت الباحثَ التوقفُ عند بعض الآراء المحدثة فى هذا المجال، من مثل القول بأن فى كتاب سيبويه تغافلاً نسبيًا عن آيات القرآن، وأنه لم يعتمد معظم الآيات التى ذكرها مصدرًا للدراسة ، بل اعتمدت على نصوص أخرى أهمها الشعر ، ثم يساق القرآن بعد ذلك، فكأنما يساق بغرض التقرير والتوكيد، لا الاستشهاد.. وقف الباحث عند مثل هذه الآراء مناقشًا ، مبينا بالأدلة عدم صحتها ، مستعينًا فى هذا المجال ببعض الإحصاءات التى تؤيد ما يذهب إليه، ومستأنسًا بظروف العصر الذى ألف فيه الكتاب مما يستدعى كثرة الشعر المتعامل به. وإن كان قد مال إلى الرأى السابق فى نظرته لبعض المؤلفات الأخرى مثل : المقتضب للمبرد ، والخصائص لابن جنى .. الخ.

ثم ا نتهى البحث إلى الحديث عن القراءات ، وبين أن موقف النحاة منها يختلف بين النظرية والتطبيق ، فهم من حيث النظرية مقتنعون أن كل ماورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به. لكنهم خالفوا هذا المبدأ فى التطبيق . وقد ترك البحث تفصيل ذلك لموضعه.

ثم تعرض بعد ذلك للقياس ، مركزا بإيجاز شديد على مدى أصالته فى الدرس اللغوى العربى ، وأثره فى نشأة النحو ، والصورة المبالغ فيها التى انتهى إليها القياس فى مؤلفات المتأخرين ، وتقويمه باعتباره مصدرا من مصادر النحو العربى.

ثم اختتم هذا الفصل بالحديث عن موقف مدرستى البصرة والكوفة من السماع والقياس بصورة عامة ، منهيًا الحديث عن كل مدرسة من هاتين ببعض الملاحظات التي تؤخذ على موقفها من عنصرى السماع والقياس، والتى تؤثر دونما شك فى موقفها من القراءات .

ولست أدعى لنفسى تفردًا بما عولج فى هذا الفصل من قضايا ، فقد اختفى ما انفردت به فى ثنايا ما سبقت إليه، وذلك راجع إلى حرص شديد على الإيجاز فى تناول هذه القضايا حتى لا تخرج عن الحجم المقرر لها ، فضلا عن اعتراف مسبق بكثرة الدراسات التى دارت حولها. وقد كنت أمينًا - على ما أزعم - فى نسبة كل رأى ملت إليه إلى صاحبه ، إن كنت مسبوقًا به.

ثم انتقلت إلى الحديث التفصيلى عن (النحاة والقراءات) وكان ذلك موضوع الفصل الثانى وفيه بينت أنهم انقسموا في مواقفهم من القراءات فريقين .

فريق أطلقت عليه اسم المحايدين الأثريين ، وهم الذين لم أقرأ لهم- فيما وصل إلى يدى من آرائهم - ما يمس قراءة بالطعن ، وإنما رأيت كل آرائهم - على قلتها - مناصرة للقراءات، مسلمة بها. وإن حاول بعضهم - أحيانا - توجيه القراءة نحويا فإنه لم يتعرض لها بنقد أو تجريح. وأدخلت تحت هذا العنوان عبدالله بن أبى إسحاق الحضرمى، وعيسى بن عمر، ويونس بن حبيب ، والخليل بن أحمد، والزجاجى ، والسيرافى ، وابن فارس. وقد درست مواقف كل واحد من هؤلاء على حدة مسجلا فى نهاية حديثى بعض مالاحظته على مواقفهم بصورة عامة.

أما الفريق الثانى فأطلقت عليه اسم القياسيين. ويجمعهم أنهم لا يتحرزون عن التهجم على القراءة إذا تعارضت مع ما انتهت إليه قواعدهم ، ولا يتورعون عن تلحين القارئ إذا لم تتفق قراءته مع مقاييسهم. حدث هذا على الرغم من أن بعضهم من أشهر رجال القراءات ، كأبى عمرو بن العلاء والكسائى اللذين اختارهما ابن مجاهد بين من اختار حين سبّع السبعة، وأغلبهم ممن ألفوا فى القراءات القرآنية حلاّ لمشكلاتها الإعرابية ، أو إيضاحًا لمعانيها ، أو تعليلاً لوجوهها التى قرئت بها ، كالفراء ، والزجاج، وابن خالويه ، والفارسى ، وابن جنى .. الخ.

وقد درست هؤلاء القياسيين نحويًا نحويًا نظرًا لاقتناعى باختلاف كل منهم عن الآخر فى تفاصيل موقفه من القراءات ، مما يجعل دراستهم تحت قضايا مشتركة أمرًا عسيرًا ، وقد تراوحت مواقفهم فى مجموعها بين الاستشهاد بالقراءة،

أو توجيهها نحويا ، أوردها إذا تعارضت مع القاعدة ، على اختلاف فى تفاصيل هذه المواقف بين نحوى وآخر. ولكثرة مؤلفات هذا الفريق كثرت القضايا المعالجة، وتشعب الحديث الذى انتهيت منه إلى بعض الملاحظات على مواقف القياسيين بصورة عامة .

وقد أنهيت هذا الفصل بوقفة مع القياسيين لبيان مدى صحة مواقفهم السابقة منتهيًا إلى عدم صوابها وبعدها عن المنهجية.

وكانت مهمة الفصل الثالث والأخير عرض بعض القضايا الصوتية والصرفية والنحوية التى كانت مثار خلاف بين النحاة ، سواء أكان الخلاف على المستوى المدرسى أم على المستوى الفردى ، وكانت القراءات أبرز عناصر القبول أو الرفض فيها، من مثل : الجمع بين الساكنين ، والحذف ، والإشباع فى النثر، ونقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها، وقصر الممدود ومد المقصور فى النثر ، وورود فَعَلَ وأَفْعَلَ بمعنى ، وتصحيح حرف العلة مع وجود موجب الإعلال ، ونصب الفاعل ورفع المفعول عند أمن اللبس ، وورود اسم كان نكرة وخبرها معرفة ، وحذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر، وزيادة الباء فى اسم ليس ، والعطف على اسم إنّ بالرفع قبل استكمال الخبر، ومجىء لام الابتداء مع أن المفتوحة، ودخول لام الأمر على فعل المخاطب ، وحذف أنْ ونصب المضارع بعدها، وإهمالها مع وجودها ورفع الفعل بعدها، ووقوع لام الجحود بعد كان المنفية بـ (إن) ، وورود أَنْ شرطية بمعنى إنْ ، وجواز رفع المستثنى فى الأسلوب التام الموجب ، وصرف مالا ينصرف فى الاختيار ، وتوكيد فعل الاثنين وجماعة النسوة بنون التوكيد الخفيفة، ونصب المفعول لأجله مع عدم توافر شرط الاتحاد فى الزمان والفاعل، وورود أَنَّ بمعنى لعلّ.. إلى آخر هذه القضايا التى برز دور القراءات فيها ، وكانت عامل ترجيح اعتمد عليه القائلون بما سبق .

وقد حاول الباحث جهد طاقته استقاء آراء النحاة من منابعها الأصيلة، فاعتمد على مؤلفاتهم فى تبين مواقفهم ، إلا إذا اضطر لغير ذلك مع بعض النحاة

الذين لم يتمكن من الوصول إلى مؤلفاتهم. ومن ثم كان كتاب سيبويه ، ومعانى القرآن للفراء ، ومقتضب المبرد، وتصريف المازنى، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج، وشرح كتاب سيبويه للسيرافى ، والأصول لابن السراج ، وإعراب القرآن لأبى جعفر النحاس، والحجة فى علل القراءات السبع للفارسى ، والحجة فى القراءات السبع وإعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه، ومؤلفات ابن جنى ، هى المنابع التى وردها الباحث ليستعين بها على ما يُريد ، غير مهمل بالطبع مؤلفات المحدثين التي تناولت مايمت إلى الموضوع بصلة من قريب أو بعيد ، فى حدود طاقته ، وعلى قدر جهده .

كما حرص الباحث على توثيق كل قراءة تعرض لها، معتمدًا فى هذا المجال على التيسير فى القراءات السبع للدانى ، وإتحاف فضلاء البشر للبنا الدمياطى، ومختصر البديع فى شواذ القرآن لابن خالويه، والبحر المحيط لأبى حيان، وقد وفق فى توثيق كل القراءات باستثناء ثلاث تقريبا عجز عن الوصول إليها فى مظانها من هذه المصادر القرائية.

وبعد :

فقد كان هذا البحث شائقًا وشائكا ، وقد بذل فيه صاحبه أقصى ما يمكنه بذله من طاقة . وكل ما يرجوه أن يكون قد وفق للقيام بمقتضيات الشوق ، والبعد عن وخز الشوك.

والله من وراء القصد ،،

شعبان صلاح

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

نشأة القراءات القرآنية وضوابطها

انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى ، ولم يجمع القرآن فى مصحف على الصورة التى نراه عليها الآن، وذلك "لما كان يترقبه من ورود ناسخ لبعض أحكامه أو تلاوته"(١). غير أنه ورد فى كثير من الآثار أنه ﷺ قال : "لا تكتبوا عنى شيئا غير القرآن من الحديث"(٢)، وهذا يعنى أن بعض الصحابة كان يكتب ما ينزل على الرسول من وحى ، كما يعنى أن "القرآن كتب كله فى عهد رسول الله ﷺ ، لكن غير مجموع فى موضع واحد ولا مرتب السور"(٣). وقد كان أمر الرسول بعدم كتابة شىء سوى القرآن أولى الخطوات لتوثيق النص القرآنى . وقد كان الصحابة يبادرون إلى حفظ الوحى بمجرد نزوله، ويتسابقون فى تلاوته حتى تظل الذاكرة واعية له ، واشتهر جماعة منهم بحفظه على عهد الرسول ، منهم : عبدالله بن عمر، وأبى بن كعب، ومعاذ، وزيد بن ثابت، وأبوزيد بن سعيد ، وعبدالله بن مسعود ، وعلى بن أبى طالب، وعثمان بن عفان، وأبو بكر ، وعمر، وعائشة ، وحفصة، وأم سلمة، وغيرهم كثيرون(٤). وقد كان هذا الحفظ وتلك التلاوة خطوة ثانية في طريق توثيق النص القرآنى. وتلت هاتين الخطوتين خطوات أخر، فقد كان الصحابة يعرضون ما يحفظونه على الرسول فيجيزهم عليه، كما أنه ﷺ كان يعرض القرآن على جبريل

---

(١) السيوطى : الإتقان/ ١:٦٠ ط: القاهرة ١٣٠٦هـ.

(٢) السابق.

(٣) السابق.

(٤) الزركشى : البرهان /١ : ٢٤١- ٢٤٣ تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم ط: ١ الحلبى.

مرة كل عام، ولكنه فى السنة التى لحق فيها بربه عرضه عليه مرتين، "ومعنى ذلك أن القرآن الكريم كما هو مكتوب في المصحف العثمانى الذى بين أيدينا هو القرآن الكريم الذى نزل على رسول الله ﷺ فى العرضة الأخيرة بترتيبه من غير تقديم أو تأخير ، وبدون زيادة أو نقصان"(١).

وقد كان جمع القرآن بين دفتى كتاب فى عهد أبى بكر. وتجمع الروايات على أن المثير الأول لهذا الجمع هو ماحدث لقراء القرآن من قتل فى موقعة اليمامة، ومن ثم خيف أن يذهب القرآن بذهاب حملته(٢)، فأمر أبو بكر زيد بن ثابت بجمعه من الأكتاف والعسب واللخاف وصدور الرجال(٣). وقد تمكن زيد من جمع القرآن خلال عام واحد تقريبا من خلافة أبى بكر، لأن الأمر بالجمع كان - كما قلنا - بعد واقعة اليمامة، وقد تم بين هذه الواقعة ووفاة أبى بكر. وقد وضعت النسخة التى تمت كتابتها فى بيت رسول الله ﷺ ، وكانت معتمدا لجمع المصحف الإمام فى عهد عثمان رضي الله عنه(٤).

وحين ولى عثمان بن عفان خلافة المسلمين كانت الفتوحات الإسلامية قد اتسعت شرقًا وغربًا، وانتقل كثير من قراء القرآن إلى الأقاليم المفتوحة ، فأخذ الناس عنهم قراءاتهم ، وكانت هذه القراءات تختلف اختلافًا أجازه النبى - كما سنبين فيما بعد - تسهيلاً على المسلمين ، وتيسيرًا على من لم تمكنه عاداته النطقية ولهجته التى نشأ عليها من نطق النص القرآنى على الفصحى الأدبية الشائعة ، ولم يكن أحد من المسلمين فى بداية الأمر ينكر شيئا من الفروق بين هذه

---

(١) د. عبدالعال سالم : القرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية /٦ القاهرة ١٩٦٨م.

(٢) انظر حديث جمع القرآن فى : المصاحف لابن أبى داود /٦، ٧ نشر آرثر جفرى ط:١ عام ١٩٣٦م القاهرة، والبرهان/١:٢٣٣ ، ٢٣٤. ومقدمتان فى علوم القرآن/٢٠ ، ٢١ تحقيق آرثر جفرى ط:٢ القاهرة ١٩٧٢م.

(٣) انظر المصاحف /٧ وانظر إعجاز القرآن للرافعى/٤٠ تحقيق سعيد العريان ط٥ القاهرة ١٩٥٢م.

(٤) د. صبحى الصالح : مباحث فى علوم القرآن/٨٠ سوريا ١٩٥٨م.

القراءات ، اعتمادا على ما سمعوه من النبى ﷺ من قوله : "أنزل القرآن على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه".

ولم تدم الحال على ذلك طويلا ، فقد أخذ الناس - بعد ذلك - يتمسكون بحروف قراءاتهم تمسكًا شديدًا، وكل فريق يعتقد أن قراءته هى القراءة المنزلة ، ومن هنا كثر الجدل والخلاف، فخاف القادة علي مصير الأمة أن تتفرق شيعا ، وعلى القرآن أن يناله تصحيف أو تحريف(١)، فهب عثمان لجمع الناس على مصحف إمام ، فأرسل إلى من معه شيء من القرآن من المهاجرين والأنصار فجمعه، ثم أرسل إلى حفصة يطلب منها الصحف التى جمعت فى عهد أبى بكر لينسخها فى المصحف ، حتي إذا تم له هذا العمل نسخ عدة مصاحف من هذا الإمام ، وأرسل إلى كل أفق بمصحف ، وأمر بما سواه من القرآن فى كل صحيفة أو مصحف أن يحرق(٢).

ولم يكتف عثمان بإرسال المصاحف إلى الأمصار المختلفة ، إذ كان حريصًا على أن تظل المشافهة والحفظ هما السبيلين الأساسيين لاستيعاب النص القرآنى ، وألا يتكل الناس على الكتابة ، ولذا راح يرسل - في الأكثر الأغلب - مع المصحف الخاص بكل إقليم حافظًا يوافق قراءته ، فكان زيد بن ثابت مقرىء المصحف المدنى ، وعبدالله بن السائب مقرئ المكى، وأبوعبد الرحمن السلمى مقرئ الكوفى وعامر بن عبد القيس مقرئ البصرى، والمغيرة بن شهاب مقرئ الشامى(٣).

فالفرق بين جمع أبى بكر وجمع عثمان : أن جمع أبى بكر كان لخشية أن يذهب القرآن بموت حفظته ، لأنه لم يكن مجموعًا في مكان واحد، فجمعه فى الصحائف مرتبا لآيات سُوَرِهِ على ما وقفهم عليه الرسول ﷺ . أما جمع عثمان

---

(١) د. مهدى المخزومى : مدرسة الكوفة /١٦ ط:٢ القاهرة ١٩٥٨م.

(٢) انظر مقدمتان فى علوم القرآن /٢٢، ٤٤، ٤٥، ٥١، ٥٢ والبرهان/١:٢٣٦والمصاحف /٢١، ٢٢ لمعرفة المزيد عن جمع عثمان.

(٣) د. صبحى الصالح: مباحث فى علوم القرآن/٩٩ والقراءات فى نظر المستشرقين والملحدين للشيخ عبد الفتاح القاضى/٤٨ القاهرة ١٩٧٢م.

فكان درءا لما يجره اختلاف المسلمين فى وجوه القراءة من مشاكل وصلت إلى حد تكفير بعضهم بعضًا.

وقد نشأت القراءات القرآنية على ألسن القراء انطلاقا من مفهوم التيسير الذى يحمله قول الرسول ﷺ : "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه" ، وهو الحديث الذى روى فى أكثر من مناسبة تعقيبًا على خلاف حدث بين الصحابة فى قراءة آية من آيات القرآن الكريم. مشيرا إلى جواز كلتا القراءتين(١).

فما المراد بالأحرف السبعة؟ وهل لهذا العدد مفهوم محدد؟

لا يكاد اثنان يتفقان علي مفهوم محدد لهذا العدد المذكور في الروايات السابقة ، وقال ابن العربى : لم يأت فى معنى هذه السبع نص ولا أثر ، واختلف الناس فى تعيينها ، وقال الحافظ أبو حاتم بن حبان البستى : اختلف الناس فى تعيينها على خمسة وثلاثين قولا(٢).

فالذين قالوا إن لهذا العدد مفهومًا محددًا اختلفوا فى هذا المفهوم حتى وصلت المفاهيم فى بعض المراجع إلى أربعة عشر مفهوما : منهم من جعلها سبع قراءات ، ومن عزاها إلى سبعة وجوه من الاختلاف ، ومن ارتضى كونها سبع لغات لسبع من قبائل العرب ، ومن جعل المراد منها سبعة أوجه من المعانى المتفقة بالألفاظ المختلفة ، إلى آخر تلك الآراء التى تعد نوعًا من الاجتهادات التى لم تصل بنا إلى شاطئ آمن ، ولم توقفنا على معنى محدد ترتاح إليه النفس ويركن إليه القلب(٣).

---

(١) انظر روايات متعددة لهذا الحديث فى : صحيح مسلم جـ٢ ص٢٠٢ -٢٠٤ القاهرة سنة ١٣٢٩هـ، ومقدمتان فى علوم القرآن/٢٠٧، ٢٠٨ ، والبرهان /١:٢٠٨ ، ٢١١ ، ٢١٢.

(٢) انظر البرهان /١:٢١٢.

(٣) انظر فى هذه الاختلافات على سبيل المثال : البرهان جـ١ من ص٢١٣ إلى ٢٢٦.

وذهب فريق آخر إلى أن المراد من حديث الأحرف السبعة التوسعة على القارئ ، ولم يقصد به الحصر.

ولم يعدم كل اتجاه من الاتجاهين السابقين مناصرين يؤيدونه ويحاولون مؤازرته من بين الباحثين المحدثين، فالذين يستبعدون الحصر - فى رأي أحد المعاصرين[1] - "يغالون فى هجران النصوص البالغة درجة التواتر، مع أن تواردها على عدد السبعة لا يعقل أن يكون غير مقصود ، ولا سيما إذا لوحظ أن الحديث يتناول قضية ذات علاقة مباشرة بالوحى وكيفية نزوله، وفي مثل هذه الأمور لا يلقى الرسول ﷺ الخبر غامضا ، ولا يذكر عددا لا مفهوم له ، فما نقل عنه علماء الصحابة هذا فى شئ له بالاعتقاد صلة". وبعد أن تهجم هذا الباحث على القائلين إن المراد التيسير والتسهيل والسعة، وإن لفظ السبعة يطلق على إرادة الكثرة ، قال: "وإذن فلفظ السبعة لا يراد به الكثرة ، بل الحصر كما فهمه أكثر العلماء، وهو الذى كان السبب فيما عانوه من محاولة البحث عن هذا العدد المعين ، فالأكثر - كما يقول ابن حبان - على أنه محصور فى سبعة . بيد أن كثيرا من تلك المحاولات لم يحالفها التوفيق ، كما رأينا فى قول من جنح إلى أن الأحرف السبعة هي القراءات ، ويكاد يقارب هذا القول فى الضعف رأى الذين حصروا هذه الأحرف فى بعض اللهجات أو اللغات مع مابين المفهومين من تغاير دقيق".

لابد من مخرج إذن !! وإذا لم يصح الاقتصار على أحد تلك الآراء السابقة فقد بدا له أن استقصاء الممكن منها ، وهو الذى لا يعارض النقل والعقل ، ربما كان أصوب الآراء وأبعدها عن الإفراط والتفريط. فالمراد من الأحرف السبعة - عند هذا الباحث - الأوجه السبعة التى وسع بها على الأمة ، فبأى وجه قرأ القارئ منها أصاب ، فاللفظ القرآنى الواحد مهما تعدد أداؤه وتنوعت قراءاته لا يخرج التغاير فيه عن الوجوه السبعة الآتية :

---

(١) د. صبحى الصالح : مباحث فى علوم القرآن /١٣٢ ، ١٣٣.

١- الاختلاف فى وجوه الإعراب سواء تغير المعنى أم لم يتغير .

٢- الاختلاف فى الحروف إما بتغير المعنى دون الصورة - وهو ما يعبر عنه بالاختلاف فى النقط - وإما بتغير الصورة دون المعنى مثل : السراط والصراط.

٣- اختلاف الأسماء من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث .

٤- الاختلاف بإبدال كلمة بكلمة.

٥- الاختلاف بالتقديم والتأخير.

٦- الاختلاف بالزيادة والنقصان.

٧- اختلاف اللهجات فى الفتح والإمالة والترقيق والتفخيم والهمز والتسهيل وكسر حروف المضارعة وقلب بعض الحروف . وإشباع ميم الذكور، وإشمام بعض الحركات(١).

حاول الباحث التحديد والاستقصاء . وجميل منه أنه قال عن استقصائه: "ربما كان أصوب الآراء وأبعدها عن الإفراط والتفريط" . غير أن الملاحظ على هذا الاستقصاء أنه ينعطف إلى القراءات أكثر مما يميل إلى الأحرف ، وشتان بين المفهومين !!.

الأحرف السبعة رخصة منذ تتابع نزول الوحى على الرسول ، وكان الصحابة يتلقفونه فيتلونه ويحفظونه.

أما القراءات فالعهد بها متأخر نسبيًا . وإلا فكيف نفسر إخراجه من الوجهين الرابع والخامس قراءة أبى بكر : « وجاءت سكرة الحقّ بالموتِ » (ق:١٩) وقراءة ابن مسعود «فاقطعوا أيمانَهما » (المائدة :٣٨) بدعوى أن الأولى لم تبلغ درجة التواتر وأن الثانية وردت عن طريق آحادى ؟ وكذلك إخراجه من الوجه السادس

---

(١) انظر السابق من ص١٣٩ إلى ١٤٣ .

قراءتى : « والذّكرِ والأنثى » (الليل : ٣) ، و« وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا » (الكهف : ٧٩) ؟.

تقسيم القراءة إلى متواترة وشاذة لم يحدث إلا بعد أن كان هناك مصحف إمام اجتمع الناس عليه، ورجعوا إليه عند الحكم على قراءة ما، ومعلوم أن ذلك قد تم فى عهد عثمان، وحديث الأحرف السبعة أقدم من ذلك بكثير . وهذا يعنى أن هذه الشواذ كانت تجرى على ألسن بعض الصحابة، لكنه حين خيف الاختلاف والشقاق وسريان التصحيف والتحريف إلى القرآن ، وما تجنيه الأمة من جراء ذلك، اجتمع الناس على الإمام وشذوا ما عداه.

ثم إن الوجه الثاني من وجوه الاختلاف التى ذكرها يعتمد أساسًا على مدى موافقة القراءة لرسم المصحف أو عدم موافقتها ، وهذا بالطبع يتعارض مع الوقت الذى قيل فيه حديث الأحرف السبعة ، والمصاحف العثمانية - كما قرر هو - اشتملت - فى رأى الجمهور - على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة[١]. على ما يحتمله رسمها !! لا على الأحرف السبعة كلها !!.

محاولة الحصر إذن تقف دونها عقبات ، وتحول دون السير فيها حوائل ، ومنشأ الخطأ فيها - على حد تعبيره هو - " إرادة التعيين على سبيل القطع والجزم، مع أنه لم يأت فى معناها - كما يقول ابن العربى - نص ولا أثر"[٢].

وممن ذهب إلى أن المراد بالأحرف السبعة مجرد التعدد وليس المراد حقيقة العدد : مصطفى صادق الرافعى[٣] والأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس[٤]، ثم الدكتور عبد الصبور شاهين[٥] ، والدكتور عبد العال سالم[٦] . وهؤلاء يميلون - غالبا -

---

(١) انظر : الصالح : مباحث فى علوم القرآن /١٣٠.
(٢) انظر : السابق/١٣١ .
(٣) انظر : إعجاز القرآن والبلاغة النبوية /٧٠، ٧١.
(٤) انظر : فى اللهجات العربية /٥٨ ط: ٣ الأنجلو المصرية ١٩٦٥م.
(٥) انظر : تاريخ القرآن /٤٣ القاهرة ١٩٦٦م.
(٦) انظر : أثر القراءات فى الدراسات النحوية /٤١ ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٩م.

إلى أن المراد بالأحرف : اللغات التى تختلف بها لهجات العرب حتى يوسع على كل قوم أن يقرأوه بلحنهم[1] ، ليتيح للعرب جميعا أن يتدبروا معانيه ويكثروا من التلاوة فيه، فنزل بهذه اللهجات للتيسير والتسهيل[2]. غير أن الأمر ليس متروكًا للهجات على إطلاقها ، وإنما المعول فى ذلك كله على السماع من الرسول ﷺ . فالاختيار مشروط ، وإلا انحلت العرى ، وصارت الأحرف خبطًا بلا دليل وسعيًا بغير هدى.

وإذا كانت الأحاديث الواردة فى هذا الباب لم تحدد تحديدًا قاطعًا المراد بالأحرف ، وبتخصيص العدد بسبعة - كما يقول الأستاذ الدكتور عبد الصبور شاهين بحق - فليس لنا أن نحدس بهذا المراد. "وخير برهان على أن دلالة العدد هنا غير مرادة لذاتها أن الصحابة، وهم أكثر الناس معاناة للمشكلة ، كانوا يتقبلون الأمر على أنه من باب التوسعة والتيسير كما حدثهم دائما رسول الله ، وكانت دلالته تتسع يومًا بعد يوم ، كلما جد جديد فى محيط الدعوة، أو وفد وافد من الأصقاع البعيدة يحمل معه تقاليد لهجية غريبة يقرأ بها القرآن ، ويتسع لها دائما مدلول الأحرف السبعة. فمن مجانبة التوفيق- فى رأينا - أن نحاول حصر الأحرف السبعة- المرادة فى ذلك العهد - بسبع لغات مجتمعة أو متفرقة ، معينة أو شائعة ، فكل ذلك خبط بغير دليل ، وتيه لا هدى معه . كما أن من مجانبة التوفيق أن نحدد مستويات سبعة للاختلاف لتفسير المراد بها ، مهما ساعد المنطق على تسويغ هذه المستويات ، وبرغم انحصارها فى سبعة"[3].

مدى اشتمال مصحف عثمان على الأحرف السبعة:

جردت مصاحف عثمان من الزيادات التى لم تتواتر قرآنيتها وكانت من قبيل التفسير ، وأهملت منها جميع الروايات الآحادية ، غير أنه لم يستطع إغفال ما تواترت قرآنيته ، ولم يكن بالإمكان أن تكتب الكلمة بصورتين مختلفتين حسب القراءات فى نسخة واحدة ، لذا أمر عثمان أن تكتب المصاحف الأئمة مختلفة

(١) انظر : إعجاز القرآن /٧٠ .
(٢) انظر : أثر القراءات /٣٣.
(٣) تاريخ القرآن /٤٣.

الرسم وفق اختلاف القراءات المعتبرة فى بعض الحروف ، فتفرقت بعض هذه الأوجه فى المصاحف التى أرسلها إلى الآفاق . فقد ثبت أن مصحف أهل الشام به قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ﴾ (البقرة : ١١٦) بغير واو ، وفى بقية المصاحف بالواو ، وبهما قرئ . وقوله تعالى : ﴿ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ ﴾ (المائدة : ٥٤) كتب فى المدنى والشامى بدالين ، أى بالفك ، وهي لغة الحجاز ، وكتب فى البقية بدال واحدة بالشد ، وهي لغة تميم. وقوله تعالى ﴿ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ ﴾ (التوبة : ١٠٠) فى المصحف المكى بزيادة (من) وفى غيره بعدمها [١].

"وإنما جنح عثمان إلى ذلك حرصًا منه على أن تضم المصاحف التي كتبها بعضا من هذه الأحرف التى رخص للمصطفى ﷺ أن يقرئ بها أمته ، ولم يبطلها نسخ ، أو يمحها عرضة ما تبركا بها وتيمنا بطرائق قراءاتها [٢]".

مصحف عثمان يحوى - إذن- ما يحتمله رسمه من الأحرف السبعة كما ذهب إلى ذلك كثير من الباحثين .

الأحرف السبعة والقراءات السبع:

قد يوهم الاشتراك العددى بين الأحرف السبعة التى نزل بها الحديث الذى سبقت مناقشته ، والقراءات السبع أنهما مصطلحان يطلقان على شىء واحد. ولكن ذلك الوهم بعيد عن فهم أهل العلم جميعًا ، إذ إن الأحرف السبعة - كما سبق أن قررت - رخصة منحها الله المسلمين على لسان نبيه ليتمكنوا دون عناء أو نصب من قراءة النص القرآنى وحفظه ، كلٌّ على حسب مؤهلاته الصوتية ومقدرته اللغوية، حيث كان من الصعب على العربى القديم - كما تحكى الروايات - أن ينتقل من لهجته إلى لهجة أخرى مخالفة لها فى التقاليد اللهجية ، وحين قدر لهذا القرآن أن يضمه مصحف إمام على عهد عثمان ، وبعث بنسخة من هذا المصحف إلى كل

---

(١) انظر البحر المحيط لأبى حيان/٥:٩٢ ط:١ القاهرة ١٣٢٨هـ.

(٢) شكرى السيد الخلوى : القرآن والنحو/٣٠ ماجستير من آداب القاهرة بمكتبة جامعة القاهرة.

إقليم من أقاليم الدولة الإسلامية الوليدة وأحرق ما عداه من مصاحف ، كان لزاما على حفظة القرآن وقرائه أن يلتزموا برسم هذا المصحف فى قراءاتهم وأن يتخلوا عما خالفه من قراءات ، شريطة أن تكون القراءات التي يحتملها رسم المصحف الإمام ثابتة عن الرسول ﷺ ؛ إذ ليست كل قراءة يحتملها رسم المصحف جائزة ما لم يصح سندها إلى صاحب الوحى عليه السلام.

غير أن ذلك لم يدم طويلاً ، فكثر الاختلاف حول ما يحتمله رسم المصاحف العثمانية التى وجه بها عثمان إلى الأمصار ، فصار أهل البدع والأهواء يقرأون بما لا تحل تلاوته ، فاجتمع رأى المسلمين على قراءات أئمة ثقات تجردوا للاعتناء بشأن القرآن العظيم، فاختاروا من كل مصر وُجه إليه مصحفٌ أئمةً مشهورين بالثقة والأمانة فى النقل ، وحسن الدراية، وكمال العلم ، أفنوا عمرهم فى القراءة والإقراء، واشتهر أمرهم ، وأجمع أهل مصرهم على عدالتهم ، ولم تخرج قراءتهم عن خط مصحفهم [1]، (فكان بالمدينة) أبو جعفر يزيد بن القعقاع ، ثم شيبة بن نصاح ، ثم نافع بن أبى نعيم. (وبمكة) عبدالله بن كثير ، وحميد بن قيس الأعرج ، ومحمد بن أبى محيصن. (وبالكوفة) يحيى بن وثاب ، وعاصم بن أبى النجود ، وسليمان الأعمش ، ثم حمزة ، ثم الكسائى. (وبالبصرة) عبدالله بن أبى إسحاق ، وعيسى بن عمر ، وأبو عمرو بن العلاء ، وعاصم الجحدرى ، ثم يعقوب الحضرمى. (وبالشام) عبدالله بن عامر ، وعطية بن قيس الكلابى، وإسماعيل بن عبد الله المهاجر ، ثم يحيى بن الحارث الذمارى ، ثم شريح بن يزيد الحضرمى[2].

وقام ابن مجاهد على رأس المائة الثالثة للهجرة بجمع سبع قراءات لسبعة من أئمة الحرمين والعراقين والشام ، اشتهروا بالثقة والأمانة والضبط وملازمة القراءة ، وكان اكتفاؤه بالسبعة محض صدفة واتفاق ، إذ كان عدد القراء أكثر من ذلك بكثير - كما سبق أن بينا - ، وكان فيمن تركهم من هو أجل من سبعته قدرا .

---

(١) البنا الدمياطى : إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر /٣ بتصرف يسير ط الحلبى ١٣١٧ هـ.

(٢) انظر الإتقان /١: ٧٧.

واشتهرت سبعة ابن مجاهد ، وقدر لها أن تتصدر ماعداها ذكرًا وحياة ، فكان الوهم الذى تسرب إلى بعض النفوس من توافق القراءات السبع مع الأحرف السبعة.

فالفرق إذن بين الأحرف السبعة والقراءات السبع أن الأولى هى تلك الأوجه التى أبيح للأمة أن تقرأ بها وتجرى عليها ، على سبيل التوسعة والتيسير ، وتخفيفاً للمشقة التى لاقاها المسلمون فى الصدر الأول . وأن الثانية هى اختيار ابن مجاهد من بين القراءات التى نشأت في الأمصار ، بعد أن أرسل إليها المصحف الإمام ، وتقيد فيها أصحابها كل بما يحفظه بالسند المتصل عن صحابة الرسول ﷺ بشرط أن يكون موافقًا للمصحف الإمام تاركا ما عداه اتباعًا له ، ولما أمر به عثمان(١).

وهؤلاء الأئمة السبعة الذين قدر لهم الذيوع والانتشار ، وحظيت قراءاتهم - منذ عهد ابن مجاهد - بشهرة واسعة هم : نافع المدنى (ت ١٦٩هـ) وابن كثير المكى (ت١٢٠هـ) ، وأبو عمرو بن العلاء البصرى (ت١٥٤هـ) ، وابن عامر الشامى (ت١١٨هـ) ، والكوفيون : عاصم (ت ١٢٧هـ) ، وحمزة (ت ١٥٦هـ) ، والكسائى (ت١٨٩هـ) (٢).

هؤلاء هم السبعة الذين حظيت قراءاتهم بشهرة واسعة بسبب اختيار ابن مجاهد لهم ، فتوهم بعض الناس أن قراءاتهم هى المرادة بالأحرف السبعة التى ذكرت فى الحديث النبوى.

ولكن هناك ضوابط استحدثها العلماء فيما بعد للحكم على القراءات بالقبول أو عدمه، وبتوافر هذه الضوابط وجد ما يسمى بالقراءات العشر ، والقراءات الأربع عشرة .

فأما القراءات العشر فهى تلك السبع المشهورة مضافا إليها قراءة يعقوب بن

---

(١) انظر القرآن والنحو /٣٢، ٣٣.

(٢) انظر تراجم هؤلاء القراء فى طبقات القراء لابن الجزرى نشر برجشتراسر القاهرة ١٩٣٢م صفحات ٣٣٠- ٣٣٤جـ٢، ٤٤٣-٤٤٥، ٢٨٨- ٢٩٢، ٤٢٣-٤٢٥، ٣٤٦-٣٤٩، ٢٦١-٢٦٣، ٤٣٥-٥٤٠ من جـ١ على التوالى .

إسحاق الحضرمى (ت٢٣٥هـ) ، وقراءة خلف بن هشام البزار (ت ٢٢٩هـ) ، وقراءة أبى جعفر يزيد بن القعقاع (ت ١٢٨هـ) (١).

وأما الأربع عشرة فبزيادة أربع قراءات على هاتيك العشر وهى : قراءة الحسن البصرى (ت ١١٠هـ)، وقراءة محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن محيصن (ت ١٢٣هـ) ، وقراءة يحيى بن المبارك اليزيدى (ت ٢٠٢هـ)، وقراءة أبى الفرج محمد بن أحمد الشنبوذى (ت ٣٨٨هـ) (٢).

فما الضوابط التى تميز القراءات المقبولة من الشاذة؟

استحدث العلماء بالقراءات مقاييس جعلوها ميزانا يبنون على أساسه الحكم على القراءة بالقبول أو الرفض ، أو بتعبير آخر : يحكمون على القراءة - بناء عليه - بالصحة أو الشذوذ . وليست هذه المقاييس خلقًا من فراغ ، فمن المقرر سلفاً أنه يشترط لاعتبار القراءة عند أهل العلم والدين أن تكون صحيحة الإسناد إلى الرسول ﷺ ، أو إلى أحد صحابته ، وإلا كانت قولا بالرأى ، وهو ما يرفضه علماء المسلمين رفضًا قاطعًا . وقد سبق القول إن قيام عثمان بجمع المصحف وتوزيع نسخ منه في الأمصار المختلفة وحرق ما عداها ، وموافقة الصحابة على فعلته تلك ، كان بمثابة سن مبدأ آخر يجب أن تلتزم به جماعة القراء، وهو موافقة المصحف العثمانى، فأى قراءة لا يحتملها رسم هذا المصحف كان يحكم عليها بالإهمال والترك ، ويوصم صاحبها بالخروج على إجماع انعقد وأقره المسلمون ، فلم يعد لمسلم الحق فى أن يبيح لنفسه رخصة الحديث فيقرأ بما شاء اتكالا على حرية (أنزل القرآن على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه) وذلك لأن الحرف الذى يلجأ إليه المسلم إما أن يكون قد استعصى عليه غيره ، وهذا لا يخرج عما اضطر إليه المسلمون فى

---

(١) انظر فى ترجمة الثلاثة : طبقات القراء صفحات ٣٨٦ إلى ٣٨٩ من جـ٢ ، ٢٧٢ إلى ٢٧٤ من جـ١ ، ٣٨٢ إلى ٣٨٤ جـ٢.

(٢) انظر : فى ترجمتهم طبقات القراء لابن الجزرى جـ١ : ٢٣٥ ، جـ٢ : ٥٠ ، ٥١، ١٦٧، ٣٧٥-٣٧٧.

عصر النبى ﷺ فعليه أن يلجأ إلى ما قرأوا به فى ذلك واستقامت عليه ألسنتهم فيه. وإما أن يكون الحرف الذى يريد القراءة به غير مستعص عليه سواه ، وفى هذه الحالة يلزمه الاتباع والسير على سنة الأولين وعدم الخروج على طرائقهم فيما يتعبدون به ، لأن هذه مسألة سماعية تعتمد على الرواية والنقل لا على القياس والاجتهاد (١).

وإذا كان القرآن قد نزل بلسان عربى مبين فلابد من أن تكون القراءة موافقة للعربية . وهذا لا يعنى أن تسير القراءة على ما تجيزه العربية ، لأن القراءة سنة متبعة ، بل المراد ألا تتعارض القراءة مع ماهو معهود فى العربية من طرق تكوين الجملة ، والعلاقات التي تربط بين أجزائها وماتدل عليه هذه العلاقات.

مما سبق يمكننا جمع المقاييس التى وضعها العلماء لصحة القراءات وهي :

(أ) صحة السند .

(ب) موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا .

(جـ) موافقة العربية ولو بوجه.

"فكل ماصح سنده، ووافق وجها من وجوه النحو ، سواء أكان أفصح أو فصيحًا ، مجمعًا عليه أو مختلفًا فيه اختلافًا لا يضر مثله ، ووافق خط مصحف من المصاحف المذكورة ، فهو من السبعة الأحرف المنصوصة في الحديث. فإذا اجتمعت هذه الثلاثة فى قراءة وجب قبولها سواء أكانت عن السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين"(٢).

أما المقياس الأول فلم يمار فيه أحد ، فما وافق العربية والرسم ، ولم يصح سنده ، مردود وممنوع ، ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر . ومن ثم أجمع المسلمون على تخطئة أبى بكر محمد بن الحسن بن مقسم البغدادى المقرئ

---

(١) انظر : القرآن والنحو /٢٥، ٢٦.
(٢) الإتحاف /٣.

النحوى، لأنه قرأ بما وافق العربية والرسم دون أن يهتم بصحة الإسناد، "وقد عقد له بسبب ذلك مجلس ببغداد حضره الفقهاء والقراء ، وأجمعوا على منعه ، وأوقف للضرب ، فتاب ورجع ، وكتب عليه بذلك محضر"(١).

ولم يكتف بعض المتأخرين بشرط صحة الإسناد، فاشترط التواتر فى القراءة ورغم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر ، وأن ما جاء مجئ الآحاد لا يثبت به قرآن . وهذا لا يخفى ما فيه ، فلو ثبت التواتر لما احتجنا معه إلى الركنين الآخرين من الرسم وغيره ، إذ لابد من قبول ما ثبت متواترا عن النبى ﷺ ، ولو اشترطنا التواتر فى كل ما اختلف فيه لا نتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم (٢).

فإذا انفرد العدل الضابط بشىء تحتمله العربية والرسم ، واستفاض ، وتلقاه الناس بالقبول ، قبل منه ذلك . وهذا يعنى أن خبر الواحد العدل الضابط إذا حفته القرائن يفيد العلم.

وأما المقياس الثانى وهو موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا ، فقد سبق أن بينا أنه نتيجة طبيعية لإجماع المسلمين وموافقتهم على صنيع عثمان الذى كان حريصًا على حفظ القرآن حرصه على وحدة الأمة. ومعنى (الاحتمال) في هذا المقياس: ما يوافق الرسم فى التقدير ، فموافقة المصحف قد تكون تحقيقًا كقراءة: « مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ » (الفاتحة ٤) بالقصر ، أو تقديرًا كقراءة المد. وهناك قراءات كثيرة خولف فيها صريح الرسم إجماعا نحو : السموات والصلحات والصلوة والزكوة والليل(٣). "على أن مخالف صريح الرسم فى حرف مدغم أو مبدل (نحو بصطة فى الأعراف ، وقرئت بالسين أيضا) ، أو حرف ثابت أو محذوف ، أو نحو ذلك، لا يعد مخالفًا إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة مستفاضة ، ألا ترى أنهم لم

---

(١) ابن الجزرى : النشر فى القراءات العشر/١:١٧ وانظر القراءات واللهجات.١٧٠ ، ١٧١ . للأستاذ عبدالوهاب حمودة ط:١ القاهرة ١٩٤٨م.

(٢) السابق /١:١٣ بتصرف .

(٣) الإتحاف /٦.

يعدوا حذف ياء ﴿تَسْأَلْنِي﴾ (الكهف :٧٠) وقراءة «وأكونَ من الصالحين» (المنافقون:١٠) والظاء من «بظنين» فى (التكوير : ٢٤) ونحو ذلك من مخالفة الرسم المردود ، فإن الخلاف فى ذلك يُغتفر ؛ إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد ، وتمشيه صحة القراءة وشهرتها وتلقيها بالقبول[١]".

فإذا ما خالفت القراءة رسم المصحف فينبغى أن تحمل على التفسير ، قال تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ (البقرة : ١٩٦). قرأ ابن مسعود : «وأتموا الحج والعمرة للبيت» ، وروى عن عثمان وعبد الله بن الزبير:« وينهون عن المنكر ويستعينون الله على ما أصابهم» فى قوله تعالى : ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (آل عمران : ١٠٤) ، وكل هذه الزيادات لم تثبت فى سواد المصحف ، فلا تعد قرآنا ، وتحمل على التفسير لمخالفتها المصحف الذى أجمع عليه المسلمون"[٢].

أما المقياس الأخير وهو موافقة العربية ولو بوجه ، فتحكمه قاعدة مهمة هى أن القراءة سنة يأخذها الخلف عن السلف ، وليس كل ما يجوز فى العربية يجوز فى القرآن . ويظهر ذلك جليًا فى تلحين يحيى بن يعمر للحجاج بن يوسف حين قرأ قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾ (التوبة : ٢٤) برفع (أحب) "وتلحينه إياه ليس من جهة العربية ، وإنما هو لمخالفة إجماع القراء النقلة ، وإلا فهو جائز فى علم العربية ، على أن يضمر فى كان ضمير الشأن ، ويلزم ما بعدها بالابتداء والخبر وتكون الجملة فى موضع نصب على أنها خبر كان"[٣].

---

(١) النشر /١: ١٢ ، ١٣ بتصرف يسير.
(٢) انظر البحر /٢: ٧٢.
(٣) البحر/٥ :٢٢، ٢٣.

وكم من قراءة أنكرها أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها كإسكان الهمزة من «بارئكم» (البقرة:٥٤) وضم تاء الملائكة من قوله تعالى : «وإذ قلنا للملائكةُ اسجدوا» (البقرة:٣٤) والفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف فى قوله تعالى «وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم» (الأنعام:١٣٧) - وكسر ياء المتكلم من «بمصرخِيّ» (إبراهيم:٢٢) إلى آخر ذلك مما سنتناوله بالتفصيل عند عرض مواقف النحاة مبسوطة فى الفصل الثانى .

فالقراء يهتمون بالأثبت فى الأثر والأصح فى النقل ، وإذا ثبتت الرواية عندهم لا يهمهم قبول العربية لها أو عدم قبولها ، لأن القراءة - كما سبق أن قلنا - سنة يأخذها الآخر عن الأول .

وصياغة هذا المقياس لا تساعد النحاة على مواقفهم ، فكلمة (ولو بوجه) فسرها القراء بأنهم يريدون بها وجها من وجوه النحو سواء أكان أفصح أم فصيحًا ، مجمعًا عليه أم مختلفًا فيه اختلافًا لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح ، إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم[1]. والقراءات التى ردها النحاة أمكن تخريجها فى العربية على وجه من وجوهها ، فضلا عن تحقق المقياسين الآخرين فيها، فما كان أجدر النحاة أن يجعلوها أصلا يقاس عليه، لا أن يحكموا فيها مقاييسهم.

القراءة بالقياس :

بناء على الضوابط السابقة يمكننا القول إن القراءة بالقياس المطلق غير جائزة ، وهى تلك التى ليس لها أصل فى القراءة ترجع إليه وركن وثيق فى الأداء تعتمد عليه ، فليس لأحد إذن أن يقبل قراءة قارئ من القراء إلا إذا ثبت أخذه عمن فوقه بطريق المشافهة والسماع ، حتى يتصل الإسناد بالصحابى الذى أخذ عن

---

(١) انظر : الإتحاف /٣.

رسول الله ﷺ . ولذا تتكرر فى أوائل أسانيد القراءات أسماء الصحابة . وهذا التسلسل فى أسانيد القراء سوغ للعلماء أن يصفوا القراءات بأنها توقيفية لا مدخل للقياس فيها . فلا غرابة إذا وقفوا موقفًا شديدًا من أبى بكر بن مقسم الذى كان يختار من القراءات ما بدا له أصح فى العربية ، ولو كان مخالفًا لرسم المصاحف وغير متصل السند ، فعقدوا له مجلسا وأجمعوا على منعه . وعقدوا مجلسا آخر لابن شنبوذ لاستتابته مما كان أخذ فيه من كتابة القرآن على ما يعلمه من قراءتى أبى وابن مسعود[1].

غير أن هذا المنع للقراءة بالقياس - فيما أرى - يختص بما ليس من قبيل الأداء . أما ما كان من قبيل الأداء فيجوز القياس عليه عند غموض وجه الأداء ، كما قال بذلك كثيرون من القراء الثقات كابن الجزرى والدانى[2] وغيرهما "ولذا قيل : إن القراءات السبع متواترة فيما لم يكن من قبيل الأداء ، وأما ما هو من قبيله كالمد والإمالة ونحوهما فغير متواتر ، وهو المذهب المتقبل[3]".

ومن لغو القول أن نقرر أن القراءة بالمعنى مرفوضة رفضًا قاطعًا "أما من يقول إن بعض الصحابة كابن مسعود كان يجيز القراءة بالمعنى ، فقد كذب عليه ، إنما قال : نظرت القراء فوجدتهم متقاربين فاقرأوا كما علمتم [4]".

وفى ختام هذا التمهيد يمكننا أن نقول : إن القراءات التي تتوافر فيها مقاييس الصحة يجب أن تحظى بالقبول من الجميع ، وهي قرآن يتعبد به ويتلى. أما القراءات الشواذ فهى - وإن لم تكن متعبدا بها - أكثر وثوقا من كثير من

---

(١) انظر الصالح : مباحث فى علوم القرآن /١٥٢، ١٥٣.

(٢) انظر التيسير ص٢٧ حيث يقول الدانى : (فإن انفتحت أى "اللام" لم يدغمها ، نحو : "فيقول رب" و"رسول ربهم" و شبهه ، إلا قوله : "قال رب" و "قال ربكم" و "قال ربنا" متصلا بضمير أو غير متصل، فإنه أدغمه نصا وأداء لقوة مدة الألف، وقياسه : "قال رجلان" و "وقال رجل" . ولا خلاف بين أهل الأداء فى إدغامهما. واقرأ قوله فى ص٢٨ : قال أبوعمرو : فهذه أصول إدغام ملخصة ، يقاس عليها ما يرد من أمثالها وأشكالها إن شاء الله تعالى.

(٣) انظر الرافعى : إعجاز القرآن ../٦٨.

(٤) النشر /١:٣٢.

النصوص اللغوية التي اعتمد عليها النحاة ، ولذا فهى أجدر بالدرس وأحق بالبحث فيها واستنباط القواعد منها ، غير أن موقف النحاة من مصادرهم بعامة ومن المصدر القرآنى بخاصة يحتاج إلى دراسة متأنية تحاول الوصول إلى وجهات النظر التى سيطرت عليهم ، وسبر أغوار فكرهم فى هذا المجال ، وهو ما سنحاوله مستعينين بالله.

★ ★ ★

الفصل الأول

مصادر النحو العربى

نعنى بالمصادر تلك المنابع اللغوية التي استقى منها النحاة قواعد النحو ، سواء أكانت نصوصًا لغوية سمعت من العرب أنفسهم أو نقلت مدونة عنهم ، أم كانت نوعا من القياس على هذه النصوص ، فقد كانت اللغة فى بداية أمرها نثرًا يقال ، وأشعارًا تنشد ، وحكمًا تلقى ، وأمثالاً تضرب ، ولم يكن يدور بخلد العربى حين يقوم بهذه الوظيفة الاجتماعية أى نوع من الاهتمام بكنه ما يقال وطبيعته ، شأنه فى ذلك شأن نطقنا بالعامية اليوم ، إذ نطلق القول جاريا على العرف الاجتماعى دون أن نشعر بهذه المجاراة أو نحس بهذا التوافق . لكنا نشعر بذلك دونما شك حين نحيد عن هذا العرف أو نتنكب طريق التعبير المعروف ، فيكون جزاؤنا الضحك منا أو السخرية بنا ، فنتنبه لتعديل المسار اللغوى، ونعود إلى حيث يرضى المجتمع اللغوى.

كان العربى ينطق إذن بالصورة التى يرضى عنها مجتمعه اللغوى، ولم يكن يومئذ بحاجة إلى من يلقنه كيف يتحدث العربية ، كما لا يحتاج الرجل العامى عندنا لمن يعلمه كيف يتعامل لغويًا مع أهله وعشيرته. غير أن انتشار الإسلام فى بيئات جديدة ودخول أناس من أجناس شتى فى حوزته كان بداية انطلاقة جديدة فى مسار العربية ؛ إذ إن لغة القرآن هى العربية الفصحى ، وليس يستغنى داخل فى الإسلام عن حفظه ومدارسته ، فضلا عما كان يسبغه تعلم العربية آنئذ على الوافد الجديد من احترام وتقدير .

لكن الأمر لم يسر كما كان من قبل ، فقد حدث اللحن فى البيئة اللغوية فى نصوص يخشى عليها منه ، وأشهرها وأحقها بالرعاية القرآن الكريم. ومن هنا كانت بداية هذا العمل الضخم ، وهو التقعيد للعربية ، الذى استنفد من وقت العلماء وجهودهم مالا يقدر عليه إلا من أوتى مثل عزمهم وإخلاصهم لواجبهم.

فالسبب المباشر فى وضع النحو العربى ليس اللحن فقط "وإنما هو الخوف على الآيات القرآنية من أن تمتد إليها يد التحريف. إن ذلك لم يكن بطبيعة الحال يوم كان العرب مستقرين فى بيئاتهم الأولى ، ودولتهم تكاد تكون محصورة فى بيئة الحجاز ، بل كان ذلك حينما انتقل سلطان الدولة الإسلامية إلى بيئات غير عربية ، وخضع لهذه الدولة أفواج عديدة من الأجانب من فرس وسريان وعبرانيين" (١).

كانت البداية لمحات لغوية تمثلت فى ضبط النص القرآنى على يد أبى الأسود الدؤلى (ت ٦٩هـ) ، ولم يكن أبو الأسود فى ضبطه للنص القرآنى يراعى قواعد لغوية يعرفها ، وإنما كان يراعى بالدرجة الأولى الكيفية التى تلقى بها القرآن عمن سبقه من حفظته ، وكلهم يرجع بالحفظ إلى صاحب الوحى عليه الصلاة والسلام . غير أن هذا العمل كان دونما شك نقطة البداية التى تبعتها خطوات حتى كان النحو العربى على صورته التي نعهده عليها الآن. "فالنحو إذن هو وليد التفكير فى قراءة القرآن ، لأن العلماء لم يفكروا ابتداء فى دراسة علم يبحث عن علل التأليف ، ولكنهم توصلوا إلى ذلك بعد أن نضجت الفكرة فى أثناء قيامهم بعملهم القرآنى . يؤيد هذا أن أوائل الدارسين من النحاة كانوا من القراء ، أو من عنوا بالدراسات القرآنية . فمن البصريين : عبدالله بن أبى إسحاق الحضرمى ، وعيسى ابن عمر الثقفى ، وأبو عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد الفراهيدى. ومن الكوفيين : على بن حمزة الكسائى ، ويحيى بن زياد الفراء"(٢).

فهذه الدراسات فى بداياتها كانت عملا متصلا بالقرآن ، ثم ظهرت الحاجة بعد ذلك إليها على أنها غرض حيوى لا غنى عنه ، فاستقلت بمجهود خاص وتضافرت جهود الدارسين لإنمائها ، وأصبحت ثقافة خاصة يحرص الكثيرون على الاغتراف من معينها والانتساب إليها ، "والواقع أن البصرة هى التى قامت بعبء هذا العمل منذ نشأته ، حتى أصبح خلقًا سويًا . ومر زمن طويل قبل أن تشارك

---

(١) د. حسن عون : اللغة والنحو /١٦٣ ط:١ القاهرة ١٩٥٢م.

(٢) مدرسة الكوفة/٢٠ وانظر : أبوعلى الفارسى للدكتور عبدالفتاح شلبى /٤٤٧، ٤٤٩ القاهرة١٩٥٨م.

الكوفة فيه ، وهى إنما أخذته من البصرة ، وقد أخذته تاما ناضجا ، وأحدثت فيه تغييرا يتصل بالمنهج والتطبيق"(١).

ومصادر النحو المعروفة تصب فى مجريين أساسيين : **أولهما** : السماع عن العرب سواء أكان ذلك عن طريق الرحلة إلى البوادى لاستقاء المادة اللغوية من منابعها الأصيلة ، أم كان تتبعا للظواهر اللغوية فيما هو معروف ومسجل من نصوص لغوية مثل الشعر والقرآن والحديث ، وإن كان النحاة - والحق يقال - لم يركنوا كثيرا إلى المسجل ، لأنهم كانوا يطمحون إلى سماع اللغة حية على ألسنة الناطقين بها . **وثانيهما** : هو القياس على ما ورد عن العرب من ظواهر مصدرها السماع. وعن طريق هذين المصدرين الكبيرين والبحث فيهما كان النحو العربى. ولذا سنحاول إلقاء الضوء على كل منهما ، فنتناول السماع أولا باعتباره أصل المصدرين ، وتحته سيكون الحديث عن الشعر ، ثم الحديث النبوى ، ثم القرآن الكريم وقراءاته . وقد تعمدنا تأخير القرآن وقراءاته لأننا سنبسط الحديث عن مواقف النحاة من القراءات فى الفصل الثانى . وبعد ذلك نتناول القياس بالدراسة ، متبوعًا بموقف المدرستين النحويتين الكبيرتين : مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة من السماع والقياس .

وأول ما نود إبداءه من ملاحظات أن مصادر النحو أكبر من أن يضمها فصل فى رسالة ، غير أن طبيعة الحديث عن موقف النحاة من القراءات تقتضى حديثا عنها باعتبار القراءات أحد هذه المصادر.

ثانيا : أن كثرة غامرة من البحوث والدراسات دارت حول هذا الموضوع، غير أنا لن نلجأ إلا إلى ما يساعدنا على إعطاء تصور موجز لهذه النقاط يفى بالغرض منه ، ولا يطغى على غيره من الموضوعات .

---

(١) مدرسة الكوفة/٣٦.

أولا :السماع:

ويقصد به تلقي اللغة عن فصحاء الأعراب ، وتسجيل شعرهم ونثرهم ، وقضاء أطول وقت ممكن فى النقل عنهم ، ومراقبتهم فى تعاملهم اللغوى ، على تعدد المواقف واختلاف الملابسات ، وقد كان هذا السماع مقصدا أساسيا يعمد إليه العلماء ويبتغيه الرواة ويقصده أوائل النحاة.

ونتيجة لتضافر جهود العلماء وتعدد رحلاتهم أمكنهم أن يجمعوا اللغة من أفواه العرب، سواء ما اتصل منها بالألفاظ وما اتصل بالأساليب ، وقد بذلوا فى ذلك جهدا مشكورا وتحملوا فى ذلك من العذاب مالا يستطيعه إلا أولو العزم. بيد أن هذا الأخذ عن الأعراب كانت تحكمه فى نظرهم عدة أمور ، رأوا فيها ضرورات وقائية تمنع عنهم مالا يريدون وتتيح لهم ما هم فيه راغبون. وتدل ملابسات الجمع اللغوى أن هناك عاملين أساسيين كانا فيصلا فى قبول ما يقبل من المادة اللغوية ورد ما يرد منها وهما : المكان والزمان.

أما المكان فقد كان لتحديده دور بارز فى عملية الجمع اللغوى فى القديم ، إذ كان المبدأ السائد عند اللغويين القدامى هو الاعتداد بلغة البدو الذين لم تفسدهم الحضارة ، ولم تشب ألسنتهم شائبة من عجمة القول . ويتحقق ذلك فى القبائل البعيدة عن الاختلاط بالأعاجم ، وهذه القبائل هى : "قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل فى الغريب وفى الإعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ من غيرهم من سائر قبائلهم . وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضرى قط ، ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم"(١).

فشرط المكان مرتبط بفكرة البداوة والتحضر ، فكلما كانت القبيلة موغلة في البداوة أو قريبة إلى حياة البادية كانت لغتها أفصح، وزادت الثقة فيها. لكنها إذا تحضرت أو اقتربت من حياة الحضارة سرى الشك إلى لغتها ، وثارت الشبه فيما

---

(١) السيوطى : الاقتراح/١٩ ط: حلب بسوريا عن نسخة حيدر أباد ١٣٠٩هـ.

تنطق به ، فكان لزامًا عليهم أن يدعوها جانبا ، "وفكرتهم فى ذلك أن الانعزال فى كبد الصحراء وعدم الاتصال بالأجناس الأجنبية يحفظ للغة نقاوتها ويصونها من أى مؤثر خارجى، وأن الاختلاط يفسد اللغة وينحرف بالألسنة"(١) غير أن الحق يقتضى منا أن نقرر أن الرضا بلغة البدو والشك فى لغة الحضر لم يكن على غير أساس - من وجهة نظرهم على الأقل - فهم يرون فى الاختلاط بغير العرب سبيلا لفساد القول واختلاط اللسان ، وموردا لكثير من الألفاظ والأساليب وطرق التعبير التى لا تعرفها العربية . فالأساس إذن هو مدى صفاء اللغة في القبيلة التى يأخذون عنها ، ولذا يقول ابن جنى : "ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ، ولم يعترض شىء من الفساد للغتهم ، لوجب الأخذ عنهم ، كما يؤخذ عن أهل الوبر. وكذلك أيضا لوفشا فى أهل الوبر ما شاع فى لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها ، لوجب رفض لغتها وترك تلقى ما يرد عنها"(٢).

وقضية صفاء اللغة أو عدم صفائها مبنية على نظرية أخرى آمن بها اللغويون الأوائل ، وهى القول بالسليقة اللغوية . فقد سيطرت على الأقدمين فكرة ارتباط الكلام بالعربية ارتباطا وثيقا بالجنس العربى، ولذا يرون الفارسى أو اليونانى أبعد ما يكون عن التمكن من لغة العرب تمكن أهلها منها مهما بذل فى تعلمها من جهد ، ومهما جاهد فى تلقيها من أفواه أهلها وثابر فى المران عليها ، بل يظل رغم كل ما بذل أجنبيا عن اللغة مثلما هو أجنبى عن الجنس العربى، "فكأنما تصور هؤلاء الرواة أن هناك أمرًا سحريًا يمتزج بدماء العرب ويختلط برمالهم وخيامهم ، وهو سر السليقة العربية يورثه العرب لأطفالهم ، وترضعه الأمهات لأطفالهن فى الألبان. ولذا لم يتورع الرواة عن الأخذ من صبيان العرب والرواية عنهم ، ولذا لم يروا فى شعر أبى تمام والمتنبى ما يؤهلهما لتلك السليقة اللغوية التى قصروها على قوم معينين ، وقصروها على زمن معين ، وقصروها على بيئة معينة ، فنشأ في مخيلاتهم ما يمكن أن يعبر عنه بدكتاتورية الزمان والمكان(٣)".

(١) د. أحمد مختار : البحث اللغوى عند العرب /٣٤ القاهرة ١٩٧١م.

(٢) ابن جنى : الخصائص /٢: ٥ تحقيق : النجار ط:٢ بيروت.

(٣) د. إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة /٢٧ ط١ بدون تاريخ.

وقد كان القول بالسليقة أيضا هو الذى سوغ لهم الاعتماد على الأساس الثانى وهو : الزمان الذى يعتد بما قيل فيه ؛ إذ رأوا أن عملية الاختلاط بالأعاجم بدأ تأثيرها يدب في أوصال اللغة العربية فى منتصف القرن الثانى الهجرى تقريبا ، وكان الاختلاط يتم في حواضر المدن ، فليس فى البادية ما يغرى المسلمين الجدد بالذهاب إليها . غير أن هذا الزحف العجمى بدأ - فى نظرهم - يصل إلى البادية فى نهاية القرن الرابع الهجرى ، إذ اقتضت طبيعة الحياة وظروف المعيشة أن يذهب البدو إلى الحواضر ويرحل الحضريون إلى البدو، ففسدت الألسنة ولانت الطباع . ومن هنا وضعوا تحديدا لعصر الاستشهاد بصورة عامة - وإن كان غير ملتزم بصورة دقيقة - منتصف القرن الثانى الهجرى في الحواضر ، ونهاية القرن الرابع الهجرى فى البوادى[1]. وهذا المقياس هو السبب فى ثقتهم عموما بكل ما سمع أو روى قبل هذا التاريخ. وتحكمت هذه النظرة فى موقفهم من النصوص بوجه عام ، إذ اعتبر كل ما هو قديم يحمل علامة الجودة وشعار الضمان ، أما الحديث المعاصر فمحكوم عليه بالتزييف والرفض والإنكار[2]، يستوى فى هذه النظرة إلى مسألتى الزمان والمكان من قام بجمع اللغة من العرب الخلص ، ومن شارك فى هذه الجهود من غيرهم. فالملاحظ أن كثيرا ممن اضطلعوا بمهمة الجمع اللغوى من العلماء كانوا من غير العرب الخلص مثل أبى عبيدة وابن الأعرابى وسيبويه وغيرهم من عباقرة الرواية والدراسة، ومع ذلك كان الاتجاه العام لدى الجميع واحدا، وهو رفض الحضريين الذين فسدت لغاتهم ، والثقة بالأعراب خالصى النسب . "ولعل الذى يفسر ذلك هو الفرق بين موقف الدارس العالم والمتكلم موضع الدراسة، فإن الدارسين أصحاب آراء ، والمتكلمين أصحاب ممارسة ، وآراء العلماء يمكن أن تناقش ويستدرك عليها ، وكلام الأخيرين يستقرأ ويحلل وتستنبط منه الآراء . وليس فى الآراء خطر عظيم ينبغى التحرز منه ومنعه ، أما الكلام المستقرأ فهو مكمن الخطر والزلل ، ولذلك وجب التحرز فيه ومنع غير الموثق منه . ولذلك جرى العرف

---

(١) البحث اللغوى عند العرب /٣٤.

(٢) د. محمد عيد : الرواية والاستشهاد باللغة /١٥٩ بتصرف ط:١ القاهرة ١٩٧٢م.

العلمي بين العلماء المتزاملين فى الدراسة على توجيه نظرهم إلى التفريق بين الحضريين والأعراب ، فتركوا الأولين ، ورحلوا إلى الآخرين ، لوجود الإحساس العام بالربط بين العنصر واللغة بل والتصريح بذلك أحيانا (١)".

وعلى الرغم مما سبق ، لم يسلم أدباء هذه الفترة من نقدات لغوية وجهها إليهم أوائل النحاة. بل إن بعض من وجه اليهم النقد كانوا مصدرًا أصيلاً اتجه إليه أكثر الباحثين فى النحو واللغة ليستقوا منه المادة اللغوية. وأشهر من يذكر فى هذا المجال من العلماء عيسى بن عمر وعبدالله بن أبى إسحاق الحضرمى. فقد أخذ أولهما على النابغة قوله :

فبتّ كأنى ساورتْنى ضئيلةٌ من الرّقْش فى أنيابها السم ناقع

وقال إن الوجه الصحيح أن يقول : ناقعا .

كما أن ثانيهما كان يرد على الفرزدق كثيرا من شعره ويناقشه فيه. فقد سمعه ينشد :

إليك أميرَ المؤمنين رمتْ بنا همومُ المنى والهوجلُ المتعسفُ

وعَضُّ زمانٍ يابنَ مروانَ لم يدعْ من المال إلا مُسْحتا أو مجلفُ

فقال له : على أى شئ ترفع (أو مجلف) ؟ فقال الفرزدق : على ما يسوؤك وينوؤك ، علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا. كما سمعه ينشد.

مستقبلين شمال الشام تضربنا بحاصب من نديف القطن منثورِ

على عمائمنا تلقى وأَرْحُلِنا على زواحفَ تُزْجَى مخها ريرُ

برفع (ريرُ) فقال له : ألا قلت : على زواحف نزجيها محاسير. فغضب الفرزدق وقال :

فلو كان عبدالله مولى هجوته ولكنّ عبدالله موالى مواليا

---

(١) السابق/١٨١.

فقال له ابن أبى إسحاق : ولقد لحنت أيضا فى قولك : (مولى موالىا) ، وكان ينبغى أن تقول : مولى موالٍ[1].

ولم يعدم هؤلاء الشعراء من العلماء من ينتصر لهم ويحاول تخريج مانطقوا به. ومن هنا كانت بداية الخلاف حول القضايا اللغوية ، فلم تعد مسائل النحو متفقًا عليها ، ولم يعد مجمعا على وجه الصواب، فبدأت الآراء تظهر وبدأت المسائل تتفرع ، وأخذت الأساليب اتجاهات متعددة . ولابد أن يستتبع ذلك حجاجا وتأويلا واستدلالا وتعليلا. وهكذا يسير النحو فى الطريق التى رسمت له حتى يصل إلى الغاية التى قدر له أن يبلغها[2].

ولعل هذه البداية المبكرة للنقدات اللغوية فى فترة كان يفترض أن يقبل كل ما قيل فيها ، تشير بوضوح إلى أن اللغويين الأوائل لم يلتزموا منهج الاستقراء والوصف على طول الخط ، حتى يتسنى لهم المعالجة الموضوعية لما يستقرئون. فالمفترض أن هذه الفترة هى فترة الجمع اللغوى الذى يقوم على تلقى النصوص من أفواه الرواة ، ومشافهة الأعراب ، ليكون ثمة مجال للاستقراء واستنباط القواعد من تقصى سلوك المفردات والأمثلة . غير أن ما فعله عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ) وابن أبى اسحاق (ت ١١٧هـ) كان سبقًا معياريًا ، إذ إن المعروف أن الكلام فيما يجب وما لا يجب من الأساليب أخذ شكله المتزمت الجامد بانتهاء عصر الاحتجاج، بعد أن أفرغ الرواة ما فى جعبتهم ، وجفت روافد الرواية، "وانحسر المد الذى كان يفيض على الحواضر ، فوجد النحاة أنفسهم وجها لوجه مع تجربة جديدة، هى أن يتكلموا فى النحو دون اعتماد على روايات جديدة. وبذا أصبحت الروايات القديمة مقاييس متحجرة كان من الواجب - فى رأى النحاة - على طلاب الفصاحة أن يحتذوها [3]".

---

(١) انظر : إنباه الرواة /٢:١٠٦ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ونزهة الألباء/٢٣، ٢٤، ٢٥، ودراسات فى نقد الأدب العربى للدكتور بدوى طبانه/١٠١ ، ١٠٢ ط: ٤ القاهرة ١٩٦٥م.

(٢) انظر : د. عبدالرحمن السيد : مدرسة البصرة النحوية /٧٠ ط:١ القاهرة ١٩٦٨م.

(٣) د. تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية /٣٥ ، ٣٦ ط:١ القاهرة ١٩٥٨م.

وإذا كنا نعترف لعلماء اللغة الأوائل بإصابتهم فى عدم الاعتماد على النص المكتوب ، واستنادهم أساسًا على المشافهة والتلقى ، وتحذيرهم من التركيز على النص المدون ، مما يجعلهم غير مختلفين كثيرا عن المنهج الحديث الذى يعتمد على الراوى اللغوى ، ويعتد بالكلام المنطوق دون المكتوب ، فإننا نسجل فى البداية بعض الملاحظات التى تؤخذ على هذا المنهج - على الرغم من أننا سنتناول قنوات السماع بعد قليل بالدراسة - وأهم هذه الملاحظات ما يلى :

١- عدم استمرار المشافهة طوال فترة الدراسة ولجوء بعضهم إلى مشافهات الآخرين يعتمدون عليها(١).

٢- أنهم كانوا يكتفون أحيانا بالشاهد الواحد ، وربما كان مجهول القائل ، وغير منتم إلى نص لغوى متكامل ، ثم يستنبطون منه قاعدة من القواعد. بل إنهم كانوا يفترضون العبارات أحيانا يمثلون بها لقواعدهم ، دون أن يكون هناك نص صحيح من كلام العرب يشتمل على مثل هذه التراكيب، ولعل بابى التنازع والاشتغال أكثر أبواب النحو غنى بهذه الظاهرة(٢). وانظر إلى قول المبرد فى المقتضب : "وتقول : رأيت الذى اللذان التي قامت إليهما عنده أخواك فهذا كلام جيد ، ولو قلت: جاءنى الذى التى اللتان اللذان الذى يحبهما عندهما فى دارهما عنده جاريتك ، كان جيدا ، لأن الكلام الذى فى صلة الذى الأخير »(٣).

كل هذه الصنعة وهذا الإغراب والتعقيد والتكلف وهو مع ذلك كلام جيد . وليس يخفى على المبتدئ فضلا عن الدارس الفاحص أنه من المستحيل أن ينطق عربى بمثل ما سبق .

٣- أنهم خلطوا فى الجمع اللغوى بين الفصحى النموذجية الأدبية واللهجات العربية القديمة بصفاتها وخصائصها المتباينة. وبذا تعددت المصادر التى استقيت

---

(١) انظر : البحث اللغوى عند العرب /٣٧.

(٢) انظر : من أسرار اللغة/٨، ٩.

(٣) المبرد : المقتضب/٣ :١٩٨ ، ١٩٩ تحقيق : عبدالخالق عضيمة ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦هـ.

منها القواعد ، فجاءت مضطربة أحيانا ، تتعدد فيها الوجوه ، وتختلف الأقوال فى المسألة ا لواحدة ، إذ لا يصح - فى نظرهم - رد لغة بالأخرى ؛ لأنها "ليست أحق بذلك من رسيلتها ، لكن غاية مالك فى ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها. وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أُنسًابها. ألا ترى إلى قول النبى ﷺ : "نزل القرآن بسبع لغات كلها شاف كاف"(١) "وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ ، وإن كان غير ما جاء به خيرا منه" (٢).

"فلو أنهم جمعوا اللغة على نمط منظم لأفردوا كل لغة بمجموعة ، وكان هذا يفيدنا كثيرا فى تنظيم لغتنا وحذف ما يحذف وإثبات ما يثبت"(٣).

٤- اعتقادهم أن اللغة شىء وراثى يتناقله الأبناء عن الآباء ، وسيطرة فكرة ارتباط الفصاحة بالجنس على تفكيرهم. ومن هنا رفضوا الأخذ عن مثل ابن المقفع لأصله الفارسى رغم فصاحته وتلقيه اللغة منذ نعومة أظفاره ، ولهذا السبب أيضا لم يتورعوا عن الأخذ عن الأطفال والمجانين مادام قد تحقق فيهم الصفاء الجنسى(٤).

٥- خلطهم الشواهد الشعرية بالشواهد النثرية ومحاولتهم استخلاص قواعد عامة تجمعهما مع فرق ما بين الشعر والنثر فى النظم وترتيب الكلمات وموسيقى التركيب(٥).

٦- افتراضهم أن كل ما سمعوه من العرب الخلص إنما يمثل مرحلة النضوج والكمال فى اللغة العربية ، وفاتهم أن أى لغة لابد أن تمر بمراحل من الاضطراب وعدم الاستقرار ، كما فاتهم أن بجانب لهجة قريش لهجات أخرى عربية كان لها من قوة الذيوع والانتشار ما يجعلها جديرة بالنظر ، وذلك مثل لهجة تميم. وقد كان من

---

(١) الخصائص /٢: ١٠.

(٢) السابق/١٢.

(٣) أحمد أمين:القياس فى اللغة . مجلة المجمع اللغوى جـ٧ ص٣٥٢.

(٤) انظر البحث اللغوى عند العرب/٣٨.

(٥) انظر السابق/٣٨.

الواجب عليهم أن يسقطوا كل هذه الأمثلة اللهجية من حسابهم، ويتركوا غيرها مما يمثل مراحل التطور عند تقعيدهم للعربية الفصحى النموذجية والأدبية، أما حين يحاولون دراسة اللهجات فبإمكانهم تغطية كل هذه المجالات ، ناسبين كل ظاهرة لغوية إلى لهجتها - كما فعلوا أحيانا - دون أن يجعلوها ظاهرة عامة يقدرون لها أن تسود كل اللهجات الأخرى.

٧- أنهم لم يكونوا على حق فى الربط بين الفصاحة والبداوة؛ لأن اللغة بنت الحاجة والاستعمال ، لا تنشأ فى فراغ "وإنما لتعبر عن تجارب واحتياجات وثقافات معينة ، ولاشك أن تجارب البدوى واحتياجاته تختلف عن تجارب الحضرى واحتياجاته ، ولذلك ليس من المعقول أن تغنى إحدى اللغتين عن الأخرى ، وليس من الحق أن نعد لغة البدوى أرقى من لغة الحضرى رغم أنها لا تفى باحتياجاته"(١).

٨- تحديدهم عصر الاحتجاج بزمن معين حرم اللغة من خير كثير كان يرجى لها ، فاللغة كائن اجتماعى لا تثبت على حالة واحدة ، وإنما تتغير وتتطور أساليبها وصورها بتغير متطلبات التعبير واختلاف مقتضيات الأحوال. ولذا فالقواعد التى ندرسها الآن إنما تمثل العربية فى عصر الاحتجاج ، ولا يمكن أن تعبر عنها فيما بعد ذلك. وقد كان هذا العامل الزمنى سببا فى طرح أشعار مثل المتنبى وابن الرومى والبحترى وأبى العلاء المعرى على ما تحمله هذه الأشعار من روعة فنية ولغوية.

٩- شغف العلماء بالحصول على جديد لم يعرفوه ، والتنافس الشديد بينهم على إظهار المعرفة المتنوعة والفخر بالوصول إلى مالم يصل إليه الآخرون خاصة فى مجالس الخلفاء والأمراء ، دفع بعضهم إلى التزيد والاختلاق إذا أُحرج ، وحفز بعض الأعراب - حين أحسوا بهذه النفسية - أن يُغربوا أحيانا ، ويختلقوا أحيانا أخرى (٢).

---

(١) انظر : السابق /٣٩.

(٢) أحمد أمين : ضحى الإسلام/١:٢٩٨، ٢٩٩ ط:١ القاهرة ١٩٣٣م.

هذه ملاحظات على السماع اللغوى بصفة عامة ، سيتاح لبعضها مزيد بسط عند حديثنا عن قنوات السماع واحدة واحدة وهى على الترتيب : الشعر ، ثم الحديث النبوى ، ثم القرآن الكريم وقراءاته .

وهذا الترتيب ليس ترتيب أفضلية ، وإنما اقتضته طبيعة المنهج ومحاولة الوصل بين الفصلين : الأول والثانى .

١ - الشعر:

لعل أبرز ظاهرة تتصل بقضية النصوص المحتج بها فى كتب النحو العربى هى اعتماد النحاة اعتمادا أساسيا على الشعر ، إذ يكون وحده العنصر الغالب من بين مصادر اللغة فى دراسات النحاة الأوائل والمتأخرين . ويعد ذلك - إذا نظرنا إليه فى ضوء ظروف العصر - شيئًا طبيعيًا يتلاءم مع طبيعة العربى وما تتوق إليه نفسه . فالذى دفع النحاة إلى هذا الاتجاه نحو الشعر أمور ، منها : المنزلة العظيمة التى كان يتمتع بها الشعر فى نفوس العرب الأولين ، فهم يحفظونه ، ويتدارسونه بينهم ، ويعتبرونه مصدر فخر وسر مهابة ، وهو ديوانهم الذى إليه يرجعون ، وسجل حياتهم الذى به يتباهون. وحين جاء الإسلام لم تهتز منزلة الشعر فى نفوس العرب، فقد جعلوه حجة "فيما أشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه ، وغريب حديث رسول الله ﷺ وحديث صحابته والتابعين" (١).

وأول رواية تاريخية وردت عن الاستشهاد بالشعر فى تفسير مفردات القرآن وتوضيحها تمثلت فى سؤالات نافع بن الأزرق لابن عباس رضي الله عنهما ، فقد روى أنه كان يسأل عن القرآن فينشد فيه الشعر . سئل عن الزنيم فقال : هو الدعىّ الملصق ، ألم تسمع إلى قول الشاعر :

زنيم تداعـــاه الرجـــال زيادة كـمـا زِيدَ فى عـرض الأديم الأكـارعُ

وسئل عن قوله عزوجل ﴿وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ﴾ (الانشقاق ١٧) فقال : وما جمع ، ألم تسمع إلى قول الراجز :

---

(١) ابن فارس : الصاحبى/ ٢٣٠ القاهرة ١٩١٠م.

إن لنا قلائصا حقائقا مستوسقات لو يجدن سائقا[1]

ومن الأسباب أيضا قلة ما وصل إلى أيدى النحاة من نثر العصر الجاهلى الذى تطمئن إليه أنفسهم ، كما أنهم كانوا يعتقدون " أن رواية الشعر أدق بكثير من رواية النثر ، وأن تذكر المنظوم أيسر بكثير من تذكر المنثور ، وأن احتمال التغيير والتبديل فى الشعر أقل من احتماله فى النثر ، لأنهم كانوا يحرصون على تصوير الأساليب العربية فى أدق صورها[2]". وإذا أخذنا جانب الحفظ وجدنا الشعر أهون على النفس من النثر، "وإذا حفظ كان أعلق وأثبت"[3]. "إذ إن موضوعاته ومعانيه وعباراته ذات طابع خاص يسهل فيها الحفظ ، ويتحقق له بذلك التداول والانتشار ، وكل ذلك (كذا) عوامل ذاتية تحقق الاهتمام به والمحافظة عليه. وأغلب الظن أن معظم ما ورد لعلمائنا الذين جدوا فى دراسة اللغة منذ القرن الثانى عن عصور الاحتجاج كان شعرا للسبب السابق. ويصدق ذلك أيضا على من جالوا فى البادية ، ليحصلوا على المادة اللغوية ، إذ وجدوا أن معظم ما تحفظه القبائل أو تحتفظ به من تراثها اللغوى كان من الشعر لا من النثر ، ففرض ذلك على دراستهم هذا الطابع الشعرى بحكم ظروفهم وظروف الشعر نفسه[4]".

ومن الأسباب كذلك أن النحاة أنفسهم كانوا ينظرون إلى الشعراء المعتد بروايتهم نظرة احترام وتقدير ، وكان هذا ينسحب على ما يقولونه من أشعار تعد فى نظر النحاة حجة تلتمس لها التأويلات والتخريجات إن ورد فيها ما يخالف القواعد النحوية العامة ، ولم يجرؤ اللغويون - فى الأعم الأغلب - على رميهم بالخطأ أو القصور [5].

للأسباب السابقة وغيرها انصرف جل اهتمام النحاة إلى الشعر يجعلونه مصدرا لاستخراج القواعد ويعتمدون عليه فى الاستشهاد .

---

(١) المبرد : الفاضل /١٠ تحقيق عبد العزيز الميمنى ط: ١ القاهرة ١٩٥٦م.

(٢) من أسرار اللغة /٢٥١.

(٣) الجاحظ : الحيوان/٦ :٤٩٠ تحقيق فوزى عطوى . بيروت ١٩٦٨م.

(٤) الرواية والاستشهاد باللغة /١٤٥ ، ١٤٦.

(٥) عبدالجبار علوان النايلة : الشواهد والاستشهاد فى النحو /٣٤، ٣٥ بغداد ١٩٧٦م.

وعلينا الآن أن نحدد الأساس الذى اعتمد عليه النحاة فى موقفهم من الشعر باعتباره مصدرا من مصادر الاستشهاد.

تدل الروايات التاريخية على أن كثيرا من النحاة كانوا "لا يميلون من الشعر إلا إلى ما فيه إعراب مستغرب ومعنى مستصعب[1]". ومن هنا حظى الرجز بعناية خاصة منهم لم تحظ بها أشكال الشعر الأخرى ؛ لأن أبرز سماته هى غرابة الموضوعات والألفاظ والتراكيب، وتلك سمات تحقق لهم ما يطلبون فى المادة اللغوية من "النقاوة والأصالة" تلك التى لا تتوافر على ألسنة الناس فيما يتداولونه فى شئون الحياة العامة من النثر والكلام العادى ، إذ يتساوى فى هذه الوظيفة الاجتماعية من هو فصيح ومن ليس بفصيح ، إذ الغرض الأسمى فى التعامل اليومى هو الوصول إلى المراد من أقصر طريق أيا كانت اللغة المستعملة ، ومهما بعدت عن الصحة وسلامة التعبير . "ولاشك أن الشعر بما له من خصوصية فى مواقفه وتعبيراته أقرب إلى ما يريده منه العلماء ويحقق لهم طمأنينة الدراسة"[2]. لكن العلماء – إمعانا منهم فى الحفاظ على الصفاء والنقاوة – لم يجدوا فى كثير من شعراء عصر الاحتجاج بغيتهم ، فحققوا ذلك فى نوعية الشعر الذى يعتمدونه ، فانتقوا منه ما يحقق لهم مأربهم ، وهو "الغريب المتوعر الذى يحمل سمات البادية سواء أكان من البادية فعلاً ، أم مشابها لها فى الغرابة والوعورة[3]".

أما موقف النحاة من الشعراء أنفسهم فقد حددته نظرتهم إلى مصادر المادة اللغوية بصفة عامة ، وقد سبق لنا أن قلنا إن هناك عاملين أساسيين كانا فيصلا فى قبول ما يقبل ورد ما يرد من المادة اللغوية موضع الدراسة : وهما عاملا الزمان والمكان . وبتعبير آخر : إن القوانين التى كانت تحكم نظرة النحاة للمادة اللغوية بعامة كانت تحكم أيضا نظرتهم للشعراء وأشعارهم وخاصة عامل الزمان. وهذا يعنى قبولهم لكل ما روى من أشعار حتى منتصف القرن الثانى الهجرى فى

(١) الراغب الأصفهانى : محاضرات الأدباء /١: ٥٦ القاهرة ١٢٨٧هـ.
(٢) الرواية والاستشهاد /١٤٥.
(٣) السابق /١٤٦.

الحواضر ، وحتى أواخر القرن الرابع الهجرى فى البادية ، بشرط أن تتوافر لهذا الشعر ما سبق أن بيناه من الغرابة والوعورة اللذين ينبئان عن بداوة الكلم المستشهد به.

أما عن العصر الذى انتهى عنده اعتمادهم فى رواية اللغة عن الشعراء ، فلم يرد فيه تحديد حاسم ، ولكن الروايات المتناثرة هنا وهناك فى مصادر الأدب واللغة تدل على أن ذلك لا يخرج عن النصف الأول من القرن الثانى الهجرى، أو بلغة السياسة : عند نهاية العصر الأموى وبداية العصر العباسى، "وهذا التحديد العام يفهم من تلك الروايات المتناثرة التى تطبق على الشعراء فى تلك الفترة مقياس الصواب والخطأ ، بذكر القبول أو الرفض صراحة أو ضمنا. وممن وردت عنهم تلك الإشارات ذو الرمة (ت ١٦٧ هـ) وابن هرمة (ت ١٧٦هـ) ومروان بن أبى حفصة (ت١٨٢هـ) . أما من أتوا بعد ذلك من الشعراء فقد وصفهم العلماء بالغلط واللحن والتخليط حيث تأخر بهم الزمن عن ذلك العصر السعيد الحظ لدى النحاة"(١).

إن الأساس الأول فى موقف النحاة من الشعراء يتمثل فى التفضيل بالعصر، لا بالمادة الشعرية المدروسة . فكل ما هو قديم يعد فى نظرهم جيدا قابلا للدرس ولا غبار عليه ، أما الحديث المعاصر فمحكوم عليه بالفساد والتزييف. ومن أشهر الروايات التى تدل على ذلك أن إسحاق الموصلى أنشد الأصمعى قول الشاعر :

هل إلى نظرة إليك سبيل ... فيروّى الصدى ويُشفَى الغليل

إن ما قل منك يكثر عندى ... وكثير ممن تحب القليل

"فقال الأصمعى : لمن تنشدنى ؟ فقال : لبعض الأعراب . قال : والله هذا هو الديباج الخسروانى. قال : فإنهما لليلتهما ، فقال : لا جرم ، والله إن أثر الصنعة باد عليهما" . (٢)

---

(١) الرواية والاستشهاد/٣٤.

(٢) الآمدى : الموازنة بين شعر أبى تمام والبحترى ١:٢٣ تحقيق : السيد صقر القاهرة ١٩٦١م.

هكذا !! حكمان مختلفان على الشعر نفسه !! هو فى قمة الروعة الأدبية إن انتمى لأعرابى ، وإن نسب لمحدث فالصنعة عليه بادية ، وأثر التكلف عليه واضح!! وهذا يعنى أن النظر إلى النص محكوم بالعصر الذى قيل فيه لا بالمستوى الذى يمثله .

وأما الأساس الثانى فيتمثل فى نظر النحاة بعين الارتياب إلى الشعراء الذين عاشوا فى الحضر ، واختلطوا بالناس ، حيث خفت وعورتهم ولانت وحشيتهم. والوعورة والوحشية كانا مطلبين من مطالب النحاة فى اللغة. ولذا فقد النحاة الرغبة فى الأخذ عن هؤلاء الشعراء وحرموهم من أن يدخلوا ميدان دراستهم ، "ولابد أن ظروف العصر هى التى أملت عليهم هذا الموقف المحتاط ، لتلك الظروف نفسها ، فسدوا باب الشبهة خوفا من حدوثها. فمادام التحضر وسيلة الاختلاط ويؤدى إلى الليونة والتخليط ، فمن الضرورى أن يكون الشاعر بريئًا من هذه المظنة بعيدًا عن هذه التهمة"(١).

والأمثلة الدالة على تمسك النحاة بهذا الأساس كثيرة ، نذكر منها قول أبى حاتم : « كان الأصمعى ينكر (زوجة) ويقول : إنما هى (زوج) ، ويحتج بقول الله تعالى : ﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾ (الأحزاب : ٣٧) قال : فأنشده قول ذى الرمة :

أذو زوجة فى المصر أم ذو خصومة أراك لها بالبصرة العام ثاويا

فقال : ذو الرمة طالما أكل المالح والبقل فى حوانيت البقالين» (٢).

يضاف إلى ذلك أساس ثالث اعتمده النحاة : هو اعتقادهم أن الشاعر الفذ السليم الفطرة هو الذى تجئ اللغة على لسانه سليقة وطبعا ، لاتعملا وتكلفا . وبذلك يكون قريبا من البدوى الذى يرسل اللغة إرسالا ، ويتدفق الحديث من فمه بلا مشقة . أما الذى يُجوّد الشعر ويحاول تدبيجه فهو بعيد عن الفطرة السليمة ؛

---

(١) الرواية والاستشهاد /٣٥.

(٢) الخصائص /٣:٢٩٥.

لأن الذى يدفعه لذلك - من وجهة نظرهم - ليس إلا ضعف سليقته وبعده عن الفطرة السليمة[١].

فقد كان الأصمعى يعيب الحطيئة ويتعقبه ، فقيل له فى ذلك ، "فقال : وجدت شعره كله جيدا ، فدلنى على أنه كان يصنعه ، وليس هكذا الشاعر المطبوع!! إنما الشاعر المطبوع الذى يرمى الكلام على عواهنه جيده على رديئه" [٢].

تلك هى الأسس التى حكمت نظرة النحاة للشعر والشعراء ، وهى حقائق ملتزمة بصورة عامة عند جمهرة اللغويين ، لاتنقضها بعض المواقف التى تتعارض معها مثل ما روى أن صاحب الكشاف "استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس ، ثم قال : وهو إن كان محدثا لايستشهد بشعره فى اللغة فهو من علماء العربية فأجعل ما يقوله بمنزلة مايرويه. ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، يقتنعون بذلك لتوثقهم بروايته وإتقانه"[٣]، وماقيل من أن الرضى "استشهد بشعر أبى تمام فى عدة مواضع من شرحه لكافية ابن الحاجب ، وجرى على هذا المذهب الشهاب الخفاجى، فقال فى شرح درة الغواص : أجعل ما يقوله المتنبى بمنزلة مايرويه" [٤] إذ إن تحليل مواقف أمثال هؤلاء العلماء "يؤكد أنها آراء فردية وجزئية ، ثم إنها لم تكن ذات تأثير حقيقى في البحث النحوى إذ ظلت محصورة فى إطار الفكر النظرى المجرد دون أن يكون لها أى دور فى التطبيق"[٥].

وهناك موقف آخر يتعارض تماما مع الموقف السابق ، وهو تخطئة بعض شعراء عصر الاحتجاج ، وقد سبق أن ألمحنا إلى موقف عيسى بن عمر من النابغة،

---

(١) انظر الرواية والاستشهاد /٣٦.

(٢) الخصائص /٣:٣٨٢.

(٣) الاقتراح /٢٦، ٢٧ وانظر خزانة الأدب للبغدادى/ ١:٧ تحقيق هارون.

(٤) محمد الخضر حسين : دراسات فى العربية وتاريخها /٣٧ ط:٢ ، دمشق ١٩٦٠م وانظر الخزانة /١:٦.

(٥) د. على أبو المكارم : مناهج البحث عند النحاة العرب : ٤٦٠ دكتوراه بدار العلوم.

وموقف ابن أبى إسحاق الحضرمى من الفرزدق . ومن ذلك ما روى من أن أهل الكوفة أنشدوا لجرير قوله :

تمـــرون الديار ولم تعـــوجـــوا　　كـــــلامكمُ علىَّ إذن حـــــرامُ

ورواية بعضهم له : أتمضون الديار ، والحكم على الروايتين بأنهما ليستا بشئ، لأن السماع الصحيح والقياس المطرد لاتعترض عليه الرواية الشاذة(١).

ومن ذلك أيضا ماقاله ابن فارس فى الصاحبى : "وقد يكون شاعر أشعر ، وشعر أحلى وأظرف. فأما أن تتفاوت الأشعار القديمة حتى تتباعد ما بينها فى الجودة فلا ، وبكل يحتج ، وإلى كل يحتاج . فأما الاختيار الذى يراه الناس للناس فشهوات ، كل مستحسن شيئا . والشعراء أمراء الكلام ، يقصرون الممدود ، ويمدون المقصور ، ويقدمون ويؤخرون ، ويومئون ويشيرون ، ويختلسون ويعيرون ويستعيرون. فأما لحن فى إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك . ولامعنى لقول من يقول : إن للشاعر عند الضرورة أن يأتى فى شعره بما لا يجوز. ولا معنى لقول من قال : ألم يأتيك والأنباء تنمى. وهذا وإن صح وما أشبهه من قوله : لما جفا إخوانُه مصعبا ، وقوله : قفا عند مِمّا تعرفان ربوع ، فكله غلط وخطأ. وما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط ، فما صح من شعرهم فمقبول ، وما أبته العربية وأصولها فمردود"(٢).

ويهمنا مما سبق قول المبرد : إن السماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة ، وقول ابن فارس أولا : وبكل يحتج وإلى كل يحتاج ، ثم قوله : وما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط ، فما صح من شعرهم فمقبول ، وما أبته العربية وأصولها فمردود !!

---

(١) المبرد : الكامل/ ١:٢٢ القاهرة ١٣٦٥هـ.
(٢) الصاحبى/٢٣٠، ٢٣١.

ويدلنا ذلك على ما يلى :

١- أن معنى حجية النصوص لم يكن يفهم منه - فى نظر بعض اللغويين - ضرورة الأخذ بها كلها فى مجال التقعيد اللغوى وتغيير القواعد تبعا لتغير هذه النصوص .

٢- أن الشعراء الذين تؤخذ عنهم اللغة ليسوا معصومين من الخطأ ، فمن الممكن أن تتسرب إلى إنتاجهم بعض الأخطاء ، وهذا يعنى أن أساس الاحتجاج عندهم هو النص لا صاحبه ، فيجب فى النصوص لكى يحتج بها "أن تبرأ من احتمال الخطأ فيها ، والجهل من أصحابها ، والخلط بين مستوياتها . وبغير التجرد من هذه المستويات الثلاثة لا يمكن الأخذ بما فى النص من ظواهر [١]".

فرفض ابن أبى إسحاق لأخطاء الفرزدق - فى نظر بعض المحدثين[٢]- لا يعنى بالضرورة عدم حجيته عنده ، وإنما يشير - على العكس من ذلك -إلى أنه حتى الشعراء المحتج بهم نحتاج فى الاحتجاج بكلامهم إلى تحليل إنتاجهم اللغوى قبل اعتماده فى مجال التقعيد .

وعلى الرغم مما نحس فى هذا الرأى من وجاهة فهو يتعارض مع الموقف الوصفى الذى يفترض فى الباحث اللغوى. فمن المعروف أن أمثال الفرزدق وجرير وغيرهما من الشعراء نطقوا مجارين للعرف اللغوى السائد فى بيئاتهم ، تحكمهم فيما يقولون لغة أهليهم وذويهم ، وما تقتضيه طبيعة فنهم من أساليب وتراكيب تغاير النثر بطبيعة الحال. كان المفروض إذن أن يوصف ما يقولون دون تدخل من علماء اللغة ، ولا بأس أن يحكموا عليه بعد ذلك بأنه قليل الورود فى أساليب العرب مثلا ، أو أنه لهجة خاصة بقبيلة ما ، أو غير ذلك. أما إذا أطلقنا لهم العنان لكى يحكموا على الشعراء بالخطأ والوهم والغلط - كما قال ابن فارس - فإننا نفتح

---

(١) مناهج البحث عند النحاة العرب/٣٢٥.

(٢) د . على أبو المكارم. مناهج البحث عند النحاة العرب /٣٢٥.

بذلك بابا واسع الفوهة للطعن في الواقع اللغوى ، وذلك يجر على اللغة من الوبال وسوء العاقبة ما نحن فى غنى عنه.

وعلى أية حال لم يكتب لكلا الموقفين السابقين حياة فى الدرس اللغوى ، وأصبحت كل النصوص المنسوبة لعصر الاحتجاج مقبولة عند النحاة، وملتزما بها فى التقعيد النحوى، "وبهذا لم يقع بينهم ما كان بين أسلافهم من خلاف فى بعض نصوص عصر الاستشهاد نفسه ، بل يتفقون جميعا على اعتماد كل ما أثر عنه من النصوص ، والاعتراف بها أصلا لقواعد ، ومصدرا لأحكام ، وأساسا من أسس الاحتجاج"(١). يقابل ذلك رفض ما ينسب إلى مابعد عصر الاحتجاج من نصوص وعدم الاعتداد بها أو بناء القواعد عليها. وكل عيب هذه النصوص هو تأخرها عن عصر الاستشهاد الذى حدده النحاة وألزموا أنفسهم به ، فقد "كان الدارسون متابعين مقلدين ، وجدوا أسلافهم على أمة فاقتدوا على آثارهم ، وتابعوهم حتى فى الأمثلة والشواهد يعيدونها ويكررونها ، بدون أن يزيدوا عليها شيئا أو ينقصوا منها شيئا"(٢).

وإذا كان هذا هو موقف النحاة بعامة من الشعر باعتباره مصدرا من مصادر الاستشهاد ، فإنه يحق لنا الآن أن نتساءل : هل كانت كل الشواهد الشعرية التى اعتمد عليها النحاة موثقة متنًا وسندًا ؟ وبتعبير آخر : هل كانت كل الأبيات التى اعتد بها النحاة للاستشهاد بها على قواعدهم سليمة البنية ومنتسبة إلى قائليها؟

الحق أن لا !! فإذا كانت غالبية الشواهد موثقة لدى النحاة ، فإنه قد أصاب بعضها ما أصاب النصوص الأدبية بوجه عام من تزيد وتحريف وانتحال ، وكان أن وجدت كثرة من الشواهد النحوية مجهولة القائل ، مع عديد من الشواهد الموضوعة، هذا إلى جانب ما حدث كثيرا من اختلاف فى نسبة بعض الشواهد إلى قائليها ، أو خلاف فى رواية بعضها الآخر . ويرجع ذلك - فى غالب أحواله - إلى

---

(١) السابق /٤٥٩.

(٢) د. مهدى المخزومى : الدرس النحوى فى بغداد /٢٤٩ بغداد ١٩٧٥م.

أثر الرواية الشفوية فى تداول هذه النصوص وتناقلها أكثر من قرنين من الزمن قبل أن تدون فى الكتب. وسنحاول فيما يلى الحديث بإيجاز عن بعض مظاهر الضعف فى الشواهد الشعرية :

(أ) الشواهد المختلف فى نسبتها :

هناك قسم كبير من الشواهد الشعرية اختلف النحاة فى نسبتها إلى أصحابها . وهذا يرجع إلى أن "نسبة الأبيات لقائليها قد جاءت متأخرة نوعًا ما عن الجهود الأولى فى استقراء اللغة ، فقصرت الوسائل التى بين أيدى العلماء عن نسبة بعض الشواهد نسبة حاسمة إلى قائليها ، فتعددت فيها الأقوال ، ولم يثر ذلك لديهم مدخلا للطعن فى هذه الشواهد ما دامت تلك الآراء المتعددة لنسبة الشاهد الواحد تنتهى فى مجموعها إلى العصر الموثق وما نقل عنه من الشعراء والأعراب"(١).

ونكتفى بمثال واحد يوضح هذه الظاهرة وهو قول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأى مختلف

فقد نسبه سيبويه إلى قيس بن الخطيم(٢)، كذلك نسبه الأعلم الشنتمرى(٣)، والعينى(٤)، وخالفهم بعض العلماء فنسبوه إلى عمرو بن امرئ القيس ، منهم ابن هشام اللخمى وابن برى(٥) والجاحظ(٦)، أما أبو البركات الأنبارى فنسبه إلى درهم

---

(١) الرواية والاستشهاد باللغة /٢٠٠.

(٢) ، (٣) انظر الكتاب /١: ٣٧ ط:بولاق ١٣١٦هـ، وتحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمرى بهامشه /١: ٣٧.

(٤) العينى : المقاصد النحوية /١ : ٥٥٧ بهامش خزانة الأدب ط: بولاق : ١٢٩٩هـ.

(٥) السابق .

(٦) الجاحظ: البيان والتبيين/٣: ٦٩ تحقيق حسن السندوبى ط:٢ القاهرة ١٩٣٢م.

ابن زيد الأنصارى[1]، واستشهد به ابن هشام [2]، وابن عقيل[3] دونما نسبه إلى قائل معين .

وغير هذا الشاهد كثرة كاثرة يمكننا أن نذكر منها على سبيل المثال قول الشاعر :

لاتنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

الذى يستشهد به على نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية الواقعة فى جواب النهى [4].

وقول الآخر :

هذا - لعمركم - الصغار بعينه لا أم لى - إن كان ذاك - ولا أبُ

الذى يستشهد به على رفع النكرة المفردة المتكررة مع (لا) بعد عاطف [5].

وتعدد نسبة الشواهد ليس مسئولية النحاة بقدر ما هو مسئولية الرواية والرواة. فقد كانت العصبية القبلية عاملاً مشجعًا على السطو على شعر الشعراء ونسبته إلى شاعر القبيلة[6]. كما كان للمشافهة تأثير كبير فى الاختلاف فى نسبة الشاهد. وساعد على ذلك تشابه أسماء عدد من الشعراء ، كمن سمى بامرئ القيس والأعشى ونصيب والطرماح[7]، حتى إن الآمدى يقول : "ولسنا نقصد إلى تعديد من

---

(١) ابن الأنبارى : الإنصاف فى مسائل الخلاف/٦٥ تحقيق : محيى الدين عبدالحميد : ط:٢ سنة ١٩٥٣م القاهرة .

(٢) ابن هشام : مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب/٢ :١٦٤ القاهرة ١٣٥٦هـ.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك /٩١ ط: دار الشعب بالقاهرة دون تاريخ.

(٤) انظر الكتاب /١:٤٢٤ ، ومعانى القرآن للفراء /١:٤٠٨ ، وشرح شذور الذهب/٢٣٨، ٣١٢ ، وشرح ابن عقيل/٣٨٧.

(٥) انظر الكتاب /١:٣٥٢، وشرح ابن عقيل /١٤٨.

(٦) انظر الكامل /١:١٩٨.

(٧) انظر : المزهر للسيوطى /٢:٢٨٤، ٢٨٥ - القاهرة ١٣٢٥هـ.

اسمه الحصين من الشعراء لكثرتهم"[1] كما كان التصحيف أحد أسباب الاختلاف ، فربما يتغير اسم الشاعر بفعل التصحيف ، كما روى عن اختلافهم فى اسم شاعر قديم ورد اسمه فى شعر امرئ القيس ودرس شعره ، فرواه الأصمعى : خذام ، ورواه أبو عبيدة : جذام ، ورواه راو آخر : حذام [2].

لمثل هذه الأسباب وغيرها اختلط بعض الشعر على العلماء ، فأخطأوا فى نسبته لأصحابه ، وتبعهم فى ذلك النحاة مما مثل نقطة ضعف فى شواهدهم الشعرية .

(ب) الشواهد المجهولة القائل :

لا يكاد كتاب من كتب النحو كبيرا كان أم صغيرا يخلو من مجموعة من الأبيات غير معلومة القائل ، ويكفى أن فى كتاب سيبويه - أشهر كتب النحو على الإطلاق وأهمها فى نظر جميع الدارسين - بعض الشواهد التى لم تنسب إلى قائليها ، وفعل سيبويه هذا يدل على "انصراف الدارسين فى البداية عن نسبة الشواهد لقائليها ، إما لصعوبة ذلك عليهم ، وإما لأن فترة الوصول للنتائج وتقعيد القواعد وجه فيها الاهتمام أصلا لذلك ، فتضاءل بجانب ذلك الاهتمام بالمسائل الجانبية ، ومنها نسبة الشواهد لقائليها " [3].

وعلى الرغم من تقرير كثير من النحاة أنه " لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله ، وكأن علة ذلك خوف أن يكون لمولد ، أو من لا يوثق بفصاحته" [4] ، فإن هذه النظرية لم تكن ذات تأثير كبير فى طريقة استخدامهم للشواهد ، فبفحص بعض الكتب النحوية وجد أنها تضم بين دفتيها كثيرا من الشواهد المجهولة ، فبين شواهد الزمخشرى فى المفصل اثنان وأربعون شاهدا دونما نسبة ، وبين شواهد

---

(١) الآمدى : المؤتلف والمختلف /١١٨ تحقيق : عبدالستار أحمد فراج ط:١ القاهرة ١٩٦١م.
(٢) انظر الشواهد والاستشهاد فى النحو/٤٣.
(٣) الرواية والاستشهاد /١٩٦.
(٤) الاقتراح /٢٧.

ابن هشام فى المغنى ثمانية وثمانون ومائة شاهد لم يعرف قائلها ، وفى شواهد ابن عقيل تسعة وتسعون شاهدا مجهولا قائلها (١).

ولعل السبب فى جهل قائلى هذه الشواهد - بالإضافة إلى ما سبق من تعليلات فى الشواهد المتعددة النسبة - يرجع إلى أن أكثر هذه الشواهد كانت فى الأصل أبياتا مفردة ، أو فى مقطوعات لشعراء مغمورين لم يشتهروا بالشعر ويعرفوا به ، فأهمل الرواة ذكرهم ، فدرست أسماؤهم وغطى على ذكرهم مرور الزمن (٢).

المهم فى هذه النقطة أن نقرر "أن استخدام الشواهد غير المنسوبة كان عرفا سائدا لدى النحاة مع اعترافهم ومعرفتهم بخطأ ذلك"(٣).

(ج) الشواهد ذات الوجوه المتعددة :

حدث اختلاف فى رواية قسم كبير من الشواهد النحوية ، فروى البيت بروايات متعددة ، ليس يهمنا منها إلا ذلك الاختلاف الذى يمس موضع الاستشهاد ، فقد يستشهد بالبيت - فى رواية - على قاعدة معينة ، فإذا ما نظرنا إلى الرواية الأخرى ترتب عليها عدم الاستشهاد به ، وعدم جواز القاعدة التى بنيت عليه .

مثال ذلك أن سيبويه استشهد تحت عنوان (هذا باب ما تجريه على الموضع لا على الاسم الذى قبله) بقول عقيبة الأسدى :

معاوى إننا بشر فأسجح ... فلسنا بالجبال ولا الحديدا

أد يروها بنى حرب عليكم ... ولا ترموا بها الغرض البعيدا

إذ عطف (الحديدا) بالنصب على موضع (الجبال) ، لأنها خبر ليس ، وهو منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد ، فكأنه قال : لسنا الجبال ولا الحديد (٤).

---

(١) انظر الشواهد والاستشهاد فى النحو/٤٦.

(٢) انظر السابق/٤٨.

(٣) الرواية والاستشهاد /٢٠٠.

(٤) انظر الكتاب/١:٣٤ وتحصيل عين الذهب : الصفحة نفسها.

وقد رد بعض اللغويين على سيبويه رواية النصب وقالوا : إن البيت من قصيدة مجرورة معروفة ، وبعده ما يدل على ذلك وهو قوله :

أكلتم أرضنا فجردتموها فهل من قائم أو من حصيد

فقال الأعلم الشنتمرى : "وسيبويه غير متهم - رحمه الله - فيما نقله رواية عن العرب ، ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة ، أو يكون الذى أنشده رده إلى لغته فقبله منه سيبويه منصوبا ، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد، لا بقول الشاعر "(١).

البيت إذن مروى بروايتين : رواية النصب ، ورواية الجر ، والشاهد فى الأولى لا فى الثانية ، وقد ذكر الشنتمرى سببين وجيهين لتعليل هذا التغير .

أحدهما: أن البيت من قصيدة منصوبة غير القصيدة المجرورة المعروفة ، وليس ببعيد أن تكون للشاعر نفسه ، وهو الذى قام بهذا التغيير ، فرويت عنه القصيدة بحركتين مختلفتين .

وثانيهما: أن يكون البيت أصلا من قصيدة مجرورة كما قال المعترضون ، غير أن تناقل الرواة والمنشدين هو الذى انعطف به إلى النصب ، فقبله سيبويه على لغة المنشد ، لا على لغة الشاعر .

وهذان الاحتمالان ذكرهما السيوطى صراحة فى الاقتراح فقال : "كثيرا ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة ، وربما يكون الشاهد فى بعض دون بعض . وقد سئلت عن ذلك قديما فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشده مرة هكذا ومرة هكذا . ثم رأيت ابن هشام قال فى شرح الشواهد : روى قوله (ولا أرض أبقل إبقالها) بالتذكير ، والتأنيث مع نقل الهمزة . فإن صح أن القائل بالتأنيث هو القائل بالتذكير صح الاستشهاد به على الجواز من غير الضرورة ، وإلا فقد كان العرب ينشد بعضهم شعر بعض ، وكل يتكلم على مقتضى سجيته التى فطر عليها ، ومن هنا كثرت الروايات فى بعض الأبيات"(٢).

---

(١) تحصيل عين الذهب/١: ٣٤.

(٢) الاقتراح /٢٩، ٣٠.

ويضاف إلى الاحتمالين السابقين احتمال ثالث هو أن ذلك التغيير ربما كان من صنيع الدارسين تأييدا للقواعد ؛ فقد جاء عن الشاعر بصورة واحدة ، وكذلك رواه الرواة ، غير أن الدارسين غيروه تأييدا للقواعد ونصرة للآراء[١]. ويستأنس لذلك بقول الخليل : "إن النحارير منهم ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنت»[٢]. وقول المبرد : "وحدثنى المازنى قال : سمعت العرب تقول : (لو غير ذات سوار لطمنى) . ويقول النحويون : (لطمتنى) ، فأخذت (غير) قول النحويين وتركت قول العرب»[٣] ويروى أن ابن دريد سأل أبا حاتم عن سبب جزم المضارع بعد (لو) فى قول ابن هرمة :

ماذا بمنبج لو تُنْبَشْ مقابرها من التهدم بالمعروف والكرم

فقال له : لكراهة كثرة الحركات عند قوم من النحويين . ولو قال : لو نُبْشَت مقابرها ، استراح من (تنبش) وكان كلاما فصيحا[٤]. كما أخذ على بن حمزة البصرى على المبرد تغييره الرواية فى ثلاثة أبيات استشهد بها على قصر الممدود، وقال : "وهذا من فعل أبى العباس غير مستنكر ؛ لأنه ربما ركب هذا المذهب الذى يخالف فيه أهل العربية ، واحتاج إلى نصرته ، فغير له الشعر واحتج به "[٥].

وكل هذه الروايات تدل على أن بعض النحويين كانوا يلجأون إلى تغيير بعض المرويات لتحقق لهم اطراد القاعدة . يقول نولد كه : "ففى كثير من المواضع قد يكون هناك مثلا - بحسب العادة الإعرابية لقبيلة ما - حالة إعرابية فى الاسم أو الفعل مخالفة لما يعلمه النحاة ، وعندئذ تغير إلا إذا كانت فى قافية البيت ، غير

---

(١) الرواية والاستشهاد /٢٠٤ بتصرف.

(٢) الخليل بن أحمد : العين/١:٥٩ تحقيق د. عبدالله درويش بغداد ١٩٦٧م.

(٣) الفاضل /٤٢ والمعنى كما قال المحقق : أن رواية النحاة أخذت وترك قول العرب لأجلها.

(٤) المزربانى : الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء /٢٢٤، ٢٢٥ القاهرة ١٣٤٣هـ.

(٥) على بن حمزة البصرى : التنبيهات على أغاليط الرواة /١١٠ تحقيق عبدالعزيز الميمنى ط:القاهرة ١٩٦٧م.

أن مثل هذا التغيير لا يمكن أن يكون كبيرا جدا"[1]، وإنا لنقول له : وقد حدث هذا فى قافية البيت أيضا ، وقد سبق لنا التدليل على ذلك.

على أية حال ، تعدد الروايات فى الشاهد الواحد أمر واقع فى العربية ، وهو لا شك عيب وضعف فى هذه الشواهد ، لكن كثيرا من اللغويين - على الرغم من ذلك - صرحوا بأن ذلك لا يسقط حجية البيت ، وأن كل رواية - مادامت قد نقلت عن ثقة - يصح الاستشهاد بها [2].

(د) الشواهد المصنوعة :

من بين الشواهد المتداولة فى كتب النحو ما وضعه صاحبه وأنشده على أنه من قول العرب الفصحاء ، وسار فى كتب النحو دون أن يعرف قائله أو واضعه ، واتخذه النحويون حجة لقاعدة أو دليلا على أسلوب . غير أن هذه الشواهد لم تعدم من اللغويين من يشير إلى صنعتها ، أو يرميها بالوضع ، فضلا عما يبدو على بعضها من تفكك التركيب وتفاهة المعنى ، ومن ذلك ما روى عن بعضهم:

فمما والَ ولا واحَ ولا واسَ أبو زيدِ

الذى قال عنه ابن خالويه : "إنه مصنوع خبيث ، لاحتوائه على فعل (واح) من (ويح) ، وما صرفت العرب فعلا منه" [3] . ومن ذلك قول الراجز :

ومنهل ليس له حوازقُ ولضفادى جمه نقانقُ

الذى قال عنه الأعلم الشنتمرى : "ويقال إنه مصنوع لخلف الأحمر"[4].

ومما أورده سيبويه شاهدا على الجمع بين نون جمع المذكر السالم والضمير، وقال : "وقد جاء فى الشعر فزعموا أنه مصنوع"[5] قول الشاعر :

---

(١) تيودور نولدكه : اللغات السامية/٧٥ ترجمة د. رمضان عبدالتواب القاهرة ١٩٦٣م.
(٢) انظر : البحث اللغوى عند العرب/٢٦ ، ودراسات فى العربية وتاريخها /٣٩.
(٣) ابن خالويه : إعراب ثلاثين سورة من القرآن/١٧٩ القاهرة ١٣٦٠هـ.
(٤) تحصيل عين الذهب /١:٣٤٤.
(٥) الكتاب /١:٩٦.

هم القائلون الخير والفاعلونه إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما

وقول الآخر :

ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعا وأيدى المعتفين رواهقه

فالشواهد السابقة كلها مما طعن فيه النحاة بالصنعة أو الوضع ، ومنها مالا يقبله ذوق أدبى ، ولا حس لغوى ، إذ هو نوع من الرصف لكلمات دونما رابطة تجمعها والشعر أرقى من ذلك بكثير وأسمى . فالبيتان الأولان يناديان على نفسهما بالصنعة والوضع بلا مضمون شعرى يساعد الباحث على تقبلهما والركون إليهما .

ولعل مما ساعد على تسرب هذه الشواهد المصنوعة إلى ساحة النحو ما سبق أن قررناه من وجود شواهد كثيرة مجهولة النسبة ، دون أن ينكرها النحاة أو يرفضوها ، مكتفين بصدق منشدها وثقتهم فيه ، حتى كاد الاعتراف بأمثال هذه الشواهد يصبح عرفا مقررا بين الدارسين ، فقد يدس بينها شواهد مصنوعة أجيد سبكها ، فلا يكاد اللغوى ينتبه لما فيها من وضع أو صنعة ، مثل هذا الشاهد :

عليه من اللؤم سروالة فليس يرق لمستعطف

الذى استشهد به على أن (السراويل) عربى ، وهو جمع (سراولة) ، والسروالة قطعة خرقة ، وقال عنه البغدادى : "هذا البيت قيل مصنوع ، وقيل : قائله مجهول"(١) .

ومثل قول القائل :

تُسَاوِىُ عنزى غير خمس دراهم

حيث أبرز الشاعر فيه الضمة على الياء لضرورة الوزن ، وقال عنه العينى : "هذا البيت أنشده الفراء ، ولم يذكر قائله ، وقال عنه أبوحيان : لا يعرف قائله ، بل لعله مصنوع"(٢).

---

(١) الخزانة /١: ٢٣٣.

(٢) المقاصد النحوية/١: ٢٤٧.

وليس كل الوضع والصنعة فى هذه الشواهد وأمثالها يعود إلى الرواة والوضاعين ، فربما صنع النحوى البيت يؤيد به قاعدة يرتضيها ، أو يستشهد به على مذهب يختاره ، فقد قال سيبويه عن البيت التالى :

إذا ما الخبز تأدمه بلحم ... فذاك أمانةَ اللهِ الثريدُ

إنه مما وضعه النحويون (١).

وقال ابن الناظم عن الشاهد التالى :

أيها السائل عنهم وعنى ... لست من قيس ولا قيس منى

إنه من وضع بعض النحويين(٢).

وقد كانت هذه الشواهد المصنوعة وبالاً على العربية ، إذ إن أغلبها "يتخذ سنداً لتأكيد الآراء والقواعد التى يغلب عليها التفرد عن الظواهر اللغوية العامة ، ويترتب على ذلك هزها ونقضها "(٣) ، ومع ذلك فهى واقع ملموس فى كتب النحو لا يمكن تجاهله أو إنكاره .

وهناك أيضا نوع من الشواهد حُرِّف خدمة للقاعدة ، فمن شواهد الكتاب قول الشاعر :

من يفعل الحسنات الله يشكرها ... والشر بالشر عند الله مثلان

الذى استشهد به على حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط الواقع جملة اسمية للضرورة(٤)، فقد قال الأصمعى إن روايته الأصلية : من يفعل الخير فالرحمن يشكره ، والرواية : من يفعل الحسنات الله يشكرها من صنع النحويين(٥).

---

(١) الكتاب /١: ٤٣٤.

(٢) ابن الناظم : شرح الألفية/٢٧ ط: النجف ١٣٤٢هـ.

(٣) الرواية والاستشهاد باللغة /٢١٢.

(٤) الكتاب /١: ٤٣٥.

(٥) أبو زيد الأنصارى : النوادر فى اللغة /٣١، ٣٢ تصحيح وتعليق سعيد الشرتونى . بيروت ١٨٩٤م.

هذه - باختصار - بعض مظاهر الضعف فى الشواهد الشعرية ، وهى هنات من الصعب تجاهلها عند الحكم على هذه الشواهد ، ولعلها أبرز مطعن يمكن أن يوجه إلى النحاة في هذا المجال .

يضاف إلى ذلك أن الاعتماد على الشعر أصلا فى تقعيد القواعد النحوية نوع من الخلط المنهجى ، إذ إن المعروف أن للشعر أسلوبه الخاص فى التعبير وطريقته المعينة فى التركيب ، فهو لغة العاطفة والوجدان ، يتدفق به الشاعر فى إطار فنى يختلف فى كثير من مقوماته عن النثر . فضلا عما يستلزمه قيدا الوزن والقافية ومراعاتهما عند الشاعر من الخروج فى بعض الأحيان عن مألوف اللغة فى تركيب الجملة وطريقة نظم الكلمات داخلها.

كان يجب إذن أن تكون القواعد المستنبطة من الشعر للشعر فقط، دون أن نفكر فى تحكيمها فى النثر ، وأن نحاول دراسة النثر فى نصوصه الموثقة ، لنقعد له هو أيضا . وبذا نفصل فى التقعيد بين أسلوبين من أساليب البيان : الشعر بتدفقه وموسيقاه وعاطفته ، والنثر بعقلانيته وطرق تعبيره وبناء جمله.

٢- الحديث النبوى:

كان الرسول ﷺ أفصح من نطق الضاد ، وكان عليه السلام يفخر بأنه لا يلحن فيقول : "أنا أفصح من نطق بالضاد ، بيد أنى من قريش ، واسترضعت فى بني سعد فأنى لى اللحن؟" . وقد كان عليه الصلاة والسلام نموذجا للمسلمين في أقواله وأفعاله ، وما أكثر أحاديثه الشريفة التى كان يلقيها على المسلمين على حسب الظروف وتبعاً لمقتضيات الأحوال .

ولاشك أن مثل هذه الأحاديث النبوية - إذا استثنينا منها ما كان يخاطب به بعض الأقوام تبعا للهجاتهم - منبع ثر للتراكيب اللغوية الفصيحة والأساليب العربية الراقية ، وكان من الواجب على النحاة والمقعدين الأوائل للغة أن ينتبهوا لهذا الفيض الزاخر من الأحاديث النبوية فيستقرئوه ويبنوا عليه القواعد باعتباره - إلى

جوار القرآن - نموذجا للنثر الفصيح فى أروع صوره وأدق أساليبه وأزهى تراكيبه[1] فليس يعرف في التاريخ اللغوى العربى نثر - بعد القرآن الكريم - "أعم نفعا ، ولا أصدق لفظا ، ولا أعدل وزنا ، ولا أجمل مذهبا ، ولا أكرم مطلبا ، ولا أسهل مخرجا، ولا أفصح عن معناه ، ولا أبين عن فحواه ، من كلامه ﷺ" [2].

وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يعرفون في حديث الرسول هذه الخصيصة ، فكانوا أحرص الناس على تلقف ما يلفظ به وتداوله فى عهده . وعلى الرغم من أنهم كانوا منهيين عن كتابة غير القرآن من الحديث خوف الخلط بينهما ، فإن بعضهم كان يقوم بتدوينه ، مادام يملك العقلية العلمية الواعية التى تميز بين الحديث والقرآن .

وما كاد القرن الأول الهجرى يقترب من نهايته حتى بدأت حركة علمية واعية لجمع السنة النبوية بعد أن حدثت فى المجتمع بعض التغيرات الجوهرية بانتهاء عصر الصحابة ، وانقسام الناس إلى شيع وأحزاب متفرقة : دينية وسياسية ، وتحول القيادة فى الأمة من خلافة إلى ملك ، ومن شورى إلى وراثة ، وكان لذلك أثره على الحديث ، فكثر فيه الوضع والتزييف ، تأييدا لاتجاه ، أو طعنا فى آخر ، أو تقربا لحاكم ، أو بثا للبلبلة والتشكيك فى الدين - كما كان يصنع الزنادقة - ومع بداية تدوين الحديث كان الفساد قد تطرق إلى كل من سنده ومتنه ، فحدثت حركة مضادة لهذا الاتجاه كان القصد منها الحصول على أحاديث مصفاة صحيحة النسبة إلى الرسول ، قد صدرت منه حقا ، فتشدد العلماء فى الإسناد والتزموه ، كما تتبعوا رواة الحديث بالجرح والتعديل ، وكان ذلك كله ضرورة أملتها ظروف العصر والتحرز الدينى فى رواية السنة[3]. وقد استمرت هذه الجهود طوال القرن الثانى الهجرى، ولم يكد ينتهى "حتى كان التأليف في السنة قد شمل جوانب متعددة لنصوصها ، أو

---

(١) انظر : اللغات السامية /٨٢.

(٢) البيان والتبيين /١٥:٢.

(٣) الرواية والاستشهاد /٨٠، ٨١ بتصرف.

لكيفية روايتها وتوثيقها . وتوج ذلك كله بتأليف كتب (المسانيد) التي التزمت خطة حادة فى الإسناد والرواة ، وكانت القمة التي بلغتها تلك الجهود تأليف كتب الصحاح فى القرن الثالث الهجرى ، وقد التزم مؤلفوها بمنهج صارم فى توثيق الرواية متنا وسندا ، كما فعل البخارى مثلا فى توثيق صحيحه. ومن يطلع على شروطه التى ألزم بها نفسه فى توثيق الحديث يحس مقدار الجهد العظيم الذى بذله فى حماية النص وإسناده"(١).

رواية الحديث وجمع نصوصه حدثت مبكرة إذن ، ووصلت إلى صورة ناضجة فى وقت كان النشاط اللغوى فيه على أشده . ومعنى ذلك أنها وجدت موثقة فى عصر الاستشهاد باللغة ، وظلت كذلك فيما بعد عصر الاستشهاد ، وكلما مر الزمن ازداد الجهد الذى يبذله العلماء فى توثيقها ونسبتها إلى مصدرها الأصلى صاحب الرسالة . فماذا كان موقف النحاة من الحديث ؟

يبدو أن قضية الاعتماد على الحديث لم تكن تشغل بال النحاة قديما، فلم نقرأ لأى منهم نصا صريحا فى هذا المجال يفيد الجواز أو المنع. فلم يأخذ النقاش فى قضية الاستشهاد بالحديث صورته الحادة إلا فى القرنين السابع والثامن الهجريين ، أما أوائل النحاة فقد مارسوا الاعتماد عليه فى مؤلفاتهم ، وإن كان ذلك بصورة يصعب معها الحكم بأنهم جعلوه أحد المصادر الأساسية فى التقعيد النحوى .

فكتاب سيبويه - على أهميته فى الدرس النحوى وعلى الرغم من تعدد موضوعاته وكثرة صفحاته - ليس فيه اعتماد على الحديث الا فى سبعة مواضع - حسب إحصاء الأستاذ عبدالسلام هارون - والحديث فى المواضع السبعة أصل يستدل به على القاعدة ، ولم يرد على سبيل التوكيد لغيره من النصوص كما قال ذلك أحد الدارسين(٢).

---

(١) السابق/١٢٩.

(٢) د. محمد عيد : الرواية والاستشهاد باللغة /١٢٠.

فتحت عنوان : (هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به وما كان نحو ذلك) الذى ترجم فيما بعد بباب التنازع يقول: "ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله عزوجل ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ ﴾ (الأحزاب :٣٥) [١] فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول استغناء عنه. ومثل ذلك : (ونخلع ونترك من يفجرك)[٢]".

وتحت عنوان : (هذا باب تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء) يقول سيبويه : "وأما ثم وأين وحيث ونحوهن إذا صيرن اسما لرجل أو امرأة أو حرف أو كلمة ، فلابد لهن من أن يتغيرن عن حالهن ، ويصرن بمنزلة زيد وعمرو ، لأنك وضعتهن بذلك الموضع ، كما تغيرت ليت وإن ، فإذا أردت حكاية هذه الحروف تركتها على حالها ، كما قال : "إن الله ينهاكم عن قيلَ وقالَ " ، ومنهم من يقول : عن قيلٍ وقالٍ ، لما جعله اسما"[٣].

هذا بالإضافة إلى استشهاده بقوله ﷺ "ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة" على رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر إذا سبق بنفى أو شبهه ، وكان المرفوع أجنبيًا مفضلاً على نفسه باعتبارين ، كما فسر ذلك النحاة فيما بعد[٤] . وبقوله عليه السلام "فبها ونعمت" عند حديثه عن أصل نعم وبئس[٥].

وأورد قوله عليه السلام : " كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه" تحت عنوان : (هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا نحن وأخواتهن فصلا)[٦] ، وقال إن فيه ثلاثة أوجه : "فالرفع من وجهين ، والنصب من وجه واحد . فأحد وجهى الرفع أن يكون المولود مضمرا فى (يكون) والوالدان

---

(١) ما أثبتناه هو الشاهد من الآية ٣٥ من سورة الأحزاب ، وكانت محرفة فى موضعها من طبعة بولاق لكتاب سيبويه.

(٢) الكتاب/١ :٣٧.

(٣) الكتاب /٢ :٣٥.

(٤) السابق /١ :٢٣٢ وانظر شرح ابن عقيل /٣٢٤.

(٥) السابق /٢ :٢٥٨ وانظر موضعين آخرين فى الجزء الأول ص ١٦٤، ١٦٥، ٢٥٧.

(٦) السابق/١ : ٣٩٤.

مبتدآن ، وما بعدهما مبنى عليهما ، كأنه قال : حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه وينصرانه .... والوجه الآخر : أن تعمل (يكون) فى الأبوين ، ويكون (هما) مبتدأ ، وما بعده خبرا له . والنصب على أن تجعل (هما) فصلا"(١).

اعتمد سيبويه إذن على الحديث فى التقعيد ، وجعله أحيانا محل نقاش ومدارسة ، غير أن ذلك - كما سبق أن بينا - قليل جدا بالقياس إلى ما فى الكتاب من شعر وآيات قرآنية . والملاحظ أنه لم يشر إلى أى نص مما سبق على أنه حديث نبوى. ولعل هذا سر قول بعض الباحثين إنه لم يستشهد بغير حديث واحد جعله توكيدًا لغيره من النصوص .

وقد استشهد الكسائى بالحديث ، وجعله دليلاً مرجحًا فى مسائل نحوية ، ومما نقلته إلينا المصادر اشتراط النحاة لجزم المضارع فى جواب النهى أن توضع (إن) قبل (لا) الناهية ، ولا يحدث اختلال فى المعنى . وفى ذلك يقول ابن مالك :

وشرط جزم بعد نهى أن تضع (إن) قبل (لا) دون تخالف يقع

غير أن الكسائى لم يشترط هذا الشرط مستدلا بقول الرسول عليه السلام: "من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يؤذنا بريح الثوم" وقول الصحابى للرسول : "لا تشرف يصبك سهم" حيث جزم الفعلان فى الحديث والأثر فى جواب النهى دون تحقق شرط النحاة(٢).

أما الفراء فى (معانى القرآن) فقد استشهد بالحديث النبوى على ظواهر متعددة : صوتية وصرفية ونحوية . فقد استشهد على كسر همزة (أم) فى قوله تعالى « فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ» (النساء : ١١) بقوله ﷺ : "أوصى امرأ بإمه"(٣) ، كما استشهد على ورود الخوف بمعنى الظن بقول الرسول عليه السلام : "أمرت بالسواك حتى

---

(١) السابق /١ :٣٩٦.

(٢) الأشمونى : شرحه على الألفية /٣:٢٣٣ ، ٢٣٤ ط الحلبى ١٣٢٩هـ وانظر حاشية الصبان الصفحتين أنفسهما .

(٣) الفراء : معانى القرآن/١:٥٠.

خفت لأدردن" أي : حتى ظننت لأدردن[1]. ومن ذلك احتجاجه لبناء (الآن) بقوله : "وإن شئت جعلت (الآن) أصلها من قولك : آن لك أن تفعل ، أدخلت عليها الألف واللام، ثم تركتها على مذهب (فعل) ، فأتاها النصب من نصب (فَعَلَ) ، وهو وجه جيد ، كما قالوا : نهى رسول الله ﷺ عن قيل وقال وكثرة السؤال ، فكانتا كالاسمين فهما منصوبتان ولو خفضتا على أنهما أخرجتا من نية الفعل كان صوابًا [2] . كما استشهد لقراءة « فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا » (يونس : ٥٨) بإدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بالتاء للمخاطب ، بقوله ﷺ في بعض المشاهد: "لتأخذوا مصافكم" [3].

هذا بالإضافة إلى استشهاده بالحديث على معان لغوية - كما كان يفعل سابقوه[4] - فعند قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ ﴾ (الرعد : ٨) يفسر (تغيض) بـ (تنقص) مستدلاً بالحديث الشريف : "إذا كان الشتاء قيظا والولد غيضا وغاضت الكرام غيضا وفاضت اللئام فيضا" [5].

وقد استشهد أبو العباس المبرد بالحديث في (المقتضب) وإن كان ذلك قليلا بالقياس إلى حجم الكتاب[6] . كما استشهد أبوعلي الفارسي بالحديث واحتج به في مسائل اللغة والنحو والصرف[7]، ومن ذلك استشهاده على حذف المفعول به ببعض الآيات القرآنية ثم أتبع ذلك بقوله : "ومنه الحديث : "لا يقتل مؤمن بكافر ، ولا ذو عهد في عهده" المعنى : ولا ذو عهد في عهده بكافر ، كما كان التقدير في الآية [8]:

---

(١) السابق/١:٢٦٦.

(٢) السابق/١ :٤٦٨ ، ٤٦٩.

(٣) السابق/١:٤٧٠.

(٤) انظر : العين صفحات ١٢٩، ١٣٩، ١٤٠، ١٩٠.

(٥) معاني القرآن /٢:٥٩ وانظر ص ٤٠٠ والجزء الثالث ص١٨٣ وأبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو /٢٤١، ٢٤٢.

(٦) المقتضب : مقدمة المحقق /١١٦.

(٧) أبوعلي الفارسي/٢٠٣ ، ٢٠٤.

(٨) الآية هي : (يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات) . إبراهيم/٤٨.

والسموات غير السموات ، والمعنى : لا يقتل مؤمن بكافر حربى ، ولا ذو عهد فى عهده بكافر"(١).

كذلك كان ابن جنى يعتد بالأحاديث النبوية حجة فى اللغة والنحو والصرف ، كما كان يستخدمها فى توجيه القراءات وتصويبها(٢).

فمن استشهاده بالحديث فى الدلالة المعجمية قوله : "قال أبوزيد : يقال أَمِرَ اللهُ مالَه وآمره. قال أبو حاتم : ورووا عن الحسن أن رجلا من المشركين قال للنبى ﷺ : إنى أرى أَمْرَكَ هذا حقيرا ، فقال عليه السلام : إنه سَيَأْمَرُ ، أى : ينتشر"(٣).

ومن استدلاله بالحديث فى الجانب الصرفى قوله : "وينبغى أن يحمل على هذا أيضا (يقصد إبدال الواو ألفا لانفتاح ما قبلها) قوله عليه السلام : ارجعن مأزورات غير مأجورات ، يريد : موزورات ، ثم تقلب الواو ، لما ذكرنا ، ألفا ، وعلى أنه قد يمكن أن يكون قلب الواو همزة إتباعا لمأجورات" (٤).

ومن استخدام الحديث فى التوجيه النحوى لقراءة قرآنية ما قاله فى توجيه قراءة أبى سعيد الخدرى « وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَانِ » (الكهف : ٨٠) إذ قال : "يجوز فى الرفع هنا تقديران أحدهما : أن يكون اسم كان ضمير الغلام ، أى : فكان هو أبواه مؤمنان ، والجملة بعده خبر كان ، والآخر : أن يكون اسم كان مضمرا فيها، وهو ضمير الشأن والحديث ، أى : فكان الحديث أو الشأن أبواه مؤمنان ، والجملة بعده خبر لكان على ما مضى ، إلا أنه فى هذا الوجه الثانى لا ضمير عائدا على اسم (كان) ، لأن ضمير الأمر والشأن لا يحتاج من الجملة التى هى بعده خبر عنه إلى ضمير عائد عليه منها ، من حيث كان هو الجملة فى المعنى . ومثله قول النبى

---

(١) أبوعلى الفارسى: الحجة فى علل القراءات السبع/١:٢٦، ٢٧ تحقيق مجموعة من الأساتذة القاهرة ١٩٦٥م.

(٢) انظر الشواهد والاستشهاد /٣٢٤، ٣٢٥.

(٣) ابن جنى : المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات /٢:١٧ ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٩م.

(٤) السابق /٣٣٢.

ﷺ : كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه"[1].

وغير هؤلاء النحاة كثيرون استشهدوا بالحديث ، وجعلوه حجة فى مسائل صوتية وصرفية ونحوية ، ولم يكن الأمر مقصورا على علماء المعاجم كابن فارس والأزهرى - كما رأى ذلك بعض الدراسين المحدثين[2] - إذ قال : "إن علماءنا فرقوا فى الاستشهاد بالحديث بين المستوى الوظيفى والمستوى المعجمى ، فرفض الأول ، وقبل الثانى . وجاء ابن مالك فكان أول من خرج على هذا الإجماع واحتج بالحديث ، وتابعه على ذلك ابن هشام وأبوعلى الشلوبين فى كتابه (التوطئة) وغيره من المسائل" . فالشىء الثابت - كما سبق أن بينا - أن النحاة الأوائل لم يغفلوا الاستشهاد بالحديث فى النحو والصرف ، وإن كانوا لم ينزلوه المنزلة التى يجدر به أن ينزلها ، فكان استشهادهم به - بالقياس إلى غيره من قنوات السماع - قليلا .

هذا عن الجانب التطبيقى ، أما عن النظرية فلم يصادفنا فى مؤلف لأى منهم شئ يتصل بنظرية الاستشهاد بالحديث التي اشتعل الجدل فيها - كما سبق أن قلنا- فى القرنين السابع والثامن الهجريين ، حيث انقسم اللغويون تجاه هذه القضية ثلاث فرق : فئة منعت الاستشهاد بالحديث ، وأخرى توسطت بين المنع والجواز ، وثالثة جوزت الاحتجاج به مطلقا . وسنحاول فى السطور التالية تناول نظرة كل فريق وحججه ومناقشتها .

أولاً - المانعون :

ويتزعمهم أبوحيان النحوى الذى نعى على ابن مالك استشهاده بالحديث على إثبات القواعد الكلية فى النحو ، زاعمًا أنه لم ير أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره ، فالواضعون الأولون لعلم النحو المستقرئون للأحكام من

---

(١) السابق/٣٣، وانظر ٣٦٠، ٣٦١.

(٢) د. محمد عيد : الرواية والاستشهاد /١٣٣، ١٣٤ وانظر : دراسات فى العربية وتاريخها /١٧٦، ١٧٧ والاستشهاد بالحديث /٢٠٧ ، ٢٠٨ مجلة المجمع اللغوى جـ٢ .

لسان العرب كأبى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين ، والكسائى والفراء وعلى بن مبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك - على ما زعم - وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم[1].

ويرجع السر فى ذلك من وجهة نظره إلى أمرين :

١- أن الرواة جوزوا نقل الأحاديث بالمعنى ، فنجد قصة واحدة قد جرت فى زمانه ﷺ لم تقل بتلك الألفاظ جميعها نحو ما روى من قوله : "زوجتكها بما معك من القرآن - ملكتكها بما معك من القرآن - خذها بما معك من القرآن" ، وغير ذلك من الألفاظ الواردة ، فنعلم يقينا أنه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ ، بل لا يجزم بأنه قال بعضها ، إذ يحتمل أنه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ جميعها فأتت الرواة بالمرادف .

٢- أنه قد وقع اللحن كثيرا فيما روى من الحديث ، لأن كثيرا من الرواة لم يكونوا عربًا ، وإنما تعلموا لسان العربية بصناعة النحو فوقع اللحن فى كلامهم وهم لا يعلمون [2].

وتبع أبو حيان فى هذا الموقف أبا الحسن بن الضائع الذى قال عن استشهاد ابن خروف بالحديث كثيرا : "فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروى فحسن وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى"[3].

---

(١) الاقتراح /١٧ وانظر الخزانة /١:١٠.

(٢) الخزانة /١:١١ وانظر الاقتراح /١٧ ودراسات فى العربية وتاريخها /١٦٩، والاستشهاد بالحديث /٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٣) الخزانة /١:١٠ وانظر الاقتراح /١٨.

ثانيا: المتوسطون بين المنع والجواز:

وهؤلاء فرقوا بين ما يعتقد أنه كلام الرسول ﷺ دونما تغيير ، وما يحتمل التغيير فى ألفاظه .

فأما ما عرف "اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص ، كالأحاديث التى قصد بها بيان فصاحته ﷺ ككتابه لهمدان ، وكتابه لوائل بن حجر ، والأمثال النبوية ، فهذا يصح الاستشهاد به فى العربية"(١). وأما ما عرف اعتناء ناقله بالمعنى دون اللفظ ، فلا يصح الاستشهاد به.

وقد ذهب هذا المذهب الإمام أبو الحسن الشاطبى (ت ٧٩٠هـ) الذى نعى على ابن مالك أنه لم يفصل هذا التفصيل ، واستشهد بالحديث ، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى(٢).

ويكاد السيوطى يقارب هذا الاتجاه فى الاقتراح حين قال : "وأما كلامه ﷺ فيستدل منه بما أثبت أنه قاله على اللفظ المروى ، وذلك نادر جدا ، إنما يوجد فى الأحاديث القصار على قلة أيضا"(٣).

نقول : يقارب هذا الاتجاه ، لأنه يقول : إن الرواية باللفظ توجد فى الأحاديث القصار على قلة ، فما بالك بالطوال !!

كما أنه فى نهاية نقله عن أبى حيان وغيره ، لم يعلق بما يفيد رفضه لهذا الاتجاه ، وإنما قال : "ومما يدل على صحة ما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان أن ابن مالك استشهد على لغة (أكلونى البراغيث) بحديث الصحيحين" يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار "وأكثر من ذلك حتى صار يسميها لغة (يتعاقبون) . وقد استدل به السهيلى ثم قال : لكنى أقول : إن الواو فيه علامة إضمار ، لأنه

---

(١) الخزانة/١:١٣.

(٢) انظر الخزانة/١:١٢، ١٣.

(٣) الاقتراح /١٦.

حديث مختصر رواه البزار مطولا مجردا قال فيه : إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"(١).

ومن الواضح أن هذا الاتجاه الثانى يتفق مع الاتجاه الأول إلى حد كبير فى أن ما يرفض من الحديث أساسه الرواية بالمعنى ، "وهو الأساس نفسه الذى بنى عليه الرفض المطلق. فهو رأى لا يختلف عن السابق إلا من حيث إمكان التأكد من أن بعض الأحاديث رويت نصا ، وأكثرها روى بالمعنى ، وهذا الأخير مرفوض ، فهو يسير فى النهج نفسه مع اختلاف يسير"(٢).

ثالثا : المجوزون :

وفى طليعتهم ابن خروف ، وابن مالك ، والدمامينى ، والرضى الذى زاد على ذلك بالاحتجاج بكلام أهل البيت رضى الله عنهم ، وتبعهم فى هذا المسلك خلق كثير من متأخرى النحاة مثل ابن الناظم ، وابن هشام ، والأشمونى ، وغيرهم . وحجتهم فى اتجاههم هذا ما يلى :-

١- أن النقل بالمعنى إنما كان فى الصدر الأول قبل تدوينه فى الكتب ، وقبل فساد اللغة ، وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به ، فلا فرق . على أن اليقين غير شرط ، بل الظن كاف ، والأصل عدم التبديل ، لاسيما والتشديد فى الضبط والتحرى فى نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين .

٢- أن الخلاف فى جواز النقل بالمعنى إنما يكون فيما لم يدون ، أما ما دون وكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم ، وتدوين الأحاديث والأخبار وكثير من المرويات وقع فى الصدر الأول قبل فساد اللغة .

٣- أنه لو حدث التغيير - افتراضًا - فقد تم ذلك فى وقت الاحتجاج، وكلام المبدلين يسوغ الاحتجاج به ، فلا فرق بين الجميع فى صحة الاستدلال.

---

(١) الاقتراح /١٨، ١٩.

(٢) الرواية والاستشهاد باللغة /١٣٣.

٤- أنه لا يلزم من عدم استدلال متقدمى النحاة بالحديث عدم صحة الاستدلال به [١].

هذه هى الاتجاهات الثلاثة ، ويهمنا الآن أن نصل إلى رأى مرتضى.

أما حجج المانعين فثلاث : عدم استشهاد المتقدمين من بصريين وكوفيين بالحديث ، وتلك تعلة لا تثبت للنقد فقد سبق لنا أن مثلنا لكثير من متقدمى النحاة الذين استخدموا الحديث شاهدا على القضايا اللغوية مما لا سبيل إلى إعادته مرة ثانية . بل إن أبا حيان نفسه استشهد بالحديث ؛ يقول عن حذف تاء العدد المذكر إذا حذف المعدود فى قوله تعالى : ﴿ إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ عَشْرًا ﴾ (طه ١٠٣) : "حكى الكسائى عن أبى الجراح : صُمنا من الشهر عشرا ، ومنه ما جاء فى الحديث : (ثم أتبعه بست من شوال) يريد: ستة أيام ، وحسن الحذف هنا كون ذلك فاصلة رأس آية"[٢]. بل إنه اتخذ الحديث أحيانا متكأ لرد أقوال بعض النحاة ، وكان الحديث سنده الوحيد فيما يناقش من قضايا . فقد رد على الزجاج عدم تجويز إتباع معمول الصفة المشبهة بالنعت ، فقال : "واعلم أنه يجوز أن يتبع معمول الصفة المشبهة بجميع التوابع ماعدا الصفة، فإنه لم يسمع من كلامهم ، هكذا زعم الزجاج ، وقد جاء فى الحديث فى صفة الدجال : (أعور عينه اليمنى) ، و(اليمنى) صفة لـ (عينه) وهو معمول للصفة فينبغى أن ينظر فى ذلك "[٣]

وغير هذين الموضعين مواضع كثيرة استشهد فيها أبو حيان بالحديث[٤] مما يدل على أن موقفه من ابن مالك كان موقفًا شخصيّا ، لا منهجيا ، وأنه كان متحاملا عليه بدون وجه حق[٥].

---

(١) انظر الخزانة/١:٩ ، ١٤، ١٥ ودراسات فى العربية وتاريخها /١٦٩، ١٧٠، والاستشهاد بالحديث /١٩٩.

(٢) البحر/٦: ٢٧٩.

(٣) أبوحيان : منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك /٣٦٦ تحقيق سيدنى جليزر. نيوهافن ١٩٤٧م.

(٤) انظر البحر/١:٢٩٠ ، ومنهج السالك/١٧٧ ، ٣٠٢ ، ٣٩٠ على سبيل الأمثلة.

(٥) انظر الشواهد والاستشهاد فى النحو /٣٣٣-٣٣٥.

وأما الرواية بالمعنى فلا تنهض دليلا يؤازرهم ، فبجانب الأحاديث المروية بالمعنى هناك فيض من الأحاديث المروية باللفظ ، وقد كان المحدثون متشددين إلى أبعد حد فى الرواية باللفظ ، حتى إن بعضهم منع الرواية بالمعنى. وليس اختلاف لفظ الحديث الواحد ناتجًا كله عن الرواية بالمعنى ، فربما كان لتعدد مجالس النبى ﷺ أثر فى هذا التعدد ، فربما سئل السؤال نفسه فى مجالس متعددة، فأجاب إجابات مختلفة لفظا متفقة معنى [1] ، فضلا عن أن الرواية بالمعنى - إن صحت - قد تكون محل نظر من الوجهة الدينية ، ولكن الاستشهاد بها لغويا لا حاجة به إلى هذا النظر والتوقف إذ نشطت حركة جمع الحديث فترة كافية فى وقت كان يصح الاحتجاج بكل ما فيه من نصوص ، وليس يشترط فى نصوص اللغة اليقين والقطع ، بل الظن والنقل والتوثيق الزمنى ، وقد كانت هناك نصوص مدونة لا تحتمل التغيير والتبديل[2].

وأما اعتلالهم بوقوع اللحن فى الحديث ، لأن أغلب رواته أعاجم ، فلم يكن ذلك شأن الحديث فقط ، بل كان موجودًا فى النصوص اللغوية الأخرى من شعر ونثر ، وهي التى اتخذوها مصدرًا استقوا منه القواعد. بل إن الحديث توفر له من أساليب الجمع العلمي وطرق التصفية والتنقية مالم يتوفر للشعر والنثر . فلماذا يقبل الشعر ويعتمد عليه ، ثم يترك الحديث ؟

إنه إذا صدق القول بوجود بعض اللاحنين فى رواة الحديث ، فإنهم كانوا قلة لا تذكر بجانب الرواة الموثقين الأعلام . وليس يعيب الحديث أن أغلب رواته كانوا من الأعاجم ، فذلك شأن النشاط اللغوى بعامة ، إذ كان رواة اللغة ، بل والمؤلفون فيها ، أغلبهم من الأعاجم الذين عايشوا البيئة ا لعربية وتشربوا لغتها فصاروا أعلاما فى دراساتهم[3].

---

(١) انظر مدرسة البصرة /٢٥٧، والشواهد والاستشهاد /٣١٥.

(٢) انظر الرواية والاستشهاد/١٣٦.

(٣) انظر الرواية والاستشهاد /١٣٦، ١٣٧ والشواهد والاستشهاد /٣١٦-٣٢٢.

"إن المانعين قد اجتهدوا فأخطأوا ، وكانت حججهم فى المنع افتراضات لا تتصل بواقع الحال بسبب ؛ لأن رواية الحديث بالمعني ليست سبيل المحدثين جميعا ولو كانت سبيلهم فعلا لما حال ذلك دون الاحتجاج بها ؛ لأن كثيرا من حملة الحديث ورواته كانوا فى مرتبة عالية من الفصاحة كالصحابة والتابعين والحفاظ الضابطين، ولأن المحدثين من غير العرب لم يجازوا إلا بعد الاطمئنان إلى أنهم كانوا غاية فى الضبط والإتقان . ولذلك كان يونس بن حبيب النحوى يحتج بكلام أبى على الأسوارى ، وكان الخليل بن أحمد على جلالة قدره يأخذ الحديث عن أيوب بن أبى تميمة السختيانى"(١).

وأما حجج المجوزين فيهمنا منها مناقشة قولهم : "إن تدوين الأحاديث وقع فى الصدر الأول قبل فساد اللغة" ، وقد سبق أن قلنا إن بداية الاهتمام بحركة التدوين كانت فى أواخر القرن الأول الهجرى ، واستمرت طوال القرن الثانى. فهل كانت البيئة العربية في هذه الفترة بعيدة عن اللحن؟ وهل كانت اللغة فى هذه المرحلة الزمنية مصفاة لم يدخلها فساد أو عجمة؟

الحق أن اللحن - كما قلنا سابقًا - قد بدأ يدب فى أوصال العربية بعد أن اتسعت الفتوح الإسلامية، ودخلت أجناس مختلفة من غير العرب فى الدين الجديد، واقتضى ذلك منهم مدارسة للقرآن ، ومحاولات لتفهمه ، فظهرت فى محاولاتهم بوادر هذا اللحن ، وهو الدافع الأول لعلماء اللغة الأوائل إلى نقط المصحف الذى كان نقطة انطلاق فيما بعد لوضع قواعد العربية . غير أن اللحن لم يمثل ظاهرة حادة إلا فى أواخر عهد الدولة الأموية التي انتهت سنة ١٣٢هـ. ومع ذلك فقد كان هناك أغلبية عربية لها وزنها ممن لم يخالطوا الأعاجم ولم تمس فصاحتهم بسوء من سكان الجزيرة البعيدين أو أبناء الخاصة الحريصين.

تدوين الحديث تم بعضه - إذن - بعد أن دخل اللغة بعض الفساد ، لكن الذى نستفيده من حقائق التاريخ "أن قسما كبيرا من الأحاديث دونه رجال يحتج بأقوالهم

---

(١) الدرس النحوى فى بغداد /٦٩.

فى العربية ، وأن كثيرا من الرواة كانوا يكتبون الأحاديث عند سماعها ، وذلك مما يساعد على روايتها بألفاظها . فيضاف هذا وذاك إلى ما وقع من التشديد فى رواية الحديث بالمعنى ، وما عرف من احتياط أئمة الحديث وتحريهم فى الرواية ، فيحصل الظن الكافى لرجحان أن تكون الأحاديث المدونة فى الصدر الأول مروية بألفاظها ممن يحتج بكلامه"(١).

وقد شغلت قضية الاستشهاد بالحديث مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، واهتم أعضاؤه بدراستها ، وانتهت دراساتهم إلى الاحتجاج بالحديث على الوجه التالى :

١- لا يحتج فى العربية بحديث لا يوجد فى الكتب المدونة فى الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما قبلها.

٢- يحتج بالحديث المدون فى هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتى :

(أ) الأحاديث المتواترة والمشهورة.

(ب) الأحاديث التى تستعمل ألفاظها فى العبادات .

(جـ) الأحاديث التى تعد من جوامع الكلم .

(د) كتب النبى ﷺ .

(هـ) الأحاديث المروية لبيان أنه كان ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم.

(و) الأحاديث التى دونها من نشأ بين العرب الفصحاء.

(ز) الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وابن سيرين.

(ح) الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة(٢).

---

(١) دراسات فى العربية وتاريخها/١٧٥، والاستشهاد بالحديث /٢٠٦.
(٢) مجلة المجمع اللغوى جـ٤ ص٧.

ويهمنا أن نعلق على آخر نوع من الأحاديث ، وهى المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة ، إذ يعنى ذلك أن الحديث إذا روى بألفاظ مختلفة لمعنى واحد لا يجوز الاحتجاج به . والرأى أنه إذا ثبتت روايته عمن لا يتهم ، فى رواية مشهورة، ولم يطعنها بعض المحدثين بوهم الراوى أو نسيانه ، يجوز الاحتجاج به. فقد يكون مرجع التغيير فى اللفظ تعدد مواقف القول . كما أنه إذا ثبتت عروبة الراوى وفصاحته أخذنا بروايته ، وإن اختلفت ألفاظها ، إذ يحتج بها على هذه الحال سواء أكانت من قول الرسول ﷺ أم بلفظ الراوى الفصيح [1]. ويؤازرنا فى الذهاب إلى هذا الرأى "أن جمهور اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة فى الحديث ، ولو على بعض رواياته" [2].

٣- القرآن الكريم:

لا ينكر أحد أن القرآن الكريم بالغ من الفصاحة ذورتها ، وأنه أصدق نص لغوى يمكن أن يعتمد عليه ، نظرا لما أحيط به جمعه من شروط وضوابط تجعل الثقة كاملة لا يشوبها شك فى أنه كلام الله الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ولذا فهو أجدر المصادر اللغوية بالاعتماد عليه مستقى للقواعد وموردا للشواهد .

والروايات التاريخية تكاد تجمع على أن السبب المباشر فى وضع النحو العربى ليس اللحن نفسه بقدر ما كان الخوف على القرآن الكريم من أن تمتد إليه يد التحريف ، وكان ذلك بطبيعة الحال بعد انتشار الإسلام فى بيئات غير عربية ، ودخول أجناس غير عربية فى الدين الجديد[3].

كانت دراسة النحو إذن عملا من الأعمال القرآنية فى بداية أمرها ، ثم ظهرت الحاجة إليها بمرور الزمن على أنها غرض حيوى لا يستغنى عنه فى الأمصار

---

(١) انظر مدرسة البصرة /٢٦٠.

(٢) دراسات فى العربية وتاريخها/١٨٠.

(٣) اللغة والنحو /١٦٣ بتصرف.

الإسلامية التي التقت فيها العناصر وتفاعلت فيها اللغات . وقد تضافرت جهود الدارسين لإنماء هذه الدراسة ، فاستقلت عن جملة الأعمال القرآنية ، وصارت ثقافة خاصة يقبل عليها الدارسون لذاتها ، وصار لها علماؤها وطلابها . وقد قامت البصرة بعبء هذه الدراسة منذ نشأتها حتى أصبحت كيانا ذا وجود محسوس ، ثم لحقت بها الكوفة التي أخذت عنها ، ثم شاركتها جهودها مع تغيير فى المنهج والتطبيق أعطى لكل طائفة بعض السمات التى تميزها عن الأخرى[1].

ولنا الآن أن نتساءل : ما مدى اعتماد النحاة على القرآن الكريم مصدرا للتقعيد النحوى ؟

لا يخلو كتاب من كتب النحو صغيرا كان أو كبيرا من اعتماد على القرآن الكريم فى الدراسة ، أيا كانت كمية الآيات التي اعتمد عليها.

إذا أخذنا كتاب سيبويه على أنه يمثل أول حلقة من مجهودات النحو التي وصلت إلينا "ويمثل فى الوقت نفسه قمة الدراسات التي سبقته واتجاهها ، كما أنه يشير أيضا إلى الطريق الذى سلكته الدراسة من بعده ؛ إذ تأثرت به وتتبعت خطاه"[2] ، فإننا نجده يعتمد القرآن الكريم مصدرا مهما من مصادر السماع عنده ، ويعتمد على آياته فى القول بالقواعد النحوية ، ويجعلها فى بعض الأحيان نقطة نقاش ومثار حوار علمي يصل من بعده إلى النتيجة التي يريدها ، وليس فيه - كما يقول بعض الدارسين[3] - "تغافل نسبى عن آيات القرآن والشعر الإسلامى"، كما أنه ليس كما قال "لم يعتمد معظم الآيات التى ذكرها مصدرا للدراسة ، بل إنها اعتمدت على نصوص أخرى أهمها الشعر ، ثم تساق الآيات بعد ذلك، فكأنما تساق بهدف التقرير والتوكيد لا الاستشهاد".

---

(١) انظر : مدرسة الكوفة /٣٦.

(٢) الرواية والاستشهاد باللغة /١٢٣.

(٣) د. محمد عيد : الرواية والاستشهاد/١٢٣.

فالحقيقة التى تطالع المتصفح للكتاب تنبئ غير ذلك ، فليس هناك تغافل نسبى عن آيات القرآن - كما قالوا - ، إذ دفعهم إلى ذلك مقارنتهم عدد الآيات القرآنية بعدد الأبيات الشعرية ، فوجدوا عدد الأبيات خمسين وألفا ، على حين لم يكد عدد الآيات يجاوز الأربعمائة بقليل . وهذه الموازنة الظاهرية ظالمة إذا نظرنا إلى طبيعة التكوين الثقافى للعصر الذى عاش فيه سيبويه ، وحاولنا معرفة السر فى كثرة عدد أبيات الشعر فى كتابه .

وليس ينكر أحد أن المعرفة بالشعر وكثرة حفظه كانت وساما يستحق به العالم فى عصر سيبويه التقدير والإعزاز ، ويتيح له الجلوس مع الأمراء ومنادمة الخلفاء واعتلاء كراسى الأستاذية . فكان طبيعيا أن يكون سيبويه مسايرا لنزعات عصره، وحافظا لكثير من الأشعار التى تدفقت على قلمه حين ألف كتابه ، ويؤازرنا فى هذا الرأى أنه كان يذكر فى الموضع الواحد عددا من الأبيات بحيث لو أحصينا المواطن التي استشهد فيها بالشعر لما زادت كثيرا عن المواطن التي استشهد فيها بالقرآن الكريم . وبنظرة عجلى على بعض أبواب الجزء الأول من كتابه وجدت أنه أورد تسعة عشر شاهدا شعريا تحت عنوان (هذا باب ما يحتمله الشعر)[١] ، وهو باب لامكان للاحتجاج فيه بالقرآن الكريم . كما أورد أربعة شواهد على ورود اسم كان نكرة وخبرها معرفة [٢] ، وخمسة شواهد على تأنيث عامل المذكر إذا أضيف إلى مؤنث تابعة لشاهدين من القرآن الكريم[٣] ، وعشرة شواهد فى باب التنازع تتلو آية قرآنية وحديثا شريفا[٤]. وفى (باب ما جرى فى الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجرى فى غيره مجرى الفعل) أورد ستة عشر شاهدا شعريا[٥]، وتحت عنوان (هذا باب من اسم الفاعل الذى جرى مجرى الفعل المضارع

---

(١) انظر الكتاب صفحات من ٨ إلى ١٣ .
(٢) السابق /٢٢ ، ٢٣ .
(٣) السابق /٢٥ .
(٤) السابق/٣٧-٤١ .
(٥) السابق/٥٥-٦٠ .

فى المفعول فى المعنى ، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت فى يفعل كان منونا نكرة) أورد سبعة عشر شاهدا[1].

فهذه ستة مواضع فقط بلغ مجموع ماورد فيها من شواهد شعرية واحدا وسبعين شاهدا. ولعلنا - لوقمنا بتتبع الكتاب كله - نخرج بحقيقة مؤداها - كما سبق أن أشرنا - أن عدد مواطن الاستشهاد بالشعر لا تزيد كثيرا عن مواطن الاستشهاد بالقرآن الكريم.

أما قولهم : إن "الآيات التى ذكرها لم يعتمد معظمها مصدرا، بل إنها اعتمدت على نصوص أخرى أهمها الشعر ، ثم تساق الآيات بعد ذلك فكأنما تساق بغرض التقرير والتوكيد لا الاستشهاد "فقول لا يثبت أمام الواقع المنظور في الكتاب إذ اتخذت معظم الآيات مصدرا للدراسة ، ولم تكن تابعة للشعر فى أغلب المواضع، والعكس هو الذى حدث إذ تبع الشعر القرآن فى مواضع كثيرة ، وكان القرآن هو الأصل[2]. وحين يكون القرآن بعد الشعر فغالبا ما تكون الآية على إحدى القراءات القرآنية المخالفة للمشهور الشائع فى اللغة [3] . وكثيرا ما تجد من ألفاظ الثقة والتبجيل مثل قوله بعد ذكر القاعدة : ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله عزوجل [4] .. وتصديق ذلك قوله عز وجل [5].. على أن الأكثر من ذلك قوله : ومن ذلك قوله عزوجل كذا ..

ويعضدنا فيما ذهبنا إليه إحصاء قام به أحد الباحثين للشواهد القرآنية فى الكتاب ليقف على منزلتها من الشواهد الأخرى فكانت نتيجة الإحصاء كالتالى :

---

(١) السابق/٨٢-٨٩.

(٢) انظر على سبيل المثال صفحات ٣-١٦-١٨-٢٤-٢٥-٢٧-٢٨-٣٧-٤٢-٤٦-٤٨-٧٢-٧٤-٧٦-٧٨ من الجزء الأول.

(٣) انظر على سبيل المثال صفحات ٣٣-٣٦-٤٩-٧٢-٧٤ من الجزء الأول ، ٢٥-٤٦-٤٩-١٧٢-٢٠٢-٢٤٦-٢٤٧ من الجزء الثانى.

(٤) الكتاب/١:٣٧.

(٥) السابق/١:٦٢، ٧٨.

أولا: عدد المسائل التى ورد فيها الاستشهاد بالقرآن الكريم ١٨٩ مسألة.

ثانيا: اعتمد سيبويه على الاستشهاد بالقرآن الكريم وحده فى ١٣٨ مسألة دون أن يسوق معها شعرا.

ثالثا: أورد سيبويه الآيات القرآنية قبل الشواهد الشعرية فى ٣٥ مسألة، وأورد الشعر سابقا على الآيات القرآنية فى ١٦ مسألة.

رابعا: جرت عادة سيبويه أن يبدأ بذكر أمثلة توضيحية إما من أقوال العرب وإما من أمثلة يصنعها، وقد خالف هذه العادة، فبدأ بالقرآن الكريم مباشرة دون ذكر أمثلة توضيحية فى اثنتين وأربعين مسألة.

وهذه النتائج التى توصلنا إليها بعد الإحصاء تدل على أن سيبويه جعل القرآن الكريم فى المنزلة الأولى للاستشهاد عندما يجتمع مع الشعر؛ لأنه لم يتقدم الشعر على القرآن الكريم إلا فى ستة عشر موضعًا، أى بنسبة ٨,٤٪ " (١).

أما موقف سيبويه من القراءات فلنا معه فيه وقفة فى الفصل الثانى بإذن الله.

الذى نريد أن نخلص إليه من هذا العرض أن سيبويه - ومثله كثير من النحاة- لم يغفلوا الاستشهاد بالقرآن الكريم. وإذا لم تكن ظاهرة التغافل النسبى عن القرآن الكريم قد تحققت فى كتاب سيبويه بصورة واضحة، فإنها قد تحققت فى كثير من الكتب التي تلته فى القرنين الثالث والرابع -باستثناء الكتب التى تتناول إعراب القرآن ومعانيه طبعا - ويكفى أن تتصفح المقتضب للمبرد، ومسائل أبى على الفارسى، وخصائص ابن جنى لتتحقق من صدق هذا الزعم، حتى إن الكتب التى ألفت فى الشواهد جاءت ممتلئة بالأشعار وشروحها والتعليق عليها، حتى انصرف لفظ (الشاهد) عرفيا إلى معنى الشعر، ولم يعد يتبادر إلى ذهن الدارسين

---

(١) محمد إبراهيم عبادة: الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه /٩٧، ٩٨ بتصرف يسير. دكتوراه بدار العلوم.

آيات القرآن والحديث ، وهذا المعنى العرفى اكتسبته الكلمة بفعل النحاة رغم اعترافهم بأن القرآن الكريم أهم مصدر للشواهد وأوثقها [١].

وقد كان اعتماد النحاة على الشعر بصورة مبالغ فيها ، وتحكيم القواعد المستقاة منه فى النثر ، سببا فى كثير من الأحكام الجائرة على نصوص موثقة أتم توثيق من بين الأحاديث النبوية والقراءات القرآنية .

٤- القراءات:

وموقف النحاة من القراءات يختلف بين النظرية والتطبيق. فهم من حيث النظرية مقتنعون بأن "كل ماورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به فى العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة فى العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا ، بل ولو خالفته يحتج بها فى مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه ، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس فى ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو : استحوذ ويأبى" [٢].

ويؤيد هذا الاتجاه فى النظر للقراءات أن أغلب نحاة الجيل الأول من العلماء كانوا من المشاركين فى الدرس القرائى.

لكن النحاة لاحظوا عدم تحمل القراءة لقياس النحو وطريقة تدارس النصوص ؛ لأنها سنة متبعة ، لا تخضع لأحكام القياس والمناهج العقلية ، فبدأ الانفصال بين النحو والقراءات وصار لكل علم منهما مجاله ورجاله[٣].

ومن هنا اختلف تطبيق النحاة للنظرية التى قرروها عن القرآن وقراءاته ، فقد رفضوا أحيانا بعض القراءات ، وضعفوا غيرها ، ورموا القراء بضعف الدراية

---

(١) انظر : الرواية والاستشهاد /١٢٣، ١٢٤.

(٢) الاقتراح /١٤، ١٥.

(٣) انظر :عبد الهادى الفضلى : قراءة ابن كثير وأثرها فى الدراسات النحوية /١٥٠ دكتوراه بدار العلوم .

بالعربية كما وصموهم باللحن ، ولم يكن ذلك لشيء سوى أن القراءة لم تتفق مع القواعد المجهزة أمامهم ، والمأخوذ أغلبها من نصوص أخرى ، فأصبحت القراءات مجالا لتطبيق القواعد وليست مصدراً تستقى منه القواعد. وسيتبين فى الفصل الثانى بوضوح أننا لا نكاد نجد لغويا - سوى قلة قليلة - كان مذهبه دائما الانتصار للقراءة والاحتجاج بها والاعتماد عليها فى الاستشهاد. حتى ابن جنى الذى اشتهر بتقديس القراءات والاحتجاج لها حتى ألف كتابه (المحتسب) لتبيين وجوه شواذ القراءات ، لم يتورع عن تخطئة بعض القراءات فى كتابه هذا أو فى غيره من كتبه ، إذا عجز عن تخريجها أو التماس وجه لها فى العربية يصححها به.

وإذا كان لنا أن نلتمس تفسيرا لهذا الموقف المتعارض بين القبول والرفض ، والاعتماد والإنكار ، فإن ذلك يرجع - من وجهة نظرنا - إلى عيب أساسى فى الجمع اللغوى بعامة ، إذ خلط النحاة بين الفصحى واللهجات فى الجمع ، ومن ثم كان التقعيد معتمدا على أكثر من لهجة قبلية ، فاهتم النحاة بالغالب الشائع والمشهور المتداول ، وانعطفوا بالباقى إلى جانب الشذوذ أو الضرورة الشعرية أو القلة أو الندرة ، وما إلى ذلك من مصطلحات ترجع فى أساسها إلى هذا العيب الكبير.

وإذا سلمنا أن القراءات فى معظمها كانت ناتجة عن اختلاف اللهجات العربية وأنها "هى المرآة الصادقة التي تعكس الواقع اللغوى الذى كان سائدا فى شبه الجزيرة قبل الإسلام ، وهى أصل المصادر جميعا فى معرفة اللهجات العربية ، لأن منهج علم القراءات فى طريقة نقلها يختلف عن كل الطرق التى نقلت بها المصادر الأخرى كالشعر والنثر ، بل يختلف عن طرق الحديث"[1] فإن موقفهم منها يكون امتدادا لذلك الموقف الخاطئ السابق.

فلو أنهم فرقوا بين الفصحى الأدبية العامة المتمثلة فى لغة القرآن - دون قراءاته - والأحاديث النبوية الشريفة - باستثناء ما كان يخاطب به الرسول بعض الأقوام تبعا للهجاتهم - لو أنهم فرقوا بينها وبين اللهجات لما حدث هذا الخلط

(١) د. عبده الراجحى : اللهجات العربية فى القراءات القرآنية /٨٣، ٨٤ القاهرة ١٩٦٨م.

المنهجى الذى نتجت عنه ويلات كثيرة . لكنهم خلطوا وقعدوا بناء على لهجات كثيرة يكفى أن نمثل منها بلهجتى قريش وتميم وهما أبرز اللهجات فى النحو العربى ، فكان يجب عليهم - تبعا لموقفهم السابق - أن يقبلوا القراءات ، ويعتمدوها مصدرا . لكن الذى حدث أنهم قبلوها حين تواءمت مع ما استنتجوا من قواعد ، ورفضوها حين تعارضت معها ، فتناقضت أفعالهم مع أقوالهم ، واجترأوا على وصف بعض القراءات بالقبح والرداءة والوهم والغلط ، إلى غير ذلك من الأوصاف التي سنستبينها مع آرائهم مفصلة فى الفصل الثانى بإذن الله.

ثانيا : القياس :

هو المصدر الثانى من مصادر النحو العربى . وقد كان طبيعيا أن يلى السماع لأن الأساس فى التقعيد اللغوى هو مراعاة المسموع عن العرب ثم محاولة تقنينه فى صورة يمكن - باستيعابها - أن يلحق غير العربى بالعربى فى النشاط اللغوى ، وكيفية التعامل بالتراكيب ، ثم صارت هذه القوانين بعد ذلك معايير لغوية يفترض فيمن يريد استيعاب اللغة أن يحتذيها ويسير على هديها.

وإيثاراً للإيجاز فى تناول هذه القضية التى تناولها من قبلنا كثيرون سوف نركز فى حديثنا على إبراز عدة نقاط جوهرية : ما القياس؟ هل كان أصيلا فى العربية أو ناتجا عن التأثر بالترجمات من الأجنبية؟ مادوره فى نشأة النحو؟ ما الصورة التى انتهى إليها القياس فى كتب المتأخرين ، وعلاقة السماع بالقياس فى هذه الصورة ؟ تقويم القياس مصدرا من مصادر النحو العربى.

أما تعريف القياس فهو "استنباط مجهول من معلوم ، فإذا اشتق اللغوى صيغة من مادة من مواد اللغة على نسق صيغة مألوفة فى مادة أخرى، سمى عمله هذا قياسا ، فالقياس اللغوى : هو مقارنة كلمات بكلمات ، أو صيغ بصيغ ، أو استعمال باستعمال ، رغبة فى التوسع اللغوى ، وحرصا على إطراد الظواهر اللغوية"[1] .

---

(١) من أسرار اللغة/١٨.

فكأنه بهذا المفهوم "طريق يسهل به القيام على اللغة ، ووسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل ، دون أن تقرع سمعه من قبل ، أو يحتاج فى الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها"(١).

وطبيعى أن يكون القياس فى مبدأ أمره ساذجا سهلا ، ثم يتطور مع الزمن ، ويمر بالمراحل التى يمر بها غيره من أصول علم النحو وفروعه . ولابد أن التجارب والملاحظات قد عملت فيه عملها حتى قدر له أن يقف على قدميه نهجا ذا أقسام وتفريعات وطرق متعددة المسالك والاتجاهات.

ولكن ، إلى أى حد يمكن القول بأصالة القياس فى الدرس اللغوى العربى أو عدم أصالته ؟

يرى بعض الباحثين أن نشأة القياس فى النحو العربى تعود إلى تأثر نحاة العرب بالمنطق اليونانى(٢) ويرى آخر "أن تأثير علم الكلام أو الثقافة البصرية اليونانية ، إنما ظهر فى النحو منذ زمن مبكر ، منذ أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثانى ، وهي الفترة التى ظهرت فيها الفلسفة الكلامية ظهورا واضحا ، ولم يكن الخليل بن أحمد أول من ظهر فى نحوه تأثير هذه الثقافة الجديدة بميله إلى القياس والتعليل ، فقد سبقه إلى ذلك عبدالله بن أبى إسحاق (ت ١١٧هـ) الذى قيل إنه كان شديد التجريد للقياس ، ويقال إنه كان أشد تجريدا للقياس من أبى عمرو ابن العلاء ، ويقال إنه أول من علل العلل"(٣).

والواقع أن النظرة الفاحصة للمنهج الذى اختطه النحاة العرب تكشف عن أن القياس فى النحو العربى قد نشأ نشأة فطرية ، فقد بدأ نشاطهم اللغوى بجمع المادة المروية من أفواه الأعراب ، إما باستقبالهم وإما بالرحلة إليهم. وحينما

---

(١) انظر دراسات فى العربية وتاريخها/٢٥.

(٢) انظر القرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية/٩١.

(٣) انظر مدرسة الكوفة/٤١، ٤٢.

أحسوا بوجود وفرة لغوية يمكن استقراؤها ، قاموا بدراستها وفحصها مستنبطين منها القواعد العامة التى حكمتها . وبمرور الزمن أصبحت هذه القواعد المستقاة من المادة اللغوية المجموعة مقياسا ينظر فى ضوئه لما يقال بعد ذلك. أو بتعبير آخر : أصبحت هذه القواعد مقياسا للصواب أو الخطأ اللغويين ، فما وافقها كان صوابا ، وما خالفها كان خروجا على المألوف الشائع فى العربية فسماه بعضهم شذوذا أو ضرورة ، وتخفف بعضهم قليلا من حدة الوصف فسمى ما خالفه لغات.

فعبدالله بن أبى إسحاق (ت ١١٧هـ) هو أول من تنسب إليه الرواياتُ المقاييسَ النحوية ، وأنه استخدمها أداة لضبط اللغة. وتردد كثرة من المراجع رواية ابن سلام أنه قال ليونس : هل سمعت من ابن أبى إسحاق شيئا ؟ قال : نعم قلت له: هل يقول أحد : الصويق ، يعنى : السويق ؟ قال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها ، وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس . وينسب إلى أبى عمرو بن العلاء أنه سئل عما وضعه وأسماه عربية : أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال : لا، فقيل له : كيف تصنع فيما خالفك فيه العرب وهم حجة ؟ قال : أعمل على الأكثر وأسمى ما خالفنى لغات[1] . فابن أبى إسحاق يرى أن تلتزم اللغة الأشهر والأكثر استعمالا ، ومثله أبو عمرو الذى يعمل على الأكثر ويسمى ماخالفه لغات.

نرمى مما سبق إلى القول إن النحاة الأول ذهبوا إلى القياس بحكم فطرتهم، وتبعًا لمقتضيات المنهج الذى ساروا عليه ؛ إذ كان دأبهم المقارنة بين الأشباه والنظائر ، والربط بين المتوافقات ؛ ليخرجوا من ذلك كله بقاسم مشترك يجمع بينها ويؤلف بين أجزائها .

فالقياس النحوى يفترق عن القياس المنطقى ، إذ القياس النحوى يعتمد أساسًا على السير من الأمثلة الجزئية إلى القاعدة الكلية ، أما المنطقى فعلى العكس من ذلك ، يسير من الكلى إلى الجزئى ، "فالقياس النحوى تمثيل إن

---

(١) انظر: المزهر /١:١١١، ١١٢، وإنباه الرواة /٢:١٠٥-١٠٨ ، ومدرسة الكوفة/٤٢، ومدرسة البصرة /٢٤٤.

استنبطت القاعدة من شاهد واحد- الأمر الذى كان يبغضه نحاة البصرة - أو استقراء ناقص إن استخلصت القاعدة من عدة حالات فردية. وهو على كل حال فطرى فى صورته الأولى التى تتلخص فى تتبع الأشياء المتشابهة والبحث عن أسبابها وعللها . وليس لأحد أن يدعى أن هذا القدر الفطرى من صنع أرسطو أو أى فيلسوف آخر[1].

لكن ذلك لا يعنى انفصال النحو عن البيئة التى نشأ فيها ، وما يموج فيها من تيارات علمية ، فمن المسلم به أن البصرة - وهى مهد النحو ومربى سدنته الأوائل- كانت للمتكلمين مرتعا ومربى ، فيها نشأ واصل بن عطاء (ت ١٣١هـ) ، وعمر بن عبيد (ت ١٤٥هـ) وأبو الهذيل العلاف (ت ٢٣٥هـ) ، والجاحظ (ت ٢٥٥هـ) ، وغيرهم من شيوخ المعتزلة ورؤسائهم . ولابد أن تتأثر اللغة بغيرها من العلوم ، إذ إن الاتصال الدائم بين العلماء فى قطر من الأقطار يستتبع تأثرا فى المناهج والأفكار وطرق البحث. ولذا تأثرت اللغة بمناهج الفلاسفة وعلماء الكلام المسلمين فى أساليب الحجاج والنقاش ، وفى بعض الأصول أحيانا[2] . وكان أن انتقلت بحوث اللغة لدى البصريين من عهدها الفطرى الأول إلى عهد التقنين والتقعيد وظهر فيها بعد ذلك الطابع الفلسفى.

وإذا كان المنطق اليونانى قد أثر فى اللغة تأثيرا ملموسا فإن ذلك أمر غير منكور، غير أنه قد حدث فى الفترة التى تلت فترة البداية حينما نشطت حركة الترجمة نشاطا عظيما فى عهد العباسيين ، وبدأت تتسلل إلى مناهج العلوم الإسلامية والعربية، وكان القرن الرابع هو القرن الذى شهد تغلغل المنطق الأرسطى وما أحرز من تقدم ملموس فى الفكر العربى ، فبدأت تسرى فى اللغة أفكار وجزئيات أقرب إلى الفلسفة منها إلى اللغة [3].

---

(١) د. إبراهيم مدكور : منطق ارسطو والنحو العربى . مجلة المجمع اللغوى جـ٧ ص٣٤٣ ، وانظر: القرآن والنحو /٩٨.

(٢) انظر : مدرسة البصرة /٣٦١.

(٣) انظر : مناهج البحث عند النحاة العرب/٤١٣، ٤١٤ ومدرسة الكوفة/٢٩٠.

وإذا كان السماع يمثل الرافد الأول لإنماء النحو العربى فإن القياس - بعد أن نضج فى أذهان الدارسين الأوائل - أصبح الرافد الثانى . وبمرور الزمن ، وانحسارالرواية عن العرب ، وانقطاع المدد اللغوى الذى كان زاد الباحثين ومجال استقرائهم، صار القياس أهم أعمدة التقعيد اللغوى ، وكان له أثره الفعال فى غزارة المادة ، واستخلاص القواعد ، واستنباط الأحكام . "ذهب إليه النحاة الأول - كما بينا - بحكم فطرتهم وسجيتهم ، مقارنين بين الأشباه والنظائر ، ومستنبطين منها الأوصاف المشتركة التى تلتقى فيها . وتوسع فيه من جاءوا بعدهم ، فجعلوه منهجا ذا قواعد ثابتة ومعالم محدودة ، واعتبروه منبعًا رئيسيًا تستمد منه القواعد النحوية، وربما حكموه فى لغات العرب وروايتهم ، فيقولون : إن لغة أقيس من أخرى وإن تعبيرا ما يجيزه القياس وإن لم يرد به السماع"[1] حتى إن ابن الأنبارى يقول : "إن إنكار القياس فى النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس ، ولهذا قيل فى حده : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره لثبوته بالدلالة القاطعة [2].

وقد انتهت العلاقة بين السماع والقياس عند نحاة القرن الرابع إلى تلك الصور التى نسقها ابن جنى فى خصائصه ، وأدار حولها كثيرا من النقاش والجدل.

(أ) فمنها ما فشا فى الاستعمال وقوى فى القياس : وذلك غاية ما يطلبه اللغوى ، وليس له وراءه غاية أخرى، كالنصب بحروف النصب ، والجزم بحروف الجزم ، والجر بحروف الجر ، إلى غير ذلك مما فشا فى الاستعمال وقوى فى القياس[3].

(ب) ومنها المطرد فى الاستعمال الشاذ عن القياس : وفى هذا يتبع السمع الوارد فيه نفسه دون أن يتخذ أصلا يقاس عليه غيره. "ألا ترى أنك إذا سمعت :

---

(١) منطق أرسطو والنحو العربى/٣٤٢.

(٢) الاقتراح /٣٨، ٣٩.

(٣) انظر الخصائص /١:١٢٦.

استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ماورد به السمع فيهما إلى غيرهما. ألا تراك لا تقول فى استقام : اسْتَقْوَمَ ، ولا فى استساغ : استَسْوَغَ ، ولا فى استباع : استَبْيَعَ ، ولا فى أعاد : أَعْوَدَ ، لو لم تسمع شيئا من ذلك ، قياسا على قولهم أَخْوَصَ الرِمْثُ"(١).

(جـ) ومنها القوى فى القياس الشاذ فى الاستعمال :

وعليك فى هذا النوع أن تتحامى ماتحامت العرب منه ، وأن تجرى فى نظيره على الواجب فى أمثاله، من ذلك امتناعك من وَذَرَ وَوَدَعَ ؛ لأنهم لم يقولوهما ، ولاغرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو : وزن ووعد ، لولم تسمعهما ، فأما قول أبى الأسود:

ليت شعرى عن خليلى ما الذى غاله فى الحب حتى ودَعه

فشاذ ، وكذلك قراءة بعضهم : « مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ » (الضحى : ٣) (٢).

واستعمال ما كثر استعماله أولى ، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله "ومن ذلك اللغة التميمية فى (ما) هى أقوى قياسا ، وإن كانت الحجازية أسير استعمالا . وإنما كانت التميمية أقوى قياسا من حيث كانت عندهم كـ (هل) فى دخولها على الكلام مباشِرَةً كلَّ واحدٍ من صدرَى الجملتين : الفعل والمبتدأ ، كما أن (هل) كذلك. إلا أنك إذا استعملت أنت شيئا من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله وهو اللغة الحجازية ، ألا ترى أن القرآن بها نزل. وأيضا فمتى رابك فى الحجازية ريب من تقديم خبر، أو نقض النفى، فزعت إذ ذاك إلى التميمية ، فإنك من الحجازية على حرد ، وإن كثرت فى النظم والنثر"(٣).

(د) ومنها الشاذ قياسًا واستعمالاً : "وهذا مرذول مطّرح ، غير أنه قد يجئ منه الشئ ، إلا أنه قليل. وذلك نحو ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

---

(١) السابق /١: ٩٩ وانظر ٢٦٦.
(٢) السابق
(٣) السابق/١: ١٢٤، ١٢٥.

اضْـرِبَ عنك الهـمـوم طارقـهـا ضـربك بالسـيف قـونس الفـرس

قـالوا : أراد :(اضـربَنّ عنك) ، فـحـذف نون التـوكيـد ، وهو من الشـذوذ فى الاسـتعـمـال على مـا تـراه ، ومن الضـعف فى القـيـاس على مـا أذكـره لك ، وذلك أن الغـرض فـي التـوكيـد إنمـا هو التـحـقـيق والتـسـديد ، وهذا مـمـا يليق بـه الإطناب والإسـهـاب ، وينتـفى عنه الإيجـاز والاخـتـصـار ، فـفـى حـذف هـذه النون نقض الغرض"[1].

إن النظرية الأساسية التى تحكم العلاقة بين السماع والقياس عند ابن جنى هى احترام المطرد سماعا وقياسا ، وأنه إذا تعارض السماع والقياس نطقت بالمسموع على ماجاء عليه [2]، وأن الاستعمال إذا ورد بشئ أخذ به وترك القياس؛ لأن السماع يبطل القياس . فإذا ورد السماع بشئ لم يبق غرض مطلوب ، وعدل عن القياس إلى السماع [3].

عند هذا الحد تبدو النظرية متناسقة لا أمت فيها ولا عوج ، إذ إن المعول الأساسى فى التقعيد على السماع، "لأن الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين ، ونثبته من هذه القوانين ، إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ، ويستوى من هو فصيح ومن ليس بفصيح"[4].

لكنك بعد هذا كله ملتزم باتباع السمع الوارد فيه نفسه ، وليس لك أن تتخذه أصلا يقاس عليه غيره [5]، وهذا هو الجزء الذى يبدو متناقضا فى النظرية ، وبلغ من تقديس ابن جنى للقياس أنه ينبهنا إلى أن ننظر فيما يرد عن العربى مخالفا لما عليه الجمهور ؛ فإن كان ذلك العربى فصيحا فيما عدا ذلك القدر الذى انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، لكنه لم يرد به استعمال عن غير هذا العربى ، فإن

(١) السابق/١:١٢٦ وانظر المنصف /١: ٢٧٨، ٢٧٩.
(٢) الخصائص /١:١١٧.
(٣) ابن جنى : المنصف : شرح التصريف /١:٢٧٩ تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين.
(٤) السابق.
(٥) السابق/١:٩٩، ١١٧.

الأولى فى ذلك أن يحسن الظن به ، ولا يحمل على فساده ، ولم نقطع عليه بالخطأ، فإن لم يكن القياس معضدا له ومسوغا لما جاء به ، فينبغى أن يرد ؛ لأنه خالف القياس والسماع جميعا ، فلم تبق له عصمة تضيفه ، ولا مسكة تجمع شعاعه(١).

فالقياس هو الأساس فى قبول ما أورده العربى أو رفضه ، على الرغم من أنه قد أثبتت له الفصاحة منذ البداية .

وإذا أنعمنا النظر فى هذا التقسيم الذى ارتآه ابن جنى وجدنا فيه كثيرا من الثغرات يمكن أن يوجه إليه منها الطعن ؛ فهم يقيسون على الكلمة لم يستعمل غيرها لأنها موافقة للقياس ، كقولهم فى النسب إلى شنؤه : شَنَئِى ، إذ قاسوا عليها النسب إلى قتوبة وركوبة فقالوا : قتبى وركبى ، ويمتنع القياس عندهم على الكثير إذا خالف القياس ويكتفى فيه بالسماع ، فقد سمع فى النسب إلى : ثَقِيف ، وقُرَيش، وسُلَيم : ثَقَفِى ، وقُرَشِىّ ، وسُلَمِى . لكن ذلك ضعيف فى القياس ، فلا يقال - بناء عليه - فى النسب إلى : سعيد وكريم : سعدىّ وكرمىّ(٢) . كما أن وقوع المصدر المنكر حالا قد ورد بكثرة فى وفرة من الأساليب العربية ، لكنه ليس بمقيس عندهم لمجيئه على خلاف الأصل فى الحال وهو أن يكون وصفا (٣).

ولست أفهم أبدا أن يطرد الشئ فى الاستعمال ، ويشذ في القياس ، إذ المفروض فى القياس أن يبنى على الكثير الشائع ، فإذا خالف القياس الاستعمال المطرد فلست أدرى مبناه ولا وجهه ، وإن كل مبنى أو وجه يمثله هذا القياس لا يقبل مهما أجاد المدافعون عنه (٤).

لقد وصل الاعتداد بالقياس عند المتأخرين إلى أن أصبحت دراسته تحتل مكانا بارزا يكاد يطغى على منزلة السماع فيها ، فللقياس أربعة أركان ؛ أصل، وهو

---

(١) انظر : الخصائص /١:٣٨٥، ٣٨٧.

(٢) انظر : الاقتراح /٤١، ٤٢.

(٣) انظر شرح ابن عقيل /٢٤٢.

(٤) اللغة بين المعيارية والوصفية/٣٨ بتصرف.

المقيس عليه، وفرع : وهو المقيس ، وحكم ، وعلة جامعة[١] ، ثم يدرس كل ركن من هذه الأركان دراسة مستفيضة إن أحسست فى بعضها بنكهة الدرس اللغوى ، افتقدتها فى الأغلب الأكثر. وحل محل الحس اللغوى التقسيم العقلى والسبر المنطقى ، حتى ليشعر غير المتخصص أن الباب من محتويات مؤلف فلسفى ، وليس قسمًا فى دراسة لغوية[٢].

ولنا فى نهاية الحديث عن القياس مصدرا من مصادر النحو العربى عدة ملاحظات :

أولاها: أن القياس قد مكن النحويين من وضع القواعد العامة ، ودفعهم إلى إهدار كثير من الاستعمالات التى كان ينطق بها العرب فى نظير وضع القواعد الكلية. وقد وصموا مالم يسر على مقتضى هذه القواعد بالشذوذ ، أو أولوه تأويلا يتفق مع مذهبهم[٣].

ثانيتها: أن الأخذ بالقياس وسع اللغة سعة كبيرة ، فالقواعد المستقاة من المادة اللغوية تمت عن طريق الاستقراء الناقص فجرينا على هذه القواعد فتضخمت اللغة واطردت وتمت مواضع النقص منها . وإلا فنحن لم نسمع من العرب كل مشتقات الكلمة ، وإنما نجرى ذلك كله بناء على الأقيسة التى وصلتنا عنهم [٤].

ثالثتها: أن أخذ النحاة بالقياس ورغبتهم فى طرد الأحكام ، إذا كان قد دفعهم من جهة إلى رفض بعض المروى المخالف لأحكامهم فإنه قد دفعهم من جهة أخرى إلى محاولة تأييد هذه القوانين التى انتهوا إليها والأقيسة التي ارتأوها، "فاضطروا إلى البحث فى المرويات علهم يستخلصون منها مادة لغوية جديدة ، وهكذا لم

---

(١) انظر الاقتراح/٣٩.
(٢) انظر الاقتراح صفحات من ٣٩ إلى ٧٢.
(٣) انظر ضحى الإسلام /٢: ٢٨٢.
(٤) انظر : الخصائص /١: ٣٥٧ ، وضحى الإسلام / ٢ : ٢٨٠ .

يجدوا بدًا من تجاوز ما تقرر من قبل من أساليب لتناول المرويات ، فى محاولة لتفتيق هذه المرويات عساها ترفدهم ببعض ما يحتاجون إليه من أسانيد"[1].

رابعتها: أنهم كانوا يقولون - بناء على الأقيسة التى استنبطوها - بخطأ تركيب ما. فإذا تبين لهم أنه من الاستعمالات القرآنية رجعوا عن دعواهم تلك إلى التماس التخريجات المختلفة[2].

فقد قال فريق من النحاة بعدم جواز تقدم معمول صلة (ال) عليها ، بناء على المبدأ العام القائل بعدم جواز تقدم شئ من الصلة على الموصول . وحين قرأوا ما فى القرآن من قوله تعالى : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ (يوسف : ٢٠) ، وقوله سبحانه: ﴿ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴾ (الأعراف :٢١) ، وقوله جل شأنه : ﴿ وَأَنَا عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ الشَّاهِدِينَ ﴾ (الأنبياء : ٥٦) ، حيث تقدم الجار والمجرور ، الذى هو من متعلقات الصلة ، على الموصول فى الآيات الثلاث ، تجرد كثير من النحاة لمثل هذه الأمثلة بالتأويل والتقدير ، فجعلوا الجار والمجرور متعلقًا بوصف آخر محذوف يسبق الموصول ، ويشبه صلته المذكورة . فالتقدير فى الآية الأولى : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ، وفى الثانية : وقاسمها إنى من الناصحين لكما من الناصحين ، وفى الثالثة : وأنا من الشاهدين على ذلكم من الشاهدين ، وهذا التأويل مرفوض إذ لا حاجة تضطرنا إليه وإلى إخراج الآيات المتعددة عن ظاهرها التركيبى العالى[3].

وفى الفصل الثانى بإذن الله ستكون لنا وقفة أمام تأثير القياس فى رفض بعض القراءات صحيحة السند : لأنها لم تطابق قياسا معروفا عندهم ، ولم تسر على القواعد التى سبق لهم أن استخلصوها.

---

(١) مناهج البحث عند النحاة العرب /٣٧٦.

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية/١٩.

(٣) انظر : دراسات فى العربية وتاريخها/٤٥ ، والنحو الوافى لعباس حسن /١:٣٤٢, ٣٤٣ ط:٣ القاهرة ، والجملة الوصفية فى النحو العربى لصاحب البحث/٢٠٠ رسالة ماجستير فى دار العلوم.

ثالثا : البصريون والكوفيون بين السماع والقياس :

(أ) البصريون :

بدأ النحو - كما سبق أن أشرنا - فى البصرة ، وظل وقتًا طويلاً ينمو بين جنباتها قبل أن تدخل الكوفة حلبة الدرس اللغوى . بل إن أوائل الكوفيين ومؤسسى مذهبهم كانوا من تلامذة البصريين . ولذا وقع العبء الأكبر فى التقعيد للعربية على كاهل البصريين ، وقدر لمذهبهم من الذيوع والانتشار واهتمام الدارسين مالم يقدر لمذهب آخر . فما موقفهم من السماع والقياس ؟

لابد أن نقدم بين يدى الحديث عن هذا الموضوع ما سبق أن ألمحنا إليه من أن البصرة كانت تعج بالمتكلمين وأصحاب الفلسفة وأن الدرس اللغوى فى البصرة لم يبرأ من التأثر بهذين الاتجاهين . ومن هنا كان فى نحو البصريين تعليل وفلسفة، واتصف نحاتها بالمقدرة على الجدل والبراعة فى النقاش والقدرة الفائقة على القياس[1] . وكانت نزعة المذهب البصرى منذ أسس تميل إلى طرد القياس ، والأخذ بالأحكام العامة دون اهتمام بما يموج به المجتمع اللغوى من اختلاف فى الظواهر اللغوية الناجمة عن تعدد لهجات القبائل . وهذا المنهج يمكن أن يوصف بأنه منهج تعليمى يريح المعلمين من كثرة القواعد والأحكام ، ولعل هذا سر من أسرار تفوقه على المذهب الكوفى الذى تشعبت فيه القواعد واتسعت ، مما يشق على المتعلم للعربية ويجعله يميل إلى البصريين[2].

و هذه اللمحة السابقة عن البصريين يمكنها أن تحدد نظرتهم للسماع والقياس :

فمنهجهم من حيث السماع أن المصدر الأول للغة عندهم يتمثل فى القبائل التى لم تختلط بغير العرب الخلّص، فكلما كانت القبيلة موغلة فى البداوة أو قريبة إلى حياة البادية صحت لغتها وأخذوا عنها ، وبنوا على لغتها القواعد ، لأن الانعزال

---

(١) انظر مدرسة الكوفة/٢٩٠ ، وأبوعلى الفارسى/٤٤٣ .

(٢) انظر ضحى الإسلام /٢ :٢٩٤ ، ونشأة الخلاف بين البصريين والكوفيين لمصطفى السقا بمجلة المجمع اللغوى جـ١ ص٩٩ .

فى كبد الصحراء يحفظ للغة نقاوتها ويصونها من عبث التحريف والعجمة ، إذ ينطق أهلها بالسليقة . وقد كان البصريون يفخرون على الكوفيين بهذه السمةوهى الاعتماد على لغة البدو دون لغة الحضر التى أفسدها الاختلاط.

وهم - إلى جوار ذلك - يعتمدون الرواية إذا ثبتت عندهم الثقة في راويها وكونه من الحفظة الأثبات الذين يعتمد عليهم ، فضلا عن اعتمادهم على الكثرة الفياضة من المسموع التى تخول لهم القطع بنظائره ، وتسلمهم إلى الاطمئنان إليه فى نوط القواعد به وإلا عدوه مرويا يحفظ ولا يجوز القياس عليه(١).

فهم لا يقبلون كل الروايات التى ترد لهم ، وإنما يحكمون فيها نظرهم ، ويدرسونها بناء على المشهور الشائع عندهم ، ويحاولون إخضاعها لقوانينهم ، والسير بها فى نطاق أصولهم ، ونظرا لاقتناعهم بما استنبطوا من قواعد ، ورضاهم عما وصلوا إليه من نتائج ، جعلوها الحكم فيما يرد من الكلام مخالفًا لها ، غير مكترثين به ، فلابد أن يتمشى مع ما توصلوا إليه من قواعد بالتأويل أحيانا ، أو بتلمس الضرورة له إن كان شعرا. فإن لم يتيسر له هذا ولا ذاك عدوه شاذا يحفظ ولا يقاس عليه ، أو استنكروه لكثرة ما اندس من الرواة ذوى الأهواء فى اللغة - على حد قولهم - (٢).

"كل ذلك إنما سرى لهم من التعويل على قواعدهم ، بل لقد بلغ بهم الاعتزاز بها إلى الاعتراض على العربى المطبق على الاستشهاد بقوله ، كما رأيت فيما تقدم من اعتراض ابن أبى إسحاق على الفرزدق . وأغرب من ذلك تعقب تلميذه عيسى بن عمر قول النابغة :

فبت كأنى ساورتنى ضئيلة من الرقش فى أنيابها السم ناقع

إذ قال : أساء النابغة ، إنما هو : ناقعًا .

---

(١) انظر محمد الطنطاوى :نشأة النحو/١٢٦ ، ١٢٧ ط٥ القاهرة ١٩٧٣م.

(٢) انظر مدرسة البصرة /٢٢٥-٢٢٧ ونشأة النحو /١٣٠ وثعلب ومنهجه فى النحو واللغة لأحمد حنفى/٢٩ ماجستير من آداب القاهرة.

وقد خطأ أبو عمرو ذا الرمة فى قوله :

حـــراجـــيج مـــا تنفك إلا مـناخـــة على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا

لأن أفعال الاستمرار بمعنى الإيجاب ، فلا يصح الاستثناء فى خبرها" (١).

أما الحديث النبوى فلم ينزله البصريون المنزلة اللائقة به ، ولم يتخذوه مرجعا هاما فى دراستهم ، وكانت منزلته في كتبهم لاتكاد تظهر إلى جانب لغة الأعراب وأشعارهم فحرموا اللغة بذلك من مورد عذب كان جديرا بأن ينهلوا منه ومصدر ثرى كان يجب أن يصدروا عنه (٢).

ولم يحتلّ القرآن الكريم ما كان يجدر به من مكان فى دراسات البصريين اللغوية ، بل كان هناك تغافل نسبى عن نصوصه فى كثير من مؤلفاتهم كالمقتضب للمبرد ، ومسائل أبى على الفارسى، وخصائص ابن جنى. ولم يكن يُستشهد بالقرآن وحده إلا فى القليل جدا من المسائل النحوية. أما فى الكثير الغالب فلابد أن يكون بجواره شعر يعزز أو أصل يقوى ، أو مقياس يدعم(٣)، مع أن كثيرا من المسائل كان بالإمكان أن يقوم على القرآن وحده ؛ لوضوح وجه الاستشهاد به، ولعدم احتياجه إلى الجدل والمناقشة.

ولم يكن موقف البصريين من القراءات موقفًا منهجيًا مقبولاً ، فهم يحتجون بها حين تتفق مع أصولهم ، وتساير قواعدهم وتتمشى مع منهجهم. أما حين تتعارض مع ماوصلوا إليه من قواعد فجزاؤها الرفض والإنكار ، أيا من كان القارئ ، ومهما صح سند الرواية. فالقواعد أصل والقراءات تعرض عليها ، فما وافقها قبل وما خالفها رفض(٤). ولأمر ما كان ابن جنى حريصا على أن يورد للقراءات التى

---

(١) نشأة النحو/١٣٢، ١٣٣.

(٢) انظر : مدرسة البصرة/٢٥٥، والقرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية /١٠١.

(٣) انظر القرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية /١١٧.

(٤) انظر مدرسة الكوفة/٣٤١، والقرآن الكريم وأثره .../١٠٠ وأثر القراءات فى الدراسات النحوية/٧٩، ٨٠ ، والنحو والقراءات /١٧٩.

أوردها فى (المحتسب) نظيرا من كلام العرب يقويها به ، ويبين وجه صحتها ، كأن القراءات لا تصح إلا إذا عضدها شاهد آخر.

ومن الأمثلة التى استخدم فيها البصريون القراءات نصرة لرأيهم مايلى:

١- استدلالهم على ورود (نَعْمَ) بفتح النون وسكون العين، بقراءة يحيى بن وثاب « فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ » (الرعد :٢٤) ، وعلى ورودها بكسر النون إتباعا لحركة العين بقراءة زيد بن على والحسن البصرى ورؤبة « الْحَمْدِ للَّه » (الفاتحة :١) بكسر الدال إتباعا لكسرة اللام ، وبقراءة إبراهيم بن أبى عبلة : « الْحَمْدُ لِلَّهِ » بضم اللام إتباعا لضمة الدال[١].

٢- استدلالهم على إعمال (إن) المخففة النصبَ بقراءة نافع وابن كثير « وَإِنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ » (هود : ١١١)[٢].

٣- ردهم على الكوفيين قولهم : إن الألف فى كلا وكلتا للتثنية ، مستدلين بجواز إمالتها فى قراءة حمزة والكسائى وخلف للآيتين الكريمتين : ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاهُمَا ﴾ (الإسراء : ٢٣)، ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ (الكهف : ٣٣) ولو كانت الألف فيهما للتثنية لما جازت إمالتها، لأن ألف التثنية لاتمال[٣]. إلى غير هذه الأمثلة التى استخدمها البصريون تقوية لرأيهم ونصرة لمذهبهم .

هذا هو باختصار منهج البصريين فى تناول المسموعات عموما: بناء على الكثير الشائع في الأعم الأغلب ، وتأويل ماعداه أو تشذيذه أو رفضه ، مع شبه إهمال للحديث الشريف مصدرا من مصادر اللغة ، وتغافل نسبى عن القرآن الكريم فى التقعيد ، وموقف غير منهجى من القراءات القرآنية .

أما القياس فقد كان البصريون يعتدون به اعتدادا كبيرا، وكان أبرز ما يميز مذهبهم ، إذ حاولوا أن يدخلوا اللغة تحت قواعد صارمة وقوانين حادة جعلوها

---

(١) الإنصاف /٧٩، ٨٠.

(٢) السابق/١٢٤.

(٣) السابق/٢٦٣.

مقياسا لما يعرض عليهم بعد ذلك، ومن ثم عمدوا إلى التأويل والتقدير والحكم بالضرورة أو الشذوذ واللجوء إلى الرفض والإنكار لتصح لهم هذه المقاييس التى بنوها - فى الأعم الأغلب - على الكثير الشائع ، وأغفلوا ماعداه مما ورد عن العرب من أساليب صحيحة[1].

وعلى الرغم من اعترافنا بمكانة القياس فى اللغة ودوره فى إثرائها وإغنائها إذا استخدم استخداما سليما ، فإن التمسك به أمام المسموعات يعد خطأ منهجيا؛ " لأن اللغة لاتخضع للأحكام العقلية ، ولا تجرى وفق الأسس المنطقية ؛ لأنها ليست ثابتة ، ولأنها ظاهرة اجتماعية تتطور بتطور الحياة نفسها ، وتسير وفق قوانين يحدد الاستعمال اتجاهاتها ، فهى إذن متغيرة ، لا تبقى على حال ، بل التغير من مقومات وجودها، ولولا اعتقادهم بثباتها وعدم تغيرها لما اصطنعوا التأويلات والتقديرات ؛ لأن التقديرات إنما تهدف إلى رد الكلمة إلى قالبها الذهنى المتطور"[2].

ولنا فى النهاية بعض الملاحظات على موقف البصريين من السماع والقياس:

١- تحديدهم القبائل التى يؤخذ عنها ، وتفسيرهم ذلك ببعدها عن الاختلاط غير سليم منهجيا ، وغير مقبول عقليا ؛ إذ كيف يعقل أن تظل هذه القبائل البادية حبيسة شعابها ، دون أن تختلط بغيرها ، ومغلقة على نفسها دون أن تسعى وراء الرزق؟

إن ظروف الحياة فى البادية وماكان يحدث من ارتحال من مكان إلى مكان يجعل اختلاط القبائل بغيرها أمرا حتميا لا مفر منه. وإذا كان كثير من الدارسين قديما وحديثا يذكر لغة قريش بالفضل ويسمها بوسام السبق ، حتى إن بعضهم ليقرر - وهذا موضع نظر - أن القرآن بلسانها نزل، فكيف صح ذلك، وقريش على ماهو معروف عنها من الاختلاط بسبب التجارة ، أو الزيارات المتعددة لحجاج

---

(١) انظر : القرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية/ ٩١، ٩٤، ١٠٣.

(٢) الدرس النحوى فى بغداد /٥٦.

البيت ، وهم من قبائل متعددة ، ولهجات متباينة ، ولابد أن يحدث الاختلاط اللغوى، وهو أمر واقع تقرره الحوادث التاريخية وتثبته ؟

"إن البصريين بقيدهم هذا قد عمدوا إلى بتر أجزاء كبيرة جدا من المسموعات اللغوية ، وأهدروا بفعلهم هذا ثروة لغوية لاتقدر"(١).

٢- لم يوضحوا مرادهم بالكثرة التى تبنى عليها القواعد وتكون فيما بعد قياسا يتبع، أهى الكثرة العددية بين أفراد القبيلة الواحدة ؟ أم القبائل جمعاء ؟ أهى الكثرة النسبية القائمة على الاستقراء التام والعدّ واستخراج النسبة؟ إذا كان الأول فماحدها ؟ وإذا كانت الثانية فما نسبة الكثير ؟وهل يمكن إجراء النسبة فى كل ظاهرة لغوية ؟ وهل قاموا هم باستخراج النسبة فى أى قاعدة نحوية استخلصوها؟

إن المصطلح غامض فى أذهانهم ، ولا أدل على ذلك من تخبطهم فى شرحه، واختلافهم على بعضهم من حيث القياسية والسماعية (٢).

٣- وقفوا أمام بعض ماورد عن العرب موقف القابل له مكتفين فيه بالسماع، مانعين لنظائره ؛ لأن القياس ليس فى جانبه. على حين نصروا كلمة أو كلمات معدودة وجعلوها قياسا يحتذى وأساسا يبنى عليه. فهم يمتنعون من القياس على الكثير فى قصرهم وقوع المصدر حالا على السماع ، مع اعترافهم بأن ذلك وارد بكثرة(٣). ومن ذلك قولهم إن (فعيل) ينوب عن مفعول فى الدلالة على معناه نحو : رجل جريح وامرأة قتيل وفتاة كحيل ، ومع كثرته يقتصر فيه على السماع ولا يقاس عليه(٤) . على حين يقيسون على المثال الواحد كما قالوا فى النسب إلى شنوءة : شَنَئِىّ ، وجعلوه قياسا ، مع أنه لم يرد عن العرب مثال غيره (٥).

---

(١) عمر إبراهيم مصطفى : الكسائي إمام الكوفيين وأثره فى الدراسات النحوية/١٧٢ ماجستير بدار العلوم.

(٢) البحث اللغوى عند العرب/١١٢، ١١٣ بتصرف وانظر التقعيد النحوى بين السماع والقياس/١٢٢.

(٣) انظر شرح ابن عقيل /٢٤٢ والبحث اللغوى عند العرب/١١٤ ومدرسة البصرة/٢٥١.

(٤) انظر شرح ابن عقيل/٣٠٤ والبحث اللغوى عند العرب/١١٤، ١١٥ ومدرسة الكوفة ٤٦، ٣٥٩.

(٥) انظر : الاقتراح /٤١ والبحث اللغوى عند العرب/ ١١٩.

٤- أفرطوا فى استخدام الأقيسة العقلية ، واشتطوا فى قبول الشواهد النحوية ، وحين ظهرت أمامهم شواهد فصيحة مخالفة لأقيستهم حاولوا إخضاعها لهذه الأقيسة ، ومن ثم كثر فى مذهبهم التأويل أو الرمي بالشذوذ أو الخطأ أو التعويل على الضرورة الشعرية [١].

٥ - مما يذكر للبصريين أنهم حاولوا تأسيس قواعدهم على الكثير ، وهذا شيء محمود؛ لأن القواعد فى كل العلوم تؤسس على الكثير ، لكنهم لم يستقرئوا كل النصوص العربية حتي يحكموا على ماعداها بالشذوذ أو الندرة . فليس من حقهم التمسك بهذه القواعد أمام النصوص الموثقة ؛ لأنهم بتشددهم ذاك يضيقون الخناق على العربية ، ويجعلونها تنوء بهذه المقاييس التى حكموها فيها [٢].

(ب) الكوفيون:

اقتضت حياة أهل الكوفة أن يعتنوا بكل ماهو عربى أصيل ، ودفعهم طابع الحياة إلى الإكثار من رواية الشعر الذى يشيد بمجد أسلافهم وبلائهم فى حروب الإسلام ، مما يرضى طموحهم . "فكانت الكوفة أغزر شعرًا وشعراء من البصرة ، وكثر فيها رواة الحديث لكثرة من بها من الصحابة والتابعين . وكانت لها عناية خاصة بفن القراءات ، وشهد مسجدها الجامع كثيرا من حلقات القراءة رواية ودرسا ونقدا ، وبيانا لمطردها وشاذها . وكان بها من القراء المشهورين بالضبط والإتقان من قدر لقراءاتهم أن تشيع فى الأمصار بعد ذلك كأبى عبد الرحمن السلمى ، وزر بن حبيش ، وعاصم بن أبى النجود ، وحمزة بن حبيب الزيات ، وعلى ابن حمزة الكسائى [٣].

---

(١) انظر نشأة النحو /١٥٠ والبحث اللغوى عند العرب/١١٥ وأبو زكريا الفراء/٣٥٨، ٣٥٩.

(٢) محمود شرف الدين: التقعيد النحوى بين السماع والقياس /١٢٢. ماجستير بدار العلوم وانظر مدرسة البصرة /٢١٦ ومدرسة الكوفة /٣٨٤.

(٣) السقا : نشأة الخلاف بين البصريين والكوفيين /٩٣، ٩٤ بتصرف وانظر الدرس النحوي فى بغداد/٢٥.

كما اقتضت ظروف تأخرها زمنيا عن الدخول فى حلبة الدرس النحوى عن البصرة - كما سبق أن بينا - أن تتلمذ نحويوها المبرزون على علماء البصرة ؛ فالكسائى درس كتاب سيبويه على الأخفش ، كما وقف الفراء على نسخة منه واحتفظ بها لنفسه ، ويقال إن الجاحظ أهدى إلى محمد بن عبد الملك الزيات نسخة من كتاب سيبويه بخط الفراء ومراجعة الكسائى ، كما كان ثعلب متبحرا فى مذهب البصريين (١).

فالكوفيون - من جهة - كانوا يمارسون فنونا تقوم كلها على الرواية الواسعة ، كالشعر والحديث والقراءات والأخبار. وهم - من جهة أخرى - من تلامذة البصريين الأوائل ، اغترفوا من معينهم ، واغتذوا من نتاجهم . ومن هنا كانت نظرتهم للسماع والقياس متأثرة بهذين العاملين الأساسيين .

فهم من حيث السماع يعتدون بمختلف البيئات اللغوية ، واللهجات التى يثبت عندهم صحتها وسلامتها وفصاحة عربيتها ، سواء أكانت تلك اللغات واللهجات لأعراب البوادى الذين نقل عنهم البصريون واحتجوا بكلامهم من بين قبائل العرب ، أم كانوا من عرب الأرياف الذين وثقوا بهم ، كأعراب سواد الكوفة من تميم وأسد ، وأعراب سواد بغداد من أعراب الحطمية الذين غلط البصريون لغتهم ولحنوها . وبتعبير آخر : لم يكن الاعتداد ببداوة المروى عنه أصلا من أصول الرواية عند الكوفيين .

وليس يعنى هذا أنهم كانوا يتساهلون فى قبول اللغات التي يعتمدون عليها فى تقعيد قواعدهم ، فقد أبوا بعض اللهجات واستهجنوا بعض اللغات(٢) ، ويجب أن نحترس أشد الاحتراس ونحن نقرأ تهجم البصريين عليهم فى هذا المجال ، فلعل الدافع إلى أكثره ماكان بين الفريقين من خصومة مذهبية .

---

(١) انظر : إنباه الرواة /٢:٣٥١ ومدرسة الكوفة /٣٣٠ والكتاب /١:٢٦، ٣٤ مقدمة المحقق.
(٢) انظر مدرسة الكوفة /٣٣٠، ٣٣١ والدرس النحوى فى بغداد /١٥.

لقد احترم الكوفيون كل ما ورد عن العرب ، وأجازوا أن يستعمل استعمالهم ولو كان مخالفا للقواعد العامة ، وجوزوا القياس عليه ، وأنكروا على البصريين إهدارهم ما سموه غير فصيح من لهجات بعض القبائل ، لأن ذلك إنما يمثل بيئات لغوية حية ، ومن ثم لم يهملوا شيئا صح عندهم من كلام العرب مشهورا فاشيا أو غير مشهور (١) .

إن المعلم البارز فى مذهب الكوفيين أنهم كانوا غير مقيدين مثل البصريين بما استنبطوا من أصول ، وكانت القاعدة تهون عليهم أمام رواية تسمع من عربى فصيح، فيعدلون أصولهم ؛ لتكون القواعد موافقة للأمثلة المسموعة. وهذا يعنى اعتدادهم بالسماع ، واحترامهم للرواية ، واتساع دائرة النقل عندهم(٢).

فهم يجيزون كون الوصف مبتدأ بعده مرفوع يغنى عن الخبر دون أن يعتمد على نفى أو استفهام ، مستدلين بقول الشاعر :

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعى المثوّب قال : يالا

وقول الآخر :

خبير بنو لهُب فلاتك ملغيا مقالة لهبى إذا الطير مرت(٣)

كما يجيزون إقامة غير المفعول مقام الفاعل مع وجود المفعول به مستدلين بقراءة أبى جعفر : « لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ » (الجاثية : ١٤) ، وقول الشاعر :

لم يُعْنَ بالعلياء إلا سيدا ولا شفا ذا الغى إلا ذو هدى (٣)

ويجيزون توكيد النكرة المحدودة ، لحصول الفائدة بذلك ، مستدلين بقول الراجز :

---

(١) انظر ضحى الإسلام /٢:٢٩٥ والسقا /١٠٠ ومدرسة الكوفة /٣٧٧، والدرس النحوى فى بغداد /٧٣.

(٢) الدرس النحوى فى بغداد /٦٩، ٧٠.

(٣) انظر شرح ابن عقيل /٧١، ٧٢.

(٤) السابق/١٨٧ وانظر : نشأة النحو /١٣٢.

تحملنى الذلفاء حولا أكتعا

وقوله : قد صرت البكرة يوما أجمعا

وقول عبدالله بن مسلم الهذلى :

لكنه شاقه أن قيل : ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجبا[1]

إلى غير ذلك من الأمثلة المتعددة التى تفرد فيها الكوفيون برأى بنوه على بيت شعرى ورد عن العرب ، أو قراءة قرآنية صح عندهم سندها وثبتت روايتها ، فى غير ما تشذيذ أو حكم بالضرورة ، أو ما إلى ذلك من أوصاف عدم القبول .

أما اعتدادهم بالحديث واحتجاجهم به فلم يكن بالكثرة التى تقتضيها نظرتهم للسماع واعتدادهم بلغات الأعراب جميعا . فعلى الرغم مما أوردنا سابقا من استشهاد الكسائى والفراء بالحديث الشريف فى بعض المواطن على إثبات حكم نحوى أو نفيه ، فإن ذلك لا يمثل ظاهرة تستحق الدرس عند الكوفيين ، شأنهم فى ذلك شأن البصريين تجاه هذا المصدر .

وإنه لأمر يدعو للعجب ، أن يعتمدوا على لغات الأعراب من سواد الكوفة وبغداد ولايعتمدوا على الحديث النبوى ، ولعلهم وجدوا فى القرآن الكريم وقراءاته - من بين النصوص الدينية - بغيتهم ، فلم يكونوا بحاجة إلى رافد آخر من الحديث النبوى[2] غير أن هذا لا يهوّن من شأن هذا المأخذ على الكوفيين . وإن كانوا - والحق يقال على قلة مؤلفاتهم التى وصلت إلينا - أكثر استشهادا بالحديث من البصريين .

وكان الكوفيون أوسع أفقا وأرحب صدرا من البصريين فى مجال الاستشهاد بالقرآن الكريم ، فقبلوا كل ما جاء من القرآن مؤثرين - فى كثير من الأحيان - عدم التأويل والتخريج ، وسائرين - فى الأعم الأغلب - على ظواهر الآيات ، لاتثنيهم عن

---

(١) السابق/٣٣٤ وانظر نشأة النحو /١٣٣.

(٢) انظر : الدرس النحوى فى بغداد /٦٥، ٦٧، ٦٨.

ذلك قاعدة مسبقة ، ولا يقف دون قبولهم للآيات القرآنية عائق من قياس . لأنهم - كما سبق أن بينا - يقيمون لكل مسموع وزنا ، وليس فى المسموعات ماهو أجدر من القرآن الكريم بأن يؤخذ بكل ما جاء فيه من شواهد تمنح القاعدة شموخا وتعضيدا وقوة (١).

فهم يستدلون على ورود (من) للزمان بقوله تعالى : ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾ (التوبة :١٠٨) و(أول يوم) من الزمان(٢). كما يستدلون على جواز إضافة الشىء إلى نفسه - إذا اختلف اللفظان - بقول الله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ (الواقعة : ٩٥) وقوله سبحانه : ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾ (يوسف : ١٠٩) وقوله عز شأنه : ﴿ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴾ (ق ٩) ، وقوله عز من قائل : ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ ﴾ (القصص : ٤٤)(٣) .

واستدلوا على جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام بقوله تعالى ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ﴾ (النجم:٦، ٧) إذ عطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في (استوى) ، والمعنى : فاستوى جبريل ومحمد بالأفق(٤) إلى غير ذلك من المواضع التى يأخذ فيها الكوفيون بظاهر الآيات ، دون تأويل أو تقدير ، فيعدلون القاعدة لتتلاءم مع ما نطقت به الآيات القرآنية الموثقة .

ولأن الكوفة كانت مهبط كثير من الصحابة وموطن القراءات ومربى كثير من أعلام القراء ، ولأن الكسائى والفراء أنفسهما كانا من القراء ، جعل الكوفيون من القراءات - في الأغلب الأعم - مصدرا من مصادرهم ، واعتدوا بها مرجحا له وزنه، إذا تعارضت مع القاعدة المشهورة الشائعة ، واتخذوا الموازنة بين القراءات

---

(١) انظر القرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية /١٢٤.
(٢) الإنصاف /٢٢٨، ٢٢٩.
(٣) السابق/٢٥٢، ٢٥٣
(٤) السابق/٢٧٩.

والقواعد أساسا لتصحيح القاعدة ، وتعديلها عما كانت عليه عند البصريين إلى مايطابق القراءة [1].

فهم يجيزون العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار مستشهدين بقراءة حمزة « وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ » (النساء :١) بجر (الأرحام)[2]، كما ذهبوا إلى جواز وقوع جملة الماضى حالا دون اقتران بقد مستدلين بقوله تعالى ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (النساء :٩٠)، ومؤيدين هذا الرأى بقراءة الحسن البصرى ويعقوب الحضرمى والمفضل عن عاصم: « أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ»[3]. واستدلوا على عمل (أن) الخفيفة النصب فى المضارع مع حذفها من غير بدل بقراءة عبدالله بن مسعود « وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُوا إِلاَّ اللَّهَ » (البقرة:٨٣) فنصب (تعبدوا) بأن مقدرة ؛ لأن التقدير فيه : أن لاتعبدوا إلا الله ، فحذف (أن) وأعملها مع الحذف[4] . كما رأوا إمكان دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين مستشهدين بقراءة ابن عامر : « وَلا تَتَّبِعَانْ » (يونس :٨٩) بنون التوكيد الخفيفة[5] "وإذ رأى البصريون مثل قراءة أبى عمرو بن العلاء : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا بَقَرَةً » (البقرة :٦٧) بالجزم دون سبق جازم ، أو قراءة من قرأ « أَنُلْزِمُكُمُوهَا » (هود:٢٨) أوقراءة من قرأ : « لا يَحْزُنْهُمُ » (الأنبياء : ١٠٣) ، ولا هنا نافية ، وقول الشاعر :

وناعٍ يُخَبِّرُنَا بمهلك سيد تَقَطَّعُ مِنْ وجْدٍ عليه الأناملُ

حملوا ذلك على الشذوذ أو الضرورة ؛ لأنها لاتخضع لأصولهم الموضوعة[6] لكن الكوفيين تمشيا مع منهجهم فى احترام المسموع يفسرون ذلك ويعللونه لغويا

---

(١) انظر : مدرسة الكوفة /٣٤٥ ، والدرس النحوى فى بغداد/٥٦، ٥٧، ٦١، ٦٢ وأبوعلى الفارسى/ ٤٤٤، ٤٤٥ وقراءة ابن كثير /١٥٦.

(٢) الإنصاف/ ٢٧٢.

(٣) السابق/١٦٠.

(٤) السابق/٣٢٧.

(٥) السابق/٣٨٢.

(٦) مدرسة الكوفة /٢٧٥.

ويجعلونه مما يصح القياس عليه [1] ، ويؤيدهم في هذا الرأى ما انتهت إليه الدراسات من أن توالى الصوائت من لهجة الحجاز ، وهى تلائم البيئة الحضرية التى تميل إلى التأنى في الكلام بحيث تعطى كل صوت حقه ، وأن التخفيف من لهجات بنى تميم وأسد وبعض نجد، وهى قبائل بادية تميل إلى السرعة والاقتصاد فى المجهود العضلى ، وهذا الحذف يوفر لهم ذلك. وقد جاءت على هذه اللهجة البدوية شواهد كثيرة ، منها بيت الكتاب :

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثما من الله ولا واغل

وقول جرير :

سيروا بني العم فالأهواز منزلكم ونهر تيرى فلا تعرفْكم العرب

وقول الراعى :

تأبى قضاعة أن تعرفْ لكم نسبا وابنا نزار فأنتم بيضة البلد[2]

لكن هذا الموقف السابق من القرآن والقراءات لم يكن دأب الكوفيين فى كل الأحوال ، فقد كان لتلمذتهم على أيدى البصريين أثر فى أن حكموا بعض المقاييس في الآيات القرآنية ، دون أن يتركوا الشواهد فيصلا فى هذه الموضوعات. ففى قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ (البلد:١٤ ، ١٥) تنصب كلمة (يتيمًا) على أنها مفعول به للمصدر عند البصريين ، على حين يركن الكوفيون للقياس فيقولون إن "المصدر إذا نون أو دخلته الألف واللام ، صحت له الاسمية وبطل عمله ، وإنما انتصبت (يتيمًا) عندهم بمشتق من هذا ، والتقدير : أو إطعام يطعم يتيما" [3]. كما خطأوا بعض القراءات القرآنية ووقفوا منها موقفا مشابها لمذهب البصريين[4]. نعم إنهم كانوا أقل تخطئة للقراءات من البصريين وأكثر قبولا

---

(١) انظر معانى القرآن للفراء /١٢:٢.

(٢) اللهجات العربية فى القراءات القرآنية /١٥٧، ١٥٨.

(٣) إعراب ثلاثين سورة /٩١.

(٤) انظر معانى القرآن للفراء جـ١ ٢٢٣، ٢٥٢، ٢٩٩، جـ٢ ص٨١ على سبيل الأمثلة.

لها ، لكن تهجمهم عليها فى بعض الأحيان يجعلنا نرجح ماذهب إليه أحد الباحثين من أن احترامهم للقراءات وحسن تقبلهم لها إنما يرجع إلى ماعرفوا به من توسع فى أصول اللغة وقياس على القليل ، واعتداد بالمثال الواحد ، فأمكنهم بذلك توجيه كثير من القراءات وتخريجها علي مقتضى أصولهم ، ومن هنا قلت تخطئتهم لها [1].

هذا هو موقف الكوفيين من قنوات السماع عموما .

أما عن القياس فكانوا يتخذونه - مثل البصريين - أداة لمنهجهم ، غير أنه افتقد عندهم المكانة التى كان يتمتع بها عند البصريين . فهذا مؤسس مدرستهم يقول :

إنما النحو قياس يتبع ... وبه فى كل علم ينتفع

إلا أنهم - تبعا لاستعانتهم بلهجات لم يكن البصريون يستعينون بها - توسعوا فى القياس ، مقدمين عليه النص إذا تعارضا ، ومتحللين منه إذا أوردت لهم الرواية مايخالفه ، ثم يجعلون النص أساسا لقياس جديد. وقد خالفوا البصريين فى مسائل كثيرة كان معتمدهم فيها السماع الوارد دون أن يتمسكوا بالقياس تمسكهم[2].

لكن ذلك لا ينفى أنهم اعتمدوا على القياس المجرد فى إجازة بعض المسائل دون أن يسوقوا بين أيديهم شاهدا واحدا مما قالته العرب تصدق به دعواهم وتتأيد به آراؤهم [3] . من ذلك احتجاجهم لرأيهم بأن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين بقولهم : "إنما قلنا ذلك لأنا وجدناه لامعرب له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض ، ووجدناه مفعول المعنى ، فلم نخفضه لئلا يشبه المضاف ، ولم ننصبه لئلا يشبه ما ينصرف ، فرفعناه بغير تنوين ، ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرق . فأما المضاف فنصبناه ؛ لأنا وجدنا أكثر الكلام

---

(١) البحث اللغوى عند العرب/١٣.

(٢) انظر مدرسة الكوفة/٢٧٣، ٣١٧ والدرس النحوى فى بغداد /٢٠، ٣٢.

(٣) انظر مدرسة البصرة/١٥٨.

منصوبا فحملناه على وجه من النصب ، لأنه أكثر استعمالا من غيره" [1] إلى غير ذلك من القضايا التي اعتمدوا فيها على القياس فقط [2].

ويمكننا فى النهاية أن نجمل بعض الملاحظات على مذهب الكوفيين فى السماع والقياس تتلخص فيمايلى :

١- إن مذهبهم - على الرغم مما فيه من يسر وسهولة - يعاب بكثرة القواعد الناتجة عنه ، والمفروض فى اللغة أن تكون ذات ظواهر مطردة منسجمة موحدة . وهذا ماحاول البصريون القيام به ، غير أن منحى الكوفيين محمود من ناحية أخرى ؛ لأن البصريين كما سبق أن بينا لم يستقصوا جميع المروى ، وبعبارة مركزة : يمكن أن يوسم المذهب البصرى بأنه قريب من المنهج التعليمى ، على حين يقترب منهج الكوفيين كثيرا من المنهج اللغوى .

٢- كان الكوفيون أميل للسماع من البصريين ، وذلك راجع إلى تأثرهم بالجو الثقافى الذى عاشوا فيه، والذى كان همه الأول الرواية للشعر والحديث والأخبار والقراءات القرآنية . وإن كانوا قد تخلوا عن السماع ، ولجأوا إلى الأدلة العقلية أحيانا - كما سبق أن بينا - وهذا يعنى ترددهم بين الدليل النقلى والدليل العقلى[3].

٣- قل فى مذهبهم التأويل والتقدير والتشذيذ والإنكار واللجوء إلى الضرورة، بناء على اعتدادهم بكثير من المسموعات . ولا يعنى هذا أنهم لم يكونوا يتشددون فى قبول المرويات، أو لم يكونوا معنيين بتوثيق النصوص، فهم لم يكونوا أقل من البصريين فى ذلك . وكانوا يعملون جاهدين على لقاء الأعراب ، والسماع منهم ، فضلا عن أنهم كانوا أوسع رواية للشعر من البصريين ، والشعر مصدر من المصادر اللغوية التي اعتمد عليها الفريقان ، ويجب أن نحتاط كثيرا ونحن نقرأ تهجم

---

(١) الإنصاف /٢٠٠.

(٢) انظر الإنصاف /المسألتين ٥٣، ٩١.

(٣) انظر التقعيد النحوي بين السماع والقياس /٥٩، ١٢٢.

البصريين عليهم فى هذا المجال . فأكثر مايروى فى ذلك دافعه العصبية المذهبية أو البلدية [1].

٤- أباحوا القياس على كل ماورد عن العرب واتخذوه قاعدة ، وهذا ما يفسر قول القائلين بأن مذهبهم مذهب القياس [2]؛ لأنهم نظروا إلى أنهم يقيسون على الشاهد الواحد ، ويجعلونه أصلا مهما كان مخالفا للقواعد العامة. غير أنه من جانب آخر تنقصه خصائص القياس المنطقى الذى اتسم به منهج البصريين [3].

٥- الكوفيون مع تجويزهم الاعتماد على القليل واتخاذه أساسا يستحبون الكثير ولذا كان الفراء يقول "ولست أستحب ذلك لقلته" [4].

عند هذا الحد نكون قد انتهينا من دراسة مصادر النحو العربى، وموقف مدرستى البصرة والكوفة منها عموما. ولعل ذلك يؤهلنا للتركيز على مواقف النحاة تفصيلا من القراءات القرآنية ، ويمكننا من تقويم هذه المواقف فى ضوء ماسبق أن بيناه عند دراستنا للسماع والقياس اللذين سيكون لهما بالقطع تأثير كبير فى قبول النحاة للقراءات أورفضهم لها. وهو ما سنحاول بسطه فى الفصل القادم بعون الله.

★ ★ ★

---

(١) انظر مدرسة الكوفة/٣٨٥ والتقعيد النحوى/٨٤ ، وثعلب ومنهجه/٣٢ .

(٢) نشأة النحو/١٥٠.

(٣) د. أحمد مكى الأنصارى : أبو زكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة /٣٦٢ القاهرة ١٩٦٤م.

(٤) انظر معاني القرآن /١:١٩ وأبوعلى الفارسى /٤٤١.

الفصل الثانى

النحـــــاة والقراءات

لايشك أحد من النحاة قدامى أو محدثين فى قيمة القاعدة المستندة إلى دليل قرآنى ، إذ إن هذا الدليل يكسبها صفة القطعية والثبوت . غير أن كثيرًا من الآيات قرئت بصور متعددة تحتمل اختلاف الآراء اللغوية وتشعيب القواعد الناتجة عنها ، وتلك كانت مثار خلاف.

ولقد سبق لنا القول بتسليم النحاة من حيث المبدأ بأفضلية القرآن الكريم وقراءاته مصدرًا موثقًا من مصادر الاستشهاد فى النحو وقلنا إن موقفهم من القراءات اختلف بين النظرية والتطبيق ؛ فهم من حيث المبدأ مقتنعون بأن كل ماورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به فى العربية. ولكنهم حين بدأوا التطبيق خالفت كثرة منهم هذا المبدأ ، فوقفوا من القراءات موقفا أقل مايقال فيه أنه يتعارض مع منهجهم هم فى الجمع والتقعيد، وهو منهج خلط بين عدد من اللهجات القبلية اعتقدوا صفاءها وشهرتها فاستقوا منها مادتهم ، وقعدوا على أساسها قواعدهم . كما سبق لنا بيان أنهم اتخذوا الشعر مصدرا أساسيا فى الجمع والتقعيد لما يتمتع به من مزايا وصفات ، وقد حاولوا تطبيق هذه القواعد المستقاة من الشعر على غيره من النصوص فنتج عن ذلك أمران مهمان :

أولهما: رفضهم بعض القراءات التى تعارضت مع هذه المقاييس التى استنبطوها.

ثانيهما: التأويل فى بعض النصوص المخالفة ، والاضطرار إلى توجيهها توجيها خاصا بها.

وأهم النصوص التى حدث أمامها مثل هذا الاضطراب نصوص القرآن الكريم إذ توقفوا أمام بعضها وخرّجوا بعضها الآخر بما يتفق مع قواعدهم وينسجم مع مقاييسهم [1] وقد كان عكس ماحدث هو الأولى ، إذ ينبغى أن يقاس على القرآن ، لا أن تطبق عليه المقاييس[2].

---

(١) انظر الرواية والاستشهاد باللغة /١٢٥، ١٢٦.

(٢) انظر القراءات واللهجات /١٢٩، ومدرسة البصرة /٢٣١، ٢٣٢.

وقد كان النحاة فى بداية الأمر لايعرضون للقراءات بخير أو شر، إذ كان من أئمة النحو الأول بعض أئمة القراءات القرآنية ، لكن حين استقل هؤلاء عن هؤلاء ، وأصبح لكل علم رجاله ومجاله تغيرت المواقف واختلفت النظرة(١).

ولابد لنا أن نقرر أيضا أن القرآن وقراءاته قد حظيا من بعض النحاة بمزيد عناية ، إذ حاول بعضهم إعرابه وبيان معانيه وأوجه آياته ، واحتج آخرون لقراءاته السبعية بعد أن شهرها ابن مجاهد، كما تصدى آخرون لقراءاته الشواذ ، وحاولوا تبيين وجهها من العربية ومدى مواءمتها لأساليبها . ويكفى أن تقرأ أمثال هذه الكتب التي ألفت فى القرون الأربعة الأولى لتتحقق من صدق هذا الزعم. فهناك معاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧هـ) ، ومعانى القرآن للأخفش (ت ٢١١هـ) ، وإعراب القرآن ومعانيه للزجاج (ت ٣١٠هـ) . وإعراب القرآن ومعانى القرآن لأبى جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه (ت٣٧٠هـ). وهناك احتجاجات القراء لابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، ولم يصل إلينا منه إلا جزء فى مقدمة كتاب الحجة فى علل القراءات السبع لأبى على الفارسى (ت ٣٧٧هـ) ، والحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ، والمحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جنى (ت٣٩٢هـ).

وعلى هذه الكتب كان معتمدنا الأساسى فى إبراز مواقف هؤلاء النحاة من القراءات ، على حين أبرزنا مواقف غيرهم من رؤيتنا لكيفية تعاملهم مع الآيات التى أوردوها فى كتبهم النحوية ، أو أماليهم العامة ، أو ماتناثر لهم من آراء فى الكتب التى اهتمت بتجميع آراء النحاة.

والذى يلفت الانتباه حقا أنك لا تكاد تجد نحويا تعرض للقرآن وقراءاته بالتأليف إعرابا أو احتجاجا، دون أن يتهجم على بعض قراءات القرآن ، أو يطعن بعضها الآخر ، أو يتهم بعض القراء بعدم الدراية ، وإن كانوا من أهل الرواية . وإن اختلف التهجم والطعن والاتهام بين العنف والرفق أو الكثرة والقلة .

---

(١) انظر من أسرار اللغة /١٣١.

أما النحاة الذين نسميهم - بحسب استقصائنا - بالحيدة تجاه قراءات القرآن، فلم يصل إلينا لبعضهم مؤلفات ، على حين لم تخصص مؤلفات الآخرين للتقعيد النحوى ، وإنما كانت كتبا تحتوى على أصول النحو كعلل الزجاجى ، والصاحبى لابن فارس ، أو نوعا من الأمالى كأمالى الزجاجى ، وليس لأحد من هؤلاء مؤلف فى النحو إلا السيرافى الذى شرح كتاب سيبويه وتعرض فيه لبعض القراءات. ومن قبله الزجاجى الذى ألف "الجمل" ولم يغفل التعرض فيه لبعض القراءات التي تؤازره فيما يتحدث فيه من قواعد .

ونكاد نزعم أنه لو كانت لهؤلاء النحاة مؤلفات فى إعراب القرآن أو فى القراءات ما اختلفت مواقفهم عن مواقف الآخرين . بيد أننا نقرر الواقع المنظور أمامنا ، ولا نحكم على النوايا ، وليس من حقنا أن نطرد القاعدة.

فما هى مواقف النحاة من القراءات القرآنية بصورة مفصلة؟

انقسم النحاة تجاه القراءات فريقين : فريق المحايدين الأثريين الذين لم نقرأ - فيما وصل إلى أيدينا من آرائهم - مايمس قراءة معينة بالطعن أو التجريح ، وإنما جاءت كل آرائهم - على قلتها - مناصرة للقراءات ، مسلمة بها، وإن حاول بعضهم - أحيانا - توجيه القراءات نحويًا ، فإنه لم يتعرض لها بنقد أو تجريح ، ونضع تحت هذا الفريق : عبدالله بن أبى إسحاق الحضرمى ، وعيسى بن عمر ، ويونس بن حبيب ، والخليل بن أحمد ، والزجاجى ، والسيرافى ، وابن فارس .

وفريق القياسيين : الذين لم يسلم واحد منهم من طعن فى قراءة أو تهجم على قارئ إذا تعارضت القراءة مع ماوصلوا إليه من قواعد وأقيسة . حدث هذا على الرغم من تعرض أكثرهم لإعراب القرآن وتبيين معانيه ، وتعليل فريق منهم للقراءات سبعية وشاذة.

وسنحاول فيمايلى توضيح موقف كل نحوى من الفريقين بعد أن نسوق الملاحظات التالية :

أولاً: أن حديثنا عن النحاة سيتراوح بين القبض والبسط تبعا لما رأيناه عند النحوى من قضايا تستحق النقاش ، وتأثرا بالكتابات التى أثيرت من حوله.

ثانيًا: أن نحاة كل فريق - على الرغم من جمعنا لهم فى قسم واحد - يختلف فيه كل نحوى عن الآخر فى تفاصيل موقفه من القراءات مما جعل دراستهم تحت قضايا مشتركة أمرا عسيرا ، ومن ثم أفردنا كلا منهم بحديث خاص.

ثالثا: أننا سنؤثر الإيجاز فى النقاش بوجه عام ، مستخدمين من النصوص مايوضح الفكرة ويدل على المراد ، مشيرين إلى مايؤيد ذلك من نصوص أخرى عن طريق الإحالة إلى مصادرها.

أولا: فريق المحايدين الأثريين:

وأبرز سمات هذا الفريق التسليم المطلق بالقراءات القرآنية ، ومناصرتها على أى رواية وردت ، دونما توقف يثير الشك أو نقد يؤدى إلى اهتزاز الثقة. وتدل آراء هذا الفريق - على قلة ما وصل إلينا منها - على اعتدادهم بالقراءات دليلاً من أدلة النحو، وحجة على ماوردت فيه من قواعد ، كما تتسم توجيهاتهم لبعض القراءات بليونة الملمس وحيدة النظرة.

فعبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى (ت ١١٧هـ) الذى تنسب إليه الروايات المقاييس النحوية واستخدامها أداة لضبط اللغة يقف من القراءات موقفا كله تبجيل وتسليم ، مع أن فى بعض ماذهب إليه خروجا على القواعد العامة فى نظر جمهور النحاة ، وهو فى كل ما وصل إلينا قارئ من القراء وراو من الرواة ، لاتجد في أخذه نظرة قاعدية مسبقة ولا اعتمادا على قياس ، ومن قراءاته التى وصلت إلينا :

١- قراءته قوله تعالى « قَالَ هِيَ عَصَايَ » (طه:١٨) بتسكين الياء من (عَصَايْ)[١] مع أن فى ذلك جمعًا بين الساكنين حسب معتقد مجموع النحاة ، ولا يجمع بينهما إلا فى حالتين :

---

(١) المحتسب /٢:٤٩.

(١) حالة الوقف .

(٢) إذا كان الساكن الثانى أوَّلَ مثلين مدغمين مثل: دابة وضالة، وتُمودَّ الثوبُ.. إلخ[١].

٢- قراءته قوله تعالى : « وَالْمُقِيمِي الصَّلاةَ » (الحج :٣٥) بنصب (الصلاةَ) ، وهى قراءة الحسن، ورويت عن أبى عمرو. ومعلوم أن قواعد النحو تجيز حذف النون من جمع المذكر السالم فى حالة الإضافة فقط ، فالنون والإضافة يتعاقبان[٢]. وقد قال ابن جنى فى توجيه هذه القراءة : "أراد (المقيمين) فحذف النون تخفيفا، لا لتعاقبها الإضافة ، وشبه ذلك باللذين والذين فى قوله :

فإن الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد

حذف النون من (الذين) تخفيفا لطول الاسم. فأما الإضافة فساقطة هنا، وعليه قول الأخطل :

أبنى كليب إن عمىَّ اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا

حذف نون (اللذان) لما ذكرنا ... ونحو (المقيمى الصلاةَ) بيت الكتاب :

الحافظو عورةَ العشيرةِ لا يأتيهمُ من ورائهم نطَفُ

بنصب (العورة) على ماذكرت لك. وقال آخر :

قتلنا ناجيا بكلاب عمرو وخير الطالبى الترةَ الغشوم[٣]

٣- قراءة قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأنعام:٢٧) بنصب (نكذب) و (نكون) . وقد روى سيبويه الآية برفع الفعلين قائلا : "فالرفع على وجهين : فأحدهما: أن يشرك الآخر الأول، والآخر: على حد قولك : دعنى ولا أعود فإنى ممن لايعود ، فإنما يسأل الترك ، وقد أوجب على نفسه

(١) انظر الإنصاف/٣٨٣.
(٢) انظر شرح ابن عقيل /٢٦٨.
(٣) المحتسب /٢: ٨٠.

ألاعودة له البتة ترك أو لم يترك. ولم يرد أن يسأل أن يجتمع له الترك وأن لايعود. وأما عبدالله بن أبى إسحاق فكان ينصب هذه الآية" (١).

وكتب القراءات تنسب قراءة نصب الفعلين إلى حمزة وحفص ويعقوب والأعمش، على إضمار (أن) بعد واو المعية فى جواب التمنى. و(أن) ومدخولها فى تأويل مصدر معطوف بالواو على مصدر متوهم من الفعل . أى : ياليتنا لنا رد وانتفاء تكذيب وكون من المؤمنين (٢).

٤- يقرر المبرد أنه ليس من كلام العرب أن تلتقى همزتان فتحققا جميعا ، إذ كانوا يحققون الواحدة. ويرى أن هذا قول جميع النحويين إلا عبدالله بن أبى إسحاق الحضرمى الذى كان يرى الجمع بين الهمزتين محققتين أو مخففتين ، ويقول : هما بمنزلة غيرهما من الحروف فأنا أجريهما على الأصل ، وأخفف - إن شئت - استخفافا ، وإلا فإن حكمهما حكم الدالين وما أشبههما(٣).

ومن قبل المبرد قال سيبويه : "وزعموا ان ابن أبى إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه ، وقد تكلم ببعضه العرب وهو ردىء" (٤).

والحق أن مذهب ابن أبى إسحاق فى جواز التخفيف والتحقيق يساير ماورد فى اجتماع الهمزتين من قراءات قرآنية ، ولا يتعارض معها (٥) ، على عكس مافعل مخالفوه الذين اختاروا مذهبا من مذاهب الهمزة ، وحكموا على غيره بالرداءة ، كما فعل سيبويه ، مع أن الروايات وردت عن بعض العرب من تميم بتحقيق الهمزتين كيفما كانتا ، وعن بعض تميم أيضا بتحقيق واحدة ، وقد يطيلون حركتها ، مع تخفيف الأخرى. وعن الحجازيين بتخفيف الاثنتين (بين بين) (٦).

---

(١) الكتاب /١:٤٢٦.

(٢) انظر التيسير /١٠٢، والإتحاف /١٢٤.

(٣) انظر المقتضب /١:١٥٨، ١٥٩.

(٤) الكتاب/٢:٤١٠.

(٥) انظر التيسير /٣١، ٣٢.

(٦) انظر : القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث للدكتور عبد الصبور شاهين /١٨٠ط القاهرة ١٩٦٦م.

مما سبق يتبين لنا أن موقف عبدالله بن أبى إسحاق من القراءات كان الاحترام والتقدير على طول الخط، لم يثنه عن ذلك تعارض ماذهب إليه مع ما ارتآه كثير من النحاة غيره، ولا مخالفة ما قرأ به للقواعد الشائعة عند الآخرين.

وعلى هذا ليس صحيحاً ماذكره الأستاذ الدكتور شوقى ضيف عن ابن أبى إسحاق من أنه "كان لا يرى بأسا فى أن يخالف أحيانا جمهور القراء فى بعض قراءاتهم لآى الذكر الحكيم تمسكا بالقياس النحوى" ، وجعل من ذلك مخالفته إياهم فى قراءة قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (المائدة : ٣٨) ؛ إذ كانوا يقرأون (والسارق والسارقة) بالرفع على الابتداء ، بينما الخبر فعل أمر ، وجعله ذلك يقرؤهما بالنصب على المفعولية(١).

وكلام الدكتور يتضمن أمرين كلاهما بحاجة إلى إعادة نظر :

أما الأول فهو قوله: إن ابن أبى إسحاق كان لا يرى بأسا فى أن يخالف جمهور القراء أحيانا تمسكا بالقياس النحوى، وهو قول يفهم منه أنه كان يقرأ بحسب رغبته دون أن يرجع فى ذلك إلى أثر ، وذلك رأى يخالف ما اتفق عليه جميع الدارسين للعربية من أن أول شرط فى القراءة هو صحة الإسناد ، فلو فقدت إسنادها رفضت . فضلا عن أن هذا الرأى منتقض بكل الأمثلة التى ذكرناها لابن أبى إسحاق متعارضة مع مايقره القياس النحوى ويميل إليه جمهور النحاة.

والثانى: اعتماده فيما ذهب إليه على قراءة نصب "والسارق والسارقة" محيلا فى نسبتها إلى ابن أبى اسحاق على شواذ القراءات لابن خالويه ص ٣٢ ، وقد رجعت إلى هذه الصفحة فى كتاب ابن خالويه (مختصر البديع فى شواذ القراءات) فوجدتها منسوبة إلى عيسى بن عمر. وإذا كان هذا هو الدليل الوحيد الذى اعتمد عليه الدكتور، فإن ما بنى عليه يكون غير صحيح على مانرى. والصحيح الثابت - كما ظهر فى الأمثلة التى أوردناها - أن ابن أبى إسحاق كان أثريا محايدا فى تناول القراءات القرآنية.

---

(١) د. شوقى ضيف: المدارس النحوية /٢٤ط:٢ القاهرة ١٩٧٢م.

أما عيسى بن عمر الثقفى (ت ١٤٩هـ) فتنسب إليه كتب القراءات كثيرا من الروايات التى ينتمى أغلبها إلى قسم القراءات الشواذ. وفى المحتسب لابن جنى كم هائل من هذه القراءات التى نسبت إلى عيسى بن عمر، سواء أكان منفردا بها ، أم مشاركا غيره فى روايتها(١).

وله إلى جانب ذلك بعض الآراء المبنية على القراءات القرآنية ، كما أن بعض قراءاته تحمل فى منطوقها ما يخالف القواعد العامة المصطلح عليها بين النحاة ، كما أثار بعضها الآخر نقاشا حادا فى المؤلفات النحوية بدءا بكتاب سيبويه وانتهاء بمؤلفات المحدثين. المهم فى ذلك كله أننى لم أعثر على موقف واحد مس فيه عيسى بن عمر قراءة من القراءات مجرد مساس وإنما كان شأنه دائما الاحترام التام للقراءة والتسليم المطلق بما وردت به.

ومن الآراء التى يمكن أن تبني على قراءته :

١- كسر همزة (إن) إذا وردت محكية بعدما يشبه القول من ناحية المعنى، مثل قراءته قوله تعالى « فَدَعَا رَبَّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ فَانتَصِرْ » (القمر :١٠) بكسر (إن) . وفى ذلك يقول سيبويه: "وكان عيسى يقرأ هذا الحرف" فدعا ربه إنى مغلوب فانتصر" أراد أن يحكى ، كما قال الله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ ﴾ (الزمر :٣) ، كأنه قال : -والله أعلم - قالوا : ما نعبدهم . ويزعمون أنها فى قراءة ابن مسعود كذا ، ومثل ذلك كثير فى القرآن" (٢).

٢- قرأ عيسى بن عمر ومعه الحسن والأعمش قوله تعالى : « قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ » (طه : ٥٩) بنصب (يوم) على الظرف وهو خبر عن الموعد (٣)-. وفي هذه القراءة : أخبر باسم الزمان عن المعنى وجاء اسم الزمان معرفة . والمشهور عند النحاة أنه حينئذ ينصب أو يجر بفى(٤).

(١) انظر على سبيل الأمثلة الجزء الثانى من المحتسب ص ١٠، ١١، ١٤، ٢٤، ٢٩، ٥٣، ٥٥، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٨٢، ٢١٥، ٢٣٣، ٢٦٨.... الخ.

(٢) الكتاب /١:٤٧١.

(٣) انظر المحتسب /٢:٥٣، والإتحاف /١٨٥، ١٨٦.

(٤) انظر شرح ابن عقيل/٨٠ والكفاية فى النحو للدكتور عبدالرحمن السيد/١:٢٢١ حاشية (٢).

٣- تأنيث الفعل لتضمن مرفوعه معنى التأنيث بناء على قراءته وقراءة الحسن « تُخَيَّلُ إِلَيْهِ من سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ » (طه : ٦٦) يؤازر هذه القراءة قراءة من قرأ « لا تَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا » (الأنعام : ١٥٨). هذا على الرغم من أن ابن جنى خرج قراءة عيسى بن عمر على استتار ضمير فى (تخيل) يعود على الجبال ، وجعل (أنها تسعى) بدلا من هذا الضمير، ورأى هذا أمثل من القول السابق(١).

٤- قراءته قوله تعالى « هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ » (هود :٧٨) بنصب (أطهر) ، وهى القراءة التى أثارت كثيرا من النقاش في كتب النحاة ، وعدها بعضهم لحنا ، لاعتبارهم (هن) ضمير فصل ، و(أطهر) حالا منصوبة(٢)، وضمير الفصل لا يكون إلا بين المبتدأ والخبر، أو ما كان أصله المبتدأ والخبر ، وقد حاول ابن جنى التماس تخريج لهذه القراءة بأن جعل (هن) أحد جزأى الجملة ، وجعله خبرا لبناتى، وجعل (أطهر) حالا من (هن) أو من (بناتى) ، والعامل فيه معنى الإشارة كقولك : هذا زيد هو قائما أو جالسا ، أو نحو ذلك (٣).

٥- قراءته ومعه الحسن وأبو حيوة : « أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا » (الأنبياء :٣٠) بفتح التاء من (رتقا) ، دلت على أن المصدر فى القراءة العامة الشائعة (رَتْقًا) وضع موضع اسم المفعول ، كالصيد فى معنى المصيد والخلق بمعنى المخلوق ، لأن (رتقا) بفتح التاء هو المرتوق(٤).

٦- جواز فتح حرف الحلق الساكن إذا كان تاليا للفتح كما فى قراءته : « حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ » (لقمان : ١٤) بفتح الهاء من (وهن) ، وهو مذهب الكوفيين ، وقد ارتضاه ابن جنى وخالف فيه مذهبه البصرى(٥).

---

(١) المحتسب /٢: ٥٥.
(٢) انظر الكتاب/١: ٣٩٧ وهامش ص٣٩٦، ٣٩٧.
(٣) انظر المحتسب /١: ٣٢٥، ٣٢٦.
(٤) السابق/٢: ٦٢.
(٥) انظر السابق /٢:١٦٧. وانظر جـ١ ص٨٤.

٧- حذف ياء المنقوص المقترن بالألف واللام تخفيفا ، كما فى قراءته وقراءة الحسن والأعمش : « أُولِي الأَيْدِ » (ص : ٤٥) بغير ياء . وهو أحد توجيهى ابن جنى لهذه القراءة ، والتوجيه الآخر هو أن الأيد بمعنى القوة [١].

٨- إثبات الألف فى (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر كما فى قراءته ومعه عكرمة : « عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ » (النبأ : ١) ، ومثلها رواية قطرب لحسان :

على ماقام يشتمنى لئيم ... كخنزير تمرّغ فى دمان

وعد ابن جنى تلك اللغة أضعف اللغتين ، والأقوى أن تحذف هذه الألف [٢].

إلى غير تلك الآراء التى يمكن أن تستنبط من قراءة عيسى بن عمر أحد الأثريين المحايدين فى تناولهم للقراءات .

وثالث المحايدين الأثريين يونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ)[٣]

وهو - على الرغم من قلة ما وصل إلينا من تناوله للقراءات - سمح التعامل معها ، لا يتهجم ولا يطعن ولا يرد . غاية الأمر أنه يوجه أحيانا ظاهر الآية توجيها يتناسب مع رأيه ويتسق مع مذهبه النحوى ، وهى سمة كادت تصبح علامة مميزة للنحو العربى فيما بعد ، إذ لا يكاد نحوى يسلم من العناية بها أو الالتجاء إليها حينما تدفعه المواءمة بين الشاهد القرآنى والقاعدة النحوية .

ومما نسب إليه من تناول للقراءات ما يلي :

١- يقول سيبويه :وأما قوله عزوجل :﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ (الأنبياء:٣) فإنه يجئ على البدل ، أو كأنه قال : انطلقوا ، فقيل له : من ؟ فقال : بنو فلان . فقوله : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ على هذا فيما زعم يونس" [٤].

---

(١) السابق/٢:٢٣٣.

(٢) السابق/٢:٣٤٧.

(٣) ذكرناه قبل الخليل على الرغم من تأخر وفاته عنه ؛ لأنه عمر طويلا ، مما يجعله أسبق منه وإن توفى بعده.

(٤) الكتاب /١:٢٣٦.

فالمذهب الشائع عند البصريين - ومنهم يونس - ألا تلحق الفعلَ علامةُ تثنية ولا جمع إذا كان الفاعل مثنى أو جمعا ، وحين قرأ يونس هذه الآية ووجد أن ظاهرها يتعارض مع هذا المبدأ وجهها نحويا على أن (الذين ظلموا) خبر لمبتدأ محذوف على حين تكون الواو هى فاعل (أسر).

ويمكن أن يعد من هذا القبيل - مع الفارق - تفسيره لنصب (قادرين) من قوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴾ (القيامة :٤) ، إذ جعل نصبها على الحال . قال سيبويه : "وأما قوله عزوجل : "بلى قادرين" فهو على الفعل الذى أُظهر كأنه قال : بلى نجمعها قادرين . حدثنا بذلك يونس [١]".

٢- ومن قبيل اعتداده بالقراءات ذهابه إلى جواز توكيد فعل المثنى بنون التوكيد الخفيفة - وتبعه فى ذلك الكوفيون - اعتمادا على قراءة ابن عامر « وَلَا تَتَّبِعَانْ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ » (يونس : ٨٩) . وهو فى هذه متفرد عن قومه البصريين ، إذ لا يجيزون ذلك [٢].

وما سبق - على قلته - يُظهر أن يونس بن حبيب كان واحدا من طائفة المسالمين للقراءات القرآنية .

أما الخليل بن أحمد الفراهيدى (ت ١٧٥هـ) أستاذ سيبويه فكان مجلا للقراءات ، لم يصدر عنه تجاهها ما يمكن أن يؤخذ عليه. فهو يتناولها أحيانا بالتوجيه النحوى ، ويفاضل بينها أحيانا، ويستشهد بها أحيانا أخرى على رأى يرتئيه دون أن تحس فى أى من ذلك بغير الاحترام والتبجيل للقراءات القرآنية .

ومما تناوله بالتوجيه النحوى ما يلى :

١- توجيهه جزم الفعل (أكن)[٣] فى قوله تعالى : ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ

---

(١) الكتاب/١ :١٧٣ وانظر ص٤٢٩.

(٢) انظر الإنصاف /٣٨١، ٣٨٢.

(٣) هى قراءة غير أبى عمرو من السبعة . التيسير /٢١١.

الصَّالِحِينَ﴾ (المنافقون :١٠) بأنه عطف على التوهم ، قال سيبويه : "وسألت الخليل عن قوله عزوجل : ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ فقال هذا كقول زهير .

بدا لى أنى لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا

فإنما جروا هذا ، لأن الأول قد يدخله الباء ، فجاءوا بالثانى وكأنهم قد أثبتوا الباء ، فكذلك هذا ، لما كان الفعل الذى قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه، تكلموا بالثانى ، وكأنهم قد جزموا قبله ، فعلى هذا توهموا هذا» (١).

٢- توجيهه قراءة جر (سواء)(٢) فى قوله تعالى : «فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ» (فصلت : ١٠) ، إذا اعتبر (سواء) حينئذ نعتا ، لأنها بمعنى : مستويات ، كما تقول : هذا درهم سواء ، كأنك قلت : هذا درهم تام (٣).

٣- توجيهه فتح الهمزة من (أن) فى قوله تعالى : « وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ » (المؤمنون : ٥٢) ، على حذف لام التعليل ، كأن المعنى : ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون ، وجعل نظيرها : ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾ (قريش : ١) "لأنه إنما هو : لذلك فليعبدوا . فإن حذفت اللام من (أن) فهو نصب ، كما أنك لو حذفت اللام من (لإيلاف) كان نصبا . هذا قول الخليل . ولو قرأوها : "وإن هذه أمتكم أمة واحدة" كان جيدا ، وقد قرئ" (٤).

وقريب من ذلك توجيهه فتح الهمزة وكسرها من قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (الأنعام:١٠٩)(٥).

---

(١) الكتاب/١:٤٥٢.

(٢) هى قراءة يعقوب وافقه الحسن كما فى الإتحاف/٢٣٥.

(٣) الكتاب/١:٢٧٥.

(٤) الكتاب/١:٤٦٤، والقراءة بكسر الهمزة للكوفيين والباقون بفتحها. التيسير /١٥٩.

(٥) انظر الكتاب : ١:٤٦٢، ٤٦٣ والقراءة بكسر الهمزة لابن كثير وأبى عمرو وأبى بكر بخلف عنه والباقون بفتحها. التيسير/١٠٦.

وقد تتغلب النزعة البصرية على الخليل أحيانًا فيبرز القياس مرجحًا بين القراءات. لكنه على الرغم من ذلك نوع من الترجيح فى أدب جم لا يتجاوز حدود الدراسة المحايدة، ولا يعدو قدر الدارس الفاحص. ومن ذلك :

١- قوله : "من قال : يا زيدُ والنضرَ ، فنصب ، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التى يرد فيها الشئ إلى أصله ، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : يازيدُ والنضرُ ، وقرأ الأعرج : « يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ » (سبأ :١٠) فرفع ، ويقولون يا عمروُ والحارثُ وقال الخليل : "هو القياس" (١).

٢- سأله سيبويه عن قولهم اضْرِبْ أيُّهم أفضلُ ، فقال : القياس النصب ، كما تقول : اضرب الذى أفضل ، "لأن أيا فى غير الاستفهام والجزاء بمنزلة الذى ، كما أن (مَنْ) فى غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذى . وحدثنا هارون أن الكوفيين يقرأونها « ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُتِيًّا » (مريم :٦٩) وهى لغة جيدة، نصبوها كما جروها حين قالوا : امرر على أيهم أفضل ، فأجراها هؤلاء مجرى (الذى) إذا قلت : اضرب الذى أفضل ؛ لأنك تنزل (أى) و (من) منزلة (الذى) فى غير الجزاء والاستفهام" (٢).

فهو فى الآية الأولى يرى الرفع هو القياس مع أن أغلب القراء على النصب ، إذ لم ترد قراءة الرفع عن أحد من السبعة أو العشرة أو الأربعة عشر ، غير راو واحد فى قراءة انفرد بها ، والمشهور عنه فى رواية أخرى النصب(٣). وقد نسبها ابن خالويه ضمن القراءات الشواذ للأعرج وعبد الوارث عن أبى عمرو(٤).

ويرى النصب هو القياس أيضا فى الآية الثانية وهى من الشواذ التى أوردها ابن خالويه وقد نسبها إلى معاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء ، وإلى طلحة بن مصرف (٥).

---

(١) الكتاب/١:٣٠٥.

(٢) السابق/١:٣٩٧.

(٣) انظر الإتحاف /٢٢٠.

(٤) انظر المختصر /١٢١.

(٥) السابق/٨٦.

لكن ذلك لا يعنى انتقاصًا من حيدة عبقرى البصرة تجاه القراءات ، فهو مسالم حتى وهو يطبق مقاييسه ويوازن بين القراءات .

ومن القراءات التى استخدمها الخليل حجة يقوى بها رأيا رآه أو توجيها ذهب إليه ما يلى :

١- توجيهه رفع (منطلق) فيما روى عن العرب من قولهم : هذا عبدالله منطلق، على وجهين : أن تجعل (منطلق) خبرًا لمبتدأ محذوف ، أى : هذا منطلق أو: هو منطلق . والآخر : أن تجعل كلاً من (عبدالله) و(منطلق) خبرا لهذا ، كقولك هذا حلو حامض ، لا تريد آن تنقض الحلاوة ، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين ، وقد استشهد على هذا التخريج بآيتين قرآنيتين إحداهما «كَلاَّ إِنَّهَا لَظَىٰ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ » (المعارج : ١٥ ، ١٦) برفع (نزاعة) ، والثانية : « وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخٌ » (هود : ٧٢) برفع (شيخ)[١].

وقراءة رفع (نزاعة) للسبعة غير حفص [٢] ، أما رفع (شيخ) فرويت عن المطوعى [٣]، وهى منسوبة إلى ابن مسعود [٤].

٢- استشهاده على رفع (زيد) - فى لاسيما زيدٌ - على أنه خبر لمبتدأ والجملة صلة (ما) الموصولة - بقراءة « مَثَلاً مَّا بَعُوضَةٌ» (البقرة : ٢٦) برفع (بعوضةٌ)[٥] وهى إحدى القراءات الشواذ التي اعتمد عليها الكوفيون فيما بعد فى قولهم بجواز حذف صدر الصلة طالت الصلة أم قصرت[٦].

٣- استشهاده على جواز مراعاة معنى (من) الموصولة فى الضمير العائد

---

(١) انظر الكتاب/١:٢٥٨، ٢٥٩.
(٢) انظر التيسير /٢١٤، والإتحاف/٢٦١.
(٣) الإتحاف /١٥٦.
(٤) المختصر /٦٠.
(٥) الكتاب/١/٣٥٠.
(٦) المختصر /٤ والبحر /١:١٢٣

عليها من الصلة بقراءة « وَمَن تَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ » (الأحزاب :٣١) حيث جاء الفعل (تقنت) للمؤنث حين أريد بمن معنى التى [١].

من كل ما سبق يتبين لنا أن الخليل بن أحمد كان أثريا فى تناوله للقراءات موجها أو محتجا ، لم يخرج عن هذه النزعة حتى وهو يفاضل بين القراءات ويوازن بين الاتجاهات .

ثم خلف من بعد الخليل خلف كانت لهم من القراءات مواقف وآراء تبعد قليلا أو كثيرا عن الاتجاه السابق. حتى إننا لم نجد نحويا بعد الخليل شابهه فى موقفه تجاه القراءات أو قاربه، إلا مع بداية القرن الرابع الهجرى حيث يطالعنا **الزجاجى** (ت ٣٣٧هـ أو ٣٤٠هـ) الذى تناول القراءات مستشهدًا بها أحيانًا وموجهًا إياها أحيانا أخرى ، وهو فى كلتا الحالتين لا يفارق نزعة النحوى الأثرى ، ولا يخرج عن دائرة الاحترام للقراءة المتناولة.

ومن أمثلة استشهاده بالقراءات مايلى :

١- قوله عند شرح قول الشاعرة :

ولا الميْتُ إنْ لَمْ يَصْبِرِ الحيُّ نَاشِرُ

"يقال : نشر الله الموتى فنشروا ، أى : أحياهم فحيوا . قال الشاعر :

لو أسندت مَيْتًا إلى نحرها ... عاش ولم يُنْقَل إلى قابر

حتى يقولَ الناس مما رأوا ... ياعجبا للميِّتِ الناشر

وقرأت القراء : « وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِرُهَا » (البقرة : ٢٥٩) بالراء وضم أوله [٢] ، تأويله : كيف نحييها كما ذكرنا . وقرأ بعضهم ﴿نُنشِزُهَا﴾ ، بضم أوله والزاى معجمة[٣]، تأويله : كيف نشخصها ونرفعها ونزعجها ، حتى ينضم بعضها

(١) الكتاب /١:٤٠٤ والقراءة منسوبة لابن عامر فى رواية ، ورواها أبوحاتم عن أبى جعفر وشيبة ونافع . المختصر /١١٩.

(٢) هى قراءة ابن كثير ونافع وأبى عمرو كما فى التيسير /٨٢ والإتحاف/٩٨ ونسبها الفراء إلى ابن عباس . المعاني /١:١٧٣.

(٣) قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف ونسبها الفراء إلى زيد بن ثابت . المراجع السابقة.

إلى بعض مأخوذ من النشز وهو ما ارتفع من الأرض ، ومنه قيل : نشزت المرأة على زوجها أى: نَبَتْ عنه . وروى أن الحسن قرأ : "كيف نَنْشُرُها" بفتح أوله وبالراء غير معجمة[1] ذهب إلى النشر والبسط[2]" .

فهو يستدل بالآية على معنى لغوى لكلمة وردت فى الشعر ، فيقلبها على جميع قراءاتها ، دون أن يتعرض لقراءة منها بما يشعر بعدم الرضا ، أو يحس منه تفضيل قراءة على الأخريات .

٢- لا يصح عنده إضافة (آية) إلى الفعل ، لأنها ليست بوقت فتدخل فى جملة أسماء الزمان . ولابد - عنده - إذا ورد بعدها الفعل أن يكون مسبوقا بحرف مصدرى. وحين أورد عليه قول الشاعر :

بآية تقدمون الخيل زورا كأن على سنابكها مداما

خرجه على حذف (ما) المصدرية سابقة للفعل وهى منويّة . فلفظة (آية) مضافة - فى حقيقة الأمر - إلى المصدر المؤول. واستشهد على حذف (ما) بقراءة: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ (الأنعام :٩٤) بالنصب فى (بين)[3] ، لتقدير (ما) ، وقال : فإذا كان مثل هذا - أعنى إضمار ما - قد جاز فى القرآن ، فهو فى الشعر أجوز ، فيكون قوله : بأية تقدمون تقديره : بآية ما تقدمون[4].

٣- يقرر أن كثيرا من العرب لا يمتنع من صرف شىء فى ضرورة شعر ولا غيره ، إلا أفعل منك. وأنه قد وردت على هذه اللغة قراءة : « قَوَارِيرَاً * قَوَارِيرَاً مِن فِضَّةٍ» (الإنسان:١٥، ١٦) بتنوينهما جميعا[5]. فإذا نون فإنما يرد إلى أصله[6]. فهو كما

---

(١) انظر معاني القرآن /١:١٧٣ ، والإتحاف /٩٨.

(٢) أمالى الزجاجى /٥١، ٥٢ بشرح الشنقيطى ط:١ القاهرة ١٣٢٤هـ.

(٣) هى قراءة نافع وحفص والكسائى كما فى التيسير /١٠٥.

(٤) انظر الإيضاح فى علل النحو / ١١٦، ١١٧ ، تحقيق : مازن المبارك القاهرة ١٩٥٩م.

(٥) قراءة نافع والكسائى وأبى بكر. التيسير /٢١٧.

(٦) أمالى الزجاجى / ٥٥.

يبدو من كل الأمثلة السابقة يتعاطف مع القراءات ، ولا يجنح إلى ما جنح إليه غيره من تشذيذ أو تخطئ أو رمى للقراء بالوهم وعدم الدراية ، وإنما يسالم كل القراءات ويستشهد بها حتى لو كانت مما وُسِمَ عند القراء بالشذوذ[١].

٤- عند حديثه عن ضمير الفصل[٢] يقرر أنه - أحيانا- لا يعتد به فى الإعراب، بمعنى أن يكون غير ذى محل إعرابى ، ويعرب ما بعده بحسب ما قبله . وقد يعرب أحيانا مبتدأ ، مستشهدا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ (المائدة :١١٧) بنصب (الرقيب) ورفعه[٣]، وقوله سبحانه : ﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ ﴾ (الأنفال:٣٢) بنصب (الحق) ورفعه [٤] ، وقوله عز من قائل : « وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ » (الزخرف ٧٦) بنصب (الظالمين) ورفعه[٥].

أما توجيهه للقراءات فلم أظفر منه بغير مثال واحد ورد فى الأشباه والنظائر فى المسألة السادسة من إحدى عشرة مسألة سأله عنها أبوبكر الشيبانى[٦] وهى : ما العلة فى تأنيث قوله عزوجل : ﴿ مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ (الأنعام : ١٦٠) حيث أجاب الزجاجى : "اعلم أن هذه الآية تقرأ على وجهين: « مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالُهَا » : بتنوين (عشر) ورفع (الأمثال) صفة للعشر[٧] ، وجعلوا العشر حسنات، فلذلك أنثوا ؛ لأن ذكر الحسنة قد جرى متصلا بالعشر ، فلا لبس فى ذلك. وتقرأ: ﴿ مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ بترك التنوين وخفض الأمثال [٨] ،

---

(١) انظر استشهاده بقراءة أبى بكر "وجاءت سكرة الحق بالموت" فى الأمالى/٥٩.

(٢) الزجاجى : الجمل/١٥٣، ١٥٤، تحقيق ابن أبى شنب ط:٢ باريس ١٩٥٧م.

(٣) قرأ الجمهور بنصب (الرقيب) وقرأها بالرفع أبو معاذ . المختصر /٣٦.

(٤) قرأ الجمهور بنصب (الحق) وقرأها بالرفع الأعمش والمطوعى. انظر المختصر/٤٩ والإتحاف /١٤٢.

(٥) قرأ الجمهور بنصب (الظالمين) على حين ينسب الرفع إلى أبى زيد النحوى. المختصر/١٣٦.

(٦) انظر الأشباه والنظائر /٥١:٣، ط:٢ حيدر آباد.

(٧) هى قراءة يعقوب بن إسحاق الحضرمى . الإتحاف /١٣٢.

(٨) هى قراءة الأربعة عشر سوى يعقوب والأعمش . الإتحاف /١٣٢.

والمثل مذكر ، ولكنه أنث حملا على المعنى ؛ لأن الأمثال حسنات ، والأصل : فله عشر حسنات أمثالها . ومثله مما أنث حملا على المعنى واللفظ مذكر قول ابن أبى ربيعة.

فكان مجنى دون من كنت أتقى ثلاث شخوص : كاعبان ومعصر

فأنث والشخص مذكر ؛ لأنه أراد نساء ، وفسر ذلك بقوله : كاعبان ومعصر. ومثله قول الأعور بن البراء الكلابى :

وإن كلابا هذه عشر أبطن وأنت برىء من قبائلها العشر

فأنث ، والبطن مذكر لا خلاف فيه ؛ لأنه جعل البطن قبيلة ، فحمله على المعنى ، وفسر ذلك بقوله : وأنت برىء من قبائلها العشر . ومثل ذلك قوله عزوجل: ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾ (الأعراف ١٦٠)، فأنث والسبط مذكر ؛لأنه أراد بالسبط : الأمة والجماعة ، وفسر ذلك بقوله أسباطا أمما،وفسر الأسباط بالأمم".

فهو فى النص السابق يخرج قراءتين وردتا فى آية واحدة من الناحية النحوية، ويحاول بيان مدى توافق النمط العربى الصحيح فى التعبير معهما بما أورد من شعر، ثم زاد على ذلك إيراد آية قرآنية أخرى تتضح فيها نفس الظاهرة المسئول عنها.

ومما سبق من أمثلة عن الزجاجى - على قلتها - يتضح لنا أنه كان أثريا فى تناوله للقراءات ، على الرغم من أنه واحد من الذين خصصوا لعلل النحو كتابا ودرسوها فيه دراسة مستفيضة . ووجود هذين الاتجاهين فى فكر الزجاجى يزكى ما نصفه به - على حد علمنا - من إجلال للقراءات القرآنية ، وميل إلى الأخذ بكل ما ورد منها.

ومن نحاة القرن الرابع أيضا **أبو سعيد السيرافى (ت ٣٦٨هـ)** الذى اتخذ القراءات مصدرًا من مصادر الاستشهاد ، مستدلا بها على تخريج أسلوب لغوى، أو محتجا بها لظاهرة صوتية أو صرفية أو نحوية ، أو موجها إياها . ولم يصدر عنه- على قدر علمى - طعن فى قراءة ، أو تجريح لقارئ ، إذا استثنينا مناصرته لرأى من الآراء قد يفهم منه المعارضة لقراءة من القراءات.

غير أن حسن الظن يقتضى الأخذ بظواهر النصوص ، فربما لم تبلغه هذه القراءة ، ولو بلغته لوقف منها موقفه من مثيلاتها ، إكبارا واعتدادا ، وأخذا بما وردت به .

وسنعرض الآن لبعض استخداماته للقراءات :

١- تخريجه أسلوبا لغويا مستدلا ببعض القراءات القرآنية: وذلك عند شرحه عبارة سيبويه : (هذا باب علم ماالكلم) إذ قال إنه يحتمل فى (ما) "أن تكون بمعنى الذى ، ويكون صلتها : هو الكلم ، و(هو) محذوفة ، وحذفها جائز ، كأنك قلت: هذا باب علم الذى هو الكلم ، والدليل على جواز حذفها قول الله تعالى فى قراءة بعضهم [١]: « ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ » (الأنعام :١٥٤) ، يريد : الذى هو أحسن. وكما قرأ بعضهم [٢] : « مَثَلاً مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا » (البقرة :٢٦) ، أراد : ما هو بعوضة. وكما قرأ بعضهم[٣]: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ (مريم :٦٩) ، أراد : أيهم هو ، بمعنى : الذى هو . وحكى الخليل أنه سمع : "ما أنا بالذى قائل لك شيئا، أراد: الذى هو قائل لك شيئا"[٤].

٢- استدلاله على قاعدة صوتية أو صرفية أو نحوية بقراءة قرآنية:

فمن استدلاله بالقراءة في الجانب الصوتى : قوله[٥] إن الأصح فى (أخذت منه الكتاب) مجئ هاء الكناية دونما صلة ، وإن كان الساكن قبلها من غير حروف

---

(١) هى قراءة الحسن والأعمش الإتحاف /١٣٢.

(٢) نسبها ابن خالويه إلى رؤبة بن العجاج. المختصر/ ٤، ونسبها أبوحيان إلي الضحاك وابن أبى عبلة ورؤبة وقطرب . البحر /١:١٢٣.

(٣) قراءة الجمهور بضم (أى) ، أما النصب فهو قراءة معاذ بن مسلم الهراء وطلحة بن مصرف . والاستشهاد صحيح على القراءتين . المختصر /٨٦.

(٤) السيرافى : شرح كتاب سيبويه /١:٤، ٥ تحقيق : السيد شرف الدين دكتوراه بجامعة الأزهر : اللغة العربية.

(٥) السيرافى : شرح كتاب سيبويه/٥: ١٦٧ أ مخطوطة دار الكتب ١٣٧ نحو.

المد واللين ، محتجا بقراءة ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ ﴾ (آل عمران:٧) ، بدون واو بعد هاء الكناية[١].

وفى الجانب الصرفى : قرر جواز مجئ المصدر الميمى على (مَفْعِل) بكسر العين من (فَعَلَ) مستدلا بقراءة الكسائى[٢] : « حَتَّىٰ مَطْلِعِ الْفَجْرِ »[٣] (القدر) ، وهو نفس ما قرره سيبويه فى كتابه ، وجعله لغة لبنى تميم[٤].

ومن قبيل استشهاده بالقراءات لتوثيق قاعدة نحوية ما يلى :

(أ) حديثه عن جواز إلغاء (إذن) وإعمالها إذا سبقت بواو أو فاء فى مثل: أنا آخوك وإذن أذبَّ عنك وأذبُّ عنك ، مستشهدًا بقوله تعالى « وَإِذًا لاَّ يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إِلاَّ قَلِيلاً »[٥] (الإسراء:٧٦) التي وردت فى قراءة ابن مسعود[٦] : « وَإِذًا لاَّ يَلْبَثُوا »[٧].

(ب) تجويزه حذف الياء من المضارع فى الخبر دون جازم ، مستدلا بقراءة : ﴿ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّا عَلَىٰ آثَارِهِمَا قَصَصًا ﴾[٨](الكهف :٦٤).

(جـ) استشهاده على قوة البدل فى : (ما جاء الطلاب إلا خالد) بإجماع القراء والمصاحف إلا أهل الشام[٩] على : ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ (النساء : ٦٦)[١٠] .

---

(١) هى قراءة جمهور القراء انظر التيسير /٢٩ والإتحاف/٢١، ٢٢.
(٢) انظر التيسير /٢٢٤ والإتحاف /٢٧٣.
(٣) شرح كتاب سيبويه /٥: ١٠٢ أ مخطوط.
(٤) انظر الكتاب/٢: ٢٤٨.
(٥) هى قراءة أبى عمرو ونافع وابن كثير . أما بقية السبعة فيقرأون (خلافك). التيسير /١٤١.
(٦) انظر مختصر البديع /٧٧ حيث نسبها إلى أبى بن كعب.
(٧) شرح الكتاب/١:٦٣.
(٨) شرح الكتاب /١٩٢:٣ أ مخطوط. وقد أثبت ياء (نبغ) وصلا نافع وأبوعمرو والكسائي وأبوجعفر ، وأثبتها وصلا ووقفا ابن كثير ويعقوب . الإتحاف /١٧٨.
(٩) هو قراءة غير ابن عامر من السبعة والأربعة عشر . التيسير /٩٦ ، والإتحاف/١١٥.
(١٠) انظر شرح الكتاب /١٠١:٣ ب مخطوط.

٣- توجيهه قراءة قرآنية على أنها لغة لبعض العرب:

ومن ذلك قوله إن من العرب من يشدد النون الداخلة على المبهمات ليكون تشديدها فرقا بين النون الداخلة عوضًا عن الحركة والتنوين ، والنون الداخلة عوضا عن حرف ساقط ، مستشهدا على ذلك بقراءة ابن كثير للآيات التالية بتشديد النون[١]. « وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ » (النساء : ١٦) - « إِنَّ هَذَانِّ لَسَاحِرَانِ » (طه:٦٣) - « إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِّ » (القصص : ٢٧) راويا بعد ذلك قول بعض النحويين : إن تشديد النون فى هذا فرقٌ بين ما يضاف من المثنى فتسقط النون للإضافة ، كقولك : غلا ما زيد ، وبين مالا يضاف كنحو ما ذكرنا من المبهمات[٢].

٤- تخريجه بعض القراءات القرآنية:

كما حدث فى تخريج نصب (مثل)[٣] فى قوله تعالى:﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ (الذاريات :٢٣) ، إذ ذهب به مذهبين : إما أن يكون بناء لإضافة (مثل) إلى غير متمكن ، وإما أن يكون منصوبا على الحال كأنه قال : إنه لحق مشبها لذلك [٤]، وفى قوله تعالى : « هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ » (المائدة : ١١٩) بنصب (يوم)[٥] قال: إن النصب على وجهين : أحدهما : ماذكرنا من الإضافة إلى غير متمكن. والثانى : على الظرف ، أى : هذا فى ذلك اليوم ، ويكون المشار إليه غير اليوم فى هذا الوجه ، وفى الوجه الأول المشار إليه هو اليوم ، وقوله : « وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ » (هود:٦٦) على قراءة من قرأ بالنصب[٦] لا يجوز إلا أن يكون بناء حين أضيف إلى غير متمكن[٧].

---

(١) انظر التيسير /٩٤، ٩٥، ١٥١.

(٢) انظر شرح الكتاب /١:٢٧١.

(٣) هى قراءة غير أبى بكر وحمزة والكسائى. أما هؤلاء فيرفعون اللام. التيسير/٢٠٣.

(٤) انظر شرح الكتاب : /١: ٢٤٥، ٢٤٦.

(٥) هى قراءة نافع من السبعة. التيسير /١٠١.

(٦) هى قراءة نافع والكسائى من السبعة. التيسير /١٢٥.

(٧) شرح الكتاب/١:٢٤٦.

ويبدو أنه يقصد بما سبق : جواز البناء والإعراب فى المبهمات المضافة إلى غير الأسماء المعربة ، بدليل اعتراضه على بعض البصريين حين قالوا فى قول النابغة : على حينَ عاتبت المشيب على الصبا : إنه لو قال : على حين أعاتب ، ما كان يجوز أن تفتح حين ؛ لأن (أعاتب) معرب. وقال معلقا على ذلك : "وليس هذا بقول مرضى لقوله : "هذا يومَ ينفع الصادقين صدقهم" إنما يبنى هذا وما شاكله ، لأنه أضيف إلى ما ليس باسم فى لفظه"(١).

والسيرافى هنا يعتمد على القراءة القرآنية في مخالفته أشياعه البصريين الذين لا يجوزون فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بمضارع ، أو إلى جملة اسمية من المبهمات ، إلا الإعراب ، ولا يجيزون البناء إلا فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بما ض، ويتفق بهذا مع المذهب الكوفى الذى يجوز الإعراب والبناء فيما يضاف إلى الجملة :اسمية كانت أو فعلية(٢).

وإذا كان أبو سعيد قد خالف البصريين فى التوجيهات السابقة، فإنه يتعاطف معهم فى توجيهات أخرى ، من مثل قوله : إن (من) تستعمل فى غير الزمان، ويستعمل مكانها فى الزمان (منذ) " فإن قال قائل : فقد قال الله عز وجل : ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ﴾ (التوبة ١٠٨) ، و(أول يوم) من الزمان ، فقد دخلت (من) على الزمان. ثم قال زهير:

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر

وحجج معناهن : سنون ، وقد دخل عليها (من) . فالجواب فى ذلك أن قوله (من أول يوم) يجوز أن يكون معناها : من تأسيس أول يوم ، وحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه. وقول زهير : (من حجج) أى : من مَرّحِجج . والكوفيون يزعمون أن (من) يصلح للمكان والزمان ، ومنذ لا يصلح إلا للزمان ، وتعلق بعضهم بما ذكرناه ، وقد أبنا عما فيه(٣) .

---

(١) السابق.

(٢) انظر شرح ابن عقيل /٢٧٦.

(٣) شرح الكتاب/١:١٨٩، ١٩٠.

فهو يخالف - مع البصريين - ظاهر الآية الذى يفيد دلالة (من) على الزمان، وهو ما ركن إليه الكوفيون ، ويلجأ - شأن البصريين - إلى التأويل حتى يتسق القول ، فيقدر مصدرا مضافا إلى اسم الزمان ، ليسلم له ولقومه ما قرروه من أن (من) لا تصلح للزمان ، وإنما تصلح له (منذ) .

ويمكننا من خلال العرض السابق أن نقرر مجموعة من الحقائق عن موقف السيرافى من القراءات القرآنية :

أولا :أنه لا يفرق فى الاستشهاد بين القراءات المتواترة والشاذة ، وإنما يعتمد كلا، ويركن إليه فى تقرير ما ذهب إليه من قضايا . يظهر ذلك فى استشهاده بقراءة ابن مسعود : "وإذن لا يلبثوا" وقراءة "مثلا ما بعوضةٌ" التى نسبها ابن خالويه لرؤبة ، إلى جانب استشهاده بقراءة الجمهور ﴿ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّا ﴾ (الكهف:٦٤) وقراءة غير ابن عامر من السبعة والأربعة عشر ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ (النساء: ٦٦) .

ثانيا : أنه فى بعض الأحيان يجعل الظاهرة اللغوية التي تؤيدها قراءة الجمهور، أو القراءة المجمع عليها، أقوى وأصح من التى تؤيدها قراءة القلة . وقد بدا ذلك فى موقفه من قراءة ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ التى قوى بها الرفع على البدل، وفى جعله مجئ هاء الكناية دونما صلة إن كان الساكن قبلها من غير حروف المد واللين أصح من الوصل مستشهدًا بقراءة أكثر القراء : ﴿ منه آيات محكمات ﴾ دونما واو بعد هاء الكناية[1] . لكن ذلك لا يعنى طعنًا فى القراءة المقابلة ، وإنما يعنى أن قراءة الجمهور أشهر وأكثر انتشارا فى البيئة اللغوية من غيرها.

ثالثا : أنه كان حساسًا جدا فى توجيهه للآيات القرآنية ، ولم يصدر عنه تجاه أى منها ما يخرجه من دائرة الأثرى المحايد فى تناوله للقراءات ، ولم نقرأ له - بحسب جهدنا - ما يخل بهذا الموقف سوى ما يمكن أن يفهم من قوله : "واعلم أن يدع فى معنى : يترك ، ويذر مثلها ، غير أنهم يقولون : ترك يترك تركًا فهو تارك ،

---

(١) انظر : محمد فتيح : أبو سعيد السيرافى وأثره فى الدراسات النحوية /٤٣٦ ماجستير بدار العلوم.

ولا يقولون : ودع يدع ودعا فهو وادع ، ولا وذر يذر فهو واذر ، وإنما يقولون : يدع ودَعٌ فى الأمر ، ويذر وذَرٌ ، لأن الأمر مستقبل أيضا . وخصوا المستقبل ؛ لأن الكلام بالمستقبل أكثر منه بالماضى ، لأن لفظ الاستقبال يصلح لزمانين ، وفعل الأمر مستقبل أيضا ، فكان استعماله فيما كثر أولى. وقد جاء فى الشعر ماضيًا. قال الشاعر وهو أبو الأسود الدؤلى :

ليت شعرى عن خليلى ما الذى ... غاله فى الحب حتى وَدَعَهْ

وقال سويد بن أبى كاهل :

فسعى مسعاته فى قومه ... ثم لم يبلغ ولا عجزًا وَدَعْ

وقد قيل فى البيتين جميعا : إن وَدَعَ بمعني وَدَّعَ ، فخفف من التشديد(١).

إذ قد يفهم من هذا النص معارضة السيرافى الضمنية للقراءة القرآنية : « مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ » (الضحى : ٣) بتخفيف الدال من (ودع) ، وهى منسوبة إلى عروة ابن الزبير (٢) ، ولكن حسن الظن يقتضى منا - كما سبق أن قلنا - ألا نحمل النص ما لايحتمل ، خاصة أن السيرافى لم يتعرض لهذه القراءة فى حديثه ، وما الذى يدرينا أنها بلغته فآثر معارضتها ضمنيا ؟ وإذا كان دأبه على طول الخط احترام القراءات فلماذا يخرج عنه فى هذه القراءة ؟.

إن الأقرب إلى الصواب أن نبرئ ساحة السيرافى من هذه المعارضة الخفية، والأجدر بمنهجه أن نقرر أنها لم تبلغه ، وبذا يسلم لنا موقفه من القراءات فى نهاية الأمر خاليًا من أية شائبة من طعن و تجريح ، ويقف أبوسعيد بذلك واحدا من أعلام النحاة الأثريين المحايدين.

ويعد أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) خاتمة النحاة الأثريين المحايدين فى الفترة مجال الدراسة ، إذ كان يستشهد بالقراءات دون أن يخطئ إحداها . وحين يتوقف أمام قراءة من القراءات لم يكن يملك إلا التسليم قائلا : والله أعلم بذلك.

---

(١) شرح الكتاب/١:٣٣١، ٣٣٢.

(٢) المحتسب/٢ :٣٦٤.

ومن أمثلة تعرضه للقراءات ما يلى :

١- قوله : إن "كأين يكون بمعنى : كم . قال الله جل ثناؤه : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا ﴾ (الطلاق:٨) ، وفيها لغتان : كَأَيِّنْ بالهمز والتشديد ، وَكَأْيِنْ ، وقد قرئ بهما[١] ، قال الشاعر :

وكـأْيِنْ أرينا المـوت من ذى تحـيـة إذا مـا ازدرانا أو أصـر لمـأْ ثم

وسمعت بعض أهل العربية يقول : ما أعلم كلمة يثبت فيها التنوين خطا غير هذه [٢].

٢- قوله : إن العرب إذا أرادت المبالغة زادت فى حروف الفعل . فيقولون مثلا : حلا الشئ ، فإذا أرادوا المبالغة فى حلاوته قالوا :احلولى ، ويقولون : اقلولى على فراشه ، وينشدون : واقلولين فوق المضاجع ، وخرج على هذا الاتجاه قراءة ابن عباس[٣] : « أَلا إِنَّهُمْ تَثْنَوْنِى صُدُورَهُمْ » (هود: ٥)[٤].

٣- ومن ذلك حديثه عن الترخيم فى قول الشاعر :

تنكرْتِ منا بعد معرفة لمى

إذْ أراد الشاعر : (يالميس) . وقال : إن هذا كثير فى أشعارهم ، "وما أحسب فى كتاب الله جل ثناؤه منه ، إلا أنه روى عن بعض القرأة أنه قرأ [٥] : « وَنَادَوْا يَا مال » (الزخرف :٧٧) أراد : يا مالك ، والله أعلم بصحة ذلك"[٦].

---

(١) ما ذكرته كتب القراءات أن ابن كثير يقرأ بألف ممدودة بعدها همزة مكسورة (كائن) ، والباقون بهمزة مفتوحة بعد الكاف وياء مكسورة مشددة بعدها والوقف على النون، ووقف أبى عمرو ويعقوب على الياء . وأبوجعفر يسهل الهمز مع مد الكاف . فلعل ابن فارس يقصد قراءته باللغة الثانية ويكون وضع الهمزة خطأ من النساخ. انظر التيسير /٩٠ والإتحاف /١٠٨، ٢٥٨.

(٢) الصاحبى /١٣٢.

(٣) نسبها ابن خالويه إلى ابن عباس ومجاهد ونصر بن عاصم. المختصر /٥٩.

(٤) انظر الصاحبى /٢٢١.

(٥) نسبها ابن خالويه إلى النبى ﷺ وعلى رضي الله عنه وابن مسعود رحمه الله. المختصر/١٣٦.

(٦) الصاحبى /١٩٤، ١٩٥.

فهأنتذا تراه يقرر أن الترخيم لم يرد فى القرآن الكريم. لكنه يتوقف أمام هذه القراءة مسلما أمر علمها إلى الله دون أن يتهجم عليها أو يحكم عليها حكما من الأحكام.

وبانتهاء الحديث عن ابن فارس نكون قد وصلنا إلى خاتمة الفريق الأثرى المحايد فى تناوله للقراءات ، ويمكننا أن نخرج من هذا الحديث بما يلى :

أولا : أن هذا الفريق يضم - إلى جانب نحاته القراء مثل عبدالله بن أبى إسحاق وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب - نحاة آخرين لم يشتهروا بالقراءة ، وإنما ترجع شهرتهم إلى الدرس اللغوى مثل الخليل والزجاجى والسيرافى وابن فارس.

ثانيا : أن نحاة هذا الفريق جميعا لا يفرقون بين القراءات المتواترة والشاذة فى الاستشهاد ، وإنما يتناولون أى قراءة معتمدين عليها فيما يذهبون إليه ، بصرف النظر عن القسم الذي تنتمى إليه ، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى أن أغلبهم وجد فى عصر لم تكن التفرقة الحادة بين المتواتر والشاذ من القراءات قد اشتهرت فيه بعد ، إذا استثنينا الزجاجى والسيرافى وابن فارس الذين عاصروا تسبيع السبعة وما نتج عنه من آثار .

ثالثا : أن الطابع العام لهذا الفريق هو الاحترام للقراءات القرآنية والتسليم بما ورد فيها لغويا . وإذا كان قد حدث من بعضهم توجيه لظاهر الآيات فقد حدث ذلك أيضا داخل إطار الاحترام والتبجيل دون أن يتجاوزه إلى طعن أو تجريح أو اتهام.

رابعا : أن وصفنا لهؤلاء النحاة بالأثرية والحيدة لا يتنافى مع ما اشتهر عن بعضهم من اعتداد بالقياس وميل إلى التعليل ، والفلسفة اللغوية ، وتخطئة بعض الأساليب العربية ؛ لأن الجهة منفكة ، فهم أثريون محايدون فى تناولهم للقراءات القرآنية وإن كانوا - أو أكثرهم - قياسيين فى بعض المواقف الأخرى . والروايات عن عبدالله بن أبى إسحاق ، وعيسى بن عمر أشهر من أن تعاد ، كما أن الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ملئ بفلسفة لغوية لا تخطئها النظرة العابرة.

ثانيا: فريق القياسيين:

ويضم هذا الفريق أبرز النحاة وأشهرهم وأعمقهم تأثيرا فى الحياة اللغوية ، ويجمعهم جميعا أنهم لا يتحرزون عن التهجم على القراءة إذا تعارضت مع ما انتهت إليه قواعدهم ، ولا يتورعون عن تلحين قارئ إذا لم تتفق قراءته مع مقاييسهم.

حدث هذا على الرغم من أن بعضهم يعد من أشهر رجال القراءات وأبرزهم كأبى عمرو بن العلاء والكسائى اللذين اختارهما ابن مجاهد بين من اختار حين سبع السبعة. وأغلبهم ممن ألفوا فى القراءات القرآنية حلا لمشكلاتها الإعرابية ، أو إيضاحا لمعانيها ، أو تعليلا لوجوهها التي قرئت بها ، كالفراء والزجاج وابن خالويه والفارسى وابن جنى.

وسنحاول فيما يلى عرض مواقف كل نحوى من نحاة هذا الفريق على حدة :

١- أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ):

هو واحد من القراء السبعة الذين سار ذكرهم فى الآفاق ، وأحد النحاة الأوائل الذين لا يجحد تأثيرهم فى بناء صرح النحو العربى وتأسيس دعائمه . كانت دفاتره - على ما تحكى الروايات - ملء بيت إلى السقف ثم تنسك فأحرقها وتفرد للعبادة. وقال هو عن نفسه : لقد حفظت فى علم القرآن أشياء لو كتبت ما قدر الأعمش على حملها ، ولولا أن ليس لى أن أقرأ إلا بما قرئ لقرأت كذا وكذا وكذا[1] وكتب القراءات تعج بالروايات المنسوبة إليه ، كما أن بمطولات النحو كثيرا مما ينتهى نسبه إلى أبى عمرو بن العلاء[2].

كانت طبيعة هذا التكوين الثقافى تقتضى من أبى عمرو أن يكون أثريا فى تناوله للقراءات ، خاصة أنه قارئ ، فضلا عن أنه نسب الأثرية لنفسه فى القراءة : "لولا أن ليس لى أن أقرأ إلا بما قرئ لقرأت كذا وكذا" فهل وفى أبو عمرو بهذا

---

(١) انظر طبقات القراء /١: ٢٩٠.

(٢) انظر الكتاب جـ١ ص٢٣٨، ٣١٦، ٣٦٠، ٣٩٧ وجـ٢ ص٢٨ ، ١٦٧، ٢٨٩، ٢٩٧، ٣٥٨، ٤١٧ على سبيل المثال.

الالتزام؟ وهل كانت مواقفه متوائمة مع نظريته ؟ أم أن القياس تغلب عليه أحيانا فلجأ إلى ما لجأ إليه غيره من تلحين بعض القراءات ؟

الحق أن هناك قراءات كثيرة منسوبة إلى أبى عمرو تحمل فى منطوقها خروجا على القواعد الشائعة ، ومخالفة للأقيسة المتعارف عليها ، ومن ذلك :

١- قراءته (بَغَتَّة) فى قوله تعالى : « فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ السَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً » (محمد : ١٨) ، على الرغم من أن فَعَلّة مثال لم يأت في المصادر ولا فى الصفات ، وإنما هو مختص بالاسم ، ومنه الشَرَبّة : اسم موضع .

ولقد علق ابن جنى على قراءة أبى عمرو هذه بقوله : "ولابد من إحسان الظن بأبى عمرو ، ولاسيما وهو القرآن ، وما أبعده عن الزيغ والبهتان" (١).

٢- همزةُ الياء والواو مع أن حركتهما عارضة لالتقاء الساكنين فى قوله تعالى: « فَإِمَّا تَرَئِنَّ » (مريم : ٢٦) ، وقوله عز وجل : « لَتَرَؤُنَّ الْجَحِيمَ ثُمَّ لَتَرَؤُنَّهَا » (التكاثر:٦، ٧) وقد قال ابن جنى عن القراءة الأولى : "الهمز هنا ضعيف ، وذلك لأن الياء مفتوح ما قبلها ، والكسرة فيها لالتقاء الساكنين ، فليست محتسبة أصلا ، ولا يكثر مُسْتَثْقَلُهُ ، وعليه قراءة الجماعة (ترين) بالياء لما ذكرنا ، غير أن الكوفيين قد حكوا الهمز فى نحو هذا وأنشدوا :

كمشترئٍ بالحمد أحمرة بترا (٢)

وقال عن الثانية : هذا على إجراء غير اللازم مجرى اللازم ، غير أنه ضعيف مرذول ، وذلك أن الحركة فيه لالتقاء الساكنين ، وقد كررنا فى كلامنا أن أعراض التقاء الساكنين غير محفول بها" (٣).

---

(١) المحتسب /٢ : ٢٧٢.

(٢) السابق/٢:٤٢.

(٣) السابق/٢:٢٧١. وانظر المختصر/ ٨٤، ١٧٩.

٣- قراءته قوله تعالى : « وَالْمُقِيمِي الصَّلاةَ » (الحج ٣٥) بنصب (الصلاة) [١]، مع أن قواعد النحو لا تجيز حذف النون إلا فى حالة الإضافة ، لأن النون والإضافة يتعاقبان[٢].

٤- قراءته قوله تعالى : « وَنُزِّلَ الْمَلائِكَةُ» (الفرقان : ٢٥) بتخفيف الزاى ، ومعلوم أن نزل لا يتعدى إلى مفعول به ؛ لأن ذلك يعنى أنه قال : نَزَلْتُ الملائكةَ، ونزلت غير متعد. وقد قال ابن جنى عن ذلك : "فإما أن يكون ذلك لغة طارقة لم تقع إلينا ، وإما أن يكون على حذف المضاف ، يريد : "ونُزِلَ نزولُ الملائكة"، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه على ما مضى، فأقام (الملائكة) مقام المصدر الذى كان مضافا إليها [٣].

٥- قراءته قوله تعالى :« يَا صَالِحُيْتَنَا » (الأعراف :٧٧) حيث أبقى الياء ساكنة وقبلها ضمة. والقاعدة أن تقلب فى هذه الحالة واوا مناسبة للضمة مثل : موقن وموسر . وقد وصم سيبويه هذه اللغة بالضعف[٤].

٦- قراءاته قوله تعالى : « وَابْتَغِى بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً » (الإسراء : ١١٠) بإثبات الياء فى الأمر المعتل الآخر . ومعروف أنه يبني على حذف حرف العلة[٥].

فهو فى كل القراءات السابقة - وغيرها كثير - يقرأ بما يتعارض مع الأقيسة النحوية المتعارف عليها ، وتحمل قراءاته خروجا على ما هو ملتزم عند النحاة.

لكن أبا عمر يلبس حلة النحوى أحيانا أخرى ويقف من القراءات موقفا يتعارض تماما مع التسليم المطلق البادى فى قراءاته السابقة . ومن ذلك .

---

(١) انظر المحتسب/٢ :٨٠ .
(٢) انظر شرح ابن عقيل /٢٦٨.
(٣) المحتسب /٢:١٢١.
(٤) انظر الكتاب /٢:٣٥٨.
(٥) انظر المختصر /٧٧، ٧٨.

١- موقفه من قراءة الحسن وزيد بن على وعيسى بن عمر ومحمد بن مروان السدى : « هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ » (هود : ٧٨) بنصب (أطهر) ، حيث تكاد الروايات تجمع على رفضه هذه القراءة، وقوله : احتبى ابن مروان فى هذه فى اللحن ، حيث رأى فى هذه القراءة وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها ، وليس هذا من المواضع التى قررها النحاة لضمير الفصل ، إذ لا يقع إلا بين المبتدأ والخبر أو ما كان أصله المبتدأ والخبر [١].

٢- موقفه من قراءة : « وَلا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّيَرَةَ » (البقرة :٣٥) بالياء بدل الجيم إذ قال : يقرأ بها برابر مكة وسودانها[٢].

٣- إنكاره قراءة : ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ (يوسف ٣١) بدون ألف[٣] ، وقوله : "العرب لا تقول : حاش لك ولا حاشك ، وإنما تقول حاشى لك وحاشاك . وكان يقرؤها: حاشى لله بالألف فى الوصل ، ويقف بغير ألف فى الوقف متابعة للمصحف ؛ لأن الكتابة على الوقف لا على الوصل" [٤].

٤- قراءته قوله تعالى : « إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ » (طه : ٦٣) بنصب (هذين) مخالفة لجمهور القراء الذين يقرأونها (هذان) محتجا أنه بلغه عن بعض أصحاب محمد (ﷺ) أنه قال : إن فى المصحف لحنا وستقيمه العرب [٥].

٥- قرأ حمزة قوله تعالى : ﴿ مَا لَكُم مِّن وَلَايَتِهِم مِّن شَيْءٍ ﴾ (الأنفال : ٧٢) بكسر الواو [٦] ، وتبعه الكسائى فى الآية (٤٤ الكهف) ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ ﴾ [٧] فقال أبو

---

(١) انظر الكتاب/١:٣٩٧، والبحر /٥: ٢٤٦، ٢٤٧، والمختصر /٦٠.

(٢) انظر المحتسب /١:٧٣، والمختصر /٤.

(٣) هى قراءة السبعة غير أبى عمرو . التيسير /١٢٨، ١٢٩.

(٤) الإنصاف/١٨١.

(٥) انظر معانى الفراء/٢ :١٨٣ والقراءة بالألف فى (هذان) قراءة السبعة غير أبى عمرو ، التيسير /١٥١.

(٦) انظر التيسير /١١٧، والإتحاف/١١٤.

(٧) انظر التيسير /١٤٣.

عمرو عن هذه القراءة : "إن كسر الواو هنا لحن ، لأن (فِعَالة) إنما يجئ فيما كان صنعة أو معنى متقلَّدا ، وليس هنالك تولى أمور" (١).

٦- سئل عن قراءة : « هِئْتُ لَكَ » (يوسف : ٢٣) بكسر الهاء وهمز الياء(٢)، فقال: "باطل . جعلها فِلْتُ من تهيأت ، فهذا الخندق ، واستعرض العرب حتى تنتهى إلى اليمن ، هل يعرف أحد هئت لك (٣).

فهو فى كل الأمثلة السابقة نحوى قياسى يلحن القراء وينكر عليهم قراءاتهم ، ويقرأ بما خالف خط المصحف، ويصم قراءة بالبطلان ، ويفلسف رفضه لقراءة أخرى. وكأن أبا عمرو فى موقفه ذاك إنسان آخر غير أبى عمرو القارئ الذى تحمل كثرة من قراءاته خروجا على إجماع اللغويين ومخالفة للمقاييس التى ارتضوها.

فما السر فى هذا الموقف المتناقض ؟ وكيف نفسر هذا التعارض فى موقفى أبى عمرو ؟

الحق ألا تعارض فى موقفى أبى عمرو، فموقفه قارئا يختلف عن موقفه نحويا . هو فى الأول راوٍ يقرأ بما سمع لا يتجاوزه ولا يتعداه ، وهو في الثانى لغوى يختار ما يتواءم مع مقاييسه ويتفق مع شائع اللغة ومشهور الأساليب .

هو فى الأول أثرى لا يملك إلا التسليم ، وسلفى لا يملك إلا السير على هدى شيوخه ومن لقنوه القراءة ، وهو فى الثانى قَيّاس يعمل على الأكثر من الأساليب ، ولا يتحرز عن رفض ما سوى ذلك وتلحينه . ولو أنعمنا النظر فى العبارة المروية عنه لوجدناها تحمل فى ثناياها موقفيه المتعارضين : "لولا أن ليس لى أن أقرأ إلا بما قرئ لقرأت كذا وكذا" ويبدو أنه يقصد بما قرئ ما أُقْرِئَهُ هو ، فإذا لم تكن القراءة قراءته أعمل فيها مقاييسه ، وحكم فيها آراءه واختياراته ، على الرغم من انتمائها إلى قراء آخرين لا يقلون عنه إتقان رواية ، وليسوا بأدنى منه منزلة فى القراءات والعربية.

---

(١) البحر/٦: ١٣٠.

(٢) انظر التيسير /١٢٨، والإتحاف /١٥٩.

(٣) أبوعبيدة : مجاز القرآن /١: ٣٠٦ تعليق د. محمد فؤاد سزكين ط٢ القاهرة ١٩٧٠م.

٢- سيبويه (ت ١٨٠هـ):

يعد كتاب سيبويه أقدم المصادر النحوية المتعمقة فى الدرس ، وآصل المراجع التى ينهل منها الدارسون منذ عصر سيبويه حتى الآن ، كما تعتبر طريقة سيبويه فى عرض المسائل طى كتابه ، وأسلوبه فى معالجة القضايا ، ومنهجه في الاستشهاد ، مثالا احتذاه من بعده كثير من علماء اللغة وسار على هديه كثير من النحويين .

ولقد حوى كتابه مئات من الآيات القرآنية أورد بعضها على إحدى القراءات ، على حين قلب بعضها الآخر على أكثر من وجه من وجوهها .

والذى يلفت الانتباه فى بداية الحديث عن موقف سيبويه من القراءات أنه يقرر أن القراءة لا تخالف لأنها السنة[١]. وقد كان هذا المبدأ كفيلا بأن يورث سيبويه احتراما لكل ما ورد من قراءات ، واعتمادا لها فى مجال التقعيد النحوى ، إذا أخذنا في الاعتبار أن كتابه عمدة فى هذا الشأن ، ونبراس سار على دربه الكثيرون ، ومن ثم تأثروا بمنهجه فى تناول القراءات القرآنية وأسلوبه فى التعامل معها ، فكيف تعامل سيبويه مع القراءات القرآنية ؟ وما مدى صحة الرأى القائل بأنه كان يخطئ القراء أحيانا ويضعف القراءة إذا خالفت قياسا معتمدا عنده ؟

أما كيفية تعامل سيبويه مع القراءات فتحددها النقاط التالية :

أولا : استشهاده بالقراءات القرآنية :

ويمكن تناول طريقته فى الاستشهاد بالقراءات من خلال عناصر أربعة :

(أ) **الاستشهاد على أسلوب عربى بقراءة قرآنية :** بأن يروى عن العرب تعبيرًا ما ويحاول تخريجه وإثبات تواؤمه مع أرقى الأساليب ، فيورد القراءة شاهدًا يمنح هذا التعبير السلامة ، ويشهد له بالصحة . ومن ذلك قوله : "وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له : كيف أصبحت ؟ فيقول : حمدُ الله وثناءٌ عليه ، كأنه يحمله على مضمر فى

---

(١) الكتاب / ١: ٧٤.

نيته هو المظهر ، كأنه يقول : أمرى وشأنى حمدالله وثناء عليه . ولو نصب لكان الذى فى نفسه الفعل ، ولم يكن مبتدأ ليبنى عليه ، ولا ليكون مبنيا على شئ هو ما أظهر . وهذا مثل بيت سمعناه عن بعض العرب الموثوق به يرويه :

فقالت : حنان ما أتى بك هاهنا أذو نسب أم أنت بالحى عارف

لم ترد : تحنَّنْ ولكنها قالت : أمرنا حنان ، أو ما يصيبنا حنان ، وفى هذا المعني كله معنى النصب . ومثله فى أنه على الابتداء وليس على فعل قوله عزوجل : « قَالُوا مَعْذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ » (١) (الأعراف : ١٦٤) ، لم يريدوا أن يعتذروا اعتذارا مستأنفا من أمر ليموا عليه ، ولكنهم قيل لهم : لم تعظون قوما ؟ قالوا : موعظتنا معذرة إلى ربكم. ولو قال رجل لرجل : معذرةً إلى الله وإليك من كذا وكذا ، يريد اعتذارا لنصب. ومثل ذلك قول الشاعر :

يشكو إلىّ جملى طول السرى صبرٌ جميلٌ فكلانا مبتلى

والنصب أكثر وأجود ، لأنه يأمره ، ومَثَلُ الرفع ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ ﴾ (يوسف : ١٨)(٢) ، كأنه يقول : الأمر صبر جميل» (٣) .

ويلاحظ فى الآيتين اللتين أوردهما فى النص السابق أنهما جاءتا على إحدى قراءتيهما ، ولم يشر سيبويه إلى الوجه الآخر مع أنه ذكر جوازه فى الكلام ، فكأنه بذلك ينفى علمه بقراءة أخرى سوى تلك التى استشهد بها .

لكنك تجده فى مواضع أخر يستوفى وجهين من أوجه قراءة الآية مع تعدد مواضع الاستشهاد بكل قراءة . يقول : "ولو قلت : مررت بعمرو وزيدا لكان عربيا. فكيف هذا ؟ لأنه فعل والمجرور فى موضع مفعول منصوب ، ومعناه : أتيت أونحوها، فيحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلا وكان المجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقض معناه كما قال زهير :

---

(١) القراءة بالرفع لغير حفص من السبعة أما حفص فيقرأ بالنصب . التيسير /١١٤.
(٢) الرفع قراءة الجمهور وقرأ بالنصب عيسى بن عمر. المختصر /٦٣.
(٣) الكتاب /١:١٦١، ١٦٢.

جـئنى بمـثل بني بدر لقـومـهم أو مـثلَ أسـرة منظور بن سـيـار

ومثله قول العجاج :

يذهبن فى نجد وغورا غائرا

كأنه قال : ويسلكن غورا غائرا ، لأن معنى : يذهبن فيه : يسلكن ، ولايجوز أن تضمر فعلا لا يصل إلا بحرف جر ؛ لأن حرف الجر لا يضمر ، وسترى بيان ذلك . ولو جاز ذلك لقلت : زيدٍ ، تريد : مُرَّ بزيدٍ ، ومثل هذا « وَحُورًا عِينًا » (الواقعة : ٢٢) فى قراءة أبى بن كعب» (١) . فقد استشهد في هذا الموضع بالقراءة الشاذة واعيا -على ما نرى - بوجهها الآخر بدليل أنه استشهد به فى موضع آخر من كتابه مشابه لهذا الموضع : "ولو قلت : هذا ضارب عبدالله وزيدا ، جاز على إضمار فعل ، أى : وضرب زيدا ، وإنما جاز هذا الإضمار ؛ لأن معنى الحديث فى قولك : هذا ضارب زيدٍ : هذا ضرب زيدا ، وإن كان لا يعمل عمله ، فحمل على المعنى ، كما قال عز وجل : ﴿وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ وَحُورٌ عِينٌ﴾ (الواقعة ٢١ ، ٢٢) لما كان المعنى فى الحديث على قولهم : لهم فيها ، حمله على شئ لا ينقض الأول فى المعنى ، وقد قرأه الحسن"(٢).

لكنه لم يتعرض للوجه الثالث فى هذه الآية وهو قراءة الجر مما يرجح القول بأنه لا يتعرض إلا لما يعلم من قراءات أو ما يقتضيه الموضوع المعالج(٣). ولسنا نملك وسائل تمكننا من أن نحكم عليه بتجاهل أمثال هذه القراءات .

(ب) الاستشهاد على قاعدة نحوية بقراءة قرآنية: كأن يذكر قاعدة من القواعد التي توصل إليها من استقراء الأساليب العربية ، ويحاول توثيقها بالاحتجاج لها بالقرآن الكريم وقراءاته ، ليضمن لها الوثوق والفصاحة والاعتماد . ومن ذلك قوله : "وإذا

(١) الكتاب /١:٤٨، ٤٩ وانظر المختصر /١٥١ والمحتسب :٢:٣٠٩ حيث نسبها إلى أبى وابن مسعود .

(٢) الكتاب/١ :٨٧ وليست قراءة الرفع للحسن كما ذكر سيبويه إذ تنسب إليه قراءة الجر ومعه حمزة والكسائى وأبوجعفر والأعمش . والباقون بالرفع . الإتحاف /٢٥٢ ، والتيسير /٢٠٧.

(٣) انظر الكتاب/١:٢٤، ٢٥، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣١٦، ٤٢٥، ٤٢٦ مثلا .

كانا معرفة فأنت بالخيار أيهما ما جعلته فاعلا رفعته ونصبت الآخر ؛ كما فعلت ذلك فى ضرب ، وذلك قولك : كان أخوك زيدا ، وكان زيدٌ صاحبَك ، وكان هذا زيدا، وكان المتكلم أخاك. وتقول : من كان أخاك ؟ ومن كان أخوك؟كما تقول : من ضرب أباك؟ إذا جعلت (من) الفاعل ، ومن ضرب أبوك؟ إذا جعلت الأب الفاعل ، وكذلك : أيُّهم كان أخاك ؟ وأيُّهم كان أخوك؟ وتقول : ما كان أخاك إلا زيد ، كقولك: ما ضرب أخاك إلا زيد . ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَن قَالُوا ﴾ (الجاثية :٢٥) ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُوا ﴾ (الأعراف : ٨٢) . وقال الشاعر :

وقد علم الأقوام ما كان داءها ... بشهلان إلا الخزيُ ممن يقولها

وإن شئت رفعت الأول كما تقول : ما ضرب أخوك إلا زيدا ، وقد قرأ بعض القراء ما ذكرنا بالرفع» [1].

فهو يقرر أنه إذا تساوى اسم كان وخبرها من حيث التعريف صح اعتبار الأول اسما والثانى خبرا كما يصح العكس محتجا لذلك بما ورد فى الآيتين المستشهد بهما من قراءات .

وهناك أمثلة كثيرة توضح ظاهرة توثيق القواعد بالقراءات عند سيبويه ، لا فرق فى ذلك بين مشهور القراءات ومغمورها . المهم أن تكون دليلا يؤيد وشاهدًا يوثق [2].

- **(جـ) الاستشهاد بقراءة من القراءات والإشارة إلى جواز وجه آخر دون التصريح بأنه قراءة:** ومن ذلك استشهاده بالآيات التالية : ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ ﴾ (النمل:٨٨) ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ وَعْدَ اللَّهِ لا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ ﴾ (الروم:٤ ، ٥ ، ٦) « الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ » (السجدة:٧)

---

(١) الكتاب /١: ٢٤ والقراءة بنصب (حجتهم) و(جواب) فى الآيتين قراءة الجمهور . وقرأ بالرفع الحسن. الإتحاف /٢٤١ والبحر /٤: ٥١٨.

(٢) انظر الكتاب /١: ٣٦، ٣٧، ٤٦، ٢٨٦، ٤١٧ مثلا.

﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلاَّ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ (النساء:٢٤) على أن (صنع ووعد وخلق وكتاب) كلها منصوبة على أنها مفعول مطلق مؤكد لما قبله ، ثم قال بعد ذلك : "وقد يجوز الرفع فيما ذكرنا أجمع علي أن تضمر شيئا هو المظهر ، كأنك قلت : ذاك وعدُ الله وصبغةُ الله ، أو هو دعوة الحق، على هذا ونحوه رفعه ، ومن ذلك قوله عزوجل : ﴿ لَمْ يَلْبَثُوا إِلاَّ سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلاغٌ ﴾ (الأحقاف :٣٥) كأنه قال : ذاك بلاغ" [١].

فقد أجاز الرفع فى الآيات الأربع التى استشهد بها فى حالة النصب. وقد رجعت إلى بعض كتب القراءات من أمثال التيسير والإتحاف والمحتسب والمختصر فلم أعثر على روايات تورد أيا من هذه الآيات بالرفع . غير أن الآية التى وثق بها وجهة النظر هذه وهى الآية الأخيرة من سورة الأحقاف قد قرأها الجمهور برفع (بلاغ) على حين نسبت قراءة النصب (بلاغا) فى الإتحاف إلى الحسن[٢] ، كما نسبها ابن جنى فى المحتسب إلى الحسن وعيسى الثقفى[٣]، ونسبها ابن خالويه فى المختصر إلي الحسن وأبى عمرو الهذلى[٤]. وهذا يعنى أنه جوز الرفع فى الآيات الأربع الأولى على قياس العربية وإن لم ترد بها قراءة معتمدا على قراءتى الآية الأخيرة .

ومثل ذلك قوله : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً ﴾ (الجن:١٨) بمنزلة « وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً » (المؤمنون : ٥٢) ، والمعنى : ولأن هذه أمتكم فاتقون ، ولأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا ، وأما المفسرون فقالوا : على أوحى ، ولو قرئت : وإن المساجد لله ، كان جيدا[٥].

---

(١) الكتاب/١:١٩٠، ١٩١ .
(٢) الإتحاف /٢٤٢.
(٣) المحتسب/٢:٢٦٨.
(٤) المختصر/١٤٠.
(٥) الكتاب/١:٤٦٤.

وكتب القراءات تورد فتح الهمزة وكسرها فى آية (المؤمنون) ، إذ يقرأ الكوفيون بكسر الهمزة والباقون بفتحها[1] ، أما آية الجن فتفيد كتب القراءات أن فتح الهمزة قراءة الجمهور ، وأن الكسر ليس لأحد من الأربعة عشر[2] ، وقد نسبها أبوحيان إلى طلحة وابن هرمز[3].

(د) لايفرق فى الاستشهاد والاحتجاج بين متواتر القراءات وشاذها : وذلك راجع بالطبع إلى أن عملية تسبيع السبعة لم تكن قد حدثت بعد ، ولم تكن التفرقة الحادة بين المتواتر والشاذ قد انتشرت فى البيئة اللغوية بصورة تلفت انتباه العلماء. ولعل فى هذا دليلا على أن سيبويه كان يتعامل مع القراءات على أنها نص عربى موثق فقط. وقد مرت بنا أمثلة كثيرة مما استشهد فيه سيبويه بالمتواتر جنبا إلى جنب مع الشاذ، دون أن يفضل أحدهما على الآخر . ومن ذلك ما ذكره تحت عنوان : (هذا باب ما تستوى فيه الحروف الخمسة) وذلك قولك : : إن زيدا منطلقٌ العاقلُ اللبيبُ ، فالعاقل اللبيب يرتفع على وجهين : على الاسم المضمر فى (منطلق) ، كأنه بدل منه، فيصير كقولك : مررت به زيدٍ ؛ إذا أردت جواب : بمن مررت ؟ فكأنه قيل له : من ينطلق؟ فقال : زيد العاقل اللبيب . وإن شاء رفعه على : مررت به زيدٌ ، إذا كان جواب : من هو ؟ فتقول : زيد ، كأنه قيل له : من هو ؟ فقال : العاقل اللبيب . وإن شاء نصبه على الاسم الأول المنصوب ، وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين : ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ (سبأ:٤٨) ، و«عَلَّامَ الْغُيُوبِ»[4].

فهو يستشهد بكلتا القراءتين مع أن إحداهما قمة فى الشهرة ، والثانية لاتكاد تذكر إلا فى بعض كتب الشواذ. ولكنهما فى نظر سيبويه نصان لغويان جديران

---

(١) التيسير/١٥٩.

(٢) الإتحاف /٢٦٢.

(٣) البحر/٨:٣٥٢.

(٤) الكتاب /١:٢٨٦ والقراءة برفع (علام) قراءة الجمهور ، أما النصب فينسب لعيسى بن عمر وابن أبى إسحاق ، انظر المختصر /١٢٢.

بالاعتبار ، فى كل منهما مايؤهله للنقاش والتحليل ويمنحه صلاحية الاستشهاد به . ومثل هذه الظاهرة تتكرر كثيرا فى الكتاب[1] دالة على ماسبق أن ألمحنا إليه من مساواة سيبويه بين القراءات التى بلغته.

ويظهر لنا مما سبق أن سيبويه يتبع فى استشهاده بالقراءات مايلى :

(أ) قد يستوفى مافى الآية الواحدة من قراءات فى الاستشهاد ، كما حدث فى قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ حيث قلب الآية على وجهيها.

ب- قد يستشهد بالوجه الواحد ، ويذكر جواز غيره فى الكلام دون أن يصرح بوجود قراءة أخرى توافقه ، وكأنه بذلك ينفى علمه بالقراءة الأخرى ، كما ظهر ذلك فى استشهاده بقوله تعالى : ﴿ قالوا معذرة إلى ربكم ﴾.

(جـ) قد يستشهد بوجه واحد أو وجهين من أوجه الآية ، دون أن يصرح بوجود أوجه أخرى ، فكأن ما ذكره هو المروى لاغير . كما حدث فى استشهاده بقوله تعالى: ﴿ وحور عين ﴾ على قراءتى الرفع والنصب دون أن يتعرض لقراءة الجر.

(د) قد يستشهد بالوجه ، ويشير إلى جواز غيره فى الآية نفسها مع عدم ثبوت الرواية بهذا الوجه. وهو بذلك يجرى الآيات القرآنية على قياس العربية.

(هـ) أنه لايهتم - فى الأعم الأغلب - بذكر القارئ، وإنما يكتفى بالإشارة إلى أن الآية قرئت على وجه من وجوه الإعراب . ولعل ذلك راجع إلى عدم اتضاح منزلة أئمة القراءة فى زمنه [2].

---

(١) انظر الكتاب جـ١ ص٤١ ، ٤٢، ٢٧٥ على سبيل الأمثلة.

(٢) انظر : أبوعلى الفارسى/١٦٣، ١٦٤، والشواهد القرآنية فى كتاب سيبويه/٢٤٦.

ثانيا: توجيهه القراءات القرآنية:

ويمكن تناول هذه القضية من خلال العناصر التالية :

(أ) توجيهه أكثر من قراءة فى الآية الواحدة:

كأن ترد الآية على وجهين أو أكثر ، فيحاول تخريجها على كل وجه، وبيان موقعها من العربية، ومن ذلك قوله : "وأما قوله عز وجل: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ (النور:٢) ، وقوله تعالى : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة:٣٨) ، فإن هذا لم يُبْنَ على الفعل ، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى : ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾ (محمد :١٥) ، ثم قال بعد : فيها كذا وكذا ، فإنما وضع المثل للحديث الذى بعده ، وذُكِرَ بعدُ أخبار وأحاديث ، فكأنه على قوله : ومن القصص مثل الجنة ، أو مما يقص عليكم مثل الجنة، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه والله أعلم. وكذلك ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ (النور : ٢) كأنه لما قال : ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ (النور : ١) قال: فى الفرائض الزانية والزانى ، أو الزانية والزانى فى الفرائض ، ثم قال : فاجلدوا ، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع كما قال : وقائلة خَوْلاَنُ فانكحْ فتاتَهُم ؛ فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر . وكذلك ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ (المائدة : ٣٨) كأنه قال : وفيما فرض عليكم السارق والسارقة، أو السارق والسارقة فيما فرض عليكم ، فإنما جاءت هذه الأشياء بعد قصص وأحاديث ، وحمل على نحو من هذا ، ومثل ذلك ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا﴾ (النساء : ١٦) . وقد يجرى هذا فى زيد وعمرو على هذا الحد إذا كنت تخبر بأشياء أو توصى ، ثم تقول : زيد أى : زيد فيمن أوصى به فأحسن إليه وأكرمه، وقد قرأ ناس: (السارقَ والسارقةَ) و(الزانيةَ والزانيَ)[1] ، وهو فى العربية على ماذكرت لك من القوة ، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع"[2].

---

(١) القراءة بالنصب في الآيتين لعيسى بن عمر ويحيى بن يعمر وعمرو بن فائد ، أما الرفع فهو قراءة الجمهور . المختصر /٣٢، ١٠٠ ، والمحتسب/٢:١٠٠.

(٢) الكتاب /١:٧١، ٧٢.

فى كلتا الآيتين إذن قراءتان : الرفع والنصب . أما النصب فلا إشكال فيه عند سيبويه ، فالأسلوب من باب الاشتغال وبعد الاسم المنصوب فعل دال على الأمر يترجح معه نصب الاسم ، أما قراءة الرفع ففيها الإشكال ؛ لأنه لايمكن - من وجهة نظره - إعراب الاسم مبتدأ ؛ لأنه يلزم على هذا الإعراب اقتران الخبر بالفاء فى غير مواضعه ، ومن ثم حاول سيبويه تخريج قراءة الرفع ، فجعل الخبر محذوفا ، وعد الجملة المقترنة بالفاء فى كلتا الآيتين مستأنفة ، مستشهدا على ذلك بآية : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ ﴾ .

والحق أن قراءة الرفع لم تكن بحاجة إلى مثل هذا التخريج الذى لجأ إليه سيبويه، إذ لا إشكال فى اعتبار كل من السارقة والزانية مبتدأ ، وما بعده خبرا . وإنا لنعتمد فى قولنا هذا على رأيه هو فى إجازة إعراب (اللذان) - من قولك : اللذان يأتيانك فاضر بهما - مبتدأ ، "لأنه يستقيم أن تجعل خبره من غير الأفعال بالفاء . ألا ترى أنك لو قلت : الذى يأتينى فله درهم ، والذى يأتينى فمكرم محمول، كان حسنا ، ولو قلت : زيد فله درهمان لم يجز ، وإنما جاز ذلك ؛ لأن قوله : الذى يأتينى فله درهم فى معنى الجزاء ، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل فى خبر الجزاء ، ومن ذلك قوله عزوجل ﴿ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (البقرة :٢٧٤). ومن ذلك قولهم : كل رجل يأتيك فهو صالح ، وكل رجل جاء فله درهمان ؛ لأن معنى الحديث الجزاء" [(١)].

فإذا جاز فى المثال اقتران الخبر بالفاء مع كونه جملة طلبية ، وصح فى الآية اقتران الخبر بالفاء ؛ لأنه فى معنى الجزاء ، فإن ذلك منطبق على الآيتين السابقتين تماما ؛ فالمبتدأ من قبيل الموصولات ؛ لأنه عبارة عن (ال) الموصولة باسم الفاعل . وفى الخبر معنى الجزاء . ولو حاولنا التعبير عن معنى الآيتين بصيغة الموصول فى صورة أخرى لقلنا : الذى سرق والتى سرقت فاقطعوا أيديهما، والتى زنت والذى زنى فاجلدوا كل واحد منها مائة جلدة . فلماذا يجوز اقتران الخبر

---

(١) السابق/ ٧٠.

بالفاء فى المثال والآية ، ولا يجوز ذلك فى خبر (السارق والسارقة) و (الزانية والزانى) ؟

أظن هذا تأويلا لا يحتاجه الأسلوب وتكلفا كلتا الآيتين فى غنى عنه . وقد قال بهذا الإعراب السهل الميسر بعض أجلاء النحاة من أمثال الفراء ، والزجاج[1] ولم يشأ أحدهما القول بما قال به سيبويه .

المهم فيما سبق أن نقرر أن سيبويه يوجه أكثر من قراءة فى الآية الواحدة مبينا وجه كل من العربية بصرف النظر عن مدى سلامة هذا التخريج أو تكلفه ، فإن ذلك التكلف ليس سمة بارزة فى كل توجيهاته. وإن شئت فانظر توجيهه قوله تعالى: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ ﴾ (آل عمران :١٣) برفع (فئة) على الابتداء وجرها على الصفة أو البدل [2] ، وتوجيهه قوله تعالى: ﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (الأعراف : ٣٢) برفع (خالصة) على الخبرية ونصبها على الحالية [3] ، إلى غير ذلك من الأمثلة[4].

(ب) توجيه قراءة فى آية بقراءة فى آية أخرى :

ومن ذلك قوله : "سمعنا بعض العرب يقول : الحمدُ لله ربَّ العالمين ، فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية . ومثل ذلك قول الله عزوجل : ﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ (النساء ١٦٢) ، فلو كان كله رفعا كان جيدا . فأما (المؤتون) فمحمول على الابتداء. وقال تعالى :﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ

---

(١) انظر معانى القرآن للفراء جـ١ ص٣٠٦ ، جـ٢ ص٢٤٤ ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج جـ٢ ص١٨٨.

(٢) الكتاب/١ :٢١٥ والرفع قراءة الجمهور ، أما الجر فينسبه ابن خالويه إلى الزهرى ومجاهد . المختصر /١٩.

(٣) الكتاب/١ :٢٦٢ والرفع قراءة نافع أما باقى السبعة فعلى النصب : التيسير /١٠٩

(٤) انظر الكتاب/١ :٢٨٧، ٤٧١ مثلا.

وآتى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾ (البقرة : ١٧٧) ، ولو رفع (الصابرين) على أول الكلام كان جيدا. ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جيدا كما ابتدأت فى قوله (والمؤتون الزكاة) . ونظير هذا النصب من الشعر قول الخرنق :

لا يَبْعَدَنْ قومى الذين هُمُ ... سَمُّ العداةِ وآفة الجزر

النازلين بكل مُعْتَرَكٍ ... والطيبون معاقِدَ الأزر

فرفع الطيبين كرفع المؤتين» [١].

فهو يتحدث عن هاتين الآيتين تحت عنوان : (هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح ، وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته). ومعنى ذلك أنه يوجه نصب (المقيمين) فى الآية الأولى على القطع المفيد للمدح والتعظيم ، معتمدا فى هذا التوجيه على قراءة آية البقرة برفع (الموفون) ونصب (الصابرين) ومؤكدا استشهاده ببيتى الشعر اللذين تحققت فيهما الظاهرة نفسها.

والقراءة بنصب (المقيمين) قراءة الجمهور ، وقد رويت بالواو (المقيمون) فى قراءة جماعة منهم أبو عمرو فى رواية يونس وهارون عنه[٢] وكذلك قرأها الجحدرى [٣] كما أن القراءة برفع (الموفون) ونصب (الصابرين) قراءة الجمهور وقد وردت (الموفين) بالنصب منسوبة إلى ابن مسعود و(الصابرون) بالرفع منسوبة إلى الجحدرى[٤]. المهم فى الأمر أن النصب والرفع جائزان فى الآية الأولى ، وهما متحققان في الثانية ومن ثم

---

(١) الكتاب/١:٢٤٨، ٢٤٩.

(٢) الإتحاف/١١٨

(٣) المختصر/٣٠.

(٤) المختصر/١١.

كان توجيه سيبويه لقراءة الآية الأولى معتمدا على رواية الآية الثانية ، وهى صورة من صور توجيه القراءات التى كان يستخدمها سيبويه فى كتابه .

(ج) توجيه مايتوهم أنه من الحكم الذى ذكره لكونه أتى على وجهه ظاهرا :

فقد يذكر قاعدة ما ويمثل لها بأكثر من مثال ، ثم ترد آية قرآنية يوهم ظاهرها أنها مما يتحدث فيه ، فيحاول توجيهها توجيهاً تنأى به عن اللبس وتبعد عن الوهم، ومن ذلك أنه يقرر اختيار العرب مطابقة الألفاظ مالم تفسد عليها المعانى ، بمعنى أنه إذا جئت بجملة مصدرة بالفعل ، ثم جئت بجملة أخرى فعطفتها عليها وفيها فعل ، فالاختيار تصدير الثانية بالفعل لتتطابق الجملتان مثل : لقيت زيدا وعمرًا كلمته ، ولقيت خالدا وزيدا اشتريت له ثوبا ، بنصب (عمرو) و (زيد) ؛ "لأن الاسم الأول مبنى على الفعل فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم ... ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ (الإنسان:٣١) ، وقوله عزوجل : ﴿ وَعَادًا وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ ﴾ (الفرقان :٣٨ ، ٣٩) ، ومثله : ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾ (الأعراف : ٣٠) وهذا فى القرآن كثير"(١).

ثم يقرر بعد ذلك أن بالإمكان رفع الاسم فى الجملة الثانية على الابتداء(٢) فيقال : لقيت زيدا وعمرو كلمته ، كما يقال : لقيت زيدا وعمرو أفضل منه ، ولا يجوز فى المثال الثانى إلا الرفع ؛ لأنك لم تذكر فعلا .

وحين وردت عليه آية (آل عمران :١٥٤) ﴿ يَغْشَىٰ طَائِفَةً مِّنكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾، وظاهرها يوهم عطف الجملة الثانية على الجملة الأولى قال : "فإنما وجهوه على : أنه يغشى طائفة وطائفةٌ في هذه الحال ، كأنه قال : إذ طائفة فى هذه الحال ، فإنما جعله وقتا ، ولم يرد أن يجعلها واو عطف ، إنما هى واو الابتداء» (٣).

---

(١) الكتاب/ ١:٤٦

(٢) يلاحظ أنه لم ترد رواية بالرفع فى الآيات التي استشهد بها ، إلا في آية الإنسان ، إذ قرأ (والظالمون) بالرفع ابن الزبير، وأبان بن عثمان. المختصر / ١٦٦ والمحتسب/٢:٣٤٤.

(٣) الكتاب/ ١:٤٧.

وإذا كان التوجيه مقبولا فى الآية السابقة فإنه بحاجة إلى نظر فى (الأنبياء:٣) ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ إذ قرر أنه لا تلحق الفعل علامة تثنية ولا جمع إذا كان الفاعل مثنى أو جمعا ، ثم وجه ما يتعارض مع هذا المبدأ فى هذه الآية على أن الواو هى الفاعل و (الذين ظلموا) بدل منها ، أو على أن (الذين ظلموا) خبر لمبتدأ محذوف . مع أنه اعترف قبل ذلك أن إلحاق علامة التثنية أو الجمع بالفعل لغة لبعض العرب : "واعلم أن من العرب من يقول : ضربونى قومك وضربانى أخواك ، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها فى : قالت فلانة ، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة ، كما جعلوا للمؤنث ، وهى قليلة . قال الشاعر وهو الفرزدق :

ولكن ديا فىَّ أبوه وأمه بحوران يعصرنَ السليط أقاربه[٤]

فإذا كان ذلك واردا فلماذا التوجيه والتخريج ؟

إن بالقرآن كثيرا مما ورد على بعض اللهجات العربية دون بعض ، فكان أجدر بسيبويه أن يوجه الآية على أنها لغة لبعض العرب كما قال من قبل ، دون أن يلوى عنقها لتجرى فى مضمار القاعدة التى قال بها بناء على الشائع الكثير ، وإن كنا نلتمس له العذر في أنه يحاول صادقا ألا ينعطف بالقرآن إلى القليل والنادر من الأساليب ، فيوجه على الشائع المشهور والذائع المنتشر .

وبهذه العناصر الثلاثة السابقة تتضح لنا الكيفية التى كان سيبويه يسير عليها فى توجيه القراءات القرآنية .

ثالثاً : جعله القراءة موضع نقاش بينه وبين أساتذته :

كان سيبويه يلجأ إلى هذا الأسلوب كثيرا فيجعل الآية القرآنية موضع سؤال يوجهه إلى أحد أساتذته - وأبرزهم الخليل إن لم يكن أوحدهم - ثم يتلقى الإجابة على تساؤله تحمل التوجيه الصحيح للآية ، مكتفيا به أحيانا ، ومعلقا عليه أحيانا أخرى ، ومن ذلك قوله : "وسألت الخليل عن قوله جل ذكره : « وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً

---

(١) الكتاب/١:٢٣٢.

وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ» (المؤمنون:٥٢) فقال : إنما هو على حذف اللام ، كأنه قال : ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون ، وقال : نظيرها ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾ (قريش :١) ؛ لأنه إنما هو : لذلك فليعبدوا . فإن حذفت اللام من (أن) فهو نصب ، كما أنك لو حذفت اللام من : (لإيلاف) كان نصبا . هذا قول الخليل ، ولو قرأوها : ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ كان جيدا وقد قرئ[١] . ولو قلت : جئتك إنك تحب المعروف ، مبتدأ كان جيدا ، وقال سبحانه وتعالى :﴿ فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانتَصِرْ ﴾[٢] (القمر :١٠) ، وقال : «وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ»[٣] (هود : ٢٥) ، إنما أراد : بأنى مغلوب ، وبأنى لكم ، ولكنه حذف الباء . وقال أيضا : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾ (الجن : ١٨)[٤] بمنزلة "وأن هذه أمتكم أمة واحدة" والمعنى ولأن هذه أمتكم فاتقون، ولأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا، وأما المفسرون فقالوا : على أوحى . ولو قرئت : وإن المساجد لله كان جيدا»[٥].

وظاهرة الحوار بين سيبويه والخليل فى الآيات القرآنية منتشرة بكثرة فى كتابه مما يجعلها ظاهرة من الظواهر الجديرة بالاعتبار ونحن ندرس موقف سيبويه من القراءات القرآنية[٦]، وإذا كان سيبويه قد عقب على رأى الخليل في النص السابق بما يراه هو من قراءات أخرى فى الآيات ، أو آيات أخرى تعضد مذهب إليه، فإنه فى بعض المواضع يكتفى برأى الخليل دون أن يعقب عليه بشئ من عنده أو يضيف تعليقا على قوله . ومن ذلك قوله : "وسألت الخليل عن قوله عزوجل : ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (المنافقون : ١٠) ، فقال : هذا كقول زهير :

بدا لى أنى لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا

(١) كسر الهمزة قراءة الكوفيين والباقون بفتحها ، التيسير/١٥٩

(٢) الجمهور بفتح الهمزة . أما الكسر فمروى عن عيسى بن عمر وابن أبى إسحاق. المختصر /٤٧.

(٣) قرأ بفتح الهمزة ابن كثير وأبوعمرو والكسائى. والباقون بكسرها. التيسير/١٢٤.

(٤) فتح الهمزة قراءة الجمهور . أما كسرها فمنسوب إلى طلحة وابن هرمز. البحر /٨:٣٥٢.

(٥) الكتاب/١:٤٦٤.

(٦) انظر صفحات ٢٩٠-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠ -٤٦٢-٤٦٣ من الجزء الأول على سبيل الأمثلة.

فإنما جروا هذا ؛ لأن الأول قد يدخله الباء فجاءوا بالثانى وكأنهم قد أثبتوا فى الأول الباء ، فكذلك هذا ، لما كان الفعل الذى قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثانى وكأنهم قد جزموا قبله . فعلى هذا توهموا هذا» (١).

فقد اكتفى بسؤال الخليل عن توجيه الآية ، مسجلا إجابته دون تعليق ، دلالة اقتناعه بهذا التوجيه ، ورضاه بهذا التخريج .

رابعا : عدم التقيد برسم المصحف الإمام :

تعد موافقة رسم المصحف العثمانى شرطا من الشروط الواجب توافرها فى القراءة - إلى جانب صحة السند وموافقة العربية ولو بوجه - لكى تعتمد القراءة ويقرأ بها كما سبق القول بذلك فى التمهيد . ولقد كان القول بهذا الشرط درءا للخلاف الذى يمكن أن يقع فى القراءات القرآنية تبعا لاختلاف المصاحف. فماذا كان موقف سيبويه تجاه رسم المصحف ؟.

لقد نظر إلى المصاحف فى عمومها دون تقيد بالمصحف العثمانى ، واعتد بالقراءات مستشهدا بها أو محتجا لها دون اهتمام بالمصحف الذى تنتمي إليه فى أغلب الأحيان ، وإن صرح فى بعض المواطن بأن القراءة فى بعض المصاحف مما يشعر القارئ بوعى سيبويه بهذه القضية وتنبهه لها .

فمن القراءات التى اعتد بها وهى مخالفة للمصحف الإمام فى رسمها ونبه على أنها فى بعض المصاحف مايلى :

١- استشهاده على جواز إلغاء (إذن) وإعمالها - إذا كانت بين الفاء أو الواو، والفعل - بقوله تعالى « وَإِذًا لاَّ يَلْبَثُوا خَلْفَكَ إِلاَّ قَلِيلاً » (الإسراء :٧٦) مقررا أن ذلك فى بعض المصاحف(٢).

---

(١) الكتاب/ ١:٤٥٢.

(٢) الكتاب /١:٤١١.

٢- استشهاده على جواز الرفع والنصب بعد الفاء فى جواب التمنى بقوله تعالى : ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ (القلم:٩) وزعم هارون أنها فى بعض المصاحف : « وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا » (١).

٣- استشهاده على أن (أن) في قوله تعالى : ﴿ لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾ (الحديد:٢٩) مخففة من الثقيلة وليست ناصبة بورودها فى مصحف أُبى « لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أنهم لاَ يَقْدِرُونَ »(٢).

ومن بين ماجاء فى كتابه مخالفا لرسم المصحف العثمانى دون أن يصرح هو بذلك مايلى :

١- استشهاده بقراءة أبى بن كعب : « وَحُورًا عِينًا » (الواقعة :٢٢) على جواز العطف بالنصب على المجرور إذا كان فى معنى المنصوب(٣). والقراءة بالنصب مخالفة للرسم العثمانى ولا يحتملها .

٢- استشهاده على مايجوز فيه الرفع مما ينتصب فى المعرفة بقراءة ابن مسعود« وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ» (هود : ٧٢) برفع (شيخ)(٤) . وهى قراءة مخالفة لرسم المصحف الإمام.

٣- استشهاده على جواز اعتبار ضمير الفصل مبتدأ ، وما بعده خبرا بقراءة : «وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمونَ»(٥) (الزخرف:٧٦) وهى مخالفة للرسم العثمانى .

٤- استشهاده على مجئ المصدر على غير الفعل لاتحاد معنى الفعلين بقراءة ابن مسعود : «وأُنْزِلَ الْمَلائِكَةُ تَنزِيلاً» (الفرقان :٢٥) لأن معنى (أنزل) و (نُزّل) واحد(٦) و(أنزل) لا تتفق مع مرسوم المصحف الإمام.

---

(١) الكتاب/١:٤٢٢.
(٢) الكتاب/١:٤٨١.
(٣) الكتاب/ ١:٤٨، ٤٩.
(٤) الكتاب/ ١:٢٥٨.
(٥) الكتاب/ ١:٣٩٥.
(٦) الكتاب/ ٢:٢٤٤.

معنى ما سبق كله أن سيبويه لم يكن متعبدا بمصحف الإمام ، وإنما اعتمد كل ما ثبت لديه أنه قراءة ، دون إيثار لمصحف على مصحف ، واعيا بتصرفه ذاك ، دلالة أنه أشار فى بعض المواطن إلى اختلاف المصاحف ، وهذا المسلك من سيبويه يعد طبيعيا ؛ فالقراءة بين يديه نص عربى لاتفضيل لمصحف على مصحف فيها ، إنما يفضل المصحف العثمانى حين ينظر إلى القراءة نظرة تعبدية ليقرأ بها، أما فى المجال اللغوى فالمصاحف كلها سواء ؛ لا فرق بين إمام وغيره مادامت موثقة الإسناد (١).

خامسا : وصفه بعض القراءات بالجودة أو الكثرة أو الحسن أو القلة :

يقابلنا كثيرا ونحن نتصفح الكتاب قول سيبويه ولو قرئ كان جيدا ، أو قوله : وأحسن القراءتين كذا ، أو قوله : وهذه لغة قليلة .. إلى آخر تلك الأوصاف التى يمكن أن يشتم منها تفضيل سيبويه قراءة على أخرى .

وسنحاول فيما يلى عرض نماذج تتضح فيها هذه الظاهرة ثم نعقب عليها بما نراه :

١- يقول سيبويه إنه إذا عطف بثم أو الفاء أو الواو بعد استكمال جملة الشرط أركانها جاز الجزم والرفع فى الفعل المعطوف واستشهد على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الأَدْبَارَ ثُمَّ لا يُنصَرُونَ ﴾ (آل عمران :١١١) ، وقوله سبحانه: ﴿ وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ ﴾ (محمد :٣٨) ، ثم قرر أنه يجوز النصب بعد الفاء والواو محتجا بقراءة بعضهم : ﴿ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (البقرة:٢٨٤) بنصب (يغفر) و (يعذب) ، ثم قال بعد ذلك : "وتقول : إن تأتنى فهو خير لك وأكرمُك ، وإن تأتنى فأنا آتيك وأحسنُ إليك ، وقال عز وجل : « وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَنُكَفِّرُ عَنكُم

---

(١) انظر :أبوعلى الفارسى/ ٢٤٧ ، والشواهد القرآنية فى كتاب سيبويه /١٨٥.

مِّن سَيِّئَاتِكُمْ »[1] (البقرة :٢٧١) . والرفع هنا وجه الكلام وهو الجيد ، لأن الكلام الذى بعد الفاء جرى مجراه فى غير الجزاء فجرى الفعل هنا كما كان يجرى في غير الجزاء"[2] . وهذا يعنى أنه يسوى بين الرفع والجزم والنصب إذا كان جواب الشرط مجزوما لفظا فإن كان مقترنا بالفاء ترجح الرفع على غيره من الأوجه الجائزة .

٢- يقول : "وإذا قلت : أتونى إلا أن يكون زيد ، فالرفع جيد بالغ وهو كثير فى كلامهم ؛ لأن (يكون) صلة لأن ، وليس فيها معنى الاستثناء ، و(أن يكون) فى موضع اسم مستثنى ؛ كأنك قلت : لا يأتونك إلا أن يأتيك زيد. والدليل على أن (يكون) ليس فيها ههنا معنى الاستثناء أن ليس وخلا وعدا لا يقعن ههنا ، ومثل الرفع قوله عز وجل : « إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ » (النساء :٢٩) ، وبعضهم ينصب على وجه النصب فى (لايكون) والرفع أكثر" [3].

فهو يقرر أن (يكون) فى المثال والآية لايمكن أن تكون أداة استثناء مثل خلا وعدا ، وإنما هى مضارع (كان) التامة ، والاسم مرفوع بعدها على الفاعلية ، ويجوز فيه النصب على أن (يكون) مضارع كان الناقصة ، غير أن الرفع - فى نظره - أكثر من النصب ، بل إن الرفع جيد بالغ وهو كثير فى كلامهم كما علق بذلك على المثال السابق للآية .

٣- قال بتحريك واو الجماعة الساكنة بالضم إذا كان ما قبلها مفتوحا وحذفت بعدها ألف الوصل ، مستشهدا بقوله عزوجل : ﴿وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ (البقرة:٢٣٧) ، ناقلا عن الخليل أنهم جعلوا حركة الواو منها ليفصل بينها وبين الواو التى من نفس الحرف نحو واو (لَوْ) و (أو). ثم قال بعد ذلك : وقد قال قوم : « ولا

---

(١) القراءة بالنون ورفع الراء لابن كثير وأبى بكر وأبى عمرو، وحفص وابن عامر بالياء والرفع. والباقون بالنون والجزم . التيسير /٨٤.

(٢) الكتاب /١:٤٤٨.

(٣) الكتاب/١:٣٧٧ والكوفيون ينصبون (تجارة) أما الباقون فيرفعونها. التيسير /٩٥.

تَنْسَوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ » بكسر الواو [1] جعلوها بمنزلة ما كسروا من السواكن ، وهى قليلة [2].

٤- قال عن إشباع حركة هاء الضمير بالواو أو الياء : إنه إذا كان قبل الهاء حرف لين فإن حذف الياء والواو فى الوصل أحسن، ثم قال بعد ذلك "وأحسن القراءتين : ﴿وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلاً﴾ (الإسراء:١٠٦) و ﴿إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ﴾ (الأعراف :١٧٦) و ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ (يوسف : ٢٠) و ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ﴾ (الحاقة : ٣٠) والإتمام عربى»[3].

هذه أمثلة أربعة حكم سيبويه على إحدى القراءات فى الأول بالجودة ، وحكم فى الثانى على أحد وجهَى القراءة بأنه أكثر من قرينه ، أما فى المثال الثالث فوصف القراءة بالقلة ، واستحسن إحدى القراءتين فى المثال الأخير . فما الذى تعنيه هذه الصفات ؟ وهل يعد ذلك تفضيلا لقراءة على أخرى ؟ وإذا صح ذلك فهل يلام سيبويه على هذا الترجيح ؟ أم أن هذا النهج يتواءم مع طريقته فى استخدام القراءات ونظرته إليها بوجه عام ؟

الحق أن هذا الأسلوب مساير تماما لمنهج سيبويه فى التعامل مع القراءات ، فهو ينظر إليها - فى الأعم الأغلب - على أنها نص عربى ، ويدرسها بناء على هذا الأساس ، مستشهدا أو موجها أو مناقشا . وليس ينكر أحد أن القراءات جميعا ليست على درجة واحدة من الفصاحة ، وإنما تتفاوت درجاتها في هذا الشأن ، غير أن التأدب يلزمنا الاعتداد بها جميعا ، وقد اعتد سيبويه بكل ما أورد من قراءات فى الأمثلة السابقة ، وإن فضل بعضها على بعض ، أوعد بعضها لغة قليلة .

---

(١) ضم الواو قراءة الجمهور أما كسرها فمنسوب فى البحر إلى يحيى بن يعمر ونسب الكسر فى (تناسوا) إلى على ﷺ . البحر ٢٣٨/٢ المختصر/١٥

(٢) الكتاب /٢:٢٧٦.

(٣) الكتاب/٢:٢٩١ والقراءة بالإثبات لابن كثير وبالحذف لباقى السبعة. التيسير /٢٩.

إن سيبويه يسلم بصواب القراءات السابقة جميعا ، ولكنه يضعها - شأنها شأن النصوص الأخرى- فى قوائم الملاحظة والتصنيف فى مجال استنباط القواعد والأحكام النحوية ، ومن ثم كانت أحكامه من كثرة وقلة وجودة وحسن ، دون اعتراض على القراءة من حيث هى قراءة . وليس فى الأحكام السابقة على أية حال ما يمس قداسة القراءة القرآنية أو يقلل من الاحترام لما وردت به من قضايا لغوية ودلالات نحوية(١).

سادسا : وصفه بعض القراءات بالضعف أو الرداءة :

وإذا كنا قد انتصفنا لسيبويه فى موقفه السابق وحكمه على بعض القراءات بالجودة أو الحسن أو الكثرة أو القلة فإننا لانعنى بذلك تبرئة ساحته من الحكم على بعض القراءات بالضعف أو الرداءة ، وإنما كنا نفسر موقفا لم نر فيه تعديا على القراءة أو خروجا على مقتضيات التعامل معها .

لقد حكم سيبويه على بعض القراءات بالضعف ، على حين وصف أخرى بالرداءة وشارك أبا عمرو تلحينه لإحدى القراءات . وسنحاول فيما يلى عرض كل موقف على حدة :

١- قرأ بعض القراء قوله تعالى :«ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ» (الأنعام : ١٥٤) برفع (أحسن) (٢)، على أنها خبر لمبتدأ محذوف والجملة صلة الموصول ، فحذف العائد المرفوع رغم قصر الصلة ، وهو ما ارتضاه الكوفيون (٣) غير أن سيبويه لم يرتض ذلك وحكم على مثل هذا الأسلوب بالضعف فقال : "واعلم أن : كفى بنا فضلا على من غيرُنا ، أجود ، وفيه ضعف ، إلا أن يكون فيه (هو) ، لأن (هو) من بعض الصلة وهو نحو : مررت بأيهم أفضل ، وكما قرأ بعض الناس هذه الآية : تماماً على الذى أحسنُ"(٤) .

---

(١) انظر : الشواهد القرآنية فى كتاب سيبويه /٢١٦.

(٢) تنسب إلى الحسن والأعمش كما فى الإتحاف /٣٢.

(٣) انظر شرح التصريح على التوضيح /١:١٤٤ القاهرة ١٣١٢هـ.

(٤) الكتاب/١:٢٧٠ وانظر : د. أحمد مكى الأنصارى : سيبويه والقراءات/٢٦-٢٨ القاهرة ١٩٧٢م.

٢- قرأ أبو عمرو قوله تعالى : «يَا صَالِحُيْتَنَا» (الأعراف:٧٧) بضم الحاء دون أن يبدل الياء واو مناسبة للضمة ، والقاعدة تقتضى قلبها فى مثل هذا الموضع واوا مثل : موقن وموسر ، ومن ثم قال سيبويه عن مثل هذا السلوك اللغوى إنه لغة ضعيفة ، ونص ماقاله تحت عنوان : (هذا باب ماكانت الياء فيه أولا وكانت فاء) هو: "فإن أسكنتها وقبلها ضمة قلبتها واوا كما قلبت الواو ياء فى ميزان ، وذلك نحو: موقن وموسر وموئس وموبس ، ويازيدُ وأَسٌ. وقد قال بعضهم : يازيدُ يُئَسٌ ، شبهها بقُيلَ. وزعموا أن أبا عمرو قرأ « يَا صَالِحُيْتَنَا» جعل الهمزة ياء ، ثم لم يقلبها واوا، ولم يقولوا هذا فى الحرف الذى ليس منفصلا ، وهذه لغة ضعيفة " (١).

٣- قرئ قوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ (الجاثية :٢١) بنصب (سواء) ورفعه(٢) ، فاستجاز سيبويه الرفع وحكم على النصب بأنه لغة رديئة ، يقول : "واعلم أن ماكان فى النكرة رفعا غير صفة فإنه رفع فى المعرفة. من ذلك قوله عزوجل : « أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ»، وتقول : مررت بعبد الله خيرٌ منه أبوه، فكذلك هذا وما أشبهه ، ومن أجرى هذا على الأول فإنه ينبغى له أن ينصبه فى المعرفة فيقول : مررت بعبد الله خيرا منه أبوه ، وهى لغة رديئة» (٣).

٤- نقل عن أبى عمرو بن العلاء رفضه لقراءة ابن مروان وعيسى بن عمر قوله تعالى : «هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ» (هود : ٧٨) بنصب (أطهر) ، وقوله : احتبى ابن مروان فى هذه فى اللحن ، حيث وقع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها ، وليس هذا من المواضع المقدرة لضمير الفصل .

---

(١) الكتاب/٢: ٣٥٨ وانظر سيبويه والقراءات /٢٥، ٢٦.
(٢) قرأ بالنصب حفص وحمزة والكسائى وقرأ الباقون بالرفع. التيسير /١٩٨.
(٣) الكتاب/١: ٢٣٣ وانظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج /٣: ٣١٧ تحقيق إبراهيم الأبيارى.

ونقل سيبويه ذلك دون اعتراض دليل على موافقته أبا عمرو فى تلحينه هذه القراءة ، فضلا عن أن السياق الذى وردت فيه هذه العبارة يؤيد مانراه من موافقة سيبويه على التلحين[1].

تلك هى المواضع التى يمكن القول إن سيبويه عارض فيها القراءات معارضة صريحة ، وحكم عليها أحكاما لا تتفق مع مبدئه القائل إن القراءة سنة لا تخالف. ولن نحاول الاعتذار عنه هنا بأنه يريد بالضعف مخالفة القياس كما قال بذلك بعض الباحثين [2] ؛ إذ إن القياس يجب أن يتضاءل أمام السماع خاصة إذا كان سماعا نال من التوثيق ما نالت القراءات ، والذى يهمنا هنا أن نقرر أن سيبويه - شأنه شأن النحاة القياسيين يعترض على القراءة إذا تعارضت مع قاعدته ، ولا يتورع عن تخطئتها إذا خالفت قياسا معروفا عنده ، وإن كان موقفه فى هذا السبيل يتضاءل ولايكاد يذكر بجانب مواقفه الحميدة من القراءات التى سبق أن أشدنا بها.

سابعا : قوله بآراء تضاد قراءات يبدو أنها لم تبلغه :

لسيبويه فى كتابه كثير من الآراء التى ذهب إليها وارتضاها ، لكنها تظهر للنظر الفاحص متعارضة مع بعض القراءات القرآنية ، وكثيرا ما تكون الآية موضع القراءة مذكورة في هذا المكان ، غير أنه يستخدمها على وجه من الوجوه المقروء بها ، ويفتى بالرأى يخالف به وجه القراءة الآخر. ومن ذلك :

١- استشهاده على توكيد الفعل المضارع المسند إلى ألف الاثنين بنون التوكيد الثقيلة دون الخفيفة بقوله تعالى : ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾ (يونس :٨٩) بتشديد النون[3] ، وقال : "ولم تكن الخفيفة ههنا ؛ لأنها ساكنة ليست مدغمة فلا تثبت مع الألف ، ولايجوز حذف الألف فيلتبس بالواحد"[4] . كما قال :

---

(١) انظر الكتاب/١:٣٩٧ والبحر/ ٥: ٢٤٦، ٢٤٧ وسيبويه والقراءات /٤٦، ٤٧.

(٢) الشواهد القرآنية فى كتاب سيبويه /٢١٢.

(٣) قرأ ابن ذكوان فقط بتخفيف النون والباقون بتشديدها. التيسير /١٢٣.

(٤) الكتاب /٢:١٥٤.

"وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : اضربانْ زيدا واضربنانْ زيدا ؛ فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير فى كلامها ، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم"(١).

وهذا يعنى رفضه لتوكيد فعل الاثنين بنون التوكيد الخفيفة خوف الجمع بين ساكنين ، مع أن ذلك مذهب بعض النحويين ذهبوا إليه اعتماداً على قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر(٢).

٢- قال بعدم جواز إدغام الياءين فى الفعل (يحيى) فى قوله تعالى : ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾ (القيامة :٤٠) لأن الحركة فى الياء الثانية غير لازمة ، وجوز البيان والإخفاء ، واستدل على عدم الإدغام بقراءة الآية السابقة بالبيان(٣) ، مع أن هناك قراءة بالإدغام فى هذه الآية تضاد ماقال به سيبويه(٤).

٣- استشهد بقوله تعالى : ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ (البقرة :١١٧، آل عمران :٤٧، ٥٩، الأنعام :٧٣، النحل: ٤٠ ، مريم :٣٥ ، يس : ٨٢ ، غافر :٦٨) على وجوب رفع المضارع بعد الفاء ؛ لأن الفاء - عنده - لاتضمر فيها (أن) فى الواجب، ولايكون فى هذا الباب إلا الرفع ، وجعل النصب فى الواجب جائزا فى ضرورة الشعر مستشهدا بقول الشاعر:

سأتركُ منزلى لبنى تميم ... وألحقُ بالحجاز فأستريحا

وقول الأعشى :

ثمت لا تجزوننى عند ذاكمُ ... ولكن سيجزينى الإله فيعقبا

ثم قال : وهو ضعيف فى الكلام (٥).

---

(١) الكتاب/٢:١٥٧.
(٢) انظر الإنصاف /٣٨١، ٣٨٢.
(٣) الجمهور على البيان ونسب الإدغام إلى الفراء. معانى القرآن /٣:٢١٣ والمختصر/١٦٥.
(٤) الكتاب /٢:٣٨٨
(٥) انظر الكتاب /١:٤٢٣.

وكتب القراءات تنسب النصب إلى ابن عامر والكسائى في آيتى النحل ويس ، على حين ينفرد ابن عامر بالنصب فى آيات البقرة وآل عمران ومريم وغافر [١]، وينفرد الحسن بالنصب فى آية الأنعام[٢].

٤- قال عن همز (نبى) و (برية) : وقد بلغنا أن قوما من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبئ وبريئة ، وذلك قليل ردئ [٣] مع أن نافعا قرأ بهمز (النبى) فى قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ (التحريم : ١) ، كما قرأ بهمز البرية فى قوله تعالى ﴿ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ﴾ و﴿ أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ ﴾(البينة: ٦، ٧) [٤].

٥ -قال عن اجتماع الهمزتين محققتين : "وزعموا أن ابن أبى إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه ، وقد تكلم ببعضه العرب ، وهو ردئ ، فيجوز الإدغام فى قول هؤلاء وهو ردئ" [٥] مع أن تحقيق الهمزتين ثابت - كما قال هو - عن العرب ، وقرأ به بعض القراء الأجلاء في مواضع كثيرة من القرآن [٦].

٦- نفى جواز إدغام الراء فى اللام [٧] مع أن ذلك وارد فى كثير من القراءات الموثوق بها لأبى عمرو بن العلاء [٨].

من كل سبق يظهر لنا أن سيبويه قال ببعض الآراء التى تتعارض مع بعض القراءات الموثقة ، سواء أكانت القراءة المعارضة وجها فى آية ذكرها مستشهدا بها على وجه آخر كما حدث فى الأمثلة الثلاثة الأولى ، أم لم تكن الآية موضع القراءة مذكورة فى مجال الرأى كما ظهر من الأمثلة الثلاثة الأخيرة. والحق أنا لا نملك

---

(١) انظر التيسير /٧٦ والإتحاف /٨٩.
(٢) انظر الإتحاف /٨٩، ١٢٧ والمختصر /٣٨.
(٣) انظر الكتاب /٢:١٧٠.
(٤) انظر الإتحاف/٢٥٨ والتيسير /٢٢٤.
(٥) الكتاب/٢:٤١٠.
(٦) انظر التيسير/ ٣٣، ٣٤ والإتحاف /٣٣، ٣٤.
(٧) انظر الكتاب /٢:٤١٢.
(٨) انظر التيسير /٢٧.

القدرة على إدانة سيبويه فى هذه الظاهرة ؛ إذ لا نملك الدليل على معرفته بالقراءة المعارضة[1] وإنى لأزعم أنه لو علم بها لذكرها وحللها نحويا وحكم عليها حكما من الأحكام التى يصف بها القراءة كما سبق بيان ذلك .

من خلال العرض السابق لكيفية تعامل سيبويه مع القراءات القرآنية ، اعتمادا على نصوصه التى أوردها فى كتابه دون تعصب له أو عليه ، ودون إجبار للنصوص أن تحدث بما ليس فيها ، أو قسر لها أن تفتى بما ليس ظاهرا منها ، يمكننا القول : إن سيبويه لم يوفق كل التوفيق فى الالتزام بمبدئه القائل : إن القراءة سنة لاتخالف . ويكفينا دليلا على ذلك موقفه من القراءات التى أوردناها فى البند السادس موصوفة بالقبح أو الرداءة أو الضعف ، وإن كنا نقول - إنصافا للحق - إن ذلك الموقف لا يذكر إلى جانب مواقفه الأخرى التى أعطى فيها للقراءات وزنها ومنحها الاحترام اللائق بها وبنى عليها نقاشا موضوعيا وحوارا جادا مثمرا .

وعلى هذا ليس صحيحا إطلاق القول بأنه كان ملتزما بعدم رفض القراءة [2] أو أنه "لم يرد القراءات كما كان يفعل أتباعه البصريون" [3] ، أو أنه "كان أثرياً فى نحو القراءات ؛ لأنه لا ينكر القراءة التى تخالف القياس ، ولأن كتابه يعتبر مصدرا من مصادر النحو الأثرية"[4] ، فقد اشتمل الكتاب على بعض المعارضات وإن كانت قليلة كما سبق البيان .

ولعل قول سيبويه بآراء تضاد قراءات أرجح أنها لم تبلغه كان ذا أثر واضح فى تلاميذه الذين استفادوا من كتابه ، وطبقوا آراءه ، إذ "وقفوا عند حدود ما استخلص من قواعد وأحكام ، وأخذوا يطبقونها على ما يبلغهم من قراءات لم يضعها سيبويه فى اعتباره عند ملاحظته للمادة اللغوية التى جمعها ؛ لأنها لم تكن

---

(١) انظر الشواهد القرآنية فى كتاب سيبويه /٢٧٠.

(٢) السابق/١٨١.

(٣) أثر القراءات فى الدراسات النحوية /١٥٢.

(٤) محمد الشاطر أحمد : النحو والقراءات /٤٨٩ بتصرف يسير دكتوراه من كلية اللغة العربية/أزهر.

بلغته كما قلنا سابقا" [1] ولذا كثر فيما بعدُ الطعن الصريح على القراءات الموثقة ، وفشا تأويل ماورد مخالفا للقواعد ، وظهرت فى المجتمع اللغوى مؤلفات تحتج للقراءات سبعية وشاذة ، ونحاة يلتمسون للقراءات تعليلا ، اعتمادا على قياس أو تخريج أو استشهاد بالشعر العربى ، وأصبحت القراءات في هذه الدراسات مجالا لتطبيق القواعد ، وليست منبعا تستقى منه القواعد [2].

إن تحكيم سيبويه للقياس فى بعض القراءات وحكمه على بعضها الآخر بالضعف أو الرداءة هو الذى سوغ لنا وضعه بين النحاة القياسيين ، وإن كان أخفهم وطأة على القراءات وأقربهم إلى الفريق المحايد فى تعامله معها .

٣- الكسائى (ت١٨٩هـ):

هو الإمام الذى انتهت إليه رئاسة الإقراء فى الكوفة بعد حمزة ، وإليه كانت رئاسة المذهب الكوفى فى النحو . أخذ القراءة عرضا عن حمزة ، ورحل إلى البصرة فأخذ اللغة عن الخليل [3] ، "ولذا كان يجتذ به منهجان متباينان : منهج مقيد بالنقل وليس للعقل عليه من سلطان ، وهو منهج أهل القراءة القائم على الرواية ، ومنهج مقيد بالعقل ، ويحاول إخضاع النقل لأحكامه ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، وهو منهج أهل العربية القائم على القياس . ويبدو أنه انتهى إلى أن ينتهج فى حياته منهجا وسطا ، فيه ظلال مدرسته الأولى ، وآثار مدرسته الثانية ، ولم يستطع أن يخلص لأحد المنهجين؛ لأن كلا منهما قد ترك فى نفسه أثرا" [4].

وقد كان لهذا التكوين الثقافى أثر فى مواقف الكسائى من القراءات القرآنية، فقد جاءت بعض قراءاته مخالفة للكثير الشائع ، وبنى كثيرا من القواعد على قراءات قرآنية رآها غيره بحاجة إلى تأويل ، ووجه بعض القراءات التى لحنها غيره

---

(١) الشواهد القرآنية /٣٤٧، ٣٤٨.
(٢) انظر السابق.
(٣) انظر طبقات القراء /١: ٥٣٥-٥٤٠.
(٤) مدرسة الكوفة /١١٢، ١١٣

من النحاة ، لكنه على الرغم من كل ذلك لم يسلم من التهجم على بعض القراءات التى خالفت قياسه.

وسنحاول فيما يلى أن نعرض نماذج لهذه المواقف على قلة ماوصل إلينا منها منسوبا إلى الكسائى ، نظرا لعدم وصول مؤلفاته إلى أيدينا ، وكل ما يعرض الآن ناتج عن جمع ما تناثر من أقواله فى كتب غيره .

أولاً : قراءته بما يخالف الكثير الشائع :

ويظهر ذلك فى قوله تعالى : «حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ» (القدر : ٥) حيث قرأ بكسر اللام من (مطلع) [١] . والكثير الشائع فى اسمى الزمان والمكان والمصدر الميمى من باب (فَعَلَ يَفْعُلُ) أن يكون على (مَفْعَل) بفتح العين. قال سيبويه : "وأما ماكان يفعُل منه مضموما فهو بمنزلة ماكان يفعَل منه مفتوحا ، ولم يبنوه على مثال يفعُل ، لأنه ليس فى الكلام (مفعُل) . فلما لم يكن إلى ذلك سبيل ، وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفهما ، وذلك قولك : قتل يقتُل ، وهذا المقتَل"[٢].

ثانيا : قوله ببعض الآراء النحوية اعتمادا على القراءات القرآنية :

كثيرا مانجد الكسائى ينفرد عن جمهور النحاة برأى معتمدا فى ذلك على القرآن الكريم وقراءاته . ومن ذلك :

١- إجازته حذف لام الطلب فى النثر مع بقاء المضارع مجزوما بشرط تقدم (قُلْ) اعتمادا على قوله تعالى : ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ (إبراهيم :٣١) ، أى : ليقيموها ، مع أن جمهور النحاة لم يجز حذف هذه اللام إلا فى الشعر ، ومنع المبرد حذف هذه اللام وإبقاء عملها حتى فى الشعر ، وجعلوا جزم (يقيموا) فى جواب الطلب [٣].

---

(١) انظر : التيسير /٢٢٤ والإتحاف /٢٧٣.

(٢) الكتاب/٢:٢٤٧ .

(٣) انظر مغنى اللبيب /١:١٨٦ ، ١٨٧.

٢- إجازته العطف بالرفع على محل اسم (إن) قبل أن تستكمل خبرها سواء أكان إعراب الاسم خفيا أم ظاهرا ، معتمدا فى ذلك على قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ ﴾ (المائدة :٦٩) ، إذ عطف (الصابئون) بالرفع على محل (الذين آمنوا) قبل استكمال الخبر وهو : (من آمن بالله واليوم الآخر) وعلى قراءة بعض القراء . «إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ» (الأحزاب :٥٦) ، فعطف (ملائكته) بالرفع[١] على محل الجلالة قبل استكمال الخبر وهو (يصلون). وقد شاركه الفراء رأيه إذا كان إعراب الاسم خفيا كما فى الآية الأولى. فإن كان الإعراب ظاهرا كما فى الآية الثانية فإنه لا يجيز ذلك [٢]. أما جمهور النحاة فيؤول كل ذلك ، ولا يجيز الرفع على محل اسم (إن) إلا بعد استكمال خبرها [٣].

٣- إجازته إعمال (إن) - المكسورة الهمزة المخففة النون - عمل ليس اعتمادا على قراءة سعيد بن جبير : «إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَاداً أَمْثَالُكُمْ» (الأعراف ١٩٤) بتخفيف (إن) ونصب (عبادا) و (أمثالكم) [٤].

ثالثا: توجيهه بعض القراءات القرآنية:

لجأ الكسائى إلى توجيه قراءة كثر الجدل حولها ، واختلفت فيها الآراء ، حتى كاد أوائل النحاة يتفقون على تلحينها وهى قراءة «هؤلاء بناتى هنَّ أَطْهَرَ لكم» بنصب (أطهر) ، وقد سبق الحديث عن موقف كل من أبى عمرو بن العلاء وسيبويه من هذه القراءة . أما الكسائى فيخرجها على أسلوب التقريب ، بأن تجرى (هؤلاء) مجرى (كان) وترتفع (بناتى) بها ، ويكون الاعتماد فى الإخبار على الاسم المنصوب (أطهر) ، قال السيرافى : "قوله هذا عبدالله هو خير منك : سيبويه وأصحابه لا يجيزون

---

(١) هى قراءة عبد الوارث عن أبى عمرو. المختصر/١٢٠.

(٢) انظر : معانى القرآن /١: ٣١٠، ٣١١.

(٣) انظر شرح التصريح /١:٢٢٦-٢٢٨.

(٤) انظر المغنى/١:٢٢ ، وشرح التصريح /١:٢٠١.

فيه النصب إذا أدخلت (هو) ؛ لأنه نصبه على الحال لتمام الكلام . وأجاز الكسائى فيه النصب ، وأجرى (هذا) مجرى (كان) ، و(عبدالله) مرتفع بـ(هذا) ، والاعتماد فى الإخبار على الاسم المنصوب . وخرج عليه قراءة من قرأ : "هؤلاء بناتى هن أطهرَ لكم" بالنصب (١).

والكسائى فى كل ما سبق أثرى متشبع بمنهج القراء ، فهو لا يبالى أن تخالف قراءته الكثير الشائع مادامت صحيحة السند عنده ، وهو يحتج بالقرآن وقراءاته لما يؤصل من قواعد ، ويحترم المرويات القرآنية التى لم تجد عند غيره من النحاة إلا التخريج على التأويل ، أو الوصف باللحن حيث ضاقت قواعدهم عن استيعابها (٢).

رابعاً : طعنه بعض القراءات :

لكن الكسائى على الرغم من كل ذلك لم يسلم من الوقوع فيما وقع فيه غيره من النحاة من طعن على القراءة ورمى للقراء بالعجمة . ولم نكد نعثر له فى هذا المجال إلا على أربعة أمثلة ، لكنها - بالقياس إلى ماورد عنه بعامة - تعد كثرة تسمح لنا أن نضعه فى دائرة النحاة القياسيين . وهذه الأمثلة هى :

١- قرأ الجمهور : ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ (المجادلة :١) بإظهار الدال وعدم إدغامها فى السين ، وأدغم الدال فى السين أبو عمرو وهشام وحمزة والكسائى وخلف (٣) . لكن الكسائى يعنف من قرأ بالبيان قائلا : "من قرأ (قد سمع) فبين الدال عند السين فلسانه عجمى ليس بعربى» (٤) كما روى عنه اعتباره إظهارها لكنة ولحنا(٥).

---

(١) شرح السيرافى بهامش الكتاب/١:٣٩٦.
(٢) انظر : الكسائى إمام الكوفيين /١٦٦.
(٣) انظر الإتحاف/٢٥٤ .
(٤) انظر البحر /٨:٢٣٢.
(٥) ابن خالويه : الحجة فى القراءات السبع/ ٩٣ تحقيق د. عبد العال سالم بيروت ١٩٧١م.

٢- قرأ ابن عباس وعلى (رضي الله عنهما) قوله تعالى: «حَتَّىٰ يَلِجَ الْجُمَّلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ» (الأعراف :٤٠) بضم الجيم ، وتشديد الميم[١] . وقال الكسائى عن هذه القراءة : "إن الذى روى (الجُمّل) عن ابن عباس كان أعجميا ، فشدد الميم لعجمته" [٢].

٣- قرأ - ومعه ابن عامر - الآية (٤٠ النحل ، ٨٢ يس) بنصب (يكون) من قوله تعالى : ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [٣] ، ورد قراءة الرفع التى قرأ بها باقى السبعة . قال الفراء: "وأما قوله (فيكون) فهى منصوبة بالرد على (نقول) ، ومثلها التى فى يس منصوبة ، وقد رفعها أكثر القراء. وكان الكسائى يرد الرفع فى النحل وفى يس ، وهو جائز على أن تجعل (أن نقول له) كلاما تاما ، ثم تخبر أنه سيكون ، كما تقول للرجل : إنما يكفيه أن آمره ، ثم تقول : فيفعل بعد ذلك ما يؤمر" [٤].

٤- قرأ عامة القراء قوله تعالى : ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ (يونس ٥٨) بالياء فى (فليفرحوا) وقرأ بتاء الخطاب (فلتفرحوا) رويس وافقه الحسن والمطوعى ، وهى قراءة أبى وأنس رضى الله تعالى عنهما ورفعت إلى النبى ﷺ [٥] كما نسبها الفراء إلى زيد بن ثابت ، وقواها بقراءة أبى : "فبذلك فافرحوا" ثم قال : "وكان الكسائى يعيب قولهم (فلتفرحوا) ؛ لأنه وجده قليلا فجعله عيبا ، وهو الأصل، ولقد سمعت عن النبى ﷺ أنه قال فى بعض المشاهد : (لتأخذوا مصافكم) يريد به: خذوا مصافكم" [٦] ، كما أن هناك قراءة أخرى منسوبة إلى النبى ﷺ تقوى السابقة وهى قوله تعالى :« وَلْتَعفُوا وَلْتَصْفَحُوا» (النور : ٢٢) بالتاء [٧] .

---

(١) المختصر /٤٣.
(٢) انظر البحر/٤: ٢٩٧.
(٣) انظر التيسير /١٣٧.
(٤) معانى القرآن /٢: ١٠٠.
(٥) الإتحاف/١٥٢.
(٦) معانى القرآن /١: ٤٦٩، ٤٧٠.
(٧) انظر المحتسب /٢: ١٠٦.

ورفض الكسائى للقراءات السابقة صريح ليس بحاجة إلى تأويل ، وليس المقصود بالعجمة فى المثالين الأولين أن اللفظ معرب ، كما حاول أحد الباحثين أن يخرج عليه قول الكسائى ، إذ قال : إن هذا لا يعيب الكسائى ولا يدخله فى حملة الهجوم على القراء ، "فالقرآن فيه ألفاظ معربة من العجمية ، ومع هذا ليس لها وزن عربى مثل : جبريل وإبراهيم ، ووردت قراءات ولفظها غير عربى ، ومع هذا لم ينكرها الكسائى ، بل اعترف بها مع علمه أن من نطق بها أولا إنما هو عجمى" (١).

وما أظن الكسائى يقصد هذا بقوله ، وإلا فالألفاظ المعربة منتشرة بكثرة فى القرآن لم ينكر أحد وجودها وفصاحتها. إن سياق الحديث صريح فى دلالته على تهجم الكسائى على القراءتين ومن قرأ بهما ، ولذا وضعناه فى قسم القياسيين ولم نقل بأنه " أثرى فى نحو القراءات " كما قال بذلك الباحث السابق (٢).

٤- أبو زكريا الفراء (ت٢٠٧هـ):

أحد أعلام النحاة العمالقة ، كانت له دراسات فى القرآن وتفسيره ، ورواية لأحرفه .. وهو الذى تكفل - بعد الكسائى - بإتمام بناء المدرسة الكوفية ، وقد غلب عليه الجانب اللغوى ، على عكس الكسائى الذى لم يغلب عليه أحد المنهجين : منهج القراء ومنهج النحاة(٣). وقد كان اعتماد الفراء فى دراساته اللغوية على مصدرين أساسيين هما : القرآن الكريم وقراءاته المختلفة ، ثم شعر العرب وكلامهم ، سواء أوصل إليه عن طريق المشافهة أم عن طريق المناقلة (٤).

وللفراء كتب كثيرة يهمنا منها (معانى القرآن) الذى كان النص القرآنى فيه هو المعتمد فى الدراسة والأساس فى النقاش ، ومن ثم كان أهم كتبه فضلا عن أنه من

---

(١) النحو والقراءات/١١٠.
(٢) السابق/١٠٩.
(٣) انظر مدرسة الكوفة /١٢٧.
(٤) السابق/١٣٩، ١٤٠.

آخرها زمنيا على مايبدو [1] ، ولذا فهو يمثل ناضج الرأى ، وحصيلة العمر من البحث والتنقيب والدراسة والتمحيص . ومن هذا الكتاب ستكون دراستنا لمواقف الفراء من القراءات القرآنية والتى تتجلى فيما يلى :

أولاً :استشهاده بالقراءات القرآنية فى قوله ببعض الآراء النحوية :

ففى قوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الملائكَةِ ﴾ (البقرة :٣١) عاد الضمير أولا على (الأسماء) مفردا مؤنثا فى (كلها) ، ثم عاد عليها جمعا مذكرا: (عرضهم) فقال الفراء : إن (عرضهم) روعى فيه مذهب شخوص العالمين وسائر العالم ، ولو قصد الأسماء بلا شخوص جاز فيه (عرضهن) و (عرضها). أى أن عود الضمير جمعا مذكرا روعى فيه أشخاص العقلاء من أصحاب الأسماء . لكنه لو روعى لفظ الأسماء - وهو جمع تكسير لغير عاقل - فإن عود الضمير عليه يكون جمعا مؤنثا أو مفردا مؤنثا ، واستشهد على هذا المذهب بحرف عبدالله : "ثم عرضهن" وبحرف أُبى "ثم عرضها" [2].

ومن قبيل ذلك ذهابه إلى أن الضمير يعود جمعا مذكرا على غير العقلاء إذا عوملوا معاملة العقلاء ، كما حدث عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ ﴾ (الأحقاف :٤) حيث عاد الضمير على (ما) جمعا مذكرا ، ولم يقل: خلقت ، ولا خلقن ، لأنه إنما أراد: الأصنام ، فجعل فعلهم كفعل الناس وأشباههم ؛ لأن الأصنام تكلم وتعبد وتعتاد وتعظم كما تعظم الأمراء وأشباههم ، فذهب بها إلى مثل الناس ، وهى فى قراءة عبدالله بن مسعود : "من تعبدون من دون الله" فجعلها (من) ، فهذا تصريح بشبه الناس فى الفعل وفى الاسم[3].

---

(١) انظر معانى القرآن : مقدمة المحقق /١٤.

(٢) انظر معانى القرآن/١: ٢٦، والمختصر/٤.

(٣) معانى القرآن /٣:٤٩ وانظر المختصر /١٣٩.

وعند توجيهه قوله تعالى : ﴿ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (البقرة : ٢٤٦) بجزم (نقاتل) فى جواب الأمر قال : إنه لايجوز رفعه ، فإن قرئ بالياء (يقاتل) [١] جاز جزمه فى جواب الطلب ، والرفع على أن تكون الجملة نعتا لملك. ثم خرج من هذا التوجيه إلى قاعدة نحوية شاملة يقول فيها : إنه إذا وقع بعد الأمر اسم نكرة ، بعده فعل يرتبط بهذا الاسم، جاز فى الفعل الرفع والجزم مثل :علِّمْنى علما أنتفع به، فإذا خلت جملة الفعل من الرابط لم يجز فيه إلا الجزم مثل قوله تعالى : ﴿اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ﴾ (يوسف :٩) لا يجوز إلا الجزم ؛ لأن (يخل) لم يعد بذكر إلى الأرض. ولو كان : أرضا تخل لكم ، جاز الجزم والرفع ، كما قال تعالى : ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ﴾ (البقرة :١٢٩)، وكما قال سبحانه : ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ (التوبة :١٠٣) ، ولو كان جزما كان صوابا ، لأن فى قراء عبد الله : «أَنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ تَكُنْ لَنَا عِيدًا» (المائدة : ١١٤) وفى قراءتنا بالواو (تكون) [٢] ، وقد يكون الرفع مرجوحا ، وذلك إذا كانت النكرة فى آية والفعل الذى يجزم ويرفع فى آية أخرى ، فيحسن حينئذ الجزم لانقطاع الاسم من صلته ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا* يَرِثُنِي﴾ (مريم ٥ ، ٦) جزمه يحيى بن وثاب والأعمش ، ورفعه حمزة لهذه العلة ، وبعض القراء رفعه أيضا [٣]، لما كانت (وليا) رأس آية انقطع منها قوله (يرثنى) ، فحسن الجزم. ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ * يَأْتُوكَ﴾ (الشعراء :٣٦ ، ٣٧) على الجزم ، ولو كان رفعا على صلة الحاشرين قلت : يأتونك[٤] . فإن وقع بعد الأمر اسم معرفة بعده فعل مرتبط به ، فالوجه فيه

---

(١) نسبها ابن خالويه إلى السلمى. المختصر/١٥.

(٢) القراءة برفع (تكون) قراءة الجمهور. أما الجزم فروى عن ابن مسعود والمطوعى الإتحاف/١٢٣ والمختصر/٣٦.

(٣) قرأ بجزم (يرثنى ويرث) أبوعمرو والكسائى وافقهما اليزيدى والشنبوذى والباقون بالرفع. الإتحاف /١٨١ والتيسير /١٤٨.

(٤) لم أعثر علي الرفع فيما بين يدى من مصادر.

- عند الفراء - الجزم ، مثل قوله تعالى ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ (يوسف :١٢) ، وقوله : ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ (التوبة : ١٤) بجزم (يرتع) و(يلعب) و(يعذب) إلا إذا صلح فعل الأمر أن يقع على الاسم المعرفة وعلى فعله فإنه يجوز فيه الجزم فى جواب الطلب ، والرفع على أن تكون الجملة حالا من المعرفة في محل نصب. من ذلك : ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ﴾ (هود : ٦٤) ، وقوله تعالى : ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا﴾ (الحجر :٣) بجزم (تأكل) و (يأكلوا) ولو كان رفعا لكان صوابا[١] ، كما قال تعالى ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ (الأنعام : ٩١) ، ولم يقل : يلعبوا"[٢].

وهكذا يسير الفراء فى مواضع كثيرة من معانيه[٣] مقعدا للنحو الكوفى ، محتجا لما يرى بالقرآن الكريم وقراءاته.

ويظهر لنا من احتجاجاته السابقة مايلى :

١- أنه يعتمد القرآن والقراءات أساسا فى القول بالآراء التي يراها دون اعتماد أحيانا على شاهد آخر من شعر أو نثر ، وهذا أمر طبيعى إذ إن الكتاب موضوع أساسا لبيان وجوه القرآن الإعرابية وتبيين معانيه .

٢- انه لايفرق فى الاحتجاج بين المتواتر والشاذ، وإنما يضعهما معا فى مرتبة واحدة ، ويعطى لكل قسم أهمية تعادل أهمية الآخر . وقد ظهر لنا من الأمثلة الثلاثة السابقة احتجاجه بقراءات عبد الله بن مسعود وأبى ، وهذا منهج سليم "يتفق مع منهج الكوفيين فى الاحتجاج بالمثال الواحد ، والبيت الذى لا يعرف قائله، فإذا كان هذا شأنهم مع الشواهد التى قالها العرب ، فما بالك بقراءة منسوبة إلى قارئها ، مشهور بين الناس أمرها ، متصلة بالرسول فى سندها ، موافقة للعربية على وجه من وجوهها"[٤].

---

(١) أورد أبو حيان الرفع فى آية هود غير منسوب إلى قارئ معين انظر البحر/٥:٢٣٩ أما آية الحجر فلم أعثر فيما بين يدى من مصادر على رواية الرفع.

(٢) انظر معانى القرآن /١:١٥٧-١٥٩.

(٣) انظر صفحات : ١٦٦-٣١٣-٣١٥-٣٢٥-٣٣٢-٤٧٠ من الجزء الأول على سبيل الأمثلة.

(٤) أبوعلى الفارسى/٢٦٢.

٣- أنه يستوفى - غالبا - ما فى الآية التى يستشهد بها من قراءات ، وقد ظهر ذلك فى قوله تعالى : ﴿ثم عَرَضَهُم على الملائكَةِ﴾ وقوله سبحانه : ﴿فَهَبْ لى من لَدُنْكَ وليّاً يَرِثُنى﴾.

٤- أنه يهتم - فى الأغلب الأعم - بذكر أسماء القراء الكوفيين مثل حمزة ، أو من بعد عن العصبية البلدية مثل : عبدالله بن مسعود وأبى ، ويكاد يطرد عندى تقديمه قراءات حمزة والكسائى وخلف - وخاصة الأولَيْن - على قراءة غيرهم ترتيبا، بحيث يتحدث أولا عن قراءتهم ، ثم يتعرض بعد ذلك لقراءة غيرهم (١).

ثانياً: توجيهه للقراءة القرآنية:

وتوجيه الفراء للقراءات يتشكل بصور متعددة يمكن أن نجملها فيما يلى :

١- توجيهه لأكثر من قراءة فى الآية الواحدة دون مساس بقداسة أى منها:

وهذه الصورة من صور التوجيه منتشرة بكثرة فى (المعانى)(٢). وسنختار أول آية تعرض لها الفراء فى الكتاب وهى قوله تعالى : ﴿الْحَمْدُ للَّه﴾ (الفاتحة:١) إذ وردت فيها أربع قراءات : رفع الحمد وكسر لام الجر ﴿الْحَمْدُ لِلَّه﴾ وهى قراءة الجمهور(٣) ، ونصب (الحمد) مع كسر اللام وهى منسوبة لابن عيينة ورؤبة(٤) وكسر دال (الحمد) إتباعا لكسرة لام الجر «الْحَمْدِ لِلَّه» وهى مروية عن الحسن(٥) ، وضم لام الجر إتباعا لضمة الدال « الْحَمْدُ لُلَّه » وهى مروية عن إبراهيم بن أبى عبلة(٦).

---

(١) انظر لتحقيق ذلك صفحات ٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٤٢-٣٤٥-٣٨١-٣٩٣-٤٥١-٤٥٣ من الجزء الأول .

(٢) انظر صفحات ٥-١٧ -٣٨٢ من جـ١ ، ١٢-٢٧-٢٩٦ من جـ٢ ، ٥٠-٥٢-١٥٤ من جـ٣ على سبيل الأمثلة.

(٣) انظر الإتحاف /٧٦ .

(٤) انظر المختصر /١ ، وإعراب القرآن لأبى جعفر النحاس/١:٥ تحقيق : زهير غازى. دكتوراه بآداب القاهرة.

(٥) انظر الإتحاف/٧٦ والمختصر/١.

(٦) المختصر/١.

أما قراءة الجمهور فلم تحتج من الفراء إلى توجيه ، إذ (الحمد) مبتدأ مرفوع، و(لله) خبر ، وهذا أمر ظاهر لا يستحق التوقف أمامه "فأما من نصب فإنه يقول: "الحمد" ليس باسم ، إنما هو مصدر ، يجوز لقائله أن يقول : أحمد الله ، فإذا صلح مكان المصدر (فَعَلَ أو يَفْعَل) جاز فيه النصب ، من ذلك قول الله تبارك وتعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ (محمد :٤) يصلح مكانها فى مثله من الكلام أن يقول : فاضربوا الرقاب. ومن ذلك قوله : ﴿ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلاَّ مَن وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِندَهُ ﴾ (يوسف : ٧٩) ، يصلح أن تقول فى مثله من الكلام : نعوذ بالله ، ومنه قول العرب : سقْيًالك ، ورعيا لك ، يجوز مكانه : سقاك الله ، ورعاك الله ، وأما خفض الدال من (الحمد) فإنه قال : هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد ، فثقل عليهم أن يجتمع فى اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة، أو كسرة بعدها ضمة ، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان فى الاسم الواحد مثل : إبِل، فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم . وأما الذين رفعوا اللام فإنهم أرادوا المثال الأكثر من أسماء العرب الذى يجتمع فيه الضمتان ، مثل : الحُلُم والعُقُب ، ولا تنكرن أن يجعل الكلمتان كالواحدة إذا كثر بهما الكلام" (١).

وهكذا وجه الفراء كل قراءات الآية مستفتيا فى توجيهه روح العربية ، وجاعلا الخفة وكثرة الدوران فى الكلام وسيلة لتوجيه بعض القراءات ، ولم يفضل قراءةً منها على الأخرى ، على الرغم من أن أولاها قمة فى الشهرة ، والأخريات مغمورة إلى أبعد الحدود ، لكنها جميعا قراءات ثابتة ، ومن ثم فهى جديرة بالتوجيه والتخريج.

٢- توجيهه لقراءتين أو أكثر فى الآية ثم استحبابه إحداها :

ويظهر ذلك جليا فى حديثه عن قوله تعالى :﴿ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ (البقرة: ١١٧) إذ قال إنها برفع (يكون) عطفا على (يقول) ولا يكون نصبا ، وكذلك

---

(١) معانى القرآن/١: ٣، ٤.

الحال - عنده - فى قوله تعالى : ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾ (الأنعام :٧٣) ثم قال بعد ذلك : "وأما التى فى النحل «إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونَ» (آية :٤٠) فإنها نصب ، وكذلك التى فى يس (٨٢) نصب ، لأنها مردودة على فعل قد نصب بأن ، وأكثر القراء على رفعهما ، والرفع صواب ، وذلك أن تجعل الكلام مكتفيا عند قوله : "إذا أردناه أن نقول له كن " فقد تم الكلام ، ثم قال : فسيكون ما أراد الله ، وإنه لأحب الوجهين إلى ، وإن كان الكسائى لا يجيز الرفع فيهما ويذهب إلى النسق" (١).

فقد وجه النصب فى آيتى النحل ويس ، ثم وجه الرفع أيضا على الرغم من معارضة الكسائى له ، ثم جعل الرفع أحب الوجهين إليه .

ويهمنا هنا أن نعلق على عدم إجازته النصب فى آيتى البقرة والأنعام ، إذ قرأ ابن عامر الآية الأولى بالنصب على حين ينسب النصب فى الآية الثانية إلى الحسن(٢) . فهل نقول إن القراءة لم تبلغه ، ولو بلغته لعلق عليها قبولا أو رفضا ؟ أظن الأمر كذلك ، بدليل أن هناك آيات أخرى تتفق فى هذه القضية مع آيتى البقرة والأنعام ، ولم يتعرض لها الفراء فى معانيه ، وهى الآيات :

٤٧ من سورة آل عمران : ﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ .

٥٩ من سورة آل عمران : ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ .

٣٥ من سورة مريم : ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾.

٦٨ من سورة غافر : ﴿هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ فَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ .

---

(١) السابق: /١: ٧٤، ٧٥.

(٢) أنظر التيسير /٧٦ والإتحاف /٨٩، ١٢٧ والمختصر /٣٨.

وعدم تعرض الفراء لهذه الآيات - ولو بجمعها فى سياق مع آية البقرة كما فعل بالآيتين السابقتين - يؤنسنا فى القول بأن قراءة النصب فى آيتى البقرة والأنعام لم تبلغه .

المهم فى كل ما سبق أن نقرر أن الفراء كان يوجه أكثر من قراءة فى الآية ويستحب إحداها . وهذه الظاهرة تتكرر فى كتابه كثيرا (١).

٣- توجيهه لإحدى القراءات عن طريق الاستشهاد بقراءة أخرى سواء أكانت القراءة المستشهد بها فى الآية نفسها موضع التوجيه، أم كانت فى آية أخرى :

فمن التوجيه عن طريق الاستعانة بقراءة أخرى فى نفس الآية المستشهد بها ماحدث فى توجيهه قوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾ (الحجر :٦٦) ، إذ قال : إن (أن) مفتوحة على أنها بدل من الأمر فتكون فى موضع نصب بوقوع القضاء عليها ، وقد تكون فى موضع نصب على نزع الخافض منها ، أى قضينا إليه ذلك الأمر بهذا ، وقال إنه لو قرئ بالكسر لكان وجها (٢) ، أى على تضمين القضاء معنى القول ، بدليل قراءة ابن مسعود : "وقلنا إن دابر" (٣).

ومن التوجيه عن طريق الاستعانة بقراءة فى آية أخرى توجيهه قوله تعالى : ﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُم بَأْسُنَا إِلاَّ أَن قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ ﴾ (الأعراف :٥) إذ قال إن الدعوى خبر كان ، ومرفوع كان هو (إلا أن قالوا) فأن فى موضع رفع ، "وهو الوجه في أكثر القرآن : أن تكون أن إذا كان معها فعل ، أن تجعل مرفوعة والفعل منصوبا ؛ مثل قوله : ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ ﴾ (الحشر :١٧) و ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَن قَالُوا ﴾ (الجاثية :٢٥) . ولو جعلت الدعوى مرفوعة و(أن) فى موضع نصب كان صوابا ، كما قال الله تبارك وتعالى : «لَيْسَ الْبِرُّ أَن تُوَلُّوا» (البقرة :١٧٧) وهى في إحدى القراءتين:

---

(١) انظر صفحات : ١٢٤-١٤٣-٣٧٥-٣٩٣-٤٠٧-٤١٨-٤٤١ من الجزء الأول على سبيل الأمثلة.

(٢) نسبت قراءة كسر (إن) للأعمش . المختصر /٧١.

(٣) معانى القرآن /٢: ٩٠.

ليس البرُّ بأن تولوا"[1] . وهكذا يستخدم الفراء القراءات - حتى الشاذ منها - فى توجيه القراءات الأخرى ليسلم له التفسير الذى يذهب إليه وكأنه بهذه الطريقة يفسر القراءة بالقراءة [2].

٤- توجيه القراءة بما يتناسب مع القواعد التي ارتضاها :

فقد ارتضى ألا يتقدم معمول المصدر عليه ، ومن ثم خرج قوله تعالى : ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ (الإسراء ٢٣) على أن معناه : وأوصى بالوالدين إحسانا ، فيكون الجار والمجرور متعلقا بأوصى لا بالمصدر .

كما ارتضى - ومعه جمهور النحاة - ألا تلحق الفعل علامة تثنية ولاجمع إذا كان الفاعل مثنى أو جمعا ، ومن ثم خرج قراءة: [3] «إِمَّا يَبْلُغَانَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاهُمَا» (الإسراء :٢٣) على أن علامة التثنية عائدة على الوالدين المذكورين قبله ، "و (أحدهما أو كلاهما) على الائتناف كقوله ، ﴿ثم عموا وصموا﴾ ثم استأنف فقال ﴿ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ (المائدة :٧١) ، وكذلك قوله ﴿لاهيةً قلوبُهُمْ وأسروا النجوى﴾ ثم استأنف فقال : ﴿ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ (الأنبياء :٣)[4] ، وعلى الرغم من وجاهة هذا التخريج ، فإننا نراه صورة من صور تحكيم القياس النحوى فى القراءة القرآنية ، وكان الأولى بالفراء - وهو أحد رءوس المدرسة الكوفية التي تقيم للشاهد الواحد ميزانا وتعتد به فى القول ببعض القواعد - أن يعتد بهذه الشواهد الثلاثة الموثقة فى القول بإمكانية إلحاق علامتى التثنية والجمع بالفعل إذا كان مرفوعه مثنى أو جمعا ، خاصة إذا كان قد ثبت أن هذه الظاهرة لغة لبعض العرب مما يعنى وجود أمثلة عربية أخرى تؤيدها[5].

---

(١) معانى القرآن/١:٣٧٢ وقرأ (ليس البرّ) بالنصب حفص وحمزة ، وباقى السبعة بالرفع . أما قراءة (ليس البرُّ بأن تولوا) فمنسوبة إلى ابن مسعود انظر التيسير /٧٩ والمختصر /١١.

(٢) انظر صفحات : ١٢٤-٢٧٥-٢٩٤-٢٩٥-٣٠٠-٣٠٤-٣٠٨-٣٨٣-٣٩١-٤٥٢-٤٦٩-٤٧٣ من الجزء الأول على سبيل الأمثلة.

(٣) هى قراءة حمزة والكسائي وخلف. التيسير /١٣٩ والإتحاف/١٧٣.

(٤) معانى القرآن/٢:١٢٠ وانظر ١٩٨.

(٥) انظر شرح ابن عقيل/١٧١-١٧٣.

٥- انتفاعه ببعض القوانين الصوتية فى توجيه بعض القراءات :

لحظ الفراء كثيرا من القوانين الصوتية وعالجها فى كتابه ، ومن ثم اتخذها مستندا يتكئ عليه فى تخريج بعض القراءات القرآنية ، وقد مررنا منذ قليل توجيهه لقراءتى "الحمدِ للهِ" - بكسر الدال إتباعا لكسرة اللام - و"الحمدُ لُله" - بضم اللام إتباعا لضمة الدال - ومن ذلك أيضا توجيهه قراءة من قرأ[١] بسكون الميم من قوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ (هود:٢٨) أو سكون النون[٢] من قوله سبحانه ﴿لا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الأَكْبَرُ﴾ (الأنبياء :١٠٣) ، إذ لحظ "أن الضمتين المتواليتين ثقيلتان ، وكذلك الكسرتان المتواليتان ، ومثلهما الكسر بعد الضم ، والعكس ، وقرر أن الفتحة أخف الحركات الثلاث ، وانتفع بتطبيق بعض هذه القوانين فى تخريج القراءتين السابقتين" [٣] ، يقول الفراء : "وقوله ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ العرب تسكن الميم التى من اللزوم ، فيقول : «أَنُلْزِمْكُمُوهَا» وذلك أن الحركات قد توالت فسكنت الميم لحركتها وحركتين بعدها وأنها مرفوعة . فلو كانت منصوبة لم يستثقل فتخفف. إنما يستثقلون كسرة بعدها ضمة أو ضمة بعدها كسرة ، أو كسرتين متواليتين أو ضمتين متواليتين . فأما الضمتان فقولهم : « لا يَحْزُنُهُمُ» جزموا النون ؛ لأن قبلها ضمة ، فخففت كما قال (رُسْل) . فأما الكسرتان فمثل قوله الإبْل إذا خففت . وأما الضمة والكسرة فمثل قول الشاعر :

وناعٍ يخبِّرْنا بِمَهْلِكِ سيد تَقَطّعُ من وجدٍ عليه الأنامل

وإن شئت : تُقَطّعُ. وقوله فى الكسرتين :

إذا اعوججن قلت : صاحِبْ قوِّمِ

---

(١) نسبها ابن خالويه إلى عباس عن أبى عمرو ، المختصر /٥٩.

(٢) قرأ أبوجعفر بسكون النون مع ضم الياء وكسر الزاى. المختصر/٩٣.

(٣) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة/٤٦٩ وانظر ٤٧٠-٤٧٢.

يريد : صاحبى ، فإنما يستثقل الضم والكسر ، لأن لمخرجيهما مؤونة على اللسان والشفتين تنضم الرفعة بهما ، فيثقل الضمة ، ويمال أحد الشدقين إلى الكسرة فترى ذلك ثقيلا . والفتحة تخرج من خرق الفم بلا كلفة" (١).

وبمثل هذه الطريقة خرج الفراء كثيرا من القراءات معتمدًا على القوانين الصوتية(٢) التى توصل إليها - دون شك - من استقراء الأساليب العربية ، ومن ثم كانت هذه القراءات - عنده - سائرة على النمط العربى الصحيح صوتيا .

ثالثا : تناقضه فى موقفه من بعض القراءات أحيانا :

ويظهر ذلك جليا فى رضاه عن قراءة قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ (النساء :١) بنصب (الأرحامَ) وحكمه بالقبح على قراءتها بالجر : (والأرحامِ) ، لأنه لا يعطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار ، كما يذهب إلى ذلك جمهور النحاة ، وإنما يكون ذلك خاصا بالشعر نظرا لطبيعته الأسلوبية ووقوعه تحت تأثير بعض القيود الفنية(٣) . لكنه حين تعرض لإعراب قوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ (النساء : ١٢٧) قال إن موضع (ما) يمكن أن يكون رفعا عطفا على فاعل (يفتيكم) ، "وإن شئت جعلت (ما) فى موضع خفض ؛ يفتيكم الله فيهن وما يتلى عليكم غيرهن" (٤) أى أن (ما) يكون فى موضع جر عطفا على الضمير المجرور فى (فيهن).

فهل نبيح لأنفسنا القول بأن الفراء قد ناقض نفسه فى هذين الموضعين ؟ وإذا كان تخريج الآية الثانية ممكنا على العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار فلماذا يقبح ذلك فى الآية الأولى مع أن الجر قراءة علم من أعلام السبعة هو

---

(١) معانى القرآن/٢:١٢، ١٣.

(٢) انظر معانى القرآن جـ١ ص٤١ ، ٤٣٧، جـ٢ ص١١٧، ١١٨، جـ٣ ص٢٣، ٢٢٢، ٢٢٣ ، ٢٤١.

(٣) معانى القرآن /١:٢٥٢، ٢٥٣. وانظر التيسير /٩٣.

(٤) السابق /١:٢٩٠.

حمزة ، ومعه كثير من القراء الأجلاء ، مثل ابن مسعود والأعمش والمطوعى وقتادة ويحيى بن وثاب ، وطلحة بن مصرف[1]؟.

إن الأولى والأجدر أن تحترم القراءة ، ولا يحكم عليها بالقبح ، ويقال بالقاعدة التى تشير إليها ، كما ذهب إلى ذلك بعض معتدلى النحاة[2] ، دون تمسك بالقياس أو تعصب للقواعد .

رابعا : حكمه على بعض القراءات بالجودة :

كان الفراء أحيانا يوجه أكثر من قراءة فى الآية ، ثم يحكم على أحد وجوهها بأنه أجود من الآخر . ويظهر ذلك بوضوح فى حديثه عن قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ (فصلت :١٧) حيث ورد برفع (ثمود) ونصبه [3] ، فجعل الرفع أجود من النصب ، "لأن أما تطلب الأسماء ، وتمتنع من الأفعال ، فهى بمنزلة الصلة للاسم . ولو كانت أما حرفا يلى الاسم إذا شئت والفعل إذا شئت ، كان الرفع والنصب معتدلين مثل قوله : ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ ﴾ [4] (يس :٣٩) ، ألا ترى أن الواو تكون مع الفعل ومع الاسم ؟ فتقول : عبد الله ضربته وزيدا تركته ، لأنك تقول : وتركت زيدا، فتصلح فى الفعل كما صلحت فى الاسم . ولا تقول : أما ضربت فعبد الله ، كما تقول : أما عبد الله فضربت ، ومن أجاز النصب وهو يرى هذه العلة فإنه يقول : خلقة ما نصب الأسماء أن يسبقها لا أن تسبقه . وكل صواب" [5].

كلتا القراءتين إذن صواب عنده ، لا غبار عليها ، لكن إحداهما أجود من الأخرى ؛ لأن القياس النحوى يعضدها ويؤازرها ، فالرفع والنصب يعتدلان إذا كان

---

(١) انظر التيسير /٩٣ والإتحاف /١١١ والمختصر/٢٤ والإنصاف /٢٧٢.

(٢) انظر الإنصاف /٢٧٢-٢٧٤.

(٣) قرأ الجمهور بالرفع ، وقرأ الحسن وابن أبى إسحاق وعيسى بالنصب. الإتحاف /٢٣٥ والمختصر /١٣٣.

(٤) قرأ الكوفيون وابن عامر بنصب الراء (والقمر) والباقون برفعها. التيسير /١٨٤.

(٥) معانى القرآن /١٤:٣، ١٥.

الاسم بعد أداة تدخل على الأسماء كما تدخل على الأفعال ، مثل قوله تعالى﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ ﴾ أما إذا كانت الأداة مثل (أما) خاصة بالدخول على الأسماء فالقياس يقضى بالرفع ، ومن ثم استجاده الفراء ، غير أنه لم يغفل تصويب النصب أيضا.

وقد حدث مثل هذا الموقف أمام قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ ﴾ (الشورى:٥١) حيث قال : إنه يجوز فى (يرسل) الرفع والنصب ، لكن النصب أجود [١].

ولا نستطيع أن ننكر على الفراء مثل هذا الموقف ، إذ لا تتساوى القراءات فى درجة شيوعها فى الأساليب العربية مادام يحتفظ لكل قراءة بمكانتها ويعتد بها ولا يتهمها بالقبح أو الغلط كما حدث منه أحيانا .

خامسا : تجويزه وجوها إعرابية فى الآيات :

قد يتعرض الفراء لوجه قرئت به إحدى الآيات فيخرجه ، ثم يجوز فيها وجها آخر يقول بعده : ولو قرأ به قارئ كان صوابا . وربما قال ببعض الوجوه مقررا أنه لم يسمعها مع ثبوت أنها قراءة مروية ، على حين يقول ببعض الوجوه التى لم ترد بها رواية أصلا . وسنحاول فيما يلى عرض نماذج لهذه الظاهرة :

١- عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ ﴾ (البقرة :٩٠) قال إن (أن) فى (أن ينزل) جزاء ، ولو نويت بها الاستقبال ومحض الجزاء لكسرت (إن) وجزمت بها كقوله جل ثناؤه : ﴿ فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰ آثَارِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا ﴾ (الكهف :٦) فقرأها القراء بالكسر ، ولو قرئت بفتح (أن) على معنى : إذ لم يؤمنوا ، ولأن لم يؤمنوا ، ومن أن لم يؤمنوا ، لكان صوابا ، وتأويل (أن) فى موضع نصب ، لأنها إنما كانت أداة بمنزلة (إذ) فهى فى موضع

---

(١) معانى القرآن /٢٦:٣ وقد قرأ نافع بالرفع في (يرسل) مع إسكان ياء (فيوحى) وباقى السبعة بنصبهما . التيسير /١٩٥.

نصب إذا ألقيت الخافض وتم ما قبلها . فإذا جعلت لها الفعل أو أوقعته عليها أو أحدثت لها خافضا ، فهى فى موضع ما يصيبها من الرفع والنصب والخفض"[١].

والفراء فى قوله : "ولو قرئت بفتح أن ... لكان صوابا" يبدو أنه يرتكز على علم بهذه القراءة ؛ إذ قال ابن خالويه فى (مختصر البديع)[٢] : "فلعلك باخع نفسك ... أن لم يؤمنوا" بفتح الهمزة ، ذكره الفراء للأعمش عن أبى بكر عن عاصم. وهذا يعنى أن الفراء قد أفتى بفتح الهمزة من (أن) وهو يدرك تماما أنها قراءة مروية ورواية جائزة .

٢- فى قوله تعالى : ﴿لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ (البقرة :٢٨٦) قال : "الوسع اسم فى مثل معنى الوُجد والجُهد. ومن قال فى مثل الوُجد : الوَجْد ، وفى مثل الجُهد : الجَهد ، قال فى مثله من الكلام : ﴿لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ ولو قيل وَسْعها لكان جائزا ، ولم نسمعه[٣] وقد ثبت أن القراءة بفتح الواو لابن أبى عبلة[٤].

وعند حديثه عن قوله تعالى : ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ﴾ (الأعراف : ٥٣) قال : إن (نرد) ليس معطوفا على (فيشفعوا) ، "إنما المعنى - والله أعلم - أو هل نرد فنعمل غير الذى كنا نعمل . ولو نصبت (نرد) على أن تجعل (أو) بمنزلة (حتى) ، كأنه قال : فيشفعوا لنا أبدا حتى نرد فنعمل . ولا نعلم قارئا قرأ به" [٥] . وقد ثبت أن النصب مروى عن ابن أبى إسحاق[٦].

٣- قال فى قوله تعالى : ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ﴾ (البقرة: ٢٣٦) إن (قدره) بالرفع "ولو نصب كان صوابا على تكرير الفعل على النية ،

---

(١) معاني القرآن /١: ٥٨، ٥٩ وانظر جـ٢ ص ١٢٤.
(٢) المختصر /٧٨.
(٣) معانى القرآن/١: ١٨٨.
(٤) انظر المختصر/١٨.
(٥) معانى القرآن /١: ٣٨٠.
(٦) انظر المختصر /٤٤.

أى : ليعط الموسع قدره ، والمقتر قدره. وهو مثل قول العرب : أخذت صدقاتهم ، لكل أربعين شاةً شاةٌ ، ولو نصب الشاة الأخرى كان صوابا" [1] وقد ذكر أبوحيان قراءة النصب غير معزوة إلى قارئ معين [2].

ويمكن أن يقال الشيء نفسه فى قوله تعالى : ﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ (المائدة :٢٤) إذ قال : ولو كانت "إنا هاهنا قاعدين" كان صوابا [3] . وهو من الناحية اللغوية ممكن على أن يكون الظرف (هاهنا) خبرا لإن ، وتكون (قاعدين) حالا، لكنه لم ترد به رواية على ما أعلم .

وكذلك قوله فى قوله تعالى : ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ (الأنعام:٩١) : ولو كانت جزما لكان صوابا ، كما قال : ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا﴾ (الحجر :٣) [4] ولم ترد فى (يلعبون) رواية بالجزم على ما أعتقد .

وهكذا يفتح الفراء الباب للوجوه الإعرابية التي تجيزها اللغة فى الآيات سواء أوردت بها قراءة أم لم ترد[5]. وليس ذلك غريبا على من يقول : "والقراء لا تقرأ بكل ما يجوز فى العربية ، فلا يقبحن عندك تشنيع مشنع مما لم يقرأه القراء مما يجوز"[6] . ومادام القراء لا يقرأون بكل ما يجوز فى العربية فهذا يعنى أن هناك وجوها كثيرة غيرمقروء بها ، وإذن فلا ضير عليه ولا على غيره إن هم أظهروها وأجازوها .

ولعل الفراء يقصد بصواب الأوجه التى ذكرها ، مما لم ترد به رواية ، أنه صواب فى العربية ، فلو قرئ به لكان صوابا أيضا. ومعنى ذلك أن الوجه الإعرابى

---

(١) معانى القرآن/١:١٥٣.

(٢) انظر البحر/٢:٢٣٤.

(٣) معانى القرآن /١:٣٠٤.

(٤) السابق/١:٣٤٣.

(٥) انظر صفحات ١٠١-١٤٥-١٥٣-٢٣٧-٢٦٦-٣٤٣-٣٤٥ من جـ١ ، ١٩ -١٠٧-٢١٦من جـ٢ ، ١٦٨ من جـ٣ مثلا .

(٦) معانى القرآن /١:٢٤٥.

معلق فى الآية على ورود الرواية به ، فإن لم ترد فهو جائز فى العربية ومرفوض قطعا فى الآية .

سادسا : عدم رضاه عن بعض القراءات :

تتعدد فى (معانى القرآن) المواضع التي وردت فيها قراءات لم يرض عنها الفراء ، ولم يرها موافقة لما ثبت عنده من القواعد النحوية . وقد عبر الفراء عن عدم رضاه فى صورتين : صورة مخففة كأن يقول : "ولست أستحب ذلك" ، أو "ولست أشتهيه" أو "ولا يعجبنى ذلك" متدرجا إلى "ولا أستحبها لشذوذها" أو "ولا أشتهيها لشذوذها" . وصورة أخرى صريحة فى طعن القراءة والحكم على القراء بالوهم وعدم الدراية .

وسنحاول فيما يلى عرض نماذج لمثل هذه القراءات التى لم تنل رضا الفراء فلم يقبلها :

(أ) من نماذج الصورة الأولى :

١- يرى الفراء أن همزة التعدية وباء الجر تتعاقبان فى بعض المواضع ، وعلى هذا وجه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾ (البقرة :٢٠) على أن المعنى : ولو شاء الله لأذهب سمعهم ، "ومن شأن العرب أن تقول : أذهبت بصره ، بالألف إذا أسقطوا الباء . فإذا أظهروا الباء أسقطوا الألف من : أذهبت" (١).

غير أن بعض القراء قرأ : « يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يُذْهِبُ بِالأَبْصَارِ» (النور :٤٣) بضم الياء وكسر الهاء من (يذهب) (٢)، وقرأ آخرون : «وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَاءَ تُنْبِتُ بِالدُّهْنِ» (المؤمنون :٢٠) بضم التاء وكسر الباء من (تنبت) (٣) ، فرأى الفراء "أن الذين ضموا على معنى الألف شبهوا دخول الباء وخروجها من هذين الحرفين بقولهم : خذ

---

(١) معانى القرآن /١:١٩.

(٢) هى قراءة أبي جعفر المدنى كما فى الإتحاف/١٩٩، والمختصر /١٠٢ ، والمحتسب/٢:١١٤.

(٣) هى قراءة ابن كثير وأبى عمرو ورويس وافقهم ابن محيصن واليزيدى ، الإتحاف/١٩٥.

بالخطام وخذ الخطام ، وتعلقت بزيد وتعلقت زيدا . فهو كثير فى الكلام والشعر ، ولست أستحب ذلك لقلته" (١).

الأسلوب إذن له مثيل فى العربية ، كثير فى النثر والشعر ، بأن يعدى الفعل مرة بنفسه ومرة بالباء ، ولكن الفراء مع ذلك لا يستحب الجمع بين الهمزة والباء لقلته .

٢- عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿ سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (البقرة :٢١١) قال إن الأمر من سأل : (سل) دونما همزة ؛ لأنه فعل كثير الدور فى الكلام ، ومثله : كل وخذ "وقد تهمزه العرب. فأما فى القرآن فقد جاء بترك الهمز ، وكان حمزة الزيات يهمز الأمر إذا كانت فيه الفاء أو الواو ، مثل قوله : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ (يوسف :٨٢) ، ومثل قوله : ﴿ فَاسْئَلِ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ الْكِتَابَ ﴾ (يونس :٩٤) ولست أشتهى ذلك ؛ لأنها لو كانت مهموزة لكتبت فيها الألف كما كتبوها فى قوله تعالى : ﴿ فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا ﴾ (طه :٧٧) ، ﴿ وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلاً ﴾ (يس :١٣) بالألف" (٢).

حجة الفراء فى معارضة القراءة بالهمز فى كلتا الآيتين إذن هى أنها لم تكتب بالألف فى المصحف . ولكن ذلك لا يتسق له ؛ فكم من قراءة لا يتفق منطوقها ظاهرا مع رسم المصحف ، ولكنه يحتملها . وهذه القراءة مما يحتمله رسم المصحف دون شك. فإذا كان رسم المصحف محتملا لهذه القراءة وكان همز الأمر من سأل واردا عن العرب كما قال الفراء نفسه فلماذا لا يشتهيها ؟

إن القراءة بدون همز منسوبة فى كتب القراءات إلى ابن كثير والكسائى وخلف من بين القراء الأربعة عشر ، والباقون يقرأون بالهمز ، ولا شك أنهم جميعا يعتمدون على الرواية والسند الموثق فيما يقرأون به ، ومن ثم لا مجال لرفض هذه القراءة أو عدم اشتهائها على حد تعبير الفراء . أما اتكاؤه على رسم المصحف فلنا

---

(١) معانى القرآن /١:١٩ وانظر نموذجا آخر في ص٤١٤.

(٢) السابق/١:١٢٥ وانظر مثالين آخرين فى ص٢٦٥ جـ١، ١٤٦ جـ٣.

معه فيه وقفة بعد قليل نبين فيها عدم تمسكه بالرسم أحيانا ، ودفاعه عن قراءات خالفت الرسم المصحفى فعلا .

٣- وفى قوله تعالى : ﴿إِلاَّ أَن يَخَافَا أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ (البقرة :٢٢٩) لم تعجبه قراءة حمزة وبعض أهل المدينة « إِلاَّ أَن يُخَافَا » ببناء الفعل للمجهول ؛ لأن الفعل آنئذ يكون قد عمل فى ألف الاثنين ، وفى المصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه: (ألا يقيما ...) [١]، ومعلوم أن النحاة يصححون هذا الوجه بأن يكون (ألا يقيما) بدل اشتمال من نائب الفاعل ، وبذا يسقط اعتراض الفراء.

٤- قرأ حمزة قوله تعالى : ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ (الأنفال :٥٩) : بالياء فى (لايحسبن) ، وقرأها كذلك حفص وابن عامر . فقال الفراء عن هذه القراءة : "وما أحبها لشذوذها" [٢] ، لأن القراءة بالتاء تخرج بسهولة فالفاعل ضمير مستتر ، و (الذين كفروا) مفعول أول لتحسبن ، وجملة (سبقوا) هى المفعول الثانى. أما على قراءة الياء ، فسيكون (الذين كفروا) الفاعل ، ومن ثم تحتاج الجملة (سبقوا) إلى حرف مصدرى حتى تسد مسد المفعولين ، ومن ثم قال الفراء عن قراءة حمزة إنه اعتبرها بقراءة عبدالله (ولا يحسبن الذين كفروا أنهم سبقوا إنهم لا يعجزون) ، والتمس الفراء للقراءة تخريجين : **أحدهما** : أن تكون جملة (سبقوا) حالية ، و (أنهم لا يعجزون) بفتح همزة (أن) [٣] سادة مسد المفعولين ، على زيادة (لا) ، كما حدث فى قوله تعالى : ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ (الأنبياء : ٩٥) .

وثانيهما : أن تكون جملة (سبقوا) هى السادة مسد المفعولين على إضمار (أن) المصدرية .

---

(١) انظر معاني القرآن /١:١٤٦، ١٤٧ وحاشية المحقق رقم (٨) فى ١٤٦.

(٢) معانى القرآن /١:٤١٦ وانظر التيسير /١١٧.

(٣) هى قراءة ابن عامر كما فى التيسير /١١٧.

ومع هذين التخريجين لم يستحب الفراء قراءة حمزة لشذوذها[1].

من الأمثلة السابقة يمكننا استنتاج معارضة الفراء لبعض القراءات الموثقة معتمدا على مخالفتها لخط المصحف حينا ، وعلى عدم موافقتها للقواعد العربية حينًا آخر ، لكن الذى يجمعها جميعا هو أنه يعترض عليه برفق نسبى ويوجهها على الرغم من ذلك .

(ب) أما صور الطعن الصريح على القراءة والقراء فمن نماذجها :

١- ماسبق أن تعرضنا له من تقبيحه قراءة حمزة : «واتقوا الله الذى تَسَاءَلُونَ به والأَرحامِ» بجر (الأرحام) على الرغم من أنه وجه قراءة أخرى على هذا الوجه الذى استقبحه [2].

٢- قوله : " وليس قول من قال :« مُخْلِفَ وَعْدَهِ رُسُلِه» (إبراهيم : ٤٧) «زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهِمْ شُرَكَائِهِمْ » (الأنعام:١٣٧) بشىء"[3]، لأن فيه فصلا بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف ، وهذا غير جائز فى النثر ، ومن ثم عاب الفراء القراءتين . ولعله فى ذلك متأثر بما قاله سيبويه فى كتابه ، إذ استشهد بآية إبراهيم - على قراءة الجمهور بإضافة (مخلف) إلى (وعد) ونصب (رسله) - على أن اسم الفاعل المصوغ من متعد إلى مفعولين ، إذا لم ينون أضيف إلى مفعوله التالى ونصب المتأخر ، ولا يجوز أن ينصب الأول ويضاف للثانى فيحدث الفصل بين المتضايفين ، وذلك خاص بالشعر [4]. ولعل سيبويه لم يضع هاتين القراءتين في اعتباره وهو يضع القاعدة ، ومن ثم لا نحمله تبعة التهجم عليهما ، ويحمل الفراء وحده وزر بداية الحملة على هاتين القراءتين ، تلك الحملة التى جاراه فيها نحاة كثيرون من بعده .

---

(١) انظر معانى القرآن/١:٤١٤-٤١٦ وانظر مثالا آخر فى جـ٢ ص٥٣.

(٢) انظر معاني القرآن /١:٢٥٢ ، ص ١٨٠ ، ١٨١ من هذا البحث .

(٣) السابق /٢:٨١ وانظر الجزء الأول ٣٥٧، ٣٥٨.

(٤) انظر الكتاب/١:٨٩، ٩٠.

٣- فى قوله تعالى : ﴿مَّا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ (إبراهيم : ٢٢) : قرأ حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب وحمران بن أعين بكسر الياء من (بمصرخىّ)[١] فقال عنها الفراء : "ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى فإنه قل من سلم منهم من الوهم . ولعله ظن أن الباء فى (بمصرخى) خافضة للحرف كله ، والياء من المتكلم خارجة من ذلك. ومما نرى أنهم أوهموا فيه قوله : « نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ » (النساء:١١٥) [٢] ، ظنوا - والله أعلم- أن الجزم فى الهاء ، والهاء فى موضع نصب ، وقد انجزم الفعل قبلها بسقوط الياء منه. ومما أوهموا فيه قوله « وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِونُ » (الشعراء :٢١٠)[٣].

وهكذا رمى الفراء القراء بالوهم وعدم الدراية بالعربية فى موضع واحد ثلاث مرات ، مع أن القراءة بكسر ياء المتكلم لغة بنى يربوع وأجازها قطرب وأبو عمرو بن العلاء [٤] ، وقال الفراء نفسه إنه سمعها عن العرب ، وقد سمع بعضهم ينشد :

قال لها هل لك يا تافِيَّ قالت له ما أنت بالمرضِيَّ

"فخفض الياء من (فِىّ) ، فإن يك ذلك صحيحا فهو مما يلتقى من الساكنين فيخفض الآخر منهما وإن كان له أصل فى الفتح"[٥].

فلماذا يحكم على القارئ بالوهم ويخرج قول الشاعر ؟ وهل كان القراء أقل حرصا من الشعراء على ما يروون ؟ وهل يعقل أن يجهل مثل حمزة وأبى بكر وأبى

---

(١) انظر الإتحاف/١٦٥.

(٢) بتسكين الهاء من (نوله) و(نصله) وهى قراءة حمزة وأبى بكر وأبى عمرو كما في الإتحاف/ ١١٦.

(٣) معانى القرآن/٢:٧٥ ، ٧٦ وقراءة (الشياطون) بالواو تنسب للحسن والأعمش. المختصر/ ١٠٨.

(٤) انظر الإتحاف/١٦٥.

(٥) معانى القرآن /٢:٧٦.

عمرو أن الفعل فى (نوله) و (نصله) مجزوم بحذف حرف العلة وهم من هم فى العربية لا يجهل أحد مقدارهم ؟

أو يغيب عن مثل الحسن الفرق بين جمع التكسير وجمع المذكر السالم من حيث الإعراب والبنية ؟

وإذا كان الفراء نفسه قد خرج قراءة حمزة والأعمش ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ (الأعراف:١١١) بسكون الهاء ، على أنها لغة لبعض العرب، يقفون على الهاء المكنى عنها فى الوصل إذا تحرك ماقبلها . وأُنشِدَ فى ذلك كثيرا من الأشعار - على حد زعمه[١] - فلماذا إذن هذا التهجم والاجتراء على قراءة (نُوَلِهْ) و (نُصْلِهْ) مع أن التخريج الأول - وهو معتدل وعلمى - أسبق من التعرض للآية الأخيرة من حيث الترتيب ؟

إنها لصورة من صور الطعن لا يرقى إليها الشك ، صريحة لا تقبل الجدال ، تؤخذ على الفراء ، وتكاد تعد أبرز معايبه .

٤- قرأ بعض القراء قوله تعالى: «لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ» (الجاثية :١٤) ببناء (يجزى) للمجهول مع وجود المفعول منصوبا وإنابة الجار والمجرور مناب الفاعل . وقد ارتضى هذه القراءة بعض النحويين وبنوا عليها قاعدة [٢].

غير أن الفراء يقول : "وقد قرأ بعض القراء فيما ذكر لى :« لِيُجْزَى قَوْمًا»، وهو فى الظاهر لحن ، فإن كان أضمر فى (يجزى) فعلا يقع به الرفع كما تقول : أعُطِيَ ثوبا ، ليُجْزَى ذلك الجزاءُ قوما ، فهو وجه" [٣].

من كل ما سبق يتبين لنا أن الفراء عارض ما لا يتفق مع مذهبه النحوى من قراءات ووصم بعضها باللحن والقبح ، كما رمى بعض القراء بالوهم وعدم الدراية ،

---

(١) انظر معانى القرآن /١:٣٨٨.

(٢) انظر شرح ابن عقيل /١٨٧.

(٣) معانى القرآن/٣ :٤٦ ، والقارئ هو أبو جعفر كما فى الإتحاف/٢٤١.

وقد كان مجترئا إلى أبعد حد فى تهجمه على بعض القراءات ، وقد قال بذلك قبلنا بعض الباحثين (١).

ومن هنا نرفض القول بأن الفراء " كان يقف من القراءات التي لا توافق مذهبه موقفا سليما لا يهاجم فيه ، بل يعترف به فى لطف ... وأنه لم يكن فى قسوة البصريين" (٢) ، كما أننا لا نتعاطف مع القول بأن الفراء "أثرى يقرأ بما وافق الأثر ولو خالف القياس(٣)" مهما قيل من أن "التصويب والتخطئة ليست للقراءة ولكن للقياس العربى" ، فالنصوص السابقة واضحة وصريحة وليست بحاجة إلى تأويل وكلها ناطقة بأن الفراء كان يفضل القياس النحوى على القراءة إذا تعارضا ولم يكن يجد غضاضة فى تلحين القراءة أو طعن القارئ. ويجب ألا يعمينا التعصب للقدماء عموما وللفراء بخاصة عن هذه الحقيقة الواضحة فنقع فى التناقض الذى وقع فيه أحد الباحثين القائلين بأثرية الفراء كما سبق أن بينا ، إذ عاد بعد ذلك ليقول : "وأحيانا يقف الفراء من القراءة موقف المدافع عن قراءة والمعارض لأخرى على وجه دون آخر ، فهو يدافع عن قراءة أبىّ لموافقة معناها معنى قراءة الجماعة، وقد جاءت على ماقعد ، بينما لا تعجبه قراءة حمزة على الرغم من أنه كوفى ؛ لأنها مخالفة لقواعد النحويين ، فالفراء فى الواقع يقوى القراءة ويختارها إما بحسب ما رواه من أثر وقوى عنده هذا الأثر كما تقدم موقفه من قوله تعالى ﴿لا تَعْدُوا فى السَبْتِ﴾ و ﴿فَرْوحٌ﴾ وإما بحسب موافقتها لما وضع من موازين القواعد الموضوعة يختارها على غيرها" (٤).

---

(١) انظر المدارس النحوية/٢١٩-٢٢٢، وأبوزكريا الفراء ومذهبه/٣٨٧، ٣٨٩، وأثر القراءات فى الدراسات النحوية/١٥٦-١٥٨، وثعلب ومنهجه/٣٤، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم/ ١: ٥١-٥٣.

(٢) انظر أبوعلى الفارسى/٢٦٣، ٢٦٤.

(٣) انظر النحو والقراءات/٢٥٥-٢٥٨.

(٤) السابق/٢٧٠.

فكيف يكون أثريا وهو يعارض قراءة ؛ لأنها مخالفة لقواعد النحويين ؟وكيف يكون أثريا وهو - على حد تعبير الباحث - يقوى القراءة ويختارها - أحيانا - بحسب موافقتها لما وضع من موازين القواعد الموضوعة ؟ وإذا كان الأثرى يفعل ذلك فكيف يتصرف القياسى؟

إن الفراء - ومواقفه خير دليل على ذلك - قياسى من الدرجة الأولى أمام القراءات القرآنية .

سابعا :موقفه من رسم المصحف:

كان الفراء معنيا برسم المصحف فى كثير من القراءات التى تعرض لها ، وربما اتخذ الرسم المصحفى متكأ لعدم رضاه عن بعض القراءات كما سبق لنا بيان ذلك فى قراءة حمزة ﴿ فاسأل الذين يقرأون الكتاب ﴾ و ﴿ واسأل القرية التى كنا فيها ﴾ وهذا يعنى فى ظاهره احتراما للرسم المصحفى.

وقد حاولنا التعرف على موقف الفراء مفصلا من هذه القضية فظهر لنا أنه "لا يخضع لنظام معين أو نظرة مطردة ؛ إذ هو أحيانا يرتضى ما يخالف الرسم ، وأحيانا يشير إلى موافقة الكتاب فيحتج برسمه" (١) ، وسنحاول فيما يلى إعطاء تصور لمواقفه من الرسم المصحفى :

١- فهو أحيانا يتمسك بالرسم المصحفى فى مقابل ما ورد عن العرب ، ويظهر ذلك فى حديثه عن قوله تعالى : ﴿ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَاكُمْ ﴾ (آل عمران : ١٥٣) إذ قال : "ومن العرب من يقول أخراتكم ، ولا يجوز فى القرآن ، لزيادة التاء فيها على كتاب المصاحف ، وقال الشاعر :

ويتقى السيف بأُخْرَاتِهِ من دون كف الجار والمعصمِ(٢)

---

(١) انظر أبوعلى الفارسى/٦٦٦.

(٢) معانى القرآن/١:٢٣٩.

وفى قوله تعالى : ﴿لا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ﴾ (يوسف :٥) قال إنهم إذا تركوا الهمزة من (الرؤيا) قالوا : الرويا ، مراعاة للهمزة كأنها موجودة ، فيتجنبون القلب والإدغام . وإذا كان من شأنهم تحويل الهمزة قالوا : لا تقصص رُيَّاك فى الكلام ، فأما فى القرآن فلا يجوز ؛ لمخالفة الكتاب(١).

وحين تعرض لقراءة أبى عمرو : « إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ » (طه: ٦٣) ، واحتجاجه أنه بلغه عن بعض أصحاب محمد ﷺ أنه قال : إن فى المصحف لحنا ، وستقيمه العرب قال الفراء : ولست أشتهى علىّ أن أخالف الكتاب(٢) .

٢- وقد يدافع عن قراءة يظن أنها مخالفة لرسم المصحف كما حدث فى توجيه قوله تعالى ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ (المنافقون :١٠) إذ خرج جزم (أكن) بالعطف على موضع الفاء ؛ لأنها فى محل جزم ، إذ لو وقع الفعل موقعها بدون الفاء جُزم . ووجه النصب عطفا على (أصدق) فيقال (وأكونَ) بالواو ، ثم قال : "وأرى ذلك صوابا ؛ لأن الواو ربما حذفت من الكتاب وهى تراد ، لكثرة ما تنقص وتزاد فى الكلام . ألا ترى أنهم يكتبون (الرحمن) و (سليمن) بطرح الألف ، والقراءة بإثباتها ، فلهذا جازت . وقد أسقطت الواو من قوله ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ (العلق :١٨) ومن قوله ﴿وَيَدْعُ الْإِنسَانُ بِالشَّرِّ﴾ (الإسراء :١١) والقراءة على نية إثبات الواو ، وأسقطوا من الأيكة ألفين فكتبوها فى موضع : ليكة (١٧٦ من الشعراء ، ١٣ من ص) وهى فى موضع آخر : الأيكة (٧٨ من الحجر ، ١٤ من ق) والقراء على التمام(٣) ، فهذا شاهد على جواز "وأكون من الصالحين" (٤) .

---

(١) السابق/٢:٣٥.

(٢) السابق/٢:١٨٣.

(٣) ابن كثير ونافع وابن عامر يقرأون آيتى الشعراء وص بلام مفتوحة من غير همزة بعدها، ولا ألف قبلها ، وفتح التاء ، والباقون بالألف واللام مع الهمزة وخفض التاء . والذى فى الحجر وق بهذه الترجمة . انظر : التيسير /١٦٦.

(٤) معانى القرآن /١:٨٧، ٨٨ وانظر جـ٣ : ١٦٠ وقراءة (أكون) بالواو لأبى عمرو بن العلاء. التيسير/٢١١.

٣- وفى بعض الأحيان يحلل بعض القراءات المخالفة فعلا للرسم المصحفى ويوجهها إعرابيا :

ففى قوله تعالى ﴿ اهْبِطُوا مِصْرًا ﴾ (البقرة :٦١) كتبت (مصرا) بالألف ، وأسماء البلدان - فى نظره - لا تنصرف خفت أو ثقلت ، ولذا كانت بحاجة إلى توجيه : "فإن شئت جعلت الألف التى فى (مصرا) ألفا يوقف عليها ، فإذا وصلت لم تنون فيها ، كما كتبوا "سلاسلا" و "قواريرا" بالألف ، وأكثر القراء على ترك الإجراء فيهما وإن شئت جعلت (مصر) غير المصر التى تعرف ، يريد : اهبطوا مصرا من الأمصار فإن الذى سألتم لا يكون إلا في القرى والأمصار ، والوجه الأول أحب إلى؛ لأنها فى قراءة عبدالله : « اهْبِطُوا مِصْرَ» بغير ألف ، وفى قراءة أبى : « اهْبِطُوا فإنَّ لكم مّا سألتُمْ واسكنوا مِصْرَ » وتصديق ذلك أنها فى سورة يوسف بغير ألف : ﴿ ادْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ ﴾ (يوسف : ٩٩) ، وقال الأعمش - وسئل عنها فقال : هى مصر التى عليها صالح بن على" (١) .

وهكذا يتبين لنا أن الفراء لا يتخذ موقفا واحدا تجاه الرسم المصحفى ، لا يتقيد به تقيد الأثريين ، ولا يجحده جحود المارقين ، وإنما يتوسط بين هؤلاء وأولئك . على أن الاتجاه - فى أغلبه - يدل على أنه معتد بالرسم إذا وجد له وجها من كلام العرب(٢).

٥- الأخفش (سعيد بن مسعدة) (ت ٢١١هـ) :

هو أحد النحاة الكبار الذين غلب عليهم الطابع القياسى فى تناولهم للقراءات القرآنية . فبينما نجد له احتجاجات بالقراءات متواترة وشاذة بما فى ذلك بعض القراءات التي هوجمت من كثير من النحاة ، نجد له إلى جانب ذلك كثرة نسبية من مواقف الطعن على القراءات والقراء ؛ لأن القراءة لم توافق القواعد الموضوعة ، أو لأن القارئ قرأ بما ليس بمقيس . ومن أهم مواقفه :

(١) معانى القرآن /١:٤٣ وانظر أيضا ٢٦٧ . وقد قرأ الحسن والأعمش (مصر) بغير تنوين، ووقفا عليها بغير ألف، وهى كذلك في مصحف أبى وابن مسعود والباقون بالتنوين . الإتحاف/٨٤، والمختصر/٦.

(٢) انظر أبوعلى الفارسى/٢٦٦، وأبو زكريا الفراء /٢٩٤، ٢٩٥.

(أ) **احتجاجه بالقراءات القرآنية متواترة أو شاذة في القول ببعض القواعد** النحوية التى خالف فيها جمهور النحاة . ومن ذلك مذهبه فى جواز حذف الفاء من جواب الشرط فى النثر مستدلا على ذلك بقوله تعالى :﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ ﴾ (البقرة :١٨٠) [١] ، وجمهور النحاة على أن حذف الفاء من جواب الشرط لا يكون إلا فى ضرورة الشعر ، باستثناء ابن مالك الذى أجاز الحذف فى النثر نادرا مستشهدا بحديث اللقطة : (فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها). وقد خرج بعض النحاة الآية السابقة على أن (الوصية) نابت عن فاعل (كتب) و (للوالدين) متعلق بها وليس خبرا والجواب محذوف ، أى : فليوص [٢] .

كما جوز - ومعه الفراء -تقدم الحال على عاملها إذا كان جارا ومجرورا ، اعتمادا على قوله تعالى : « وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ » (الزمر :٦٧) بكسر التاء من (مطويات) ، وجعل ذلك قياسا على الرغم من حكم النحاة عليها بالندرة[٣].

كما فسر كون المراد بحروف المعجم هو : حروف الإعجام مستشهدا بقراءة بعضهم : « وَمَن يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُّكْرَمٍ » (الحج :١٨) بفتح الراء ، أى : من إكرام [٤].

وإذا كان هناك ما يشبه الإجماع من البصريين وبعض الكوفيين على عدم جواز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها ومحاولة أكثرهم النيل من قراءة الحسن وزيد بن على وعيسى بن عمر ومحمد بن مروان السدى قوله تعالى : « هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ » (هود :٧٨) بنصب (أطهر) ، ولجوء أكثرهم إلى تخريج هذه القراءة، فقد رُوى عن الأخفش أنه يرتضيها ويجوز - بناء عليها - وقوع ضمير

---

(١) معانى القرآن للأخفش /١:١٥٨، ونصه :"فالوصية على الاستئناف ، كأنه -والله أعلم-: «إن ترك خيرا فالوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا».

(٢) انظر مغنى اللبيب /١:٩١، ١٤١، وانظر جـ٢ ١٧٠.

(٣) انظر شرح ابن عقيل /٢٤٨ ومعانى القرآن للفراء /٢:٤٢٥. والقراءة بنصب (مطويات) نسبها ابن خالويه لعيسى بن عمر. المختصر/١٣١.

(٤) ابن جنى : سر صناعة الإعراب/١ : ٤٠ القاهرة ١٩٥٤م والقراءة منسوبة لأبى معاذ . المختصر /٩٤.

الفصل بين الحال وصاحبها [1] ، وإن كان نصه فى (معانى القرآن) على غير ماروى عنه حيث قال : «وهذا لا يكون ؛ إنما يُنصب خبر الفعل الذى لا يستغنى عن خبر ، إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماء المضمرة التى تسمى الفصل»[2].

وهكذا يستخدم الأخفش القراءات سندا يؤيد ما يذهب إليه فى مواجهة جمهور النحاة ، بصرف النظر عن تواتر القراءة أو شذوذها ، أو تهجم النحاة عليها. مع ملاحظة أن القراءات هى سنده الوحيد فيما ضربنا من أمثلة .

(ب) تهجمه على بعض القراءات القرآنية :

وإذا كان الموقف السابق يحمد من الأخفش ويذكر له ، فإن له - إلى جانب الموقف السابق - موقفا آخر لم تنل منه القراءات فيه ذلك الاحترام ، وإنما كان حظها الحكم بعدم سماعها من أحد من العرب ، أو تضعيفها أو تخطئتها ، أو الحكم على قارئها بالخطأ ، ومن ذلك :

١ - قرأ يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة "بِمُصْرِخِيِ" بكسر الياء ، فقال الأخفش : "وهذا لحن لم نسمع به من أحد من العرب ولا أهل النحو" [3] .

وقد علق أبو حيان على رفض الأخفش - وقبله الفراء وبعده الزجاج وأبو جعفر النحاس والزمخشرى - بقوله : "وما ذهب إليه من ذكرنا من النحاة لا ينبغى أن يلتفت إليه ، واقتفى آثارهم فيها الخلف ، فلا يجوز أن يقال فيها إنها خطأ أو قبيحة أو رديئة ، وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنها لغة لكنه قل استعمالها ، ونص قطرب على أنها لغة فى بنى يربوع ، وقال القاسم بن معن وهو من رؤساء النحويين الكوفيين : هى صواب ، وسأل حسين الجعفى أبا عمرو بن العلاء ، وذكر تلحين أهل النحو فقال : هى جائزة، وقال أيضا : لا تبالى إلى أسفل حركتها أو إلى فوق ، وعنه

---

(١) انظر الإتقان ١٩٦/١ ، والمغنى /٢:١٠٤.

(٢) معانى القرآن للأخفش/٢:٣٥٦، ٣٥٧.

(٣) معانى القرآن للأخفش/٢:٣٧٥، وانظر :البحر/٥:٤١٩، والإتحاف/١٦٥.

أنه قال : هى بالخفض حسنة ، وعنه أيضا أنه قال : هى جائزة ، وليست عند الإعراب بذلك . ولا التفات إلى إنكار أبى حاتم على أبى عمرو تحسينها ، فأبو عمرو إمام لغة ، وإمام نحو ، وإمام قراءة ، وعربى صريح ، وقد أجازها وحسنها ، وقد رووا بيت النابغة :

علىٌ لعمرو نعمة بعد نعمة لوالده ليست بذات عقارب

بخفض الياء من على" (١).

وما ذكره أبو حيان كاف للرد على الأخفش وأمثاله ، وقد سبق لنا شئ من ذلك فى نقاشنا مع الفراء حول رده هذه القراءة وجعلها من وهم القراء ، لكن قول الأخفش هذا أخف بكثير من قول الفراء وغيره من النحاة الذين رفضوا هذه القراءة.

٢- لا يكون أفعل التفضيل - إذا تجرد من ال والإضافة - إلا مقترنا بمن الجارة للمفضول سواء أكانت ظاهرة أم مقدرة(٢). أما (فُعْلَى) مؤنث أفعل فقال بعض النحاة إنها "لا تستعمل إلا بالألف واللام أو الإضافة . تقول : هذا أصغر منك، فإذا رددته إلى المؤنث قلت : هذه الصغرى أو صغرى بناتك. ويقبح عنده أن يقال : صغرى ، بغير إضافة ولا ألف ولام. قال سحيم :

ذهبن بمسواكى وغادرن مذهبا من الصوغ فى صغرى بنان شماليا

وقرأ بعض القراء :« وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَى» (البقرة :٨٣) على فُعْلَى بغير تنوين ، وكذلك قرأ فى الكهف : « إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسنى » (آية ٨٦) على فُعْلَى بغير تنوين ، فذهب سعيد بن مسعدة إلى أن ذلك خطأ لا يجوز»(٣) . فأنت تراه

---

(١) البحر/٥:٤٢٠.

(٢) انظر شرح ابن عقيل/٣١٩-٣٢١.

(٣) الأشباه والنظائر/٤:١٥٥ والقراءة (فعلى) بغير تنوين منسوبة إلى الحسن فى الإتحاف/٨٦، وما فى معانى الأخفش/١:١٢٧ "وقال بعضهم: قولوا للناس حُسْنى ، يؤنثها ولم ينونها ، وهذا لا يكاد يكون، لأن الحسنى لا يُتكلم بها إلا بالألف واللام ، كما لا يتكلم بتذكيرها إلا بالألف واللام".

يخطئ القراءة ؛ لأنها خالفت قاعدة موروثة مع أن ابن خالويه فى مختصر البديع نسب رواية هذه القراءة إلى الأخفش عن بعضهم[١] ، وكذلك فعل الزجاج من قبله[٢] . وهذا يدل على أنه خطأ القراءة رغم روايته لها .

٣- قرأ أبوجعفر المدنى قوله تعالى : « يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يُذْهِبُ بِالأَبْصَارِ» (النور:٤٣) بضم الياء وكسر الهاء من (يذهب) فذهب الأخفش وأبو حاتم إلى تخطئة أبى جعفر ؛ إذ جمع بين الهمزة والباء وهما تتعاقبان [٣] ، وقد سبق لنا أن ناقشنا الفراء فى موقفه من هذه القراءة .

وهكذا يقف الأخفش موقف المعارض لبعض القراءات فيخطئ ويضعف إذا لم تتواءم مع المقاييس النحوية التي ارتضاها ورضى عنها من سبقوه [٤]. ومن هنا جاز لنا أن نضعه فى قائمة النحاة القياسيين اعتمادا على هذا الموقف المتشدد تجاه القراءات.

٦- أبو عثمان المازنى :

أحد النحاة البارزين الذين ظهرت مقدرتهم فى المجال اللغوى ، وكان أبرز ما تعمق فيه أبو عثمان هو فن "التصريف" الذى ألف فيه كتابا شرحه ابن جنى فى كتاب بعنوان "المنصف : شرح التصريف" وعلى هذا الكتاب سيكون اعتمادنا فى بيان موقف المازنى من القراءات على قلة ما وصل إلى أيدينا منها .

وأول ما تجدر الإشارة إليه بصدد الحديث عن المازنى هو احترامه البالغ للقياس على ماورد عن العرب ، واعتقاده أنهم حكماء فيما ينطقون به ولذا يقول :

---

(١) المختصر/٧.

(٢) الزجاج : معانى القرآن وإعرابه/١:١٣٧ تحقيق د:عبد الجليل عبده شلبى ط القاهرة ١٩٧٣، ١٩٧٤م.

(٣) انظر البحر/٦:٤٦٥ والمختصر/١٠٢ والمحتسب/٢:١١٤ والإتحاف/١٩٥.

(٤) انظر أمثلة أخرى فى : دراسات لأسلوب القرآن الكريم/١:٥٠.

"وكل ما فعلوا فله مذهب وحكمة ، فضع الأشياء حيث وضعوا ، واتق ما اتقوا ، وقس على ما أجروا تصب الحق إن شاء الله تعالى" (١) . ويقول فى موضع آخر : "وكان الخليل وسيبويه يأبيان ذلك (يقصد البناء على ما بنت العرب وعلى أى مثال سألته كما ذهب الأخفش) ويقولان : ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، وما لم يكن فى كلام العرب فليس له معنى فى كلامهم ، فكيف تجعل مثالا من كلام قوم ليس له فى أمثلتهم معنى ؟ وهذا هو القياس . ألا ترى أنك إذا سمعت : "قام زيد" أجزت : "ظرف خالد ، وحمق بشر" ، وكان ما قسته عربيا كالذى قسته عليه ؛ لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول ، وإنما سمعت بعضا فجعلته أصلا وقست عليه ما لم تسمع. فهذا أثبت وأقيس إن شاء الله" (٢).

ولابد أن يكون لهذه النظرة أثرها فى مواقف المازنى من القراءات والتى نلخصها في النقاط التالية :

١- استشهاده بالقراءات القرآنية :

ويظهر ذلك فى ذهابه إلى جواز الإدغام فى المتماثلين إذا كانت الحركة فيهما لازمة مثل : حُيِيَ بالمكان ، وأُحْيِيَ زيد ، "فالإدغام فى هذا جائز نحو قولك : حُيَّ فى هذا المكان وقد أُحِيَّ زيد ، تلقى حركة الياء المدغمة على الحاء ، وتجريه مجرى غير المعتل ، وإن شئت أظهرت . وقد قرأ بعض الناس : « وَيَحْيَا مَنْ حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ » ، ﴿ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾ (الأنفال :٤٢) (٣).

والقراءة الأولى (بكسر الياء الأولى مع فك الإدغام) قرأ بها نافع والبزى وقنبل من طريق ابن شنبوذ ، وأبو بكر وأبو جعفر ويعقوب ، وخلف عن نفسه ، وافقهم ابن محيصن بخلفه ، والباقون من الأربعة عشر بياء مشددة مفتوحة وبه قرأ

---

(١) المنصف/٢ :٢٩٩.

(٢) السابق/١ :١٨٠.

(٣) السابق/٢ :١٨٨.

قنبل عن طريق ابن مجاهد ، وهما لغتان مشهورتان فى كل ما آخره ياءان من الماضى أولاهما مكسورة نحو : عَىَّ وحَىَّ[1].

كما يبدو ذلك فى ذهابه إلى جواز همز الواو المضمومة إذا وقعت فى أول الكلمة مستشهدا بقراءة الجمهور قوله تعالى : ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ (المرسلات :١١) ، لأن أصلها (وُقّتت) ، لأنها فُعِّلت من الوقت ، ولكنها ألزمت الهمز لانضمامها . لكنه عقب على ذلك بقوله : "ولو كانت فى غير القرآن لكان ترك الهمز جائزا" [2] مما يوهم أن القراءة بترك الهمز لا تجوز فى القرآن ، ولذا علق ابن جنى على ذلك بقوله: "وقوله في (أقتت) : ولكنها ألزمت الهمز لانضمامها ، ليس يعنى أن الضم موجب للهمز ، بل يريد أنه مجوز للهمز ، لأنه قد بين هذا فى أول الفصل فيقول : إنها ألزمت الهمز لانضمامها فى أكثر الأمر ، وإن كان ترك الهمز جائزا ، كما يجوز أشياء كثيرة فى القياس ، وإن لم يرد بها السماع، على أن أبا عمرو قد قرأ "وقتت" بلا همز" [3].

يتضح من النموذجين السابقين أن المازنى كان يحتج أحيانا بالقراءات فى القول بقواعد صوتية . وهذا يعنى اتخاذه إياها مصدرا من مصادر الاستشهاد ، غير أن ذلك قليل فيما نسب إليه من آراء .

٢- الحكم على قراءة بعدم الاطراد أو الشذوذ :

ومن ذلك قوله : "إن الفكاهة مَقْوَدَةٌ إلى الأذى" جاء به على الأصل ... وليس هذا بالمطرد فى الكلام ، وقد قرأ بعض القراء : « لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ» (البقرة:١٠٣) لا تقول على هذا : مَقْوَلَةٌ ولا مَبْيَعَة" [4].

---

(١) الإتحاف/١٤٢، ١٤٣ وانظر التيسير/١١٦.

(٢) المنصف/١:٢١٨.

(٣) المنصف/٢٢٠ وانظر التيسير/٢١٨.

(٤) المنصف/١:٢٩٥ وقرأ (لَمَثْوَبَةٌ) قتادة كما فى المختصر/٨.

القاعدة المطردة في مثل ما سبق هى نقل حركة كل من الواو والياء إلى ما قبلها ثم قلبها ألفا ، ومن ثم حكم المازنى على القراءة بعدم الاطراد . وهو فى ذلك متسق تماما مع موقفه من القياس الذى قدمنا به الحديث عنه .

ومن قبيل ذلك - غير أنه لم يذكر القراءة - قوله : إن الواو إذا وقعت مفتوحة أول الكلمة لا تبدل إلا أن يشذ الشئ فيجئ على غير القياس مثل قولهم : امرأة أناة وهى وناة من الونى ، ثم قال : "وقالوا : (أحد) فى (وحد) وهذا شاذ نادر ليس مما يتخذ أصلا ، وإنما يحفظ نادرا" (١).

ومعلوم أن بسورة الإخلاص آية ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ مجمعا على قراءتها بالهمز من جميع القراء وهى أشهر من أن تعارض . فهل يقال : إنها لم تبلغ أبا عثمان؟

لا أظن الأمر كذلك فهى فى قمة الشهرة ، لا يكاد يجهلها مسلم ، ومن ثم نضمها إلى الآية الأولى لتؤازرها فى القول بأن المازنى حكم على بعض القراءات بعدم الاطراد أو الشذوذ .

٣- رده بعض القراءات وحكمه على بعض القراء بالخطأ والجهل وعدم الدراية :

ويظهر ذلك واضحا فيما يلى :

(أ) رد قراءة : « فَبِمَ تُبَشِّرُونِ » (الحجر :٥٤) بكسر النون مخففة. وقد قال الزجاج فى ذلك : "والإقدام على رد هذه القراءة غلط ؛ لأن نافعا رحمه الله قرأ بها. وأخبرنى إسماعيل بن إسحاق أن نافعا رحمه الله لم يقرأ بحرف إلا وأقل ما قرأ به اثنان من قراء المدينة ، وله وجه فى العربية فلا ينبغى أن يرد ، ولكن الفتح فى قوله : "فبم تبشرون" أقوى فى العربية" (٢).

---

(١) المنصف/١:٢٣١.

(٢) معانى القرآن وإعرابه/١:١٩٧. وكسر النون من (تبشرون) لنافع ، وغيره من السبعة إلا ابن كثير يفتحونها: التيسير/١٣٦.

(ب) عند تعرضه لقراءة « مَعَائِش » (الأعراف :١٠) بالهمز ، والقياس يقضى ببقاء الياء ، لأنها عين الكلمة وليست زائدة قال : إن همزها خطأ فلا يلتفت إليه "وإنما أخذت عن نافع بن أبى نعيم ، ولم يكن يدرى ما العربية ، وله أحرف يقرؤها لحنا نحوا من هذا "(١).

ومعلوم أن نافعا هذا قد قرأ على سبعين من التابعين ، وفيه قال الإمام مالك ابن أنس وصاحبه عبدالله بن وهب : قراءة نافع سنة ، وقال الليث بن سعد إمام أهل مصر : حججت سنة ثلاث عشرة ومائة ، وإمام الناس فى القراءة يومئذ نافع بن أبى نعيم ، وقال : أدركت أهل المدينة وهم يقولون : قراءة نافع سنة (٢) فكيف يرمى مثل هذا الرجل بعدم الدراية ؟ وعلى فرض ذلك جدلا : أليست هذه القراءة مروية رواية صحيحة عن التابعين الراوين بدورهم عن الصحابة المتلقين عن الرسول ﷺ ؟ وإذا كان العرب قد قالوا فى جمع مصيبة : مصائب كما روى المازنى نفسه فلماذا يحكم عليها بالخطأ ولا يتخذ ذلك قاعدة حتى لو كانت قاعدة محكوما عليها بالقلة ؟

ولكن ذلك ليس غريبا على من هاجم القراء جميعا ، وجعلهم متعلقين بالألفاظ جاهلين للمعانى :

"قال أبو عثمان : والتصريف ينبغى أن ينظر فيه من قد نقب فى العربية فإن فيه إشكالا وصعوبة على من ركبه غير ناظر فى غيره من النحو ، وإنما هو والإدغام والإمالة فضل من فضول العربية . وأكثر من يسأل عن الإدغام والإمالة القراء للقرآن فيصعب عليهم ؛ لأنهم لم يعملوا أنفسهم فيما هودونه من العربية . فربما سأل الرجل منهم عن المسألة قد سأل عنها بعض العلماء فكتب لفظه ، فإن أجابهُ غير ذلك العالم بمعناه وخالف لفظه كان عنده مخطئا ، فلا يلتفت إلى قوله : أخطأت ، فإنما يحمله على ذلك جهله بالمعانى وتعلقه بالألفاظ" (٣).

---

(١) المنصف/١:٣٠٧ وانظر الإتحاف/١٣٣.

(٢) انظر : طبقات القراء/٢:٣٣٠-٣٣٤

(٣) المنصف/٢:٣٤٠-٣٤١.

وليس بعد ذلك دليل على عدم الثقة بالقراء ورواياتهم مما يدل دلالة واضحة أن المازنى كان يفضل القياس على الروايات القرآنية ، ولا يهمه بعد ذلك أن يحكم على القراءة بعدم الاطراد أو الشذوذ أو الخطأ ، وهذا هو ماسوغ لنا وضعه فى قافلة النحاة القياسيين .

٧- المبرد (ت ٢٨٥هـ أو ٢٨٦هـ)

هو تلميذ المازنى ، والمتأثر به فى كثير مما قال خاصة ما يتصل بالقراءات . وله مؤلفات مشهورة منها المقتضب والكامل والفاضل ، وعلى المقتضب - وهو الذى خصص أساسا للدرس اللغوى - سنعتمد فى إبراز مواقفه من القراءات القرآنية .

واستخدام المبرد للقراءات يتأرجح بين الاحتجاج بها على قاعدة من القواعد : صوتية أو صرفية أو نحوية ، وتوجيهها توجيها يتلاءم مع ما انتهى إليه من أقيسة وقواعد . غير أنه - شأنه شأن أستاذه - أنحى على بعض القراء باللائمة واتهمهم بالجهل ، وطعن بعض القراءات وحكم عليها باللحن والخطأ ، إلى غير ذلك من الأوصاف الدالة على عدم الرضا ، وسنحاول فيما يلى عرض هذه المواقف :

أولاً : احتجاجه بالقراءات القرآنية :

وهى ظاهرة تتكرر عند المبرد دالة على اعتداده بالقرآن الكريم مصدرا للاستشهاد إلى جوار كلام العرب شعرا ونثرا ، وإن كان القرآن لا يحتل المكانة اللائقة به فى المقتضب إذ يقل كثيرا عن الشعر .

والاحتجاج بالقراءات قد يكون تعضيدا لقاعدة صوتية أو صرفية أو نحوية وسنمثل لهذه الصور فيما يلى :

١- ذهب إلى أن هاء الضمير إذا سبقت بواو أو ياء ساكنتين أو بألف جاز إشباعها وعدم إشباعها . لكن المختار عدم الإشباع مستشهدا على الاختلاس بما

ورد فى الآية الكريمة : ﴿ فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ ﴾ (الشعراء : ٤٥) ، وعلى الإشباع بما ورد فى الآية الكريمة : « فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ » (الأعراف : ١٠٧) (١).

قال المبرد : "فإن كانت هذه الهاء بعد واو أو ياء ساكنتين ، أو ألف ، فالذى يختار حذف حرف اللين بعدها. تقول : عليهِ مال يافتى ، بكسر الهاء من أجل الياء التى قبلها كما فعلت ذلك للكسرة . ومن لزم اللغة الحجازية قال : عليهُ مال. وتقول: هذا أبوه فاعْلَمْ ، ﴿ فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ ﴾ ، وإنما حذفت الياء والواو ؛ لأن الهاء خفية والحرف الذى يلحقها ساكن ، وقبلها حرف لين ساكن ، فكر هوا الجمع بين حرفى لين ساكنين لا يفصلهما إلا حرف خفى. وإن شئت ألحقت الياء والواو على الأصل ؛ لأن الهاء حرف متحرك فى الحقيقة . وذلك قولك على قول العامة : عليهى مال ، وعلى قول أهل الحجاز : عليهو مال « فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ » وهذا أبو هو فاعلم.."(٢).

٢- قال إنه يجوز إبدال الواو همزة وتركه إذا انضمت فى أول الكلام مثل أُجوه ووُجوه وأُرقه ووُرقة ، واستشهد للإبدال بقراءة ﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ ﴾ (المرسلات:١١) (٣) ومعلوم أن القراءة بالإبدال قراءة الجمهور ، أما أبو عمرو فقرأ : "وُقِتَتْ" دونما إبدال .

٣- وفى باب (أو) قرر أنها تكون للعطف ، فتعطف ما بعدها على ماقبلها ويأخذ حكمه الإعرابى كما يحدث ذلك فى الأسماء إذ يقال : ضربت زيدا أو عمرا . وقد تكون بمعنى : إلا أن يكون ، وحتى يكون ، فينصب الفعل بعدها بإضمار (أن) مستشهدا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ (الفتح :١٦) إذ وردت فى مصحف أبى : "تقاتلونهم أو يسلموا" على معنى : إلا أن يسلموا ، وحتى يسلموا (٤).

---

(١) قرأ بالإشباع فى الآيتين ابن كثير ، والباقون بالاختلاس. التيسير/ ٢٩، ٣٠.

(٢) المقتضب/١ :٣٧.

(٣) السابق/١ :٦٣ وانظر التيسير/٢١٨.

(٤) السابق/٢ :٢٨ والقراءة بنصب (يسلموا) لأبى وعبدالله بن مسعود كما في المختصر/١٤٢.

ومثل هذه الصور كثير فى المقتضب حيث يرتكز المبرد على القراءات دليلا يؤازره فى القول ببعض الأصول اللغوية ، لا فرق بين متواتر القراءات وشاذها ، مع ملاحظة أنه يقلب الآية - غالبا - على الوجوه المقروء بها مما يرجح أنه على علم بالقراءات المتناولة.

ثانيا : توجيهه للقراءات القرآنية :

وتعد هذه الصورة من صور استخدام القراءات أقلها شأنا فى المقتضب ، إذ لم يلجأ إليها المبرد إلا فى القليل . ومن ذلك توجيهه قراءتى الرفع والنصب فى (امرأتك) من قوله تعالى :﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾ (هود :٨١) إذ وجه الرفع على البدلية من (أحد) أو على حد تعبيره على الاستثناء من (يلتفت) وكأنه قال : ولا يلتفت إلا امرأتك . أما النصب فعلى الاستثناء من ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾ (هود:٨١) كأنه قيل : فأسر بأهلك إلا امرأتك . وبناء على هذا القول الأخير لا يجوز إلا النصب لفساد البدل(١).

هذا توجيه المبرد ، وفيه تخالف بين المستثنى منه فى كلا التوجيهين ، والمعلوم فى القواعد التى استقر عليها النحاة فيما بعد أن المستثنى من كلام تام غير موجب يختار فيه الإتباع للمستثنى منه إن كان الاستثناء متصلا ، ويجوز فيه مع ذلك النصب على الاستثناء ، وإن كان الاستثناء منقطعا تعين النصب عند جمهور العرب ولا يجوز الإتباع إلا عند بنى تميم فيجيزون فى المنقطع الإتباع أيضا (٢).

وبناء على ماسبق يمكن أن تكون (امرأتك) مستثناة من (أحد) فى حالتى الرفع والنصب إن اعتبرنا الاستثناء متصلا ، وكذلك الأمر إن اعتبرناه منقطعا ، يكون الرفع سائرا على لغة بني تميم . ولكن يبدو أن المبرد متأثر فى هذا التخريج بما ذهب إليه الفراء فى هذه الآية ، فقد ذهب مذهبا مماثلا لما ذكر هنا (٣).

---

(١) انظر المقتضب/٤:٣٩٥، ٣٩٦ وقد قرأ (امرأتك) بالرفع ابن كثير وأبوعمرو والباقون بالنصب. التيسير/١٢٥.

(٢) انظر شرح ابن عقيل/٢٢٩، ٢٣٠.

(٣) انظر معانى القرآن/٢:٢٤.

وحين صادف المبرد قراءة من قرأ « فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِّلسَّائِلِينَ » (فصلت :١٠) بجر (سواء) [١] وجهها على النعت لأربعة أيام لأن (سواء) هنا بمعنى : مستويات ، مؤكدا ذلك بقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ (الملك :٣٠) إذ معنى (غورا) فى الآية : غائرا ، فوضع المصدر موضع الاسم على حد تعبير المبرد[٢] ، ولعله يقصد بالاسم هنا : الوصف المشتق إذ كل التخريجات تدل على ذلك .

وهناك أمثلة أخرى لتوجيه قراءات قرآنية صدر فيها المبرد عن اعتداد بهذه القراءات ، وإلا ماكلف نفسه مئونة توجيهها وتخريجها [٣]. لكنه اعتداد النحوى القَيَّاس الذى يوجه حين يحس فى القراءة تواؤما مع المذهب النحوى.

وإذا كان المبرد قد خرج القراءات السابقة وغيرها دون تفضيل فقد فضل فى موضع آخر قراءة القلة على قراءة الكثرة وذلك حين تعرض لتوجيه قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (النساء :٩٠) إذ قال : إن هذه الآية قد أولت على معنى الماضى ، أى وقوع الماضى حالا دون اقتران بقد ، "وليس الأمر عندنا على ما قالوا، ولكن مخرجها - والله أعلم - إذا قرئت كذا ، الدعاء . كما تقول : لُعنوا قطعت أيديهم ، وهو من الله إيجاب عليهم . فأما القراءة الصحيحة فإنما هى : « أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ »[٤] .

ويلاحظ أنه قال فى القراءة المشهورة :"وإذا قرئت كذا" كأنه لا يعلم بها، على حين قال عن القراءة القليلة إنها هى الصحيحة ، وما أظن هذا التسليم الذى مُنِحَ لقراءة القلة ، وهذه الصحة التى أُضْفِيَتْ عليها ، إلا لأنها جاءت على الكثير الشائع، إذ الحال آنئذ وصف مفرد لا خلاف عليه. أما قراءة الكثرة فتستلزم وقوع جملة

---

(١) هى قراءة يعقوب وافقه الحسن كما في الإتحاف/٢٣٥.

(٢) المقتضب/٤:٣٠٥.

(٣) انظر ص١١، ١٢جـ٢ ، وص ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١٣، ٤١٤ من جـ٤.

(٤) المقتضب/٤:١٢٤، ١٢٥ وقراءة (حصرة) ليعقوب وافقه الحسن كما فى الإتحاف/١١٦ والمختصر/٢٧، ٢٨.

الماضى حالا دون اقترانها بقد ، وهو ما يحطم القاعدة التى ارتضوها ، ومن ثم كان تأويلها بأنها دعائية تارة - كما ذهب المبرد - أو بأنها على نية (قد) تارة أخرى ، وإن حظيت من فريق من النحاة بالرضا والقبول ، وبنوا عليها القول بجواز وقوع جملة الماضى حالا دون قد [1].

ثالثا: المعارضة الصريحة للقراءات:

قلنا فى بداية الحديث عن المبرد إنه قلد أستاذه المازنى فى تلحين القراءات وطعن القراء . وإذا كنا لم نظفر للمازنى بغير ثلاثة مواضع فإن للمبرد كثيرا من المواطن التى انزلق فيها إلى هذه الهوة نجتزئ منها بما يلى :

١- نقل رأى أستاذه نصا فى قراءة (معائش) بالهمز فقال : "فأما قراءة من قرأ (معائش) فهمز ، فإنه غلط ، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبى نعيم ، ولم يكن له علم بالعربية ، وله فى القرآن حروف قد وقف عليها" [2] وقد سبقت مناقشة المازنى فى هذا الرأى.

٢- قال إن الراء لا تدغم فى اللام ؛ لأن فيها تكريرا فيذهب ذلك التكرير[3] وأبو عمرو يدغم الراء فى اللام إذا تحرك ماقبلها نحو «لِيَغْفِرَ لَكَ» (الفتح :٢) وشبهه، وكذلك إن سكن ما قبلها وانكسرت هى أو انضمت نحو: « الْمَصِيرُ لاَ يُكَلِّف » (البقرة : ٢٨٥ ، ٢٨٦) و«كِتَابَ الْفُجَّارِ لَّفِي» (المطففين :٧) وشبهه [4].

٣- قال عن إسكان اللام فى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ﴾ (الحج :١٥) "إن الإسكان فى لام (فلينظر) جيد ، وفى لام (ليقطع) لحن ، لأن (ثم) منفصلة من الكلمة . وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحاق الحضرمى" [5].

---

(١) انظر الإنصاف/١٦٠-١٦٤.
(٢) المقتضب/١:١٢٣.
(٣) المقتضب/١:٢١٢.
(٤) انظر التيسير/٢٧.
(٥) المقتضب/٢:١٣٤.

ومعنى ذلك أن القراءة لحن رغم علمه بالقارئ وقراءته ، مع أنها ليست قراءته وحده ، وإنما هى قراءة مجموعة من سادة القراء الموثقين منهم ابن كثير وحمزة والكسائى وعاصم ونافع وغيرهم [١].

٤- قال - مثل كثير من سابقيه - عن قراءة «هَؤُلاءِ بناتى هُنَّ أَطْهَرَ لكم» بنصب (أطهر) : إنها "لحن فاحش ، وإنما هى قراءة ابن مروان ، ولم يكن له علم بالعربية" [٢].

٥- ذهب إلى عدم جواز العطف بحرف واحد على معمولى عاملين ، ثم عرض لقراءة بعض القراء : «وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ» (الجاثية :٥) بنصب (آيات) [٣] ، فكأنه عطف (اختلاف) بالجر على (السموات) فى قوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ (الجاثية :٣) وعطف (آيات) بالنصب على (آيات) فى الآية السابقة ، و(السموات) معمولة لفى ، و(آيات) معمولة لإن ، فكأنه عطف بالواو على معمولى عاملين ، ولذا قال المبرد :"وهذا عندنا غير جائز" [٤].

وغير هذه الأمثلة كثير مما خطأ فيه المبرد قراءة أو لحن قارئا ؛ لأن القراءة وردت مروية بما يخالف مقاييسه النحوية [٥] ، مما يؤيد موقفنا منه وعدنا إياه من النحاة القياسيين فى تعاملهم مع القراءات القرآنية .

وفى نهاية الحديث عن المبرد يهمنا أن نقول إن قضية رسم المصحف لم تكن موضع اهتمام منه . والسلوك العملى يوضح أنه لم يكن يهمه أكثر من القراءة المتناولة ، سواء وافقت رسم مصحف الإمام أم لا ، بدليل أنه تناول - إلى جانب القراءات المتفقة مع رسم المصحف العثمانى - قراءات لا تتفق مع الرسم العثمانى

---

(١) انظر التيسير/١٥٦ والإتحاف/١٩٢.

(٢) المقتضب/٤:١٠٥.

(٣) هى قراءة حمزة والكسائى ويعقوب وافقهم الأعمش. الإتحاف/٢٤٠، والتيسير/١٩٨.

(٤) المقتضب/٤:١٩٥.

(٥) انظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم/ ١:٥٤-٥٧.

ولا يحتملها مثل قراءة : « تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا » (الفتح :١٦) التى صرح بأنها فى مصحف أبى [١]، وقراءة : « وَإِذًا لاَّ يَلْبَثُوا خَلْفَكَ » (الإسراء :٧٦) التي صرح بأنها فى مصحف ابن مسعود [٢] ، وقراءة « وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمونَ » (الزخرف :٧٦) التي لم يشر إلى مصحفها وهى مخالفة لمصحف الإمام ولا يحتملها [٣] .

٨- ثعلب (ت ٢٩١ هـ) :

هو أحد النحاة الكوفيين المشاهير ، وأخف القياسيين وطأة علي القراءات ؛ فلم نظفر له بغير الاحترام التام للقراءات إلا فى موضعين اثنين من مجالسه كان فيهما رقيقا جدا فى رفضه القراءة ، ومتطامنا أبلغ التطامن وهو يردهما على استحياء كأنه كان مترددا بين قبول القراءة وقبول ما انتهت إليه القواعد من قبل . ولا بدع فى ذلك فهو القائل : " إذا اختلف الإعراب فى القرآن عن السبعة لم أفضل إعرابا على إعراب فى القرآن ، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى"[٤] وإذا صحت هذه الرواية فإنها تدل على منهجه فى التعامل مع القراءات ؛ إذ لا يفضل إعرابا على إعراب فى السبعة ، وهذا يعنى أن له مطلق الحرية فى التفضيل والاختيار من بين الأعاريب الواردة فى غير السبعة من القراءات . فهل وفى ثعلب بهذا العهد الذى قطعه على نفسه ؟ وكيف تعامل مع القراءات القرآنية على قلة ما وصل إلى أيدينا من مواقفه ؟.

بدراسة القراءات التى تعرض لها ثعلب فى مجالسه أمكننا أن نخرج بالتصور التالى عن تعامله مع القراءات :

---

(١) انظر المقتضب/٢:٢٨.

(٢) انظر المقتضب/٢:١٢

(٣) انظر المقتضب/٤:١٠٥.

(٤) البحر/٤:٨٧ والبرهان/١:٣٣٩.

أولا : توجيهه أكثر من قراءة فى الآية دون أن يضعف إحداها :

وتتمثل هذه الصورة فى أغلب القراءات التى تعرض لها ثعلب ، ويبدو أن ذلك راجع لطبيعة المجالس التى كانت مناقشات حول بعض الموضوعات مما يرجح أن تكون هذه الآيات موضع تساؤل من تلامذته ، ومن ثم كان لزاما عليه توجيه مافيها من قراءات ، ويظهر ذلك واضحا فى تقليبه قوله عزوجل : ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴾ (ص :٨٤) إذ وردت الآية برفع (الحق) الأولى ونصب الثانية وبرفع الاثنين وبنصبهما وبجرهما [١]. فوجه ثعلب كل هذه القراءات دون مساس بإحداها فمن نصبها فعلى تقدير الأول مفعولا مطلقا والثانى مفعولا به لأقول ، ومن رفعهما فعلى جعل الأول خبرًا لمبتدأ محذوف ، والثانى مبتدأ خبره أقول حذف عائده، ومن رفع الأول ونصب الثانى فعلى جعل الأول خبرا والثانى مفعولا به ، ومن خفضهما فعلى القسم [٢].

كما تبدو هذه الظاهرة أيضا فى تخريجه قوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الذى يُقرِضُ اللهَ قَرضًا حَسَنًا فَيضَاعِفه لَهُ ﴾ (البقرة :٢٤٥) بنصب (يضاعفه) ورفعه [٣]. إذ جعل الرفع دليلا على أن (يضاعف) جزاء للموصول (الذى) ، أما النصب فعلى وقوع المضارع بعد الفاء في جواب الاستفهام . قال : "وفى قول الله عزوجل ﴿ مَنْ ذَا الذى يُقرِضُ اللهَ قَرضا حَسَنًا فَيضَاعِفه لَهُ ﴾ قال: : هو جزاء لما قرب وهو (الذى) ويرفع حينئذ ، وإذا كان جزاء لـ (من) نصب[٤].

وبمثل هذه الطريقة يتعرض ثعلب لمجموعة من القراءات موجها ومخرجا دون أن يعدو على أية قراءة منها ، لا فرق فى ذلك بين متواترة وشاذة ، فكلها فى التخريج - كما سبق - سواء [٥].

---

(١) قرأ برفع الأول ونصب الثانى عاصم وحمزة وخلف ، والباقون بنصبهما ، وقرأ بالجر فيهما عيسى بن عمر ويرفعهما جميعا الأعمش وابن عباس. انظر التيسير/١٨٨ والإتحاف/٢٣٠ والمختصر/١٣٠.

(٢) مجالس ثعلب/١:٣٨٢، ٣٩٠ تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون.

(٣) عاصم وابن عامر بالنصب والباقون بالرفع. التيسير/٨١.

(٤) مجالس ثعلب/٢:٥٢٥.

(٥) انظر أمثلة أخرى فى صفحات ١٢٣-١٤٢-١٩١-٢٦٩-٢٥٨-٢٧٠-٣١٧-٣١٨ من جـ١ ، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٩٠ من جـ٢.

ثانيا : تجويزه وجها نحويا فى الآية مع الاعتراف بعدم سماعه القراءة به :

وذلك حين عرض لقوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ » (الأحزاب :٥٦) برفع (ملائكته)[١] إذ قال : يجوز ، ولم نسمع من قرأ به . ومعنى ذلك ذهابه إلى جواز العطف بالرفع على محل اسم إن قبل استكمال الخبر سواء تبين الإعراب فى الاسم أم لم يتبين ، متابعا فى ذلك الكسائى ، وغير متابع الفراء الذي أجاز ذلك إذا لم يتبين إعراب الاسم ، وقد حكى ثعلب مذهبهما فى ذلك فى تعليقه على هذه الآية [٢].

وتجويزه وجها نحويا فى الآية دون سماع القراءة به دليل على أنه يعاملها فى هذا المجال على أنها نص لغوى ، ومن ثم يجرى عليها المقاييس اللغوية التى ارتضاها ، وهو موقف أظنه ينافى الأثريّة .

ولعل من قبيل ذلك ذهابه إلى وجه فى آية ما ، ثم الحكم بأنه لا يجوز فى القراءة مع ثبوت القراءة به ، كما حدث عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ (الإسراء:١٦) إذ ذكر ثلاثة أوجه فى الآية مرتضاة ، ثم قال : "وأَمِرْنا : كَثُرْنَا فى أنفسنا ، ولا يجوز فى القراءة" [٣] وقد ثبت أن تلك القراءة للحسن ويحيى بن يعمر كما تفتى بذلك كتب الشواذ [٤].

ثالثا : تفضيله قراءة سبعية على أخرى لتوافقها مع القواعد النحوية :

إذ تقول القواعد إن المائة والألف من الأعداد المضافة ولا يضافان إلا إلى مفرد نحو : عندى مائة رجل وألف درهم ، وورد إضافة مائة إلى الجمع قليلا ، ومنه قراءة حمزة والكسائى : « وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَمِائَةٍ سِنِينَ » (الكهف :٢٥) بإضافة مائة

---

(١) هى قراءة عبدالوارث عن أبى عمرو. المختصر/١٢٠

(٢) انظر مجالس ثعلب/١:٣١٦.

(٣) السابق/٢:٥٤١.

(٤) المختصر/٧٥ والمحتسب/٢:١٦.

إلى سنين[1]. ومن ثم قال أبو العباس إن "من قال : «وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَمِائَةٍ سِنِينَ»[2] فهو الاختيار لأن السنين جمع ، ولا تخرج مفسرة ، كأنه قال : ولبثوا فى كهفهم سنين ثلاثمائة ، فالسنون تابعة للثلاثمائة ، والثلاثمائة تابعة للسنين وإذا قال : ثلاثمائةِ سنين فأضاف ، فإن السنين فيها لغات ، يقال : هذه سنون فاعلم ، ومررت بسنين فاعلم. هذا جمع على مافسرنا . ولغة يقولون : هذه سنينُك ، ومررت بسنينك ، فيثبتون النون ، فيجعلونها كالواحد ، فعلى هذا أضافوا" [3].

وهذا المثال واضح فى تفضيل ثعلب قراءة سبعية على أخرى مثلها ، والسر فى التفضيل واضح ، وهو موافقة القراءة المفضلة لما هو مأثور من قواعد ، ولا يقلل من ذلك رضاه عن القراءة الأخرى ومحاولته تخريجها على مذهب من يعامل (سنين) معاملة المفرد ، فهذا يعنى اعتبارها مأزقا يجب التخلص منه ، ولو قال كما قال غيره إن إضافة المائة إلى الجمع قليل ، والكثير إضافتها إلى المفرد لما استحق ذلك منه كل هذا العناء .

رابعا : عدم رضاه عن بعض القراءات : ويتجلى ذلك فى مثالين اثنين :

١- ماقاله فى قوله تعالى « فِي عَمُدٍ مُمَدَّدَةٍ » (الهمزة :٩) إذ قال إن (عُمُد) بضم العين والميم هو القياس ، و(عَمَد) بفتحهما شاذ[4] ، مع أن القراءة بضمتين لأبى بكر وحمزة والكسائى ، وبفتحتين لغيرهم من السبعة[5] ، كما أن هناك آية أخرى أجمع القراء على قراءتها بفتحتين ، وهى ﴿ اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ﴾ (الرعد : ٢).

---

(١) شرح ابن عقيل /٤٠٥.

(٢) بتنوين (ثلاثمائة) وهى قراءة غير حمزة والكسائى من السبعة . التيسير/١٤٣ ويلاحظ أن المحقق وضع تحت (ثلاثمائة) كسرة واحدة مما يعنى أن ثعلبا يفضل قراءة الإضافة ، وهو مخالف لسياق الكلام، ولعل ذلك من الأخطاء المطبعية.

(٣) مجالس ثعلب/١:٣٢٠.

(٤) السابق: ١:٣٩٢.

(٥) انظر التيسير /٢٢٥.

فما معنى الشذوذ فى القراءة السابقة ؟

إن معناه مخالفة القواعد ، إذ تقضى الأقيسة النحوية أن يجمع على (فُعُل) باطراد كل اسم رباعى قد زيد قبل آخره مدة بشرط كونه صحيح الآخر وغير مضاعف إن كانت المدة ألفا ، لا فرق فى ذلك بين المذكر والمؤنث [1]، وهذا يعنى - دون تأويل - تفضيل القاعدة على القراءة السبعية .

٢- سبق التعرض لموقف كثرة من النحاة من قراءة « هؤلاء بناتى هن أَطهَرَ لكم» بنصب (أطهر) ، وذكرنا رواية عن الكسائي ذكرها السيرافى فى تخريج هذه الآية على أسلوب التقريب عند الكوفيين . غير أن ثعلبا حكى رفض سيبويه لهذه القراءة ، وزعم أن الكسائي والفراء ذهبا إلى أن (العماد) لا يدخل مع هذا ، لأنه تقريب ، وسار هو فى هذا الطريق إذ قال: "وقالوا : تربع ابن جؤية فى اللحن حين قرأ : «هؤلاء بناتى هن أطهرَ لكم» وجعلوه حالا ، يعنى : أطهر ، وليس هو كما قالوا، هو خبر لهذا كما كان فى (كان) ، إلا أنه لا يدخل العماد مع التقريب ، من قبل أن العماد جواب والتقريب جواب فلا يجتمعان" [2].

ونصه يعنى رفضه لهذه القراءة فليس يجتمع تخريجه (أطهر) على أنها خبر لهذا على حسب أسلوب التقريب ، وقوله بعد ذلك : إن العماد جواب والتقريب جواب ولا يجتمعان . فماذا يعنى عدم الاجتماع سوى رفض هذه القراءة؟

بعد هذا العرض يمكننا القول إن ثعلبا لم يوفق فى الالتزام بما ألزم به نفسه من عدم تفضيل قراءة على قراءة فى السبعة ، فقد فضل فى السبعة وفى غيرها ، وشذذ فى السبعة وفى غيرها ، وأفتى بأوجه إعرابية صرح بأنه لم يسمع القراءة بها . ومن هنا صح لنا أن نعده فى عداد النحاة القياسيين ، وحق لنا رفض ما قيل من أن ثعلبا كان "يقف من القراءات موقفا كله احترام وتقدير ، ولم يفضل قراءة على أخرى فى المسائل النحوية ، بل جعل القراءات كلها فى مستوى واحد فى القوة

---

(١) شرح ابن عقيل/٤٢٧.

(٢) مجالس ثعلب/١:٥٣ وانظر جـ٢ ٣٥٩، ٣٦٠.

والاستناد إليها . ذلك أنها جميعا مروية عن النبى ﷺ" [1] ، لأن هذا القول لايثبت أمام أقوال ثعلب نفسه وماذهب إليه من آراء.

بقى أن نقول : إن ثعلبا لم يكن ملتزما برسم المصحف العثمانى فيما يعالج من قراءات ؛ فقد وجه قراءتين لابن مسعود مخالفتين لمصحف الإمام وهما قراءة «لا تَقُولُوا رَاعونَا» (البقرة :١٠٤) وقراءة « أَسْفَلَ السَافِلِينَ» (التين :٥) [2] ، وهذا يعنى أن القراءات كلها متواترة وشاذة كانت أمامه نصا لغويا يقبل منه ما يتواءم مع مقاييسه، ويعارض منه مالا يلقى عنده قبولا ، وإن كان - والحق يقال - أقرب إلى الأثريين المحايدين منه إلى القياسيين .

٩- أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١٠ هـ)

أحد النحاة القياسيين ومن أطولهم باعا فى الطعن على القراءات وتغليط القراء ، وكتابه "معانى القرآن وإعرابه" يعج بأمثلة كثيرة لهذه الطعون مابين وصف بالقلة والشذوذ والضعف إلى اتهام بالخطأ والخلط والوهم ، وهو مع هذا لا يفتأ يردد على مسمعك ما يوحى بأثريته ، مثل تمسكه بالرسم المصحفى ، وقوله : لا ينبغى أن يقرأ بما يجوز إلا إن ثبتت به رواية صحيحة ، إلى آخر هذه الأقوال التي لا تلهينا عن الحقيقة الماثلة فى الكتاب ، وهى أن الزجاج كان أمام القراءات قياسيا من الدرجة الأولى ، وهو فى الأغلب الأعم يورد من القراءات ما يخدم به الإعراب الذى يذهب إليه ، ولا يعنى نفسه الإتيان بغير ذلك فى الكثير الشائع [3].

وسنحاول فيما يلى وضع تصور لكيفية تعامل الزجاج مع القراءات القرآنية معتمدين على ماورد فى المعانى :

---

(١) ثعلب ومنهجه/١٣٨.

(٢) انظر مجالس ثعلب/ ١:٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٩.

(٣) هدى محمود قراعة : إعراب القرآن ومعانيه للزجاج تحقيقا ودراسة: الدراسة /٦٤، ٦٥ دكتوراه بآداب القاهرة.

أولا توجيهه للقراءات القرآنية:

كان الزجاج أحيانا يوجه أكثر من قراءة فى الآية دون أن يمس إحداها بما يوهم تفضيلا أو ترجيحا أو طعنا ويظهر ذلك فى توجيهه لقوله تعالى ﴿ اهْبِطُوا مِصْرًا ﴾ (البقرة :٦١) إذ قال : إن "الأكثر فى القراءات إثبات الألف وقد قرأ بعضهم : « اهْبِطُوا مِصْرَ فَإِنَّ لَكُم » بغير ألف. فمن قرأ (مصرا) بالألف فله وجهان : جائز أن يراد بها مصر من الأمصار لأنهم كانوا فى تيه ، وجائز أن يكون أراد (مصر) بعينها، فجعل مصرا اسما للبلد فصرف ؛ لأنه مذكر سمى مذكرا ، وجائز أن يكون (مصر) بغير ألف على أنه يريد مصرا بعينها ، كما قال عزوجل ﴿ادخلوا مصر إن شاءَ اللَّهُ آمنين﴾ (يوسف :٩٩)، وإنما لم يصرف؛ لأنه للمدينة ، فهو مذكر سمى به مؤنث " (١).

ومعنى ما سبق أن النصب والتنوين له وجهان : إرادة التنكير ، وإرادة التعريف مع التذكير ، أما النصب دون تنوين فعلى إرادة العلمية مع التأنيث ، كما حدث فى آية يوسف .

وهكذا يوجه الزجاج كلتا القراءتين دون تفضيل لإحداهما ، وهى صورة تكررت فى كتابه أكثر من مرة (٢) .

ثانيا : تعرضه لأكثر من وجه فى الآية على أنها أوجه جائزة ، لكنها لا تقرأ إلا إن ثبتت بها قراءة:

ويمثل هذه الظاهرة توجيهه لقوله تعالى : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ (آل عمران :١٥٩) إذ قال : إن (ما) بإجماع النحاة صلة ، أى : زائدة ، ومن ثم لا تكف الباء عن عملها ، والمعنى : فبرحمة من الله لنت لهم ، ووظيفة (ما) فى الكلام إذن هى التوكيد ، ثم قال : " ولو قرئت" فبما رحمةٌ من الله" جاز ، المعنى : فبما هو

---

(١) معانى القرآن وإعرابه/١:١١٥، ١١٦ تحقيق د. عبد الجليل شلبى.

(٢) انظر السابق صفحات ٩، ٥٢، ٥٤، ١١٢، ١٢٥، ١٢٦، ٢٢١، ٢٧٧ جـ١، ص١١٧من جـ٢.

رحمة ، كما أجازوا «مثلا ما بعوضةٌ» ، ولا تقرأن بها ، فإن القراءة سنة ، ولا يجوز أن يقرأ قارئ بما لم يقرأ به الصحابة أو التابعون ، أو من كان من قراء الأمصار المشهورين فى القراءة" (١).

ويلاحظ أنه جعل رفع (رحمة) مماثلا لجواز رفع (بعوضة) فى آية البقرة رقم ٢٦ ، مع أنه نفى علمه بكونها قراءة ، كما سنبين بعد قليل ، مما يعني مشابهتها عربية لاقراءة.

ومن قبيل ذلك تجويزه وجها ، مع قوله : لا أحفظ من قرأ به ، وقد يكون هذا الوجه قراءة مروية عن بعض القراء . ومن ذلك ما قاله فى آية البقرة ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ إذ قال - بعد أن وجه قراءة النصب - "والرفع فى بعوضة جائز فى الإعراب ، ولا أحفظ من قرأ به ، ولا أعلم هل قرأ به أحد أم لا (٢) ، فالرفع علي إضمار(هو) كأنه قال : مثلا الذى هو بعوضة ، وهذا عند سيبويه ضعيف ، وعنه مندوحة ، ولكن من قرأ : « تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ » (الأنعام :١٥٤) - وقد قرئ به (٣) - جاز أن يقرأ « مَثَلاً مَّا بَعُوضَةٌ » ، ولكنه فى (الذى أحسن) أقوى ؛ لأن (الذى) أطول ، وليس للذى مذهب غير الأسماء" (٤) .

ومعنى ذلك أنه يذهب مع جمهور البصريين إلى جواز حذف عائد الصلة إذا كان مبتدأ في حالة طول الصلة ، أما إن قصرت فلا حذف إلا مع (أى) الموصولة . أما الكوفيون فأجازوا - بناء على القراءتين السابقتين - حذف العائد المرفوع مع غير (أى) طالت الصلة أم قصرت (٥).

---

(١) معانى القرآن وإعرابه/١:٤٩٧.

(٢) انظر المختصر/٤ والبحر/ ١:١٢٣ حيث نسب الرفع إلى الضحاك وإبراهيم بن أبى عبلة ورؤبة وقطرب.

(٣) قرأ برفع (أحسن) الحسن والأعمش كما في الإتحاف/١٣٢.

(٤) معانى القرآن وإعرابه /١:٧١.

(٥) انظر شرح ابن عقيل/٦٠.

ومثل هاتين الظاهرتين - التجويز مع التوجيه بألا يقرأ به إلا إن وردت به رواية ، والتجويز مع الاعتراف بعدم سماع القراءة به - تتكرران كثيرا فى (معانى القرآن وإعرابه) دالتين على محاولة الزجاج الظهور بمظهر الأثرى فى تناوله للقراءات (١).

ثالثا: التفضيل والاختيار والتقوية:

كان الزجاج يتعرض أحيانا لتخريج بعض القراءات ، فيفضل إحداها ، أو يحكم عليها بالجودة ، أو يختار ما عليه الجمهور. وقد يلجأ أحيانا إلى توجيه قراءة شاذة ، وربما لجأ إلى تقوية قراءة متواترة عن طريق استعانته بقراءة شاذة . وسنحاول التمثيل لكل نقطة مما سبق .

١- تفضيل قراءة على أخرى : ويظهر ذلك جليا فى حديثه عن قوله تعالى ﴿ فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾ (البقرة :٣٧) إذ قرأ ابن كثير : « فَتَلَقَّىٰ آدَمَ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٌ » فقال الزجاج : إن الاختيار ماعليه الإجماع ، وهو فى العربية أقوى ؛ لأن آدم تعلم هذه الكلمات فقيل : تلقى هذه الكلمات ، والعرب تقول : تلقيت هذا من فلان (٢).

٢- حكمه على قراءة بالجودة : وذلك فى قوله تعالى : ﴿ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (البقرة :٣٨) إذ قال : إن القراءة الجيدة هى الرفع فى (خوف) ، وهذا شأن اسم لا إذا تكررت فى الكلام قلت : لا رجل عندى ولا زيد ، و ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ (الصافات : ٤٧) . وإن قرئ : « فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ » بالبناء على الفتح فهو جيد بالغ ، وقد قرئ به (٣).

---

(١) انظر صفحات ١٤-٨٨-١١٠-١٢٣-١٢٦-١٣٠-٤٩٧ من جـ١، ٤٥٤-٥٠٢-٥٢١ من جـ٢.

(٢) معانى القرآن وإعرابه/١:٨٥ وانظر صفحات ١٠١-١١٥-١١٧.

(٣) السابق/١:١١٩ والقراءة بالبناء على الفتح ليعقوب وافقه الحسن ، الإتحاف/٨٢.

٣- اختيار ما عليه الجمهور : ويبدو ذلك فى اختياره عدم همز (البرية) ، لأن ذلك مذهب الجمهور ، مع ثبوت القراءة بالهمز قال : ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ (البقرة :٥٤) أى : إلى خالقكم . يقال : برأ الله الخلق ، فالبارئ : الخالق ، والبرية والخلق : المخلوقون ، إلا أن البرية وقعت فى أكثر كلامهم غير مهموزة . وأصلها ﴿أُولَٰئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ (البينة :٧) ، وأكثر القراءة والكلام (البرية) بغير همز ، وقد قرأ قوم (البريئة) بالهمز ، والاختيار ماعليه الجمهور" (١).

٤- تقوية قراءة شاذة : وذلك عند تعرضه للأوجه الجائزة فى (خطوات) من قوله تعالى : ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ (البقرة : ١٦٨) حيث قال : إن أكثر القراء على ضم الخاء والطاء ، وإن شئت أسكنت الطاء من (خُطْوات) (٢) ، ثم قال : "وإن شئت خُطَوَات ، وهى قراءة شاذة (٣) ، ولكنها جائزة فى العربية قوية ، وأنشد الخليل وسيبويه وجميع البصريين النحويين :

ولمـــا رأونا باديًا رُكَـــبـــاتُنَا على موطن لا نخلط الجد بالهزل (٤)

٥- تقوية قراءة متواترة مستعينا بقراءة شاذة : وذلك عند توجيهه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (آل عمران :١٧١) إذ وجه فتح همزة (أن) على أنها وما دخلت عليه فى موضع جر بحرف محذوف أى : ويستبشرون بأن الله لا يضيع أجر المؤمنين ، وجوز كسر الهمزة « وَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ » على الابتداء والاستئناف مستشهدا بقراءة عبد الله بن مسعود: « واللَّهُ لَا يُضِيعُ » إذ تقوى القراءة بكسر همزة (إن) (٥).

---

(١) السابق/١٠٦، ١٠٧ والقراءة بالهمز لنافع وابن ذكوان ، التيسير/٢٢٤.

(٢) قرأ قنبل وحفص وابن عامر والكسائى بضم الطاء والباقون بالإسكان - التيسير/٧٨.

(٣) هى قراءة أبى السمال كما في البحر/١: ٤٧٩.

(٤) معاني القرآن وإعرابه/١:٢٢٥

(٥) السابق/١:٥٠٥ وقد قرأ الكسائى وحده بكسر الهمزة على الاستئناف، أما الباقون فقرأوا بالفتح. التيسير/٩١ والإتحاف/١٠٩.

وملاك التفضيل والاختيار ، أو الحكم بالجودة ، أو التقوية فى كل ماسبق هو ملاءمة القراءة للقواعد النحوية المعروفة ومن ثم كانت قراءة (خُطَوَات) بضم الخاء وفتح الطاء جائزة فى العربية وقوية ، على الرغم من أنها قراءة شاذة ، على حين كانت قراءة الحسن والأعمش « تمامًا على الذى أَحْسَنُ » ، وقراءة غيرهما « مثلاً مَّا بعوضةٌ » غير قويتين . السر فى التفضيل و الاختيار إذن هو مدى مطابقة القراءة للقواعد ، وهى نظرة قياسية بحتة على الرغم من كثرة قول الزجاج : إن القراءة سنة. وستتضح قياسيتة بصورة أكثر جلاء فى العنصر التالى :

رابعاً : طعن القراءات وتغليط القراء :

قلنا - فيما سبق - إن السر فى تفضيل قراءة علي أخرى عند الزجاج هو مدى مطابقتها للقواعد الموضوعة ، وهذا مما يدل على قياسيته الصارخة ، رغم محاولته وصف نفسه بالأثرية ، ويزيد الصورة بيانا أن يتهجم الزجاج على بعض القراءات المخالفة لقواعده ، فيصمها بالشذوذ تارة وبالضعف أخرى ، ولا يتورع عن الحكم على بعضها بالغلط أو الرداءة ، ولا يستحى أن يغلط القراء ، على الرغم من أنه نعى على المازنى موقفا من هذا القبيل سبقت لنا مناقشته .

وفيما يلى نماذج لما وقع فيه الزجاج :

١- الحكم بالشذوذ :وذلك عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى ﴾ (البقرة :١٦) إذ ارتضى تحريك واو الجماعة بالضم لالتقاء الساكنين وهى قراءة الجمهور ، وجعلها القراءة المجمع عليها ، كما لم يرفض تحريك واو الجماعة بالكسر على أصل التقاء الساكنين ؛ لأن اجتماع الساكنين يوجب كسر الأول إذا كانا من كلمتين - وهى قراءة يحيى بن يعمر [١] -ثم قال : "وقد رويت: اشْتَرَوا الضلاَلَةَ ، بالفتح ، وهو شاذ جدا" [٢]. فهل يعنى بالشذوذ أنها من القراءات الشواذ؟

---

(١) المختصر/٢.

(٢) معانى القرآن وإعرابه/١:٥٥ والقراءة بفتح الواو لأبى السمال كما فى المختصر/٢.

لا أظن ذلك ؛ بدليل رضاه عن كسر الواو مع أنها أيضا من الشواذ . المقصود من الشذوذ إذن هو مخالفة القياس النحوى.

٢- **الحكم بالضعف**: ويبدو ذلك بوضوح فى توجيهه القراءات الواردة فى لفظة ﴿ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ (البقرة :١٤) ؛ إذ جعل تحقيق الهمزة هى القراءة الجيدة - وهى قراءة الجمهور - يليها فى الاختيار تخفيف الهمزة ، بجعلها بين الواو والهمزة - وهى قراءة حمزة - كما جوز إبدال الهمزة ياء فيقال « مُسْتَهْزِيُونَ » - وهى قراءة يزيد بن القعقاع - ثم قال الزجاج : "فأما (مستَهْزُونَ) فضعيف لا وجه له إلا شاذا على لغة من أبدل الهمزة ياء ، فقال فى : استهزأت : استهزيت فيجب على لغة استهزيت أن يقال : مستهزون [١] ، مع أنها قراءة أبى جعفر [٢].

فلم فضل قراءة شاذة على أخرى ؟

لا تعليل سوى موافقة الأولى للقياس ، على حين خالفته الثانية [٣].

٣- **الحكم بالغلط**: سواء أكان ذلك الحكم منصبا على القراءة أم على القارئ. وذلك بالطبع إذا وردت القراءة بما يخالف ما انتهى إليه النحو من قواعد ، وقد حكم الزجاج هذا الحكم على همز الواو المضمومة من الآية السابق مناقشتها وهى ﴿ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ ﴾ (البقرة:١٦) لأن ضمتها غير لازمة - والهمز لغة عن الكسائى ، فقال : "فأما من يبدل من الضمة همزة فيقول « اشْتَرَؤُا الضَّلَالَةَ » فغالط ، لأن الواو المضمومة التى تبدل منها همزة إنما يفعل بها ذلك إذا ألزمت ضمتها نحو قوله عزوجل : ﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ ﴾ (المرسلات :١١) ، إنما الأصل : (وقتت) ، وكذلك أدؤر، إنما أصلها : أَدْوُر ، وضمة الواو فى قوله "اشتروُا الضلالة" إنما هى لالتقاء الساكنين ، ومثله : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ﴾ (آل عمران :١٨٦) ولا ينبغى أن تهمز الواو فيه" [٤].

---

(١) معانى القرآن وإعرابه/١:٥٥.

(٢) انظر قراءات (مستهزئون) فى الإتحاف/٨٠ ومختصر البديع/٢.

(٣) انظر مثالا آخر ص٣٥٥ من الجزء الأول.

(٤) معانى القرآن وإعرابه/١:٥٧ وانظر المختصر/٢.

ومن حكمه على القراءة بالخطأ الفاحش ما ذهب إليه فى قوله تعالى : ﴿ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ (آل عمران : ٣١) إذ قال : إن القراءة بإظهار الراء مع اللام ، "وزعم بعض النحويين أن الراء تدغم مع اللام فيجوز : ويغفر لّكم ، وهذا خطأ فاحش، ولا أعلم أحدا قرأ به غير أبى عمرو بن العلاء ، وأحسب الذين رووا عن أبى عمرو إدغام الراء فى اللام غالطين . وهو خطأ فى العربية ؛ لأن اللام تدغم فى الراء ، والنون تدغم فى الراء نحو قولك : هل رأيت ، ومن رأيت ، ولا تدغم الراء فى اللام إذا قلت : مُرْ لى بشئ ؛ لأن الراء حرف مكرر ، فلو أدغمت فى اللام ذهب التكرير ، وهذا إجماع النحويين الموثوق بعلمهم" (١).

والزجاج يردد فى ذلك رأى أستاذه المبرد مع مبالغة فى التعنيف والإفحاش والتخطئة ورمى القراء بالغلط ، وهو نفس الموقف الذي عابه على المازنى فى رد قراءة « فبم تبشرون » (٢) ، وهذا أبرز دليل على أنه لم يكن يرعى للقراءات جانبا ، وأن أثريته التي يتشدق بها لم تكن إلا قولا لا يسنده سلوك ، يؤازرنا فى هذا القول تلك الكثرة من القراءات التى هاجمها مخطئا لها ولقرائها (٣).

خامسا : موقفه من الرسم المصحفى :

يعد الزجاج أول نحوى من النحاة الذين تعرضنا لهم بالدراسة تمسك فى توجيهه للقراءات برسم مصحف الإمام ، بمعنى أنه كان يوجه كثيرا من القراءات ، ثم يرفض بعضها قرائيا لا لشئ سوى أنها غير متوافقة مع الرسم العثمانى .

ومن ثم تتكرر فى كتابه عبارات من مثل : "المصحف لا يخالف بقراءة لا تروى" (٤) و "ولا يؤخذ به لأنه مخالف للمصحف" (٥) و "وهو جيد فى العربية إلا

---

(١) السابق/١:٤٠٠.

(٢) انظر السابق/١:١٩٧.

(٣) انظر صفحات ٧٩-١٣٧-٣٢٣-٣٥٢-٤٣٨ من جـ١ ، صفحات ٢-٧٠-٤٦٢ جـ٢.

(٤) معانى القرآن وإعرابه/١:٥٩

(٥) السابق: /١:١٣٦

أنى أكرهه لمخالفته المصحف" [1] وقوله : إذا كان فى كل المصاحف الحرف على صورة واحدة لم تجز القراءة بغيره "[2] . إلى آخر هذه العبارات التى تدل على احترام شديد للرسم المصحفى على الرغم من استشهاده أحيانا بقراءات مخالفة للرسم ، إلا أنه نسبها لقرائها [3] .

وسنكتفى بعرض نموذج واحد لهذه الظاهرة الأثرية فى معالجة الزجاج ، محيلين إلى أرقام الصفحات فيما يشابهها . عندما عرض لقوله تعالى : ﴿لا يَنالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة :١٢٤) قال إنها "قد قرئت" لا ينال عهدى الظالمون" [4] والمعنى فى الرفع والنصب واحد ؛ لأن النيل مشتمل على العهد وعلى الظالمين ، إلا أنه منفى عنهم . والقراءة الجيدة هى على نصب (الظالمين) ، لأن المصحف هكذا فيه ، وتلك القراءة جيدة بالغة ، إلا أنى لا أقرأ بها ، ولا ينبغى أن يقرأ بها ، لأنها خلاف المصحف ، ولأن المعنى أن إبراهيم عليه السلام كأنه قال : واجعل الإمامة تنال ذريتى ، واجعل هذا العهد ينال ذريتى ، قال الله : لا ينال عهدى الظالمين ، فهو على هذا المعنى أقوى أيضا" [5].

فكلتا القراءتين جيدة عنده نحويا، غير أنه لا يقرأ إلا بما وافق المصحف ، لأن رسمه ينبغى ألا يخالف [6].

وفى ختام الحديث عن الزجاج يمكننا أن نقول :

١- إنه كان أثريا خالصا فيما يتصل برسم المصحف ، فقد التزم به التزاما كاملا ، ورفض القراءة بما يخالفه .

---

(١) السابق/١:٢١٩.
(٢) السابق/١:٢٨٢.
(٣) انظر مثلا استشهاده بقراءة عبدالله ص٥٠٥ من جـ١.
(٤) هى قراءة ابن مسعود كما في المختصر/٩.
(٥) معانى القرآن وإعرابه/١:١٨٥.
(٦) انظر جـ١: صفحات ١٥٦-٣٢٣-٤٦٤، جـ٢: صفحات : ١٠٨-٢٨١-٤١٩-٤٩٩.

٢- إنه كان أثريا فى نظرته إلى بعض الوجوه الجائزة ، وتنبيهه إلى عدم القراءة بها إذا لم ترد بها رواية .

٣- إنه كان قياسيا وهو يفضل ويختار بناء على القواعد النحوية المعروفة .

٤- إنه كان موغلا فى القياسية وهو يرفض ويطعن ويضعف ويشذذ .

ومن ثم حق لنا القول : إن الزجاج قياسى من الدرجة الأولى ؛ لأن التمسك برسم المصحف - من وجهة نظرنا - يمت بصلة إلى الوجهة الدينية فى القراءات ، وما يهمنا هو الجانب اللغوى الذى تتساوى فيه القراءات الموافقة للرسم مع القراءات المخالفة . والملاك العام لرؤية الزجاج كان - كما بينا - قبول القراءة الموافقة للقياس والحكم على ما خالفه بكل الصفات الممكنة ، بما فيها الخطأ الفاحش والرداءة والضعف وغيرها.

١٠- ابن السراج (ت٣١٦هـ):

هو أحد النحاة الكبار الذين منحوا القراءات قدرا كبيرا من اهتمامهم ، فألف فى الاحتجاج للقراءات السبع ، ولم يتم هذا العمل . وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على علم بالقراءات ومعرفة بقدرها. ومن هذه الزاوية سنحاسب ابن السراج على كل رأى نحوى خالف قراءة ، حتى لو لم يذكرها فى موضع الرأى ؛ لأن نحويا يتصدى للاحتجاج للقراءات لابد أن يكون - على أقل تقدير - ملما بها.

وقد تراوح استخدام ابن السراج للقراءات - شأنه شأن أسلافه - بين الاستشهاد بها على رأى نحوى ، أو توجيهها حسبما تقتضى اللغة وقواعدها ، وربما عبر فى أثناء توجيهه عن اختيار لقراءة أو استحسان لأخرى أو كراهية لثالثة . وقد يفتى بالرأى يعارض قراءة مروية ، وربما عارض القراءة معارضة صريحة.

وسنفصل القول عن كل هذه النقاط فيما يلى :

أولا : احتجاجه بالقراءات القرآنية :

كان ابن السراج يستخدم القراءات القرآنية متواترة أوشاذة حجة يؤيد بها رأيا ارتآه ، ودليلا يوثق به مذهبا ذهب إليه سواء اتفق فى هذا الرأى وذلك المذهب مع

سابقيه أم خالفهم ، وهو فى الأغلب الأعم يتفق معهم ، ولايكاد يخالفهم إلا فى القليل النادر الذى لا يذكر . ومن استشهاداته بالقراءات مايلى :

١- ذهابه إلى جواز العطف بالنصب - على المعنى - على معمول اسم الفاعل إذا كان لما مضى ، فيقال مثلا : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا ومعطى زيدٍ الدراهمَ أمسِ وعمرًا ، محتجا بقوله تعالى : « وَجَاعِلُ اللَّيلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا» (الأنعام :٩٦) على قراءة من قرأ بالألف بعد الجيم من (جاعل) على وزن (فاعل) ورفع اللام منها ، وخفض (الليل) (١).

٢- ذهابه إلى جواز دخول لام الأمر على فعل المخاطب مستشهدا بقراءة من قرأ قوله تعالى : « فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا » (يونس :٥٨) بالتاء ، قال ابن السراج : "وأما لام الأمر فنحو قولك : ليقم زيد ، وليقعد عمرو ، ولتقم ياقلان ، تأمر بها كما تأمر الغائب ، وقال عزوجل : « فبذلك فلتفرحوا » (٢).

٣- فى تفريقه بين (أى) و (من) الموصولتين قال : "إن (أى) تضاف و (من) لاتضاف. و(من) تصلح للواحد والاثنين والجماعة ، والمذكر والمؤنث ، فمن ذلك : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ (يونس : ٤٣) ، ومن كانت أمَّك، وتقول أيضا : أيُّهم كانت أمَّك. وزعم الخليل أن بعضهم قرأ : « وَمَن تَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ » (الأحزاب : ٣١) (٣)، وقال الفرزدق :

---

(١) ابن السراج: الأصول في النحو/١:١٥١ تحقيق د. عبد الحسين الفتلى بغداد ١٩٧٣، ١٩٧٤م والقراءة المستشهد بها هى قراءة نافع وابن كثير وأبى عمرو كما فى التيسير/١٠٥.

(٢) الأصول/٢:١٦٣ والقراءة بالتاء لرويس وافقه الحسن والمطوعى وهى قراءة أبى وأنس ورفعت إلى النبى ﷺ الإتحاف/١٥٢.

(٣) يلاحظ أن المحقق كتب الآية بالياء (يقنت) وهى قراءة الجمهور ، والسياق يحدد الرواية بالتاء مراعاة لمعنى (من) ، وهى أيضا الرواية التي حكاها الخليل كما فى الكتاب/١:٤٠٤، وهى من القراءات الشواذ قرأ بها ابن عامر في رواية ، ورواها أبوحاتم عن أبى جعفر وشيبة ونافع ، انظر المختصر/١١٩. كما يلاحظ أيضا أن المحقق شكل المثالين : (من كانت أمك) و (أيهم كانت أمك) برفع (أم) علي أنها اسم كان والموصول خبرها، والسياق - على ما أرى - يحتم كون (أم) هى الخبر ، حتى يتسنى القول بأن التأنيث في (كان) روعى فيه معنى الموصول وهو مؤنث.

فهو فى الأمثلة السابقة - وغيرها كثير - [2] يستند إلى القراءات القرآنية فى تقوية الرأى الذى يذهب إليه ، سبعية كانت القراءة ، كما فى المثال الأول - أو عشرية - كما في الثالث - وهذا السلوك طبيعى من نحوى جعل القراءات موضع دراسته ، وحاول الاحتجاج لها والبرهنة على صحة مسلكها لغويا .

ثانيا : توجيه القراءات والاحتجاج لها :

وهو أبرز مواقف ابن السراج من القراءات القرآنية بدليل تخصيصه مؤلفا لهذا الغرض ، وإن لم تسعفه الظروف لإكماله. وهذا مؤشر على اهتمامه بتوجيه القراءات وبيان مواءمتها للأساليب اللغوية ، وهو سلوك عكسى لما كان مرجوا ، إذ المفروض أن يحتج بالقراءات ، لا أن يحتج لها. لكن ذلك هو ماحدث وظهر واضحا جليا فى كتابات ابن السراج وابن خالويه والفارسى وابن جنى من بعده.

وتوجيه ابن السراج للقراءات قد يكون خلوا من تفضيل إحدى القراءات على الأخرى . وتوضيح ذلك فيما يلى :

١- حكى مذهب المبرد فى رفضه العطف على عاملين ورده على الأخفش استشهاده بقوله تعالى : « وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ » (الجاثية : ٥) بنصب (آيات) [3] عطفا على (آيات) الأولى فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الجاثية :٣) ، وذهب هو مذهب المبرد فى أن العطف على عاملين خطأ

---

(١) الأصول/٢: ٤٢٠، ٤٢١.

(٢) انظر الأصول جـ١ : ص١٦٣-٣٠٤-٣١٩-٣٥٠، جـ٢ ص ١٩٣-٢١٨.

(٣) هى قراءة حمزة والكسائى ويعقوب وافقهم الأعمش كما فى الإتحاف/٢٤٠. ويلاحظ أن المحقق ترك الآية على صورة ﴿وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض آيات لقوم يعقلون﴾ وهذا خطأ ، وصحتها كما أثبتناها فوق، الأصول/٢: ٧٤.

فى القياس ، غير مسموع عن العرب[1] ، ومن ثم حاول توجيه الآية على غير هذا الوجه فقال : "فأما من ظن أن من جر (آيات) فى الآية فقد عطف على عاملين فغلط منه ، وإنما نظير ذلك قولك : إن فى الدار علامةً للمسلمين والبيتِ علامةً للمؤمنين ، فإعادة (علامة) تأكيد ، وإنما حسنت الإعادة للتأكيد لما طال الكلام كما تعاد (إن) إذا طال الكلام ... فآيات الأخيرة هى الأولى ، وإنما كانت تكون فيه حجة لو كان الثانى غير الأول حتي يصيرا خبرين . وأما من رفع[2] وليست (آيات) عنده مكررة للتأكيد ، فقد عطف أيضا على عاملين ، نصب أو رفع ؛ لأنه إذا قال :﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ (الجاثية :٣، ٤، ٥) فإذا رفع فقد عطف (آيات) على الابتداء ، واختلافا على (فى) وذلك عاملان ، ولكنه إذا قصد التكرير رفع أو نصب فقد زال العطف على عاملين ، فالعطف على عاملين خطأ فى القياس ، غير مسموع من العرب . ولو جاز العطف على عاملين لجاز على ثلاثة أو أكثر من ذلك. ولو كان للذى[3] أجاز العطف على عاملين أى شاهد عليه بلفظ غير مكرر نحو : إن فى الدار زيدا والمسجدِ عمرا ، وعمرو غير زيد لكان ذلك شاهدا . على أنه إنْ حكى مثله حاك ، ولم يوجد فى كلام العرب شائعا ، فلا ينبغى أن تقبله وتحمل كتاب الله عزوجل عليه"[4].

وهكذا وجه ابن السراج القراءتين توجيها لا يتعارض مع مذهبه ومذهب سلفه فى عدم جواز العطف على عاملين ، وتخلص بهذا التخريج من مغبة طعن القراءة التى وقع فيها المبرد من قبله . وإن كنا نأخذ عليه جعله قراءة الرفع أيضا مما يمكن أن يوجه على العطف على عاملين عند من قال بذلك ، ومن ثم حاول تخريجها

---

(١) انظر الأصول/٢:٧٤، ٧٥.

(٢) هى قراءة الجمهور كما فى الإتحاف/٢٤٠.

(٣) كتبت فى النص المحقق (الذى) والسياق يقتضى ما أثبتناه ولعل الأولى خطأ مطبعى.

(٤) الأصول/٢:٧٦.

ونرى أن العطف فى حالة الرفع سيكون عطف جمل ، ولا ضير حينئذ على رأيه أو رأى غيره .

٢- عند توجيهه القراءات فى قوله تعالى : ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (الفاتحة :٦) قال : "اختلفوا فى قوله تعالى : " الصراط المستقيم" ، فروى عن ابن كثير السين والصاد، وروى عن أبى عمرو السين والصاد والمضارعة بين الزاى والصاد ، رواه عنه العريان بن أبى سفيان ، وروى عنه الأصمعى (الزراط) بالزاى ، والباقون بالصاد ، غير أن حمزة يلفظ بها بين الصاد والزاى" (١).

ثم وجه هذه القراءات فقال : "للقارئ بالسين أن يقول : هو أصل الكلمة ، ولو لزم لغة من يجعلها صادا مع الطاء لم يعلم ما أصلها؟ ويقول من يقرأ بالصاد : إنها أخف على اللسان ؛ لأن الصاد حرف مطبق كالطاء فيتقاربان ، وتحسنان فى السمع، والسين حرف مهموس ، فهو أبعد من الطاء ، وهى قراءة أبى جعفر والأعرج وشيبة وقتادة . ويقول من قرأ بالزاى : أبدلت منها حرفا مجهورا حتى يشبه الطاء فى الجهر ، ورمت الخفة ، ويحتج بقول العرب ؛ صقر وسقر وزقر . ويقول من قرأ بالمضارعة التى بين الزاى والصاد : رمت الخفة ، ولم أجعلها زايا خالصة ، ولا صادا خالصة ، فيلتبس بأحدهما" (٢).

وبعد أن وجه كل هذه القراءات فاضل بينها ، فاختار القراءة بالصاد ؛ لخفتها وحسنها فى السمع وعدم إلباسها ، ولأنها قراءة الأكثر ؛ لأن من رويت عنه القراءة بالسين رويت عنه أيضا بالصاد. وأما قراءة الزاى فاتهم راويها بعدم الضبط "لأن الأصمعى كان غير نحوى، ولست أحب أن تحمل القراءة على هذه اللغة ، وأحسب أنه سمع أبا عمرو يقرأ بالمضارعة للزاى فتوهمها زايا" ، ثم قرر العدول عن القراءة بالمضارعة بين الزاى والصاد ؛ لأنها تكلف حرف بين حرفين ، وذلك أصعب على اللسان ، فضلا عن أنه ليس من حروف المعجم ، إن كان لم يدفع أنه من كلام

---

(١) أبوعلى الفارسى: الحجة فى علل القراءات السبع/١:٣٦.

(٢) السابق/٣٦، ٣٧.

الفصحاء من العرب ، ثم قرر فى نهاية نقاشه أن "السن والصاد والزاى أخوات ، والصاد أشبههن بالطاء ؛ لأنها مطبقة مثلها ، والزاى أقرب أيضا إلى الطاء من السين ، لأن الزاى حرف مجهور ، قال أبو حاتم : ليست الزاى الخالصة بمعروفة"(١) فقد وجه القراءات جميعا ، ثم اختار إحداها ، واتهم راوى إحدى القراءات ، وعدل عن أخرى ، مع أنه لم ينكر أنها من كلام الفصحاء من العرب ، والمعول فى الاختيار هنا هو كثرة الدوران على ألسنة العرب ، والخفة فى النطق ، وعدم الإلباس كما سبق أن بينا (٢) .

٣- ذهب إلى أن هاء الضمير إذا كانت مسبوقة بحرف لين فإن حذف الياء والواو فى الوصل أحسن وأكثر ، مستشهدا بقوله تعالى : ﴿وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلاً﴾ (الإسراء:١٠٦) ﴿إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ﴾ (الإعراف : ١٧٦) ، ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ (يوسف:٢٠) ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ﴾ (الحاقة :٣٠) ، مقررا أن أحسن القراءتين بحذف ياء الإشباع وواوه مع أن الإتمام عربى ، وهو هنا يردد بالحرف الواحد ما قاله سيبويه فى هذا المجال دون تبديل أو تغيير (٣).

٤- عند توجيهه قوله تعالى ﴿لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة : ٢) قال : إن "الاختيار فى (فيه) الكسر بغير ياء ، ولا إدغام ، وحكى عن أبى حاتم أن ذلك قراءة العامة. قال أبو بكر : وهو الأخف ، وخط المصحف بغير ياء . قال : وأكره الإدغام ، لأن من كسر فالياء يريد، ومن أثبت الياء لم يجز له أن يدغم ، لأنه لم يلتق حرفان ، ومع ذلك فهى من الحروف التى يكره إدغام بعضها فى بعض لثقل ذلك" (٤) .

فقد اختار قراءة لخفتها وموافقتها لخط المصحف مع أن ذلك ليس مسوغا ، فكم من هاء مشبعة فى القرآن دون وجود ياء الإشباع أو واوه ، ولم يقل أحد إن ذلك

---

(١) انظر الحجة/١:٣٧، ٣٨.

(٢) أبوعلي الفارسى وأثره/٣٠١.

(٣) انظر الأصول/ ٢:٤٠١، والكتاب/٢:٢٩١.

(٤) الحجة/ ١:١٣٢ والإدغام مذهب أبى عمرو ، وقرأ بإشباع الهاء الأولى ابن كثير وافقه ابن محيصن. الإتحاف/٧٨.

مخالف لخط المصحف ، لأنه مد صوتى ، وهو مما يحتمله الرسم العثمانى . ثم عبر عن كراهيته للإدغام ؛ لأن الهاء من الحروف التى يكره إدغام بعضها فى بعض.

وهكذا يوجه ابن السراج القراءات مبرزا شخصيته فيما يوجه بالتفضيل والاختيار والحكم بالجودة أو الكراهية ، وهى سمة من سمات النحوى القياسى التي ستتضح أكثر فيما يلى من نقاش .

ثالثاً: معارضته القراءات القرآنية:

وسنقسم المعارضات عند ابن السراج خاصة إلى معارضات خفية ، ومعارضات صريحة. فأما المعارضات الخفية فتتمثل فى قول ابن السراج بآراء تعارض قراءات قرآنية . ولن نعتذر عنه هنا بما اعتذرنا به عن غيره من أن القراءات لم تبلغه ؛ لأنه - كما سبق أن بينا - من المهتمين بالقراءات والاحتجاج لها، فمن الطبيعى أن يكون ملما بها ، فضلا عن أن عصره يزخر بحركة قرائية أذكاها جمع ابن مجاهد للقراءات السبع .

(أ) المعارضات الخفية:

١- قال إن ماضى (يدع) مما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس ، فله مستقبل وليس له ماض ، ولم يستعمل ماضيه استغناء عنه بترك فصار قول من قال:وَدَعَه[١] شاذا،وهذه أشياء تحفظ [٢]، وهذه القاعدة معارضة لقراءة « مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى » (الضحى :٣) بتخفيف (ودع) وهى منسوبة إلى عروة بن الزبير[٣]

٢- ذهب إلى عدم جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجار ؛ "لأن المجرور ليس له اسم منفصل يتقدم ويتأخر كما للمنصوب ، وكل

---

(١) لعله يقصد قول الشاعر :

ليت شعرى عن خليلى ما الذى غاله في الحب حتى وَدَعَهْ

(٢) الأصول/١:٦١

(٣) انظر المختصر/١٧٥ والمحتسب/٢:٣٦٤.

اسم معطوف عليه فهو يجوز أن يؤخر ويقدم الآخر عليه . فلما خالف المجرور سائر الأسماء لم يجز أن يعطف عليه ، وقد حكى أنه جاء فى الشعر :

فاذهب فما بك والأيامِ من عجب (١).

ومعلوم أن حمزة قرأ بخفض الميم من قوله تعالى : « وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ » (النساء :١) ، ولا يعقل أن ابن السراج لم يلم بهذه القراءة فهى من القراءات السبع التى كان مهتما بالاحتجاج لها .

٣- ذهب إلى أن (أى) الموصولة قد توصل بالجملة الاسمية ، وقد يحذف المبتدأ من اللفظ ويؤتى بالخبر ، فإذا كانت مضافة حينئذ ، بنيت على الضم فى كل أحوالها ، كقولك : اضرب أيُّهم أفضل ، ومن ذلك قراءة الناس : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ (مريم :٦٩) ، "لأنك لو وضعت (الذى) ها هنا كان قبيحا ، إنما تقول : الذى هو قائم ، فإن قلت : الذى قائم ، كان قبيحا" (٢).

ومعلوم أن هناك قراءتين مرويتين بحذف العائد من جملة الصلة وهو مبتدأ وهما : « إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا » (البقرة :٢٦) برفع (بعوضة) و« تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ» (الأنعام : ١٥٤) برفع (أحسن) (٣).

تلك هى القراءات التى نزعم أن ابن السراج عارض فيها القراءات معارضة خفية ، جريا على القواعد التى سنها أسلافه من النحاة ؛ لأن الملاك العام هو تطبيق القواعد على القراءات ، وليس استخراج القواعد منها .

---

(١) الأصول/٢:١٢٢، ١٢٣.
(٢) السابق/٢:٣٤٠.
(٣) انظر المختصر/٤ والإتحاف/١٣٢.

(ب) المعارضة الصريحة:

١- ذهب إلى أن الفعل الماضى لا يمكن أن يقع حالا إلا مقترنا بقد ظاهرة أو مضمرة . فإذا وردت جملة فعلها ماض واقعة موقع الحال دون اقتران بقد فلابد من تقديرها حينئذ [١] . وفى موضع آخر من كتابه قال : "ولا يجوز أن تقول : إن أفضلهم الضارب أخاه كان صالحا ، فتجعل (كان صالحا) صفة لأخيه ، وهو معرفة فإن قال قائل : فإنها نكرة مثلها فأجر ذلك على أن تجعله حالا فذاك قبيح ، والأخفش يجيزه على قبحه ، وقد تأولوا على ذلك قول الله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (النساء :٩٠) ، وتأويل ذلك عند أبى العباس على الدعاء ، وأنه من الله تعالى إيجاب عليهم . وقال : القراءة الصحيحة التى جل أهل العلم عليها إنما هى : « أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ »[٢]. فذهاب ابن السراج هذا المذهب وهو قبح وقوع جملة الماضى حالا دون قد ، ونقله إجازة الأخفش واعتراض أبى العباس المبرد على هذا ، وتخريجه القراءة المتواترة ، وعدوله عنها إلى القراءة المغمورة لتوافقها مع القاعدة دون اعتراض منه على صنيع المبرد ، دليل على موافقته فيما ذهب إليه، ومن ثم يشاركه تفضيله قراءة على أخرى لمواءمتها القياس النحوى.

٢- ذهب مذهب سيبويه فى الحكم على قراءة النصب في (سواء) من قوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ (الجاثية :٢١) بأنها لغة رديئة ونقل كلام سيبويه فى هذا المجال نصا : "واعلم أن ما جرى نعتا على النكرة فإنه منصوب فى المعرفة على الحال ، وذلك قولك : مررت بزيد حسنا أبوه ، ومررت بعبد الله ملازمَك. وما كان في النكرة رفعا غير صفة فهو فى المعرفة رفع. فمن ذلك قوله عز وجل: « أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ»؛

---

(١) انظر الأصول/١:٢٦١، ٢٦٢.

(٢) الأصول/١:٣٠٨، ٣٠٩ وقد سبقت مناقشة المبرد في رأيه ذاك فارجع إليه إن شئت.

لأنك تقول : مررت برجل سواءٌ محياه ومماته ، وتقول : مررت بعبد الله خيرٌ منه أبوه . ومن أجرى هذا على الأول فى النكرة نصبه هنا على الحال ، فقال : مررت بعبد الله خيرا منه أبوه ، وهي لغة رديئة" (١).

ابن السراج متفق إذن مع سيبويه فى الرأى النحوى ، ونقل نصه دون تعليق مؤكدا به رأيه ، ومن ثم يشترك معه فى الحكم على قراءة النصب بالرداءة، مع أنها قراءة سبعية موثقة قرأ بها حفص وحمزة والكسائى(٢). يضاف إلى المثالين السابقين ما سبق أن أشرنا إليه فى توجيهه للقراءات من وصفه راوى (السراط) بالزاى بالتوهم وعدم الضبط ، وعدوله عن القراءة بالمضارعة بين الزاى والصاد رغم اعترافه بأنها من كلام العرب وكراهيته قراءة الإدغام فى قوله تعالى﴿ فِيهِ هُدًى ﴾.

هذه الأمثلة تدل - فيما تدل - على أن ابن السراج كان قياسيا يعترف بالقراءة إذا ما توافقت مع القياس الذى انتهى إليه ، وينكرها إذا لم تتوافق معه (٣) ليس يهم بعد ذلك أن تكون القراءة سبعية أو غير سبعية فالمعول الأساسى هو مدى مطابقتها للقواعد النحوية أو عدم مطابقتها.

بقى أن نقول إن ابن السراج كان ملتزما بالرسم المصحفى في القراءات التى عالجها ، فليست من بينها قراءة مخالفة للرسم ، فضلا عن اتكائه على شبهة مخالفة الرسم فى تفضيل قراءة اختلاس الهاء على إشباعها فى قوله تعالى : ﴿ فِيهِ هُدًى ﴾ . وهذا دليل على تمسكه بالرسم المصحفى شأنه شأن الزجاج فى ذلك ، وإن كان هذا التمسك لا يقلل من قياسيته تجاه القراءات بأية حال .

---

(١) الأصول/٢:٢٩ وانظر الكتاب/١:٢٣٣.
(٢) انظر التيسير/١٩٨.
(٣) انظر : النحو والقراءات/٢٢١.

١١- أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ):

أحد النحاة الذين منحوا القرآن الكريم عناية خاصة ، وأفردوا له مؤلفات بأكملها . فله كتاب "الناسخ والمنسوخ فى القرآن" وله كتاب "معانى القرآن" كما أن له كتابا ثالثا بعنوان "إعراب القرآن" حقق فى رسالة جامعية بآداب القاهرة وهو الذى سنوليه عنايتنا فى تبين مواقف النحاس من القراءات القرآنية ، بالإضافة إلى بعض مؤلفاته الأخرى .

ومواقف أبى جعفر - شأنه شأن أغلب النحاة - تتراوح بين الاستشهاد بالقراءات أو توجيهها . وقد يتجاوز التوجيه إلى الحكم بعدم الجواز أو الشذوذ . وما أكثر ما تجاوز أبو جعفر تلك الحدود إلى الحكم باللحن ورمى القراء بالخطأ والخلط ، وهو لا يفتأ بين آونة وأخرى يُدل باعتداده برسم المصحف ، شأنه فى ذلك شأن أغلب نحاة القرن الرابع الهجرى .

وسنعرض فيما يلى مواقف أبى جعفر من القراءات وهى :

أولا : احتجاجه بالقراءات القرآنية :

كان النحاس يستخدم القراءات القرآنية متواترة أو شاذة حجة يؤيد بها رأيا نحويا ذهب إليه ، أو يدلل بها على صحة توجيه لغوى لأسلوب عرض له ، وهو فى استخداماته تلك يستشهد بما وافق المشهور من القواعد ، ويحتج بما سار على الأغلب الشائع ومن ذلك :

١- فى شرحه معلقة طرفة ، وعند تعرضه لقوله :

بطىءٍ عن الجُلّى سريعٍ إلى الخنا ذليلٍ بأَجْماعِ الرجالِ مُلَهَّدِ

قال : "والذليل : المقهور ، وهو ضد العزيز ، ويقال : ذل يذل ذلا فهو ذليل ، وذال ، ومنه قوله عزوجل ﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾ (الإسراء : ٢٤) أى : كن لهما بمنزلة المقهور . وأما الذلول (فى رواية أخرى موضع : ذليل) فهو ضد الصعب يقال : ذلول بَيّن الذل وقد قرئ [١] « وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذِّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ »

(١) هى قراءة سعيد بن جبير والجحدرى وحماد الأسدى عن أبى بكر رضي الله عنه . المختصر/٧٦.

والمعنى : لا تتصعب عليهما" [1] . فقد استشهد بالآية على وجهيها : المتواتر والشاذ ، على الدلالة اللغوية للكلمة موضع القراءة وشكل بنيتها الصرفية.

٢- قال إن (فَعُل) قليل فى كلام العرب فى الأسماء مثل : حَذُر ، ونَدُس ، وفَطُن ، واستشهد فى هذا المجال بقراءة من قرأ « وَعَبُدَ الطَّاغُوتِ » (المائدة : ٦٠) وبقراءة سليمان التيمى : « قَالَتْ نَمُلَةٌ » (النمل : ١٨) [2].

والقراءة الأولى من السبع ، أما الثانية فمن الشواذ ، وقد سوى بينهما أبو جعفر فى الاستشهاد على صيغة صرفية .

٣- عند تعرضه لبيت جرير :

رأتْ مَرَّ السنين أخذْنَ منى كما أخذ السرار من الهلال

وجه عود الضمير جمعا مؤنثا - وكان المفروض أن يقال : أخذ منى ، لأن المر مذكر - على أنه روعى معنى المضاف إليه وهو (السنين) ، مستشهدا على ذلك السلوك اللغوى بقوله تعالى : « إِنَّهَا إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ » [3] (لقمان:١٦) بتأنيث الفعل ، والمثقال مذكر ، مراعاة لمعنى الحبة ، كما قال عزوجل : « تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ » (يوسف :١٠) فى قراءة من قرأ بالتاء [4] ، والبعض مذكر ولكنه أنث على معنى السيارة [5] .

---

(١) أبوجعفر النحاس: شرح القصائد التسع المشهورات/١:٢٩١، ٢٩٢ تحقيق أحمد خطاب. بغداد ١٩٧٣م.

(٢) شرح القصائد التسع المشهورات/٢:٧٤٣.
وقراءة (عَبُدَ الطاغوتِ) لحمزة. أما (قالتْ نَمُلَةٌ) فنسبها ابن خالويه إلى المفضل وطلحة والمعتمربن سليمان ، على حين نسبها ابن جنى إلى سليمان التيمى كما فعل النحاس، انظر التيسير/١٠٠ والمختصر/١٠٨ والمحتسب/١:١٣٧.

(٣) برفع (مثقال) وهى قراءة نافع كما فى التيسير/١٥٥، وهو ما يقتضيه السياق والاستشهاد، وقد شكلها المحقق بالفتح وهو خطأ.

(٤) هى قراءة الحسن كما فى الإتحاف/١٥٢.

(٥) أبوجعفر النحاس: شرح أبيات سيبويه/٤٨ ، ٤٩ تحقيق: زهير غازى زاهد . بغداد ١٩٧٤م.

٤- عند شرحه للبيت التالى من قصيدة زهير بن أبى سلمى :

ألا أبلغ الأحلاف عنى رسالة وذبيان هل أقسمتم كل مقسم

قال : إن رواية الأصمعى هى :

فَمَنْ مبلغُ الأحلافَ عنى رسالة

"والمعنى : فمن مبلغٌ الأحلافَ عنى ، على أن تحذف التنوين لالتقاء الساكنين وحكى عن عمارة بن عقيل أنه قرأ : « وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ » (يس : ٤٠) (١).

٥- فى بيت الفرزدق :

قعود لدى الأبواب طلاب حاجةٍ عوانٍ من الحاجات أو حاجةً بكرا

خرج نصب (حاجة بكرا) علي العطف على المعنى ؛ إذ الوجه أن يقول : أو حاجةِ بكرٍ ، "ولكنه نوى التنوين ، كأنه أراد : أو طالبٌ حاجةً بكرا . ومما نطق به القرآن قوله جل ذكره : « وَجَاعِلُ اللَّيلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا » (الأنعام :٩٦) والوجه : والشمسِ والقمرِ ؛ لأنه عطف على الليل ، وتأويله : وجاعلٌ الليلَ سكنا والشمسَ والقمرَ حسبانا ، فإذا جاء التنوين ذهبت الإضافة ، كما قال آخر :

والحافظو عورةَ العشيرة لا يأتيهمُ من ورائهمْ نَطَفُ

على معنى : والحافظون عورةَ ، بنية النون» (٢).

ففى الأمثلة السابقة - ومثلها كثير - (٣) يرتكز أبو جعفر على القراءات متخذا منها دليلا يعضده فى ماذهب إليه من معنى لغوى أو قاعدة صرفية أو نحوية، أو توجيه أسلوب لغوى نطق به عربى ، لا يفرق فى الاحتجاج بين قراءة سبعية أو عشرية أو شاذة . وهو غالبا يكتفى بالوجه الذى يحقق له الاستشهاد دون أن يتعرض للأوجه الأخرى المقروء بها ، وتلك سمته الأساسية فى غير (إعراب

---

(١) شرح القصائد التسع/١:٣٢٥، ٣٢٦ وانظر المختصر/١٢٥ والمحتسب/٢:٨١.

(٢) شرح أبيات سيبويه/٧١ و٧٢ وانظر التيسير/١٠٥.

(٣) انظر أمثلة أخرى فى شرح القصائد/١:٣٨٠ وشرح أبيات سيبويه/٤٢، ٦٢، ٦٣، ٦٩ الخ.

القرآن) الذى بني أساسا على توجيه القراءات ومن ثم كثر التعرض فيه لكل الأوجه المحتملة .

ثانياً : توجيهه القراءات :

كان توجيه القراءات وبيان أوجهها الإعرابية والتماس العلل والتخريجات لها أبرز مواقف النحاس من القراءات وهو الغرض الأساسى الذى ألف من أجله (إعراب القرآن) ، ومن ثم عج الكتاب بأمثلة كثيرة لتوجيه القراءات القرآنية ، منها ما خلا من تفضيل أو ترجيح لقراءة على أخرى ، ومنها ما اقترن التوجيه فيه بحكم بالجودة أو الاستحسان أو الاختيار ، أو وصف بالرداءة . وربما وجه أبو جعفر ما بدا ظاهره مخالفا لقواعده التى آمن بها ، وقد يلتمس تخريجا لما أنكره غيره من قراءات ، على حين يحكى توجيهات النحاة فى بعض الأمثلة دون تدخل منه .

١- **توجيه القراءات دون تفضيل أو ترجيح** : ويتضح ذلك فى توجيهه قراءتى الرفع والنصب فى (يعقوب) من قوله تعالى : ﴿ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾ (هود :٧١) إذ جعل الرفع من وجهين : أن يعد (يعقوب) مبتدأ ، وتكون جملته كلها حالية ، والوجه الآخر : أن يعد (يعقوب) فاعلا لفعل محذوف . أما النصب فعلى اعتباره مفعولا به لفعل محذوف ملائم للمعنى ، فيكون التقدير : ومن وراء إسحاق وهبنا له يعقوب . قال أبو جعفر : "ومن وراء إسحاق يعقوبُ" : رفعه من جهتين : إحداهما بالابتداء ويكون فى موضع الحال ، أى : بشروها بإسحاق مقابلا له يعقوب والوجه الآخر : أن يكون التقدير : ومن وراء إسحاق يحدث يعقوب ، ولا يكون على هذا داخلا فى البشارة . وقرأ حمزة وعبد الله بن عامر :﴿ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾ والكسائى والأخفش وأبو حاتم يقدرون (يعقوب) فى موضع خفض ، وعلى مذهب سيبويه والفراء يكون فى موضع نصب . قال الفراء : ولا يجوز الخفض إلا بإعادة الخافض . قال سيبويه : ولو قلت : مررت بزيدٍ أولَ من أمسِ وأمسِ عمروٍ ، كان قبيحا خبيثا ؛ لأنك فرقت بين المجرور وما يشركه وهو الواو ، كما تفرق بين الجار

والمجرور . قال أبو جعفر : يكون التقدير : ومن وراء إسحاق وهبنا له يعقوب ، كما قال :

جِئنى بمثل بنى بدر لقومهمُ ... أو مثلَ أسرة منظور بن سيّار
أو عامرَ بن طفيل فى مُركَّبِه ... أو حارثا يوم نادى القوم يا حار [1]

فقد خرج الرفع ، ثم حكى توجيه بعض النحاة للنصب واعتراض الآخرين ، وارتضى توجيها قدمه فى النهاية دون حكم على أى من القراءتين بحسن أو غيره ، مما يعنى مساواته بين القراءتين .

وهناك أمثلة كثيرة لهذه الظاهرة فى مؤلفات أبى جعفر [2] .

٢- توجيه القراءات مقترنا باختيار إحداها أو حكم بالجودة أو الاستحسان:

(أ) فى قوله تعالى : ﴿فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (البقرة : ٣٨) قال : "وقرأ الحسن وعيسى وابن أبى إسحاق (فلا خوفَ عليهم) والاختيار عند النحويين الرفع والتنوين ؛ لأن الثانى معرفة لا يكون فيه إلا الرفع ، فاختاروا فى الأول الرفع أيضا ليكون الكلام من وجه واحد" [3] . وقد وجه الفتح على أن (لا) نافية للجنس، والرفع على أن تجعل (لا) بمعني (ليس) ، أو أن تكون مهملة ، ويكون الرفع على الابتداء . واختار مع النحاة الرفع للعلة التى ذكروها[4] .

(ب) فى قوله تعالى : ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ (البقرة :٧) : روى المفضل عن عاصم عن بهدلة (وعلي أبصارهم غشاوةً) بالنصب . أضمر «وجعل». وقرأ الحسن (غُشاوة) بضم الغين وقرأ أبوحيوة (غَشاوة) بفتح الغين. وروى عن الأعمش (غَشْوة)

---

(١) إعراب القرآن/٢ :٤٨٦ وقد قرأ ابن عامر وحمزة وحفص بنصب الباء من (يعقوب) والباقون برفعها . التيسير/١٢٥.

(٢) انظر مثلا شرح القصائد التسع/٢:٧٣٤، وإعراب القرآن ٣٨-٤١-٨٩-٤٨٦-٦٥٢-٦٥٥-١٠٨٣ ... الخ.

(٣) إعراب القرآن/١:٤١ وانظر الإتحاف/٨٢، ٨٣.

(٤) السابق/١:٥٤.

رده إلى المصدر . فقال أبوجعفر بعد عرض هذه القراءات : وأجودها : (غِشاوة) بكسر الغين كذلك تستعمل العرب فى كل ما كان مشتملا على الشئ نحو : عمامة وقلادة(١).

(جـ) عندما تعرض لشرح البيت التالى من قصيدة عمرو بن كلثوم :

أبا هند فلا تعجل علينا وانْظِرْنا نُخَبِّرْكَ اليقينا

قال إن معنى أنظرنا : أخِّرْنا ، مستشهدا بقراءة حمزة : « أَنْظِرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُورِكُمْ » (الحديد :١٣) ، روايا أن جماعة من أهل اللغة لحنوا هذه القراءة ، لأنه لا يجوز - هنا - أَخِّرونا . فتصدى لهم النحاس قائلا : إن القراءة به جائزة ، ويكون معنى أنظرونا : اصبروا علينا حتى نلحقكم ، فالمعنى يصح على هذا ، وإن كان ﴿انظُرُونَا﴾ (الحديد: ١٣) أحسن وأبين ؛ لأن معناه : انتظرونا(٢) . وهكذا يوجه أبو جعفر ما في الآيات من قراءات ، مختاراً منها قراءة أحيانا ومجودا إحداها تارة ، ومستحسنا تارة أخرى (٣).

٣- توجيه القراءات مع الحكم على إحداها بالرداءة:

وذلك فى توجيه فتح السين وكسرها من قوله تعالى : ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ﴾ (البقرة :٢٤٦) إذ روى عن أبى حاتم أن لا وجه لعسِيتم بكسر السين ، ولو كان كذا لقرئت « فَعَسِىَ اللَّهُ» (المائدة :٥٢) ثم قال : " حكى يعقوب بن السكيت وغيره أن (عَسِيتُ) لغة، ولكنها قليلة رديئة. فإذا قال :عَسَى الله، ثم قال :فهل عَسِيتم، استعمل اللغتين جميعا، إلا أنه ينبغى له أن يقرأ بأفصح اللغتين وهى فتح السين" (٤).

---

(١) إعراب القرآن/١:١٨، و انظر الإتحاف/٧٩ والمختصر/٢.

(٢) شرح القصائد التسع/٢:٦٢٨ وقراءة (انظرونا) بالألف موصولة وضم الظاء لغير حمزة من السبعة ، التيسير/٢٠٨.

(٣) انظر أمثلة أخرى فى إعراب القرآن/١:١٣، ٢١، ١١٠ وشرح القصائد التسع/١: ١٢٣.

(٤) إعراب القرآن/١:١٢٢ وقراءة نافع مع السبعة بكسر السين والباقون بفتحها. التيسير/٨١.

وعلى الرغم من أن الحكم بالرداءة محكى عن يعقوب بن السكيت ، فإنه يبدو أن أبا جعفر متعاطف معه ، بدليل وصيته بالقراءة بلغة الفتح ؛ لأنها أفصح اللغتين ، وعدم تعليقه على حكم ابن السكيت .

٤- توجيه القراءات بما يتلاءم مع القواعد التي ارتضاها :

وقد بدا ذلك واضحا عند تعرضه لبيت النابغة :

أضحت خلاء وأضحى أهلها احتملوا أخنى عليها الذى أخنى على لبد

إذ قال : إن المعنى : وأضحى أهلها قد احتملوا ، مستشهدا على صحة حذف (قد) وهى مرادة بتخريج الفراء لقوله تعالى ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (النساء:٩٠) على أن المعنى : قد حصرت [١] ، حتى لا تقع جملة الماضى حالا دون اقتران بقد ، وحاكيا قول المازنى : هو على الدعاء ، "وقال من يحتج لأن المعنى : قد حصرت ، لأنه قد قرئ (حصرةً صدورهم) [٢] . قال : فهذا يدل على أن المعنى: قد حصرت ، وقيل : هو خبر بعد خبر ، وهذا أجود الأقوال" [٣].

فهو - على ما يبدو - يوافق على عدم وقوع جملة الماضى حالا دون (قد) ظاهرة أو مضمرة ، ومن ثم ارتضى تخريج الفراء ، مضيفا تخريجا آخر للآية ، حتى لا تتعارض مع القاعدة النحوية .

ومن قبيل ذلك تخريجه لتقدم (فى الآخرة) على (الصالحين) من قوله تعالى ﴿وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (البقرة :١٣٠) إذ ظاهر الأمر تقدم بعض الصلة على الموصول ، وهو مالا يرضاه النحاة رغم وجوده بكثرة في الأساليب العربية ، ومن ثم قال أبو جعفر : إن لأهل العربية فيه ثلاثة أقوال : أن يكون الجار والمجرور متعلقا بـ(صالح) آخر محذوف ، أو يكون متعلقا بمصدر محذوف ، والقول الثالث : ألا يعد

---

(١) انظر معانى القرآن للفراء/١:٢٨٢.

(٢) هى قراءة يعقوب وافقه الحسن كما فى الإتحاف/١١٦.

(٣) شرح القصائد التسع/٢:٧٣٩، ٧٤٠.

(الصالحين) بمعنى : الذين صلحوا ، ولكنه اسم قائم بنفسه ، كما يقال : الرجل والغلام[1].

وهكذا يلتزم أبوجعفر بالقواعد المقررة فيخرج الآيات التى تبدو متعارضة معها، وإن اتسم تخريجه أحيانا بالتكلف والافتعال ، كما بدا ذلك فى تخريج الآية الثانية.

٥- توجيه القراءات التى أنكرها غيره :

كان أبوجعفر يعرض أحيانا إنكار بعض النحويين لقراءات معينة ، أو عدم تجويزهم لها ، ثم يرد عليهم إنكارهم ، ويبين وجه القراءة من العربية.

ومن ذلك ما ذكره عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ (الفاتحة : ١) ، إذ وجه قراءة نصب (الحمدَ) على المصدرية ، وجعل الرفع أجود من جهة اللفظ والمعنى ، ثم قال : "وحكى عن الفراء : (الحمدِ لِله) و (الحمدُ لُله) . قال أبوجعفر : وسمعت على بن سليمان يقول : لا يجوز من هذين شىء عند البصريين . قال أبوجعفر : وهاتان لغتان معروفتان ، وقراءتان موجودتان فى كل واحدة منهما علة. روى إسماعيل بن عياش عن زريق عن الحسن أنه قرأ : (الحمدِ لِله) ، وقال إبراهيم ابن أبى عبلة : (الحمدُ لُله) وهذه لغة بعض بنى ربيعة ، والكسر لغة تميم ، فأما اللغة فى الكسر فإن هذه اللفظة تكثر فى كلام الناس ، والضم ثقيل ، ولا سيما إذا كانت بعده كسرة ، فأبدلوا من الضمة كسرة ، وجعلوهما بمنزلة شئ واحد. والكسرة مع الكسرة أخف ، وكذلك الضمة مع الضمة فلهذا قيل : (الحمدُ لُله) [2]".

وقد تكررت ظاهرة توجيه أبى جعفر لما أنكره غيره من القراءات أكثر من مرة ، مما يدل على سعة معرفة بالعربية ووجوهها [3].

---

(١) انظر : إعراب القرآن/١:٧٧.

(٢) السابق/١:٥، ٦.

(٣) انظر مثالين آخرين فى إعراب القرآن/١:٤٠، ٤٦، ٤٧.

٦- حكايته توجيهات النحاة للقراءات دون تدخل منه :

كان أبوجعفر يحكى توجيهات النحاة فى كثير من القراءات دون أن يتدخل هو فيها بتوجيهه الشخصى . ومن ذلك ما رواه فى قوله تعالى : ﴿ أَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ (البقرة :٦) إذ قال إن "فيه ثمانية أوجه : أجودها عند الخليل وسيبويه تخفيف الهمزة الثانية وتحقيق الأولى ، وهى لغة قريش وسعد بن بكر وكنانة، وهى قراءة أهل المدينة وأبى عمرو والأعمش : (أانذرتهم) .

قال ابن كيسان : وروى عن ابن محيصن أنه قرأ بحذف الهمزة الأولى : «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ » فحذف لالتقاء الساكنين الهمزتين [١] ، وإن شئت قلت : لأن (أم) تدل على الاستفهام كما قال :

تروح من الحى أم تبتكرْ ... وماذا يضرك لو تنتظرْ

وروى عن ابن أبى إسحاق أنه قرأ : «أاأنذرتهم» حقق الهمزتين، وأدخل بينهما ألف لئلا يجمع بينهما ، قال أبو حاتم : ويجوز أن يدخل بينهما ألفا ويخفف الثانية، وأبو عمرو ونافع يفعلان ذلك كثيرا ، وقرأ حمزة وعاصم والكسائى بتحقيق الهمزتين ﴿ أَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ (البقرة:٦) وهو اختيار أبى عبيد ، وذلك بعيد عند الخليل وسيبويه ، يشبهه فى الثقل بضَنِنُوا . قال سيبويه : الهمزة بعد مخرجها ، وهى نبرة تخرج من الصدر باجتهاد، وهى أبعد الحروف مخرجا فثقلت ، لأنها كالتهوع ، فهذه خمسة أوجه . والسادس : قاله الأخفش قال : يجوز أن تخفف الأولى من الهمزتين ، وذلك ردئ ؛ لأنهم إنما يخففون بعد الاستثقال وبعد حصول الواحدة . قال أبو حاتم : ويجوز تخفيف الهمزتين جميعا ، فهذه سبعة أوجه. والثامن يجوز فى غير القرآن ؛ لأنه مخالف للسواد ، قال الأخفش سعيد : تبدل من الهمزة هاء فتقول : (هأنذرتهم) كما يقال : إياك وهياك. وقال الأخفش فى قول الله عزوجل ﴿ هَا أَنتُمْ ﴾ (محمد :٣٨): إنما هو : أأنتم [٢]". وهكذا يحكى النحاس كل هذه الآراء، دون أن يعلق عليها بشئ ،

---

(١) كذا ، ولعلها : الهمزة.

(٢) إعراب القرآن/١:١٦، ١٧.

ولم يتدخل إلا فى الوجه الثامن الذى رآه مخالفا لخط المصحف ، فأجازه فى غير القرآن لهذا السبب. وهناك كثرة من الآيات لم يتدخل فيها أبو جعفر وهو يحكى توجيهات النحاة للقراءات القرآنية (١) .

ثالثاً: تجويزه وجوها إعرابية:

كان النحاس يقول أحيانا بوجوه إعرابية فى بعض الآيات مع احتراسه الشديد بإعلان أن ذلك جائز فى غير القرآن كما حدث فى قوله تعالى : ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ﴾ (البقرة :١٢٩) إذ قال : "(يتلو) فى موضع نصب ؛ لأنه نعت لرسول ، أى : رسولا تاليا ، ويجوز فى غير القرآن جزمه ؛ يكون جوابا للمسألة"(٢).

فالقواعد النحوية تجيز فى (يتلو) الرفع على اعتبار الجملة فى محل نصب صفة للنكرة (رسولا) ، كما تجيز فيه الجزم فى جواب الطلب ، لكن القراءة لم ترد بغير الرفع ، ومن ثم جوز النحاس الجزم فى غير القرآن .

ونفس الشئ حدث عند تعرضه لقوله تعالى :﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ (البقرة :٢٣٧) إذ وجه رفع (نصف) على الابتداء المحذوف الخبر ، وأجاز النصب فى غير القرآن على أن (نصف) مفعول به لفعل محذوف ، أى : فأدوا نصف ما فرضتم (٣) .

وهذه الظاهرة من الظواهر الجيدة فى الفكر اللغوى عند أبى جعفر ، فهو يحترم القراءة المروية ، ويجوز الأوجه الأخرى فى غير القرآن ، مما يدل على احترام شديد للقرآن ، وليت النحاس سار فى هذا الطريق إلى منتهاه ، ولكن الأمر على غير ذلك وستتضح القضايا بجلاء فيما بعد .

---

(١) انظر السابق صفحات ١٥-٢١-٣٨-٣٩-٤٨-٤٩-١٠٤.
(٢) إعراب القرآن/١ :٧٦.
(٣) السابق/١ :١١٨.

رابعاً: موقفه من الرسم المصحفي:

كان أبوجعفر يردد كثيرا العبارات الدالة على تمسكه بالرسم المصحفي، ويتخذ هذا الرسم تكأة لتفضيل قراءة على أخرى أو حمل بعض القراءات على التفسير، مفتيا أنه لا تجوز القراءة بها لمخالفتها خط المصحف العثماني. وقد سبق منذ قليل عرض قوله عن إجازة الأخفش إبدال الهمزة هاء في ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ﴾ (البقرة:٦) فيقال: (هأنذرتهم) إذ قال: إن ذلك يجوز في غير القرآن، لأنه مخالف للسواد[١].

ومن قبيل ذلك عرضه للقراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه :٦٣) إذ قال إن "فيه ست قراءات: قرأ المدنيون والكوفيون: (إنّ هذانِ لساحرانِ) وقرأ أبوعمرو: (إنّ هذين لساحران)، وهذه القراءة مروية عن الحسن وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وعيسى بن عمر وعاصم الجحدري. وقرأ الزهري وإسماعيل بن قسطنطين والخليل بن أحمد وعاصم في إحدى الروايتين: (إنْ هذان لساحران) بتخفيف (إن). فهذه ثلاث قراءات قدرَواها الجماعة عن الأئمة. وروى عن عبد الله بن مسعود: (إنْ هذان إلا ساحران). وقال الكسائي في قراءة عبدالله: (إنْ هذان ساحران) بغير لام. وقال الفراء في حرف أبي: (إن ذان إلا ساحران). فهذه ثلاث قراءات أخرى على التفسير، لا أنها جائز أن يقرأ بها لمخالفتها المصحف" [٢].

فقد عرض القراءات الست، وحمل ثلاثا منها على التفسير؛ لأنها لم تتفق مع الرسم العثماني، وهذا دليل على اعتداده بهذا الرسم. ولكنا نتوقف قليلا أمام قراءة أبي عمرو بنصب (هذين) فنقول: أليست هذه أيضا مخالفة للرسم العثماني مثل الثلاث المحمولة على التفسير؟ ألم يقل عنها الفراء: "ولست أشتهي على أن أخالف الكتاب"؟ [٣]

---

(١) السابق/١: ١٧.

(٢) إعراب القرآن/٢: ٦٥٢.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء/٢: ١٨٣.

إن الباحث ليقف حائرا أمام هذه الظاهرة ! فعلى حين يجد مواطن للترجيح أو التجويز أو الرفض أو الحمل على التفسير ، يعول فيها على الرسم المصحفى دليلا يؤازر ومعينا يقوى [1] ، يجد مواطن أخرى خرجت فيها قراءات مخالفة للرسم المصحفى دونما إشارة لذلك ، أو حمل لها على التفسير كما حدث فى غيرها . ومن ذلك ماحكاه من قراءة عبدالله وأبى رجاء والأعمش : «قَالَ لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمونَ» (البقرة:١٢٤) ، فعلى الرغم من أن سياق حديثه يشعر بتفضيل قراءة نصب (الظالمين) - وهى قراءة الجمهور - إلا أنه لم يشر إلى مخالفة القراءة الأخرى للرسم المصحفى [2] .

وفى قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُوْلَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ (البقرة :١٦١) قال : وقرأ الحسن : « أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعونَ » ، وهذا معطوف على الموضع ، كما تقول : عجبت من قيام زيد وعمرو ، لأن موضع زيد موضع رفع ، والمعنى : من أن قام زيد ، والمعنى : أولئك عليهم أن يلعنهم الله والملائكة والناس أجمعون[3]" .

فكيف نفسر هذا التعارض ؟

تمسك بالرسم المصحفى فى جانب ، وتغافل عنه فى جانب آخر ، وأحيانا يكون التغافل فى موضع الاعتداد ، كما حدث فى قراءة : (إنّ هذين) . وإذا قيل إن قراءة أبى عمرو سبعية مشهورة فماذا عن قراءة « قَالَ لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمونَ» وقراءة: « أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعونَ » ؟

إن تمسك أبى جعفر بالرسم المصحفى- على ما أرى - راجع إلى تأثره بالنحاة السابقين ، فهو مقلد لهم فى هذه الظاهرة ، وليست - على حد زعمى- سمة منهجية متأصلة فيه ، وإلا ما خالفها وشذ عنها فى بعض الأحيان .

---

(١) انظر مثلا صفحات ٥٣-٨٠-١٣٠-٥٤٦ من إعراب القرآن.

(٢) انظر إعراب القرآن/١:٧٣.

(٣) السابق/١:٨٥.

وعلى ذلك فهو يتعامل مع النص القرآنى تعاملا لغويا ، وافق الرسم أم لم يوافق . كل مافى الأمر أنه يركز على ألا يقرأ بما يخالف مصحف الإمام. أما فى الإطار اللغوى فكل المصاحف سواء. وأحسبه فى ذلك لم يجاوز الصواب.

خامساً :رده بعض القراءات :

ظهرت قياسية أبى جعفر واضحة فى موقفه من كثرة من القراءات تعارضت مع أقيسته النحوية وقواعده التى تشبع بها ، فلم يجد مناصا من عدم إجازة القراءة أو رميها بالشذوذ أو اللحن أو الخطأ ، مقلدا فى ذلك - غالبا - سابقيه من النحاة.

وسنكتفى فيما يلى بعرض بعض القراءات ورأيه فيها دون تمسك بإيراد النص الذى وردت فيه إيثارا للإيجاز :

١ - قرأ الكسائى : « اشْتَرَؤُا الضَّلالَةَ بِالْهُدَى» (البقرة :١٦) بضم الواو مهموزة ، فقال أبوجعفر : "هذا غلط ، لأن همز الواو إذا انضمت إنما يجوز فيها إذا انضمت لغير علة"(١).

٢ - قرئ « يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ » (البقرة :٢٠) بتسكين الخاء وتشديد الطاء ، فقال عنها أبوجعفر : "فأما ما حكاه أهل المدينة من إسكان الخاء والإدغام فلا يعرف ولا يجوز، لأنه جمع بين ساكنين "(٢) .

٣ - قال عن قراءة « مَثَلاً مَّا بَعُوضَةٌ » (البقرة :٢٦) برفع (بعوضة) على حذف المبتدأ على الموصول : "الحذف فى (ما) أقبح منه فى (الذى) لأن (الذى) إنما له وجه واحد ، والاسم معه أطول" مع أنه اعترف بأن هذه لغة تميم (٣).

---

(١) السابق/١:٢٣ وانظر المختصر/٢.
(٢) إعراب القرآن/١:٢٥، ٢٦ وانظر المختصر/٣.
(٣) إعراب القرآن/١:٣٢ وانظر المختصر/٤.

٤ - روى عن أبى جعفر أنه قرأ : « لِلْمَلائِكَةُ اسْجُدُوا » (البقرة :٣٤) فقال أبوجعفر النحاس : إن هذا لحن لا يجوز (١).

٥ - حكى الأخفش « وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَى » (البقرة :٨٣) على فُعْلَى، وهى قراءة الحسن فقال أبوجعفر : "وهذا لا يجوز فى العربية ؛ لا يقال من هذا شئ إلا بالألف واللام نحو : الفضلى والكبرى والحسنى . هذا قوله سيبويه" (٢).

٦ - فى قوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ﴾ (البقرة :١٢٦) روى عن ابن محيصن أنه يدغم الضاد فى الطاء ، فقال النحاس : إن ذا لا يجوز ؛ لأن فى الضاد تفشيا فلا تدغم فى شىء (٣).

٧ - قرأ مجاهد وحميد بن قيس وابن محيصن « زَيَّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا » (البقرة : ٢١٢) ببناء (زين) للمعلوم ونصب (الحياة) فقال أبو جعفر : هى قراءة شاذة ؛ لأنه لم يتقدم للفاعل ذكر (٤).

٨ - قرى قوله تعالى « فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسُرَةٍ » (البقرة :٢٨٠) فقال أبوجعفر : وقراءة من قرأ (إلى مَيْسُرِهِ) لحن لا يجوز (٥).

٩ - قرأ أبوبكر وأبو عمرو وحمزة قوله تعالى : « يُؤَدِّهْ إِلَيْكَ » (آل عمران :٧٥) بإسكان الهاء فقال أبو جعفر : "فأما إسكان الهاء فلا يجوز إلا فى الشعر عند بعض النحويين ، وبعضهم يجيزه البتة ، ويرى أنه غلط ممن قرأ به وأنه توهم أن الجزم يقع على الهاء ، وأبو عمرو أجل من أن يجوز عليه مثل هذا ، والصحيح أنه كان يكسر الهاء" (٦).

---

(١) السابق/١ :٣٨.
(٢) السابق/١ :٦٠ وانظر الإتحاف/٨٦.
(٣) السابق/١ : ٧٥.
(٤) السابق/١ :١٠٥ وانظر الإتحاف/٩٥ والمختصر/١٣، ١٤.
(٥) السابق/١ :١٣٥ وانظر المختصر/١٧.
(٦) السابق/١ :١٧٠ وانظر التيسير/٨٩.

١٠ - قرأ حمزة « وَالأَرْحَامِ » (النساء:١) فحكى أبوجعفر تلحين البصريين لهذه القراءة، وتقبيح الكوفيين لها، وأنكر على من خرجها على القسم،واعتبره خطأ فى المعنى والإعراب، "فقد صح عن النبى ﷺ: (من كان حالفا فليحلف بالله) فكما لا يجوز أن تحلف إلا بالله ، كذا لا يجوز أن تستحلف إلا بالله ، فهذا يرد قول من قال : المعنى : أسألك بالله والرحم ، وقد قال أبو إسحاق : معنى ﴿تساءلون به﴾ : تطلبون حقوقكم به ، ولا معنى للخفض أيضا على هذا"(١).

ومعنى ما سبق كله أن أبا جعفر ينكر قراءة الجر كلية ويرفض حتى تخريجها.

١١ - قرأ ابن عامر : « وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ » (الأنعام:١٣٧) ببناء (زين) للمجهول ، ورفع (قتل) نائبا عن الفاعل مضافا إلى (شركائهم) ونصب (أولادهم) فقال عنها أبوجعفر : "فأما ما حكاه أبوعبيد عن ابن عامر وأهل الشام ، فلا يجوز فى كلام ولا شعر، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه فى الشعر بالظرف ، لأنه يفصل ، فأما بالأسماء غير الظروف فلحن" (٢).

١٢ - حكى تلحين النحاة لقراءة عيسى بن عمر ومحمد بن مروان : «هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ» (هود :٧٨) بنصب (أطهر) ، ووافقهم فى جميع ما ذهبوا إليه (٣).

١٣ -نقل رفض النحاة لقراءة يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة «بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي» (إبراهيم :٢٢) بكسر الياء ، وقال : "فقد صار هذا بإجماع لا يجوز وإن كان الفراء قد نقض هذا وأنشد :

قال لها : هل لك يا تافىً ... قالت له : ما أنت بالمرضىّ

---

(١) السابق/١: ٢٠٢، ٢٠٣.

(٢) السابق/١:٣٣٩، ٣٤٠.

(٣) إعراب القرآن/٢:٤٨٧، ٤٨٨.

ولا ينبغى أن يحمل كتاب الله جل وعز على الشذوذ» (١).

١٤ - قال عن قراءة : ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً﴾ (السجدة :٢٤) بتحقيق الهمزتين : "وهو لحن عند جميع النحويين ، لأنه جمع بين همزتين فى كلمة واحدة ، وهو من دقيق النحو" (٢) .

وغير هذه المواطن كثير مما جرد فيه أبوجعفر سيف القياس على القراءات القرآنية ، فلحّن بعضا ، وخطأ بعضا ، وشذذ قسما ، ومنع جواز آخر . وهو فى كل ذلك يصدر عن عقلية قياسية مؤمنة بالقواعد النحوية التى تلقتها ، فتقبل ما وافقها من قراءات ، وتهاجم ما خالفها ، ليس يهم بعد ذلك أن تكون القراءة المخالفة سبعية أو شاذة . الأهم من كل ذلك أنها خالفت القواعد ، ومن ثم جاز رميها بكل الطعن الممكن.

وبهذه السمة البارزة فى معالجة النحاس للقراءات يسهل وضعه بين النحاة القياسيين ، بل إننا لا نبالغ إذا قلنا : إنه من أبرزهم فى هذا المجال ، ودليلنا ما سبق عرضه من مناقشات .

١٢- ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ):

أحد النحاة المهتمين بالقرآن وقراءاته ، فقد ترك مؤلفًا فى "إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم" ، وآخر فى الاحتجاج لقراءات الأئمة السبعة باسم "الحجة فى القراءات السبع" ، وعليهما سنرتكز فى دراستنا لمواقف ابن خالويه من القراءات القرآنية .

وأول ما تجدر الإشارة إليه أن ابن خالويه كان يفهم جيدا أن القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول ، ويعى تماما أن المعتمد فى القراءات على الرواية والأثر ،

---

(١) السابق/١: ٥٤٢ ، ٥٤٣.

(٢) السابق/٢: ٨٣٩ وانظر الإتحاف/٢١٦.

وليس على قياس النحو ، فهو يقول مثلا : "ويجوز فى النحو : «مَالِكٌ يَوْمَ الدِّينِ» (الفاتحة :٤) بالرفع على معنى : هو مالكٌ ، ولا يقرأ به ، لأن القراءة سنة ، ولا تحمل على قياس العربية [١]". كما يقول : "فلو قرأ قارئ : « فَلْيَنْظُرِ الإِنسَانُ » (عبس :٢٤) بكسر اللام ، لكان سائغا فى العربية ، غير أنه لا يقرأ به إذْ لم يتقدم له إمام ، والقراءة سنة يأخذها آخر عن أول ، ولا تحمل على قياس العربية"[٢] . ويكرر : "ولو قلت" « سَبِّحِ باسْمِ رَبِّكَ » (الأعلى:١) لكان صوابا ، إلا أن القراءة سنة"[٣].

وكان هذا الفهم لأثرية القراءات يقتضى موقفا أثريا محايدا فى التعامل معها من ابن خالويه. فهل كان هذا العالم الكبير صادقا مع نفسه ؟ وهل كانت تطبيقاته موافقة لنظريته عن سنية القراءات؟

ذلك ما سنحاول معرفته من خلال دراستنا لمواقفه من القراءات والتى تتضح فيما يلى :

أولاً : استشهاده بالقراءات :

كان ابن خالويه يحتج بالقراءات أحيانا لتوثيق قول صرفى أو نحوى ذهب إليه. ومن ذلك :

١ – قوله : "العرب تقول فى تأكيد المؤنث ، وإن لم يحسوا لبسا : عجوزة ، وأتانة ، وامرأة أنثى ، قال الله تعالى : « إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً أُنثَى » (ص:٢٣) كذلك قرأها ابن مسعود[٤]. وقال آخرون : معناه : تسع وتسعون نعجة حسناء ، يقال : امرأة أنثى ، أى : حسناء [٥]".

---

(١) إعراب ثلاثين سورة/٢٣، ٢٤.

(٢) السابق/٤٢.

(٣) السابق/٥٤.

(٤) القراءة المنسوبة لابن مسعود هى « إن هذا أخى له تَسْعٌ وتَسْعون نعجة ولى نعجة أنثى » بفتح التاء من (تسع وتسعون) ومجئ (أنثى) بعد (ولى نعجة) وذلك هو ماورد فى مختصر البديع لابن خالويه/١٣٠.

(٥) إعراب ثلاثين سورة/٤٤.

٢ - استشهاده على أن (فاعلة) تجمع على (فاعلات) فى جمع المؤنث السالم، وعلى (فواعل) فى التكسير ، بقراءة طلحة بن مصرف : « فَالصَّوالِحُ قَوانِتُ حَوافِظُ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ» (النساء:٣٤) وهى من الشواذ (١).

٣ - قوله إنه يجوز فى ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى﴾ (الأعلى :١) : سبح باسم ربك من ناحية القياس اللغوى لا القراءة ، "ومثله جزت زيدا وجزت بزيد ، وتعلقت زيدا وتعلقت بزيد ، وأخذت الخطام وأخذت بالخطام . قال الله تبارك وتعالى فى موضع آخر : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ (النصر :٣) (٢).

مما سبق يتبين لنا أنه كان يستخدم القراءات شاهدا على ما يقول سواء أكانت القراءات شاذة كما في المثالين الأول والثانى ، أم متواترة كما فى المثال الثالث . وابن خالويه يدرك بالطبع الفرق بين المتواتر والشاذ من القراءات بدليل تصريحه بذلك فى استشهاده ، وتخصيصه كتابا للاحتجاج للقراءات السبع ، ومعنى ذلك أنه كان يعد القراءات الشواذ من الشواهد التى يمكن الاعتماد عليها مثلها فى ذلك مثل الأشعار والخطب المروية عن العرب . لكنها لم تصل عنده إلى حد اعتبارها مصدرا من مصادر السماع اللغوى ، إذ يقل استخدامها في هذا المجال قلة لا تمكننا من القول بأنها أحد مصادره ، وأكثر استخدامه للقراءات كان توجيها لها على مقتضى العربية ، وهو عكس الاستشهاد بها.

ثانيًا: توجيه القراءات:

كان توجيه القراءات نشاطا ملحوظا من أنشطة ابن خالويه ، بل يكاد يكون أبرز أنشطته القرآنية ، وما كتابه (الحجة) إلا توجيه للقراءات السبع على مقتضى الأساليب العربية ، وتخريج لها على ما هو مروى عن العرب .

---

(١) السابق/١٧٦ وانظر المختصر/٢٦.
(٢) السابق/٥٤.

وتوجيه ابن خالويه للقراءات يتراوح بين التخريج دون ترجيح وهو الأكثر ، والتوجيه مع ترجيح إحدى القراءات ، وربما وجه قراءة متواترة مستعينا بقراءة شاذة، على حين يوجه بعضها الآخر علي أنها لغات عن العرب. وتجد له أحيانا توجيها مقبولا لقراءات شذذها النحاة من قبله أو رموها بالخطأ ، في حين يحكى توجيهاتهم أحيانا دون تدخل منه . وفيما يلى عرض لهذه العناصر كل على حدة :

(أ) **توجيهه أكثر من قراءة دون ترجيح بينها:** وتتمثل هذه الظاهرة فى أغلب توجيهات ابن خالويه للقراءات ، بل إن غيرها من ظواهر التوجيه تكاد تتلاشى إلى جوارها فى كتابه (الحجة) . ولعل ذلك راجع إلى الدافع لتأليف الكتاب : وهو الاحتجاج للقراءات السبع ، وذلك نابع من ثقة فيها وفى رواتها بوجه عام ، ومن ثم قل الترجيح وغيره من الظواهر الأخرى للتوجيه . وتتضح الظواهر الأخرى بجلاء فى كتابه الآخر "إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم" ومن بين توجيهات ابن خالويه:

١- "قوله تعالى : ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ﴾ (البقرة :٥١) تقرأ بالإظهار والإدغام[١]، فالحجة لمن أظهر : أنه أتى بالكلمة على أصلها واغتنم الثواب على كل حرف منها ، والحجة لمن أدغم : أن الظاء والثاء والذال مخرجهن من طرف اللسان وأطراف الثنايا العلى ، فوجب الإدغام لمقاربة المخرج والمجانسة . فإن قيل : فيلزم من أدغم (اتخذتم) أن يدغم (لبثتم) فقل : إن مدغم (اتخذتم) ومظهر (لبثتم) أتى باللغتين معا ، ليعلم من قرأ بهما أنه غير خارج عن الصواب[٢]" . فأنت تراه قد وجه القراءتين دونما ترجيح لإحداهما أو ميل عن الأخرى وكلتا القراءتين سبعية.

٢- فى قوله تعالى : ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ﴾ (الماعون :١) قرئ قوله (أرأيت) بأربعة أوجه : أرأيت : بالهمز على الأصل - وهى قراءة الجمهور - وأَرَايْتَ

---

(١) قرأ بإظهار الذال ابن كثير وحفص وكذا رويس بخلف عنه ، والباقون بالإدغام. الإتحاف/٨٣.
(٢) الحجة/٥٣، ٥٤.

بتليين الهمزة - قرأ بها نافع وأبوجعفر - وأَرَيْتَ بحذف الهمزة تخفيفا - قرأ بها الكسائى - وقرأ ابن مسعود : (أَرَأَيْتَكَ) ، فوجه ابن خالويه كل هذه القراءات متواترها وشاذها دون ترجيح لإحداها على الأخريات [1].

وهناك أمثلة كثيرة يمكن أن تورد فى هذا المجال [2]. لكنا نكتفى بما سبق إيثارا للإيجاز .

(ب) توجيه أكثر من قراءة مع ترجيح إحداها. ومثال ذلك :

١- فى قوله تعالى : ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ (الأعلى :١٦) قرأ حمزة والكسائى وهشام بإدغام اللام فى التاء ، والباقون بإظهارها ، فوجه ابن خالويه كلتا القراءتين واختار قراءة الإظهار . قال : "وقرأ حمزة ﴿بل تؤثرون﴾ بإدغام اللام فى التاء ؛ لقرب المخرجين ، ولأن اللام ساكنة. فإن سأل سائل فقال : لم أظهر اللام عند التاء نافع وغيره ، وأدغم الباقون ؟ فالجواب فى ذلك أنهم فرقوا بين المتصل والمنفصل . ألا ترى أن (بل) كلمة و (تؤثرون) كلمة . وكذلك جميع ما يرد عليك فى القرآن مثل ﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾ (يوسف : ١٨) و ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ (النساء :١٥٥) ، فقسه على هذا إن شاء الله . والاختيار عندى إظهار التاء ؛ لأن التقدير : بل أنتم تؤثرون" [3].

٢- قرئ قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ صَلاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ (الأنفال:٣٥) برفع (صلاتهم) ونصب (مكاء وتصدية) ، وبنصب (صلاتهم) ورفع (مكاء وتصدية) ، فوجه ابن خالويه القراءة الأولى على أن (صلاتهم) اسم (كان) و (مكاء وتصدية) خبرها ، والأمر بالعكس فى القراءة الثانية ، واختار القراءة الأولى ؛ لأن الوجه فى العربية "إذا اجتمع فى اسم كان وخبرها معرفة ونكرة أن ترفع المعرفة

---

(١) انظر إعراب ثلاثين سورة /٢٠١، ٢٠٢، والإتحاف/٢٧٤ ، والمختصر/١٨١.

(٢) انظر مثلا صفحات ٢٨-٤١-٤٢-٥٢ من إعراب ثلاثين سورة، و٤٩-٧٢-١١٠-١١٥-١٦٠-٢١٧-٢٢٠... الخ من الحجة.

(٣) إعراب ثلاثين سورة/٦٢، ٦٣ وانظر الإتحاف/٢٧٠.

وتنصب النكرة ؛ لأن المعرفة أولى بالاسم ، والنكرة أولى بالفعل . والوجه الآخر يجوز فى العربية اتساعا على بعد ، أو لضرورة شاعر . قال حسان :

كأن سبيئةً من بيت رأس يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ (١)

والملاحظ أن قراءة نصب (صلاتهم) من الشواذ كما ذكر ابن خالويه فى مختصر البديع. فلم تناولها بالتوجيه فى الحجة مع أنه خصص الكتاب لتوجيه القراءات السبع، معتمدا على ذكر القراءة المشهورة، ومنكّبا عن الروايات الشاذة المنكورة حسب تعبيره هو (٢) ؟

لعل توجيهه القراءة الشاذة نوع من الاستطراد لبيان مدى فصاحة القراءة السبعية ، ولإظهار أنها هى المجتمع عليها قراءة ونحوا ، وهو ما حاول توضيحه.

لكن ابن خالويه لم يغفل القراءات الشواذ فى كتابه الآخر "إعراب ثلاثين سورة" فوجهها والتمس لها وجها فى العربية وإن كان قد ارتضى فى نهاية الأمر القراءة المجمع عليها (٣).

(جـ) توجيه قراءة مستعينا بقراءة شاذة:

كان ابن خالويه يستعين أحيانا بالقراءات الشواذ فى توجيه القراءات المتواترة انطلاقا من أن القراءات يفسر بعضها بعضا. وقد ظهر ذلك عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿ تُسْقَىٰ مِنْ عَيْنٍ آنِيَةٍ ﴾ (الغاشية :٥) إذ قال إن (آنية) نعت للعين ، والعين مؤنثة ، فلذلك قيل : آنية ، ثم فسر الآنية بأنها تلك التى قد انتهى حرها مستشهدا بقوله تعالى : « سَرَابِيلُهُم مِّن قَطِرَانٍ » (إبراهيم :٥٠) فى قراءة ابن عباس وعكرمة(٤).

---

(١) الحجة/١٤٧ وقراءة نصب(صلاتهم) منسوبة للمعلى عن عاصم ، ورويت عن على رضي الله عنه المختصر/٤٩.

(٢) انظر الحجة/٣٨.

(٣) انظر ص١٨، ١٩، ٧٠ وانظر أيضا الحجة ص١٠٠.

(٤) إعراب ثلاثين سورة/٦٦ وانظر المختصر/٧٠ حيث نسبها إلى عيسى بن عمر.

كما بدا ذلك بجلاء عند تفريقه بين (تب) الأولى والثانية من قوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ (المسد :١) إذ اعتبر (تبت) الأولى دعاء ، والثانية خبرا "كما تقول : جعلك الله صالحا ، وقد فعل ، فتبت يدا أبى لهب وقد تب" مستشهدا على هذا التوجيه بقراءة ابن مسعود : "تبت يدا أبى لهب وقد تب"(١) .

(د) توجيه بعض القراءات على أنها لغات :

حدث ذلك عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿ وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴾ (الفجر :٢٠) إذ قال : إن فى اللغة أحبّ يُحب وحَبّ يَحِبّ ، وهما لغتان وردتا فى قوله تعالى : ﴿ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ (آل عمران : ٣١) إذ قرأ الجمهور بضم الياء مع فك الإدغام ، على حين قرأ أبو رجاء بفتح الياء مع الفك ومع الإدغام (يَحْبِبْكُم) و (يَحِبَّكم) (٢).

ونفى الشئ عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ (البقرة ١٨٥) إذ قرأها الجمهور بسكون السين من (اليسر) و (العسر) وقرأها أبو جعفر يزيد بن القعقاع بضم السين فقال ابن خالويه : "هما لغتان : الضمة والسكون ، كما قرأ ابن عامر وأبو عمرو فى رواية نصر وعياش « وأَقْرَبَ رُحْمًا» (الكهف :٨١) ، وكما قرأ عيسى بن عمر : «وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ» (النساء :٣٧) و «أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ» (هود : ٨١) (٣).

وهكذا يلجأ ابن خالويه إلى ماورد عن العرب من لغات يوجه على أساسها بعض القراءات القرآنية ، وهى ظاهرة جيدة لو اطردت فى مواقفه ؛ لأن من بين أسباب اختلاف القراءات وإباحة تيسيرها فى بدء الدعوة ، اختلاف لغات القبائل وتعدد لهجاتها.

---

(١) السابق/٢٢١، ٢٢٢.

(٢) السابق/٨٢ وانظر المختصر/٢٠.

(٣) إعراب ثلاثين سورة/١١٠ وانظر التيسير/١٤٥ والإتحاف/١٧٩ والمختصر/١٢، ٢٦، ٦١.

(هـ) توجيه القراءات التي رفضها غيره من النحاة:

١- سبق أن عرضنا لرفض المبرد قراءة ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ (الحج :١٥) بتسكين لام الأمر بعد ثم، وقوله إن ذلك لحن، لأن ثم منفصلة من الكلمة، وقد قرأ بذلك ابن كثير وحمزة والكسائى وعاصم ويعقوب بن إسحاق الحضرمى[١]. أما ابن خالويه فقال: "وإنما أسكنت اللام لا تصالها بالفاء تخفيفا، وكذلك إذا تقدمتها واو جاز الإسكان والكسر، وكذلك ثم، كقوله: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾، ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ (الحج :٢٩)، كل ذلك صواب، وقد قرئ به، والكسر الأصل، والسكون عارض" [٢].

فقد وجه ابن خالويه القراءتين، ومنهما القراءة التى لحنها المبرد، بل زاد على ذلك اعتبارها قاعدة يسار عليها.

٢- قالت كثرة من النحاة إن ماضى (يدع) مهمل استغناء عنه بترك، وفى ذلك معارضة لقراءة « مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ » (الضحى :٣). وحين تعرض ابن خالويه لهذه الآية: قال: "وقد روى عن النبى (صلى الله عليه وآله) أنه قرأ: (ما وَدَعَك ربك) مخففا، فيكون المعنى: تركك. قال الشاعر:

ليت شعرى عن خليلى ما الذى غاله فى الحب حتى ودَعَهْ

والكلام الأكثر أن العرب تقول: تركت زيدا فى معنى: ودعته. ومما يصحح القول الأول ما حدثنى السامرى محمد بن أحمد قال: حدثنا زكريا بن يحيى عن سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر عن عروة عن عائشة أن رجلا استأذن على رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: ايذنوا له فبئس رجل العشيرة. فلما دخل ألان له القول، فقالت عائشة: يا رسول الله، قلت له الذى قلت، فلما دخل ألنت له

---

(١) انظر المقتضب/٢: ١٣٤ والتيسير/١٥٦ والإتحاف/١٩٢.

(٢) إعراب ثلاثين سورة/٤٢ وانظر التيسير/١٥٦.

القول ، فقال : يا عائشة ، إن شر الناس منزلة يوم القيامة من وَدَعَهُ الناس أو تركه الناس اتقاء فحشه" (١).

٣- فى قوله تعالى : ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ (الأعراف :١١١) روى هشام بن عمار عن ابن عامر : " أَرْجِئْهِ " بالهمز وكسر الهاء فغلطه النحويون ؛ لأن الكسر لا يجوز فى الهاء إذا سكن ما قبلها كقوله : ﴿وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾ (طه :٣٢) فقال ابن خالويه : إن له وجها فى العربية ، وذلك أن الهمزة لما سكنت للأمر ، والهاء بعدها ساكنة على لغة من يسكن الهاء ، كسرها لالتقاء الساكنين (٢).

وهناك أمثلة أخرى لهذه الظاهرة(٣) وقف فيها ابن خالويه موقفا جيدا من قراءات أنكرها النحاة قبله فصححها ، والتمس لها وجها فى العربية ، وهو موقف يحسب له دون شك.

(و) حكايته توجيه النحاة دون تدخل منه :

لجأ ابن خالويه - فى القليل النادر - إلى حكاية توجيهات النحاة وأحكامهم على قراءة معينة دون أن يبدى هو رأيا. وقد حدث ذلك فى آية النساء ، ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء:١) إذ قرئت بالنصب والجر ، فحكى أن البصريين يرفضون الجر ، ويُلحّنون القارئ به ، ويبطلونه من وجوه : "أنه لا يعطف على المضمر المخفوض دون إعادة الجار ؛ لأنه معه كشئ واحد لا ينفرد منه، ولا يحال بينه وبينه، وأيضا فإن النبى ﷺ نهانا أن نحلف بغير الله ، فكيف ننهى عن شئ ويؤتى به - وهذا رد على من قال إن الجر على القسم - وإنما يجوز ذلك فى اضطرار الشعر ، كما قال الشاعر :

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا ... فاذهب فما بك والأيام من عجب

---

(١) السابق/١١٧ وانظر المختصر/١٧٥ والمحتسب/٢ :٣٦٤.

(٢) الحجة/١٣٥ وانظر المختصر/٤٥.

(٣) انظر الحجة/٧٨، ٢٠٧.

وأما الكوفيون فأجازوا الجر واحتجوا للقارئ بإضمار الخافض مستشهدين بقول رؤبة : خير ، لمن قال له : كيف أصبحت ؟ يريد : بخير . وبأن الخفض في مثل هذا سمعه غير البصريين وعرفوه ومنه قول الشاعر :

رسمِ دار وقـــــــفت فـى طـلـلـه كـدت أقـضـى الحـيـاة من جلله

أراد : ورب رسم دار ، إلا أن الكوفيين مع إجازتهم ذلك واحتجاجهم للقارئ به يختارون النصب فى القراءة [1]. فأنت ترى أن ابن خالويه قد سرد رأى الفريقين دون تدخل منه ، وإن كان سلوكه اللغوى فى مؤلفاته يدل على وقوفه إلى جانب الكوفيين إذ يقول عن الرسول أكثر من مرة : "صلى الله عليه وآله [2]" ولا أظن (آله) إلا مجرورا عطفا على الضمير فى (عليه) ، وهو مضمر مخفوض.

ثالثا : تخطئة القراءات :

وقع ابن خالويه فيما وقع فيه غيره من النحاة فلحن بعض القراءات ، وشذذ بعضها ، وحكم على أخرى بالخطأ ، فضلا عن حكايته تخطىء بعض النحاة أحيانا دون أن يعلق على هذه التخطئة ، مما يدل على رضاه بها وقبوله لها.

(أ) **حكايته تغليط النحاة للقراءات.** ويتمثل ذلك فيما يلى :

١- قرأ الحسن البصرى : « وَلا أَدْرَأَكُمْ بِهِ » (يونس :١٦) [3] ، فروى ابن خالويه قول النحويين : "غلط الحسن ، كما أن العرب قد تغلط فى بعض مالا يهمز فيهمزونه ، يقولون : حلأت السويق ، وإنما هو : حليت ، يشبهونه بحلأت الإبل إذا زجرتها عن الماء" [4] وقد كرر حكم النحاة هذا على قراءة الحسن فى موطن آخر ،

---

(١) انظر الحجة /٩٤، ٩٥.

(٢) انظر مثلا إعراب ثلاثين سورة/ ١١٦، ١١٧، ١٢٢ حيث تكررت هذه الظاهرة ٦ مرات.

(٣) ما فى المختصر أن الحسن قرأ: ﴿ولا أدرأتكم به﴾ بالهمزة وتاء المتكلم. انظر ص٥٦.

(٤) إعراب ثلاثين سورة/٤٠.

فقال : "قرأ الحسن : "ولا أدراكم به" مهموزا ، وهو غلط عند أهل النحو ؛ لأنه من دريت"(١).

٢- حكى تضعيف النحاة العطف على معمولى عاملين مختلفين : على (إن) وهى تنصب، وعلى (فى) وهى تخفض ، وذلك عند تعرضه لقوله تعالى : «وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ» (الجاثية :٥) بنصب (آيات) (٢) .

ب- تخطئته بعض القراءات: ولذلك أمثلة متعددة منها :

١- قال إن إدغام الراء فى اللام فى نحو : ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ (التوبة :٨٠) لا يجيزه البصريون ، لأن الراء حرف فيه تكرير ، فكأنه إذا أدغمه فقد أدغم حرفا مشددا ، وإدغام المشدد فيما بعده خطأ بإجماع . "فأما ما رواه اليزيدى عن أبى عمرو : « اسْتَغْفِرْ لَهُمْ» « وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ» (مريم :٦٥) ونحو ذلك ، فكان ابن مجاهد يضعفه ، لرداءته فى العربية ؛ ولأن الرواية الصحيحة عن أبى عمرو الإظهار ؛ لأنه رأس البصريين ، فلم يك ليجتمع أهل البصرة على شئ وسيدهم على ضده(٣)" . فهو يخطئ القراءة ، متابعا فى ذلك البصريين ، ثم يشكك فى روايتها عن أبى عمرو ، ليسلم له القول بأن الراء لا تدغم فى اللام مع أنه حكى إجازة الفراء ذلك وتسليمه به.

٢- لحن قراءة نافع "معائش" بالهمز ؛ لأن القواعد تقضى بألا تهمز ياء المفرد فى الجمع إذا كانت أصلية ، قال : "فإذا كانت الياء أصلية نحو معيشة لم تهمز فى الجمع ، قال الله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ﴾ (الأعراف :١٠) ، من همز هذه الياء فقد لحن ، وقد روى خارجة عن نافع همزه وهو غلط . وحدثنى أحمد عن على عن أبى عبيد أن الأعرج قرأ (معائش) بالهمز" (٤).

---

(١) السابق/٨٥.

(٢) انظر الحجة/٢٩٨.

(٣) إعراب ثلاثين سورة/١٢، ١٣.

(٤) السابق/٤٩.

٣- شذذ جمع (صاحب) على (أصحاب) فى قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ (الفيل :١)، لأن فاعلا لا يجمع على أفعال إلا فى النادر ، وحين حاول ابن دريد تصحيح ذلك بجعل (أصحاب) جمع (صَحْب) قال ابن خالويه : إن ذلك أيضا شاذ ، لأن فَعلاً لا يجمع علي أفعال إلا فى الشاذ [١]. هذا على الرغم من وجود كثرة من الجموع على وزن (أفعال) مفردها (فاعل) ، لكن القواعد تحترم ، وتشذذ القراءة ، حتى لو كانت متواترة ليس فيها خلاف على الإطلاق كما فى الآية السابقة .

٤- قال عن قراءة ابن عامر : « وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ » (الأنعام :١٣٧) : "والحجة لمن قرأه بضم الزاى : أنه دل بذلك على بناء الفعل لما لم يسم فاعله ، ورفع به (القتل) ، وأضافه إلى (شركائهم) فخفضهم ، ونصب (أولادهم) بوقوع القتل عليهم ، وحال بهم بين المضاف والمضاف إليه ، وهو قبيح فى القرآن ، وإنما يجوز فى الشعر"(٢).

٥- قال عن قراءة : « فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا» (يونس:٥٨) بالتاء للمخاطبين : إن ذلك ضعيف فى العربية ، لأن العرب لم تستعمل الأمر باللام للحاضر إلا فيما لم يسم فاعله كقولهم : لتُعْنَ بحاجتى [٣].

وقوله إن العرب لم تستعمل الأمر باللام للحاضر مردود عليه بقوله تعالى : ﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ (العنكبوت :١٢) وقراءة : « وَلْتَعْفُوا وَلْتَصْفَحُوا» (النور:٢٢) وقول الرسول ﷺ فى بعض المشاهد : "لتأخذوا مصافكم". وقول الشاعر:

لِتَقُمْ أنت يا بن خير قريش فَتُقَضِّىَ حوائجَ المسلمينا[٤]

---

(١) انظر إعراب ثلاثين سورة/١٩٠، ١٩١.

(٢) الحجة/١٢٥.

(٣) السابق/١٥٧.

(٤) انظر معانى القرآن للفراء/١:٤٦٩، ٤٧٠ والمحتسب/٢:١٠٦ والإتحاف/١٥٢.

٦- روى عن نافع إسكان العين وتشديد الدال من قوله تعالى : « لا تَعْدَوا في السَّبْتِ » (النساء :١٥٤) فقال ابن خالويه : "وهو قبيح ؛ لجمعه بين ساكنين ليس أحدهما حرف مد ولين فى كلمة واحدة ، فالحجة له : أنه أسكن وهو يريد الحركة ، وذلك من لغة عبد القيس ، لأنهم يقولون : اسَلْ زيدا ، فيدخلون ألف الوصل على متحرك؛ لأنهم يريدون فيه الإسكان ، فعلى ذلك أسكن نافع وهو ينوى الحركة"(١) .

ومثل ذلك ما قاله عن قراءة ابن كثير : « إِذْ تَلَقَّوْنَهُ » (النور :١٥) بإظهار الذال وتشديد التاء ، إذ عد ابن خالويه ذلك غير مختار فى النحو ؛ لجمعه بين ساكنين(٢).

تلك هى بعض المواطن التى خطأ فيها ابن خالويه القراءات . ويهمنا أن نتوقف قليلا عند الموضع الأخير ، لنرى أن سر رفض القراءتين هو الجمع بين ساكنين وليس أحدهما حرف مد ولين كما قال ابن خالويه . وكان ذلك يقتضى - منهجيا - أن يحكم على كل قراءة ماثلت هاتين القراءتين بمثل ما حكم عليهما . غير أنا نجد غير ذلك ، فقد قرئ قوله تعالى : « فَنِعْمَّا هِيَ » (البقرة :٢٧١) بإسكان العين وتشديد الميم (٣)، فوجهها ابن خالويه دون طعن قائلا : «والحجة لمن أسكن العين وجمع بين ساكنين فاحتمل ذلك ، لأنه جعل (نعم) و (ما) كلمة واحدة، فخففها بالإسكان ، ولا خلف فى تشديد الميم" (٤) . كما قرئ قوله تعالى :« أَمَّن لاَّ يَهِدِّي » (يونس:٣٥) بتسكين الهاء وتشديد الدال ، فقال ابن خالويه : "الحجة لمن أسكن الهاء وشدد الدال فجمع بين ساكنين : أنه أراد نية الحركة فى الهاء ، ومثل هذا إنما يحسن فيما كان أحد الساكنين فيه حرف مد ولين ؛ لأن المد الذى فيه يقوم مقام الحركة" (٥).

---

(١) الحجة/١٠٣ وانظر الإتحاف/١١٧.

(٢) انظر الحجة/٢٣٥، ٢٣٦.

(٣) هي قراءة أبى جعفر وافقه اليزيدى والحسن، كما أنها مروية عن أبى عمرو وقالون. الإتحاف/٩٩.

(٤) الحجة/٧٨.

(٥) الحجة/١٥٧ وانظر الإتحاف/١٥٠.

كما رد على من عاب على حمزة قراءته قوله تعالى : « فَمَا اسْطَاعُوا » (الكهف:٩٧) بإسكان السين مع تشديد الطاء قائلا : "وليس فى ذلك عليه عيب ؛ لأن القراء قد قرأوا بالتشديد قوله: « لاتَعْدُّوا فى السبت »، « أم لا يَهْدّى» و« نعْمَّا يَعِظُكُم بِهِ » (النساء :٥٨) . فإن قيل : إن الأصل فى الحرف الأول الذى ذكرته الحركة ، وإنما السكون عارض ، فقل : إن العرب تشبه الساكن بالساكن ، لا تفاقهما فى اللفظ"(٦).

والحق أنى لست أفهم سرا لهذا التناقض الذى أوقع فيه ابن خالويه نفسه : فإذا كان التقاء الساكنين فى (لا تعدوا فى السبت) قبيحا ، فلماذا ارتضاه فى (نعْمّا يعظكم به) ؟ ولماذا استخدم التقاء الساكنين فى هاتين الآيتين ومعهما آية (أم من لا يَهْدّى) ليرد بها على من عاب على حمزة قراءته (فما اسْطّاعوا) بالجمع بين الساكنين؟

هل كان ابن خالويه يعنى بالقبيح ما خالف الأفصح من اللغات ، ومن ثم يكون التقاء الساكنين جائزا فى القراءات والعربية ، غير أنه ليس بفصيح ؟

لا أملك تفسيرا غير ذلك ، وإن كان هذا لا يقلل من قياسية ابن خالويه وحكمه على القراءات باللحن والضعف والقبح إذا خالفت قياسا نحويا معترفا به عنده. ومن ثم لا مجال للقول بأن ابن خالويه كان "يذهب مذهب الأثر لا القياس ، فلا يؤثر الاختيار على واجب الآثار(٢)" ؛ لأن ذلك القول منقوض بما سقناه من أمثلة عول فيها ابن خالويه على القياس ، ومن ثم كانت تطبيقاته مخالفة تماما لنظريته عن أن القراءة سنة لا تخالف.

رابعًا : موقفه من الرسم المصحفى :

أما نظرة ابن خالويه للرسم المصحفى فقد كانت أقرب إلى الأثرية منها إلى القياسية إذ احتج به فى بعض المواطن ، ومن ذلك قوله : "فان قيل : لم اتفقت

---

(١) السابق/٢٠٨.

(٢) النحو والقراءات/٣٤٨.

القراء على قوله ﴿خَطَايَاكُمْ﴾ (البقرة :٥٨) ههنا [١] ، واختلفوا فى الأعراف (١٦١) وسورة نوح (٢٥) ؟ فقل : لأن هذه كتبت بالألف فى المصحف ، فأدى اللفظ ما تضمنه السواد ، وتينك كتبتا بالتاء من غير ألف . وهما فى الحالين جمعان لخطيّة ، فخطايا جمع تكسير ، وخطيئات جمع سلامة"[٢].

وكذلك فعل فى قوله تعالى : ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ (البقرة : ٢٥٩) حيث يقرأ بإثبات الهاء وطرحها . فقد قال : "فالحجة لمن أثبتها أنه اتبع الخط فأدى ماتضمنه السواد، والحجة لمن طرحها : أنه إنما أثبت ، ليتبين بها حركة ما قبلها فى الوقف ، فلما اتصل الكلام صار عوضا منها فغنوا عنها" [٣].

مما سبق يظهر لنا أن ابن خالويه كان يحتج بالرسم المصحفى فى توجيه بعض القراءات ، وهذا سلوك أثرى . غير أنه لا يقلل مما سبق أن توصلنا إليه من قبل ، من أنه عول على القياس فى مسائل كثيرة وآثر الاختيار على واجب الآثار ، بدليل أنه وجه قراءة أبى عمرو « إِنَّ هَٰذَيْنِ لَسَاحِرَانِ » (طه :٦٣) مع أنها مخالفة للرسم المصحفى ، راويا فى هذا المجال ما قيل من أن فى المصحف لحنا وستقيمه العرب بألسنتها [٤]. وهذا يعنى أنه كان يحتج بالرسم إن وجد فيه معينا على التوجيه ، ويغفله إن لم يسعفه بالتأييد .

١٣- أبو على الفارسى (ت ٣٧٧ هـ):

أحد المتخصصين فى مجال القراءات من حيث توجيهها وبيان أوجهها . ولعله من أبرع الذين تصدوا لتخريج القراءات السبع ، إذ ساعدته ثقافته الواسعة وعمق

---

(١) يلاحظ أن الحسن قرأها (خطيئاتكم) كما أوردها ابن خالويه فى المختصر/٥.

(٢) الحجة/٥٦.

(٣) السابق/٧٦ وحمزة والكسائى يحذفون الهاء فى الوصل خاصة. والباقون بإثباتها فى الحالين. التيسير/٨٢.

(٤) انظر الحجة/٢١٧-٢١٩.

معرفته بالعربية أن يجد لكثير من الوجوه مخرجا وأن يلتمس لعديد من الخلافات توجيها . ويعد كتابه (الحجة) وثيقة دالة على مدى اهتمام أبى على بالقراءات ، وصورة واضحة لمواقفه منها .

ويهمنا أن نقدم هنا - كما حدث فى ابن خالويه - قول أبى على : "وليس كل ما جاز فى قياس العربية تسوغ التلاوة به، حتى ينضم إلى ذلك الأثر المستفيض بقراءة السلف له وأخذهم به ؛ لأن القراءة سنة" (١) ، وقوله فى مكان آخر : "القراءة ليست موقوفة على قياس العربية دون اتباع الأثر فيها" (٢).

وهذان القولان يعنيان فهم أبى على لأثرية القراءات ، ووعيه التام بأنها سنة يأخذها الآخر عن الأول ، وليس لأحد أن يقرأ بما يجوز دون أن يعتمد فى قراءته على ثابت الأثر . فهل كانت مواقف أبى على من القراءات تطبيقا حيا لهذه النظرية؟ وهل ظل على طول الخط محترمًا للقراءات ، معترفًا بها حتى لو خالفت قياس النحو ، ولم تسر على ما تقضى به القواعد ؟

ذلك ما سوف نتبينه فى تعامله مع القراءات مستشهدا بها أو محتجا لها. وتوضيح ذلك فيما يلى :

أولاً : استشهاده بالقراءات :

كان أبو على - شأنه فى ذلك شأن جمهور النحاة - يتخذ القراءات سندًا يعضده فى قضاياه اللغوية ، ودليلاً يستعين به فيما يذهب إليه من آراء صوتية أو صرفية أو نحوية ، سواء أكانت هذه القراءات المستشهد بها متواترة أم شاذة . ومن ذلك :

١- قوله إنه إذا التقى ساكنان من كلمتين ، وكان الحرف الثانى من الكلمة التى فيها الساكن الثانى مضموما ضمة لازمة جاز فى الساكن الأول التحريك بالضم

---

(١) الحجة فى علل القراءات السبع/١:٢٩.

(٢) السابق/١:٢٩٣.

والكسر جميعا مثل قولك :ارْكُضِ ارْكُضْ، ويجوز : ارْكُضُ ارْكُضْ، واستشهد على ذلك بقوله تعالى : ﴿ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ ارْكُضْ﴾ (ص: ٤١ ، ٤٢) و ﴿فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ادْخُلُوهَا﴾ (الحجر :٤٥ ، ٤٦) وقوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ اخْرُجْ﴾ (يوسف :٣١) إذ يجوز فى جميع ما سبق تحريك الساكن الأول بالضم إلى جوار تحريكه بالكسر [١].

٢- قوله : إن ياء المتكلم إذا تحرك ما قبلها يجوز فيها - فى الوصل - التحريك والإسكان ، والأصل التحريك. فمن حركها فى الوصل أسكنها فى الوقف ، مستشهدا بقوله تعالى : ﴿ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ﴾ (نوح :٢٨) فى قراءة من سكن الياء [٢]. ومن أسكن فى الوصل ، فوقف عليها ، تركها فى الوقف على السكون ، ويجوز أن يحذفها لأنها أسكنت وانكسر ما قبلها ، وتطرفت فأشبهت ياء : قاض ، فتقول : هذا غلامْ ، وضربنْ ، مستشهدا بقراءة أبى عمرو : «رَبِّي أَكْرَمَنْ » و « رَبِّي أَهَانَنْ » (الفجر:١٥ ، ١٦) . فإذا سكن ما قبل هذه الياء فليس إلا التحريك فى الدرج نحو : هذا قاضيَّ ، وهذان غلامايَ ، فإذا وقف أسكنها ، واستشهد على التحريك فى الدرج بقراءة « يَا بُشْرَايَ هَذَا » (يوسف :١٩) [٣] .

٣- قوله : "وأما قولهم : أُنْبُؤُكَ ، ومُنْحَدُرٌ من الجبل ، فإن قولهم : مُنْحَدُر تبعت الضمة فيه ضمة الإعراب ، كقولهم : ابنُم وامرؤ وأخوك وفوك وذو مال . فأما قولهم : أُنْبُؤك ، فإن شئت أتبعت ضمة العين ضمة الإعراب مثل : مُنْحَدُر ، وإن شئت أتبعتها ضمة همزة المضارعة ، وإن كان الحرف قد حجز ، مثل : مِنْتِن . ومما يقوى ذلك أن أبا عثمان قال : حدثنى محبوب بن الحسن القرشى عن عيسى قال :

---

(١) التكملة/١٣ تحقيق: كاظم بحر المرجان. ماجستير بآداب القاهرة. وانظر الإتحاف/١٦٠، ١٦٧، ٢٢٩ لتبيين القراء.

(٢) قرأ بإسكان الياء غير هشام وحفص. انظر التيسير/٢١٥ والإتحاف/٢٦٢.

(٣) التكملة/٣٥، ٣٦ وقراءة ـ يا بشراى هذا ـ لابن كثير وابن عامر وأبى عمرو ونافع. انظر التيسير/١٢٨ والإتحاف/١٢٩.

كان عبدالله بن أبى إسحاق يقرأ : « بَيْنَ المرْءِ وَقَلْبِه » (الأنفال :٢٤) ويقولون : رأيت مَرْءًا وهذا مُرْءٌ"[١] .

وهكذا يستعين أبوعلى بالقراءات لتأييد رأيه وتوثيق مذهبه سواء أكانت القراءة سبعية أم عشرية أم شاذة ، المهم أنه يستخدمها شاهدا يعزز به ما يقول. وظاهرة الاحتجاج بالقراءات شائعة في مؤلفات أبى على بحيث لا تحصى كثرة.

ثانياً : توجيه القراءات :

يعد تخريج القراءات وبيان أوجهها أبرز مجهودات أبى على القرائية ، وما كتابه (الحجة) على سعته وضخامته إلا توجيه للقراءات السبع ، فضلا عما تعج به مؤلفاته الأخرى من تخريج للقراءات متواترها وشاذها . لكنا سنعتمد فى إبراز عناصر التوجيه عند أبى على على كتاب (الحجة) باعتباره المؤلف المخصص للقراءات .

وأبرز عناصر التوجيه عنده ما يلى :

(أ) توجيه أكثر من قراءة فى الآية دون ترجيح بينها :

ويظهر ذلك بجلاء عند تعرضه للقراءات الواردة فى (غير) من قوله تعالى : ﴿ لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾ (النساء :٩٥) حيث قرئت بالرفع والنصب والجر[٢] ، فوجه الرفع على أن تكون (غير) وصفا للقاعدين ، والنصب على الاستثناء من القاعدين أو من المؤمنين، والجر على أن تكون وصفا للمؤمنين . قال أبوعلى : "من رفع غيرًا كان وصفا للقاعدين ، والقاعدون غير مقصود قصدهم كما كان قوله ﴿الذين أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ كذلك ، والتقدير : لا يستوى القاعدون من

---

(١) الحجة/١ :٨٣.

(٢) قرأ بالرفع ابن كثير وأبوعمرو وعاصم وحمزة ويعقوب وافقهم اليزيدى والحسن والأعمش، على حين قرأ بالنصب نافع وابن عامر والكسائى. ونسبت القراءة بالجر إلى الأعمش وأبى حيوة. انظر التيسير/٩٧ والإتحاف/١٩٦ والبحر/٣:٣٣٠.

المؤمنين الأصحاءُ والمجاهدون ، ومن نصبه كان استثناء من القاعدين ، وإن شئت كان من المؤمنين ؛ لأن العامل فى المستثنى ما فى الصلة ، فلا يجوز أن يتقدم علي الموصول ، ومن جر غيرا كان وصفا للمؤمنين ، والتقدير : لا يستوى القاعدون من المؤمنين الأصحاءِ"(١).

فأنت تراه قد وجه القراءات الثلاث دون ترجيح لإحداها ، مع أن الثالثة من الشواذ ، والأُوليَين سبعيتان. ومثل هذه الظاهرة موجودة بكثرة فى (الحجة).

(ب) توجيه قراءة مستعينا بقراءة من آية أخرى:

ومثال ذلك ما وجه به قوله تعالى : ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾(البقرة :٩) حيث قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو « وَمَا يُخَادِعُونَ » على حين قرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائى : ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾(٢). فوجه أبوعلى قراءة (وما يخادعون إلا أنفسهم) على أنها جاءت على لفظ (فاعل) وإن لم يكن الفعل إلا من واحد طلبا للمشاكلة بين اللفظين ، ففاعَلَ هنا بمعنى فَعَلَ ، كما التمس للقراءة وجها آخر وهو أن ينزل الإنسان ما يخطر بباله من الهواجس والأفكار منزلة شخص آخر يجاذبه ذلك ويفاوضه إياه ، فيلزمه على ذلك أن يقول (فاعَلَ) وهو مذهب معروف فى العربية يسمى (التجريد) ، وأورد على ذلك شاهدا من الشعر هو قول الكميت فى ذكره حمارا أراد الورود :

تذكر من أنَّى ومن أينَ شِرْبُه يؤامر نفسَيْهِ كذى الهَجْمة الأَبِلْ

فجعل ما يكون منه من وروده الماء أو ترك الورود والتمثيل بينهما بمنزلة نفسين ، كما استشهد فى هذا المجال أيضا بقراءة من قرأ : « قَالَ اعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» (البقرة٢٥٩) بلفظ الأمر ، فنزل نفسه - عند الخاطر الذى يخطر له عند نظره - منزلة مناظر له غيره (٣).

---

(١) الحجة/١ :١١٩.

(٢) انظر التيسير/٧٢.

(٣) انظر : الحجة/١: ٢٣٧، ٢٣٨ وقراءة (اعْلَمْ) بلفظ الأمر لحمزة والكسائى كما فى التيسير/٨٢.

ومن قبيل ذلك توجيهه لقراءة المضارعة بين الصاد والزاى فى ﴿الصراط﴾ - (الفاتحة: ٦) - مستعينا بقرءة قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾ (القصص :٢٣) بإشمام الصاد الزاى[١] . إلى غير ذلك من الأمثلة التى استعان فيها أبوعلى بالقراءات فى توجيه قراءات أخرى.

(جـ) توجيه أكثر من قراءة فى الآية مع ترجيح إحداها :

كان أبوعلى يتعرض كثيرا للقراءات فى آية ما بالتوجيه ، ثم يرجح إحداها ، إما لأنها قراءة الجماعة ، أو لأنها لا تتعارض مع القياس. ومن ذلك توجيهه لقراءتى (غشاوة) بالرفع والنصب فى قوله تعالى : ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ (البقرة :٧) حيث خرج الرفع على أن (غشاوة) مرفوعة بالظرف أو بالابتداء ، أما النصب فإما أن يكون بحملها على (ختم) على حذف حرف الجر ، كأنه قال : وختم على أبصارهم بغشاوة ، فلما حذف الجار انتصب الاسم . وإما أن يكون محمولا على فعل مضمر، فيكون التقدير : وجعل على أبصارهم غشاوة ، وقد قدم اعتراضات على تخريجى النصب كليهما ؛ لأننا فى التخريج الأول نفصل بين حرف العطف والمعطوف به ، أما الثانى فلا تكاد تجده فى حالة سعة واختيار ، ومن ثم قال : "فإذا كان النصب تعترض فيه هذه الأشياء ، فلا نظر فى أن الرفع أحسن ، والقراءة به أولى ، وتكون الواو عاطفة جملة على جملة"[٢].

وعلى نفس الوتيرة سار أبوعلى فيما رواه من اختلاف القراء فى الهاء من قوله تعالى "فهو" و "وهى" إذا كان قبلها لام أو واو أو فاء أو ثم : "فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة : وَهُوَ ، فَهُوَ ، ولَهُوَ ، وثُمَّ هُوَ ، فَهِيَ وَهِيَ ، يثقل ذلك كله فى جميع القرآن . وقرأ الكسائى بتخفيف ذلك كله وتسكين الهاء. وكان أبوعمرو يضم الهاء فى قوله ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ (القصص :٦١) ويسكنها فى كل القرآن. واختلف عن

---

(١) السابق/٤٠، ٤١ والقراءة لحمزة والكسائى ورويس وخلف كما فى الإتحاف/٢١٠.

(٢) انظر الحجة/١:٢٣١-٢٣٣ والرفع قراءة الجمهور، أما النصب فرواية المفضل عن عاصم. المختصر/٢.

نافع فروى عنه التثقيل وروى عنه التخفيف"[1] . فقد وجه هذه القراءات جميعا ، غير أنه ارتضى تسكين الهاء مع اللام والفاء والواو ، لأنها جميعا على حرف واحد ، فإذا اتصلت بكلمة كانت بمنزلة ما هو منها ، فاستجازوا فى ذلك ما استجازوا فى الحرف الذى هو منها . "وليس كذلك (ثم هو) ، ألا ترى أن (ثم) منفصل من (هو) ، لإمكان الوقوف عليها وإفرادها مما بعدها، وليست الكلم التى على حرف واحد كذلك ، وقد يستخف فى المنفصلة أشياء لا تستخف فى المتصلة وما فى حكمها ، فكذلك يحتمل (ثم هو) للانفصال ، ولا يكون (وهو) و (فهو) ونحو ذلك مثلها ، لكونها فى حكم الاتصال" ، ومن ثم كانت قراءة أبى عمرو بضم الهاء من (ثم هو) أرجح عند أبى على من قراءة من قرأ بالتسكين [2].

ونخلص من توجيه أبى على للقراءات السابقة بما يلى :

١- أنه لا يفرق فى التوجيه بين القراءات السبع وغيرها من القراءات مادام السياق يقتضيها ، صارفا النظر عن كونه خصص كتابه لتعليل القراءات السبع.

٢- أنه يوجه القراءات دون اعتراض إذا اتفقت والمقاييس النحوية المعروفة، ويرجح إحداها إذا وجد فى القراءة المرجوحة مخالفة للقياس. ليس يهم بعد ذلك أن تكون القراءة المقبولة شاذة كما حدث فى قراءة (غير) بالجر ، أو أن تكون القراءة المرجوحة سبعية ، كما حدث فى قراءة (ثم هُو) بإسكان الهاء. وهو فى مسلكه ذاك يعتمد على القياس والنظر ، لا على الرواية والأثر . وسيتضح مسلكه القياسى بصورة أكثر جلاء فيما سنبينه فى العنصر التالى :

ثالثا :رفضه بعض القراءات :

أجرى أبوعلى - كما سبق أن قلنا- مقاييس العربية على القراءات المروية ، ومن ثم أصدر أحكامه على ما لم يتفق وهذه المقاييس بالقبح أو عدم الصواب أو الغلط وكأنه بذلك يعتد بأقوال النحاة فى مقابلة القراءات المروية . ومن ذلك :

---

(١) الحجة/١:٣٠٨ وانظر التيسير/٧٢.

(٢) انظر الحجة/١:٣٠٨-٣١١.

١- قوله إن حركة الإعراب لا تبدل منها للإتباع ، كما لا تسكن فى حال السعة والاختيار . ألا ترى أن من قال « لِلْمَلائِكَةُ اسْجُدُوا » (البقرة :٣٤) لم يكن مصيبا ، ولم يجز كما جاز : مِنْتِن ، وكما جاز "بعدَ ابنُ ارْكُض"(١).

٢- قوله : "إن الواوات إذا تحركت بالضم جاز أن تبدل منها الهمزة نحو : أقتت ، وأدؤر ، والنئور ، وكأن عينيه من الغئور ، ولم يبدلوا الهمزة منها إذا تحركت بالضم لالتقاء الساكنين ، كما لم يبدلوها منها إذا كانت ساكنة ، لما لم يكن بتحريك الساكنين اعتداد ، والذى حكى من همز بعضهم لذلك يجرى مجرى الغلط" (٢).

وذلك تغليط لقراءة « اشْتَرَؤُا الضَّلالَةَ بِالْهُدَى » (البقرة :١٦) بإبدال الواو همزة ، وهى التى اتخذها سندا لترجيح تحريك الواو بالضم - فى هذه الآية - لالتقاء الساكنين ، على تحريكها بالكسر (٣).

٣- قوله عن جمع الهمزتين وتحقيقهما فى قوله تعالى : ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ﴾ (البقرة:٦) : إنه "أقبح من تحقيقهما من كلمتين منفصلتين ، نحو : قرأ أبوك ، ورشأ أخيك ، لأن الهمزة الأولى من (أأنذرتهم) تنزل منزلة ما هو من الكلمة نفسها ، لكونها على حرف مفرد ، ألا ترى أنهم قالوا : لَهْوَ وفَهْوَ و«لَهْوَ خَيْرُ الرَّازِقِين» (الحج :٥٨)، ولَهْىَ ، فخففوا ذلك كله ، كما خففوا عضدا فقالوا : عَضْد ، فكذلك الأُولى فى (أأنذرتهم) ، لما لم تنفصل من الكلمة صارت بمنزلة التى فى (آخر) ، كما نزلت الحروف المفردة التى ذكرتها منزلة فاء الفعل فى عضد وفخذ . فأما إذا كانتا من كلمتين فاجتماعهما فى القياس أحسن من هذا" (٤).

---

(١) الحجة/١:٤٩ وقراءة ﴿للملائكةُ اسْجُدوا﴾ لأبى جعفر، وافقه الشنبوذى كما فى الإتحاف/٨٢.
(٢) السابق/١:٩١، ٩٢.
(٣) السابق/١:٢٧٨، ٢٧٩ وانظر المختصر/٢.
(٤) الحجة/١:٢٠٩.

٤- عن قراءة ابن عامر : « وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ » (الأنعام:١٣٧) ببناء (زين) للمجهول وإسناده إلى (القتل) وإضافة القتل إلى (الشركاء) ، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المصدر (أولادهم) قال : "وهذا قبيح قليل فى الاستعمال ، ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى" (١).

٥- قال عن قراءة «مَعَائِش» (الأعراف :١٠) بالهمز : "وروى خارجة عن نافع (معائش) ممدودا مهموزا ، وهذا غلط» (٢) .

٦- قال عن قراءة «أَرْجِئْهُ وَأَخَاهُ» (الأعراف :١١١) : "وهذا غلط ، لا يجوز كسر الهاء مع الهمز ، وإنما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة"(٣).

٧- قرأ الحلوانى عن هشام بخلف عنه : « وَقَالَتْ هِئْتُ لَكَ » (يوسف :٢٣) بكسر الهاء والهمز مع فتح تاء الخطاب ، فقال أبو على عن هذه القراءة : "وهو خطأ ولم يذكره ابن ذكوان" (٤).

٨- قرأ قوله تعالى : « عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ » (القيامة :٤٠) بتشديد الياء ، فقال عنها أبوعلى : "فأما قوله ﴿عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾ (القيامة:٤٠) فلا يجوز فيه الإدغام ؛ لأن حركة النصب غير لازمة"(٥).

هذه الأمثلة - ومثلها كثير - مما خطأ الفارسى من قراءات ورماها بالقبح والغلط والضعف فى القياس وعدم الإصابة تدل أبلغ دلالة عى أن أبا على كان

---

(١) الحجة ص٤٥٢ مصورة ٢١ قراءات عن مراد ملا رقم (٧) معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية.

(٢) الحجة ص٢ مصورة ٢٢ قراءات عن مراد ملا رقم (٨) . معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية.

(٣) السابق/٣٣.

(٤) الحجة/٢٦٣ مصورة ٢٢ قراءات وانظر الإتحاف/١٥٩.

(٥) السابق/٨٣ وانظر المختصر/١٦٥.

قياسيا فى تعامله مع القراءات ، ما وافق منها القياس قبله وقنع به ، وما خالف القواعد أنحى عليه باللائمة ، ولم يتحرج من وصفه بما شاء من الصفات التي تدل على أنه كان يتعامل مع النص القرآنى على أنه نص لغوى فقط، وأن ما قدمنا به الحديث عنه من اعتراف بسنية القراءات واعتمادها على الرواية ، لم يكن إلا نظرية لم تنل حظها من التطبيق فى دراساته ، شأنه فى ذلك شأن الكثرة من النحاة القياسيين.

وفى ختام الحديث عن أبى على نسجل أن رسم المصحف لم يكن له حظوة عنده ، فلم يكد يشير إليه من قريب أو بعيد ، ولم ينل منه أى اهتمام يذكر ، مما يؤكد ما سبق أن قلناه عنه من أنه نحو قياسى ، وليس "أثريا قياسيا" - كما قال بعض الباحثين [1] - ، لأن اجتماع الأثرية والقياسية فى عقلية واحدة مما نراه نحن من المتناقضات ، فضلا عن أن سلوك أبى على شاهد عدل على قياسيته التى لاشك فيها .

١٤- ابن جنى (ت ٣٩٢هـ):

يعد ابن جنى آخر النحاة القياسيين فى الفترة مجال الدراسة ، والتي حددت بنهاية القرن الرابع الهجرى . وابن جنى من النحاة الكبار ذوى المؤلفات المتعددة ، وهو أحد الأفذاذ الذين طرقوا أكثر من مجال فى حقل البحث اللغوى ، ومن بين الموضوعات التى منحها اهتماما خاصا وأولاها عناية فائقة القراءات القرآنية ، خاصة الشاذ منها . وإذا كانت كل كتبه على الإطلاق لا تخلو من استخدام للقرآن الكريم وقراءاته على صورة ما ، فإن كتابه (المحتسب) هو الكتاب الوحيد الذى اهتم بتخريج القراءات الشواذ وبيان وجهها من العربية عن طريق إيراد الأمثلة المشابهة من كلام العرب وأشعارهم ، وأحيانا تكون الأمثلة من القرآن الكريم.

---

(١) النحو والقراءات/٣٣٤.

وقد كان اهتمام ابن جنى بالشاذ انطلاقا من أنه ينتمى إلى الرسول ﷺ . فليس يسوغ لنا بعدَئذ أن نتجنبه ونرفضه "وإن لم نقرأ فى التلاوة به مخافة الانتشار فيه ، ونتابع من يتبع فى القراءة كل جائز رواية ودراية ، فإنا نعتقد قوة هذا المسمى شاذا ، وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله ، وأراد منا العمل بموجبه ، وأنه حبيب إليه ، ومرضى من القول لديه" (١).

ابن جنى مقتنع إذن أن القراءات ، متواترة أو شاذة ، موثقة ومسندة إلى قارئيها ، أو -على حد تعبيره - محفوفة بالرواية من أمامها ووراثها ، ومن هنا كانت هناك وجوه كثيرة يقبلها القياس ، ولم يرد بها سماع فى القراءات ، فلا يتجاوز بها وجه الرواية "كقوله -عز اسمه- بسم الله الرحمن الرحيم ، فالسنة المأخوذ بها فى ذلك إتباع الصفتين إعراب اسم الله سبحانه ، والقياس يبيح أشياء فيها ، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شئ منها"(٢)، كما أنه ليس لأحد الآن عذر" أن يرتجل قراءة ، وإن سوغتها العربية ، من حيث كانت القراءة سنة متبعة"(٣).

وقد كان هذا الفهم لطبيعة القراءات كفيلا بتوجيه مواقف ابن جنى منها وجهة الاحترام والتقدير وعدم الطعن . فهل حدث ذلك فعلا ؟ وما مدى تأثير هذا الفهم على استخدام ابن جنى للقراءات فى مؤلفاته ؟

ذلك ما سنوضحه فى العناصر التالية :-

أولا :استشهاده بالقراءات :

كان ابن جنى - مثله فى ذلك مثل سائر النحاة أثريين أو قياسيين - يستخدم القراءات القرآنية دليلا مؤيدا ، وشاهدا مقويا لما يراه من آراء صوتية أو صرفية أو نحوية ، لا يفرق فى الاستشهاد بين المتواتر والشاذ . وأمثلة ذلك فيما يلى :

---

(١) المحتسب/١:٣٣.

(٢) الخصائص/١:٣٩٨.

(٣) المحتسب/١:٢٩٢.

(أ) فى الجانب الصوتى والصرفى :

١- استشهاده على إبدال الواو المكسورة فى أول الكلمة همزة في مثل: وشاح وإشاح ووعاء وإعاء بقراءة سعيد ابن جبير : «ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِن إِعَاءِ أَخِيهِ» (يوسف:٧٦) قائلا : "وكل واحدة من هذه وغيرها مما يجرى فى البدل مجراها تستعمل مكان صاحبتها"(١).

٢- استشهاده على ما ذهب إليه من أنه إذا التقى ساكنان أحدهما ألف فقد يتخلص من التقاء الساكنين بتحريك الألف فتنقلب إلى همزة ، بقراءة أيوب السختيانى : «وَلَا الضَّأَلِّينَ» (الفاتحة:٧) ، راويا فى هذا الصدد حكاية أبى العباس عن أبى عثمان عن أبى زيد "أنه قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ : « فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنْبِهِ إِنسٌ وَلَا جَأَنٌّ» (الرحمن :٣٩) فظننته قد لحن ، إلى أن سمعت العرب تقول : شَأَبَّة ، ودَأَبَّة"(٢).

٣- استشهاده على أن (فَعَلَ) الخفيفة قد يكون فيها معنى الكثرة مثل (فَعَّل) الثقيلة ، بقراءة مالك بن دينار والجحدرى والأعمش : « إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَالِقُ» (الحجر:٨٦) ، إذ إن قراءة الجماعة هى (الخلاق) والخلاق للكثرة لا محالة ، وقد قرن به (العليم) ، وفعيل للكثرة. "وكأن الخلاق الموضوع للكثرة أشبه بعليم ؛ لأنه موضوع لها ، فلولا أن فى (خلق) معنى الكثرة لما عبر بخالق عن معنى خلاق. ومنه قوله تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾ (غافر:٣) ، ألا تراها فى معنى : غفار وقبال ؟"(٣).

---

(١) سر الصناعة/١:١١٥ وانظر المنصف/٣:٣٩ والمختصر/٦٥ حيث نسبها إلى عيسى بن عمر أيضا.

(٢) المنصف/١:٢٨١ وانظر الخصائص/٣:١٤٧، ١٤٨ ، وسر الصناعة/١:٨٢، ٨٣ والمحتسب/ ٢: ٣٠٥ ، مع ملاحظة أن ابن خالويه في مختصر البديع نسب قراءة ﴿ولا جأن﴾ بالهمز لعمرو بن عبيد ، لكنه روى ذلك فى الآيتين ٥٦، ٧٤ وهما ﴿فيهنّ قاصرات الطرف لم يطمثهن إنسٌ قبلهم ولا جأن﴾ و ﴿لم يطمثهن إنسٌ قبلهم ولا جأن﴾ . على التوالى. المختصر/١٤٩، ١٥٠.

(٣) المحتسب/٢:٦.

٤- استشهاده على كون التاء من (اتخذت) أصلية ، وليست مبدلة من شئ، بل هى فاء أصلية بمنزلة : اتبعت من تبع ، بقراءة من قرأ قوله تعالى : « قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا» (الكهف :٧٧) بتخفيف التاء وكسر الخاء ، رادًا بهذه القراءة علي أبى إسحاق رأيه فى أن اتخذت كاتقيت واتزنت ، وأن الهمزة أجريت فى ذلك مجرى الواو(١).

٥- ذهابه إلى فساد رأى من قال إن لام التعريف إنما تدخل الأعلام للمدح والتعظيم مستشهدًا بقراءة سعيد بن جبير « ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسِ» (البقرة:١٩٩)، "ووجه الدلالة من ذلك : أن قوله (الناسى) إنما يعنى به آدم عليه السلام ، فصارت صفة غالبة كالنابغة والصَّعِق ، وكذلك الحارث والعباس والحسن والحسين ، هى ، وإن كانت أعلاما ، فإنها تجرى مجرى الصفات ، ولذلك قال الخليل : إنهم جعلوه الشىء بعينه ، أى الذى حرث وعبس ، فمحمول هذا أن فى هذه الأسماء الأعلام التى أصلها الصفات معانى الأفعال ، ولذلك لحقتها لام المعرفة كما تعرف الصفات. وإذا كان فيها معانى الأفعال وكانت الأفعال كما تكون مدحا فكذلك ما تكون ذما ، فهى تحقق فى العلم معنى الصفة ، مدحا كانت الصفة أو ذما"(٢).

وغير هذه الأمثلة كثير مما ذهب إليه ابن جنى معتمدا فى الاستدلال على القراءات القرآنية فى مجال الصرف والأصوات وربما تكون القراءة أحيانا هى سنده الوحيد فيما يراه(٣).

---

(١) الخصائص/٢ :٢٨٧، وهى قراءة ابن كثير وأبى عمرو . التيسير/١٤٥.

(٢) المحتسب/١ :١١٩ وانظر المختصر/١٢.

(٣) انظر أمثلة أخرى فى المحتسب جـ٢ ص١٠، ٢١، ٦١ والخصائص جـ٢ ص٣٣٣ ، جـ٣ ص٨٥- ٩٠ - ١٣٣-١٣٥-١٤١- الخ.

(ب) فى الجانب النحوى :

١- استدلاله على جواز حذف المفعول وهو مراد- كما فى قوله تعالى : «يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ» (آل عمران:١٧٥) - بقراءة ابن عباس وعكرمة وعطاء : « يُخَوِّفُكُمْ أَوْلِيَاءَهُ » والمحذوف فى القراءة الأولى هو المفعول الأول ، وليس هذا كقولنا : فلان يُخَوِّفُ غلامه ، ويخوف جاريته من ضربه إياهما وإساءته إليهما ، فالمحذوف هنا هو المفعول الثانى (١).

٢- استشهاده على صحة مذهب البصريين فى إرادة القول وتقديره ، وردّ أن يكون الكلام محمولا على المعنى وليس القول مقدرا كما يرى الكوفيون ، بما رواه ابن مجاهد عن ابن عباس في مصحف ابن مسعود ، « وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ ويقولان رَبَّنَا» (البقرة :١٢٧)، وفيه «وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قالوا مَا نَعْبُدُهُمْ» (الزمر :٣) ، وفيه « وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ يقولون أَخْرِجُوا» (الأنعام :٩٣)(٢).

وهكذا يقرر ابن جنى بعض الآراء النحوية معتمدا على القراءات اعتمادا كليا فى القول الذى يرتئيه ، ومستندا إليها فيما يذهب إليه . والمواضع الدالة على ذلك كثيرة غير ما أوردناه (٣).

(جـ) الاستشهاد بالقراءة فى المعنى اللغوى. ومن ذلك :

١- قوله إن معنى قولنا : صدَى مالٍ أى يعارضها من ههنا وههنا ولا يهملها ولا يضيع أمرها ، ومنه الصدى لما يعارض الصوت ، مستشهدا بقراءة الحسن رضي الله عنه « صادِ وَالْقُرْآنِ » (ص:١) إذ كان يفسره : عارض القرآن بعملك ، أى : قابل كل واحد منهما بصاحبه(٤).

---

(١) المحتسب/١:١٧٧.

(٢) المحتسب/١:١٠٨، ١٠٩.

(٣) انظر الخصائص جـ٢ ص١٩٥- ١٩٦-٢٧٨- ٢٧٩-٣٠٠-٤٧٤.. الخ.

(٤) الخصائص/٣:١٣٠ وانظر المحتسب/٢:٢٣٠.

٢- قوله : إن ولَقَ يَلِقُ بمعنى : أسرع إذْ قرئ قوله تعالى « إِذْ تَلِقُونَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ » (النور :١٥) أى : تَخِفّون وتسرعون(١).

مما سبق يتبين لنا أن ابن جنى ارتكز على القراءات القرآنية متواترة وشاذة في كثير من آرائه الصوتية والصرفية والنحوية وجعلها شاهدا يؤيده فيما يراه من المعانى اللغوية للكلمات أو التعبيرات .

ثانيا : توجيهه للقراءات :

افتن ابن جنى فى توجيه القراءات ، وظهرت مقدرته الفائقة فى تخريج الشواذ بوجه خاص ، والدارس لمؤلفاته يرى صورا متعددة لهذه الظاهرة ، فبينما يوجه إحدى القراءات مستعينا بقراءة أخرى ، تراه يوجه ما طعنه غيره من النحاة ، وفى بعض الأحيان يخرج ما يظن تعارضه مع القواعد الشائعة ، فى حين يستعين بالتوجيه الصوتى فى تخريج بعض القراءات . وتوضيح ذلك فيما يلى :

(أ) تخريج القراءات عن طريق الاستعانة بقراءات أخرى :

وتحت هذه الصورة ظواهر متعددة نجملها فى الآتى :

١- توجيهه قراءة شاذة بمساواتها بالمتواترة فى المعنى : ومن ذلك ما قاله عن قراءة أبى جعفر : « وَرَبَأَتْ » (فصلت:٣٩) إذ قال إن "هذه القراءة راجعة بمعناها إلى معنى ما عليه قراءة الجماعة ، وذلك أن الأرض إذا ربت ارتفعت ، والرابئ أيضا كذلك ؛ لأنه هو المرتفع ، ومنه الربيئة ، وهو طليعة القوم ، وذلك لشخوصه على الموضع المرتفع . قال الهذلى :

فوردْنَ والعَيّوقُ مقعدَ رابئ الضُّرَباءِ خلفَ النجم لا يَتَتَلَّعُ (٢)

---

(١) السابق/١:٨، ٩ وانظر المختصر/١٠٠ والمحتسب/٢:١٠٤ .
(٢) المحتسب/٢:٢٤٧.

٢- تخريجه قراءة شاذة على أنها لغة فى المتواترة : ومن ذلك ما قاله عن قراءة الماجشون « الصَّدُفَيْنِ »(الكهف :٩٦) بفتح الصاد وضم الدال ، إذ قال إن فيها لغات : صَدَفان ، وصُدُفان ، وصُدْفان وصَدُفان وقد قرئ بجميعها[١] . ومن ذلك أيضا ما قاله فى قراءة ابن عباس وأبى نهيك وأبى السمال : « فَجَعَلَهُمْ جَذَاذًا » (الأنبياء:٥٨) حيث يقال أيضا إن فيها لغات : جِذَاذًا وجُذاذًا وجَذَاذًا وإن كان قد جود الضم[٢].

ومثل هذه الظاهرة تتكرر كثيرا فى المحتسب دالة على إلمام باللغات الواردة في كثير من الكلمات [٣].

٣- تخريجه قراءة متواترة مستعينا بقراءة شاذة: ومن ذلك حديثه عن معنى (تكلمهم) فى قوله تعالى : ﴿أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لا يُوقِنُونَ﴾ (النمل :٨٢) إذ ذهب بعض اللغويين إلى أن معنى (تكلمهم) : تجرحهم بأكلها إياهم ، ويشهد لما ذهبوا إليه قراءة ابن عباس وسعيد بن جبير ومجاهد والجحدرى وأبى زرعة "تَكْلِمُهُمْ" من الكلم ، وهو الجرح . ويشهد لمن ذهب إلى أن (تكلّمهم) من الكلام قراءة أبى : (تُنَبِّئُهُمْ) ، "ويشهد لهذا التأويل أيضا قراءة ابن مسعود : «تُكَلِّمُهُمْ بِأَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لا يُوقِنُونَ»، وإن شئت كان هذا شاهدا لمن ذهب إلى أن "تكلمهم" : تجرحهم ، أى : تفعل بهم ذلك بكفرهم وزوال يقينهم" [٤].

فقد استخدم ابن جنى القراءات الشواذ الثلاث مستعينا بها على توجيه القراءة الشائعة المشهورة ، وهو يلجأ إلى ذلك عندما تسعفه القراءات[٥].

---

(١) السابق/٢:٣٤ وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ويعقوب بضم الصاد والدال، وقرأ أبوبكر بضم الصاد وإسكان الدال، والباقون بفتحهما. انظر الإتحاف/١٨٠.

(٢) السابق/٢:٦٤.

(٣) انظر مثلا الجزء الثانى من المحتسب صفحات ٧-١٨-١٤٣- ١٥٢-١٦٦-٢٣١، ٢٣٢-٢٤٩.

(٤) انظر المحتسب/٢:١٤٤، ١٤٥.

(٥) انظر جـ١ :١٠٨، ١٧٧، جـ٢:٢٩، ٢٨٤ من المحتسب.

٤- توجيه قراءة شاذة مستعيناً بقراءة شاذة أخرى : ومن ذلك قراءة ابن عباس ونصر بن عاصم وجابر بن يزيد : « لَتُفْسُدُنَّ »(الإسراء :٤) بضم التاء وفتح السين. وقد قرأها عيسى الثقفى : « لَتَفْسُدُنَّ » بفتح التاء وضم السين والدال قال ابن جنى: إحدى هاتين القراءتين شاهدة للأخرى ؛ لأنهم إذا أَفْسَدُوا فَقَدْ فَسَدُوا[١].

وعلى نفس الوتيرة خرج قراءة من قرأ :« وَمَا خَلَقَ الذَّكَرِ وَالأُنْثَى» (الليل :٣) بجر (الذكر) على أنه بدل من (ما) ، مستعينا على هذا التوجيه بقراءة النبى ﷺ وعلى بن أبى طالب وابن مسعود وأبى الدرداء وابن عباس رضى الله عنهم : « والذَّكَرِ وَالأُنْثَى»[٢].

وهكذا يفتن ابن جنى فى الاستعانة بالقراءات فى توجيه القراءات وهو أسلوب سبقه إليه كثير من النحاة كما سبق أن بينا ذلك فى مواضعه .

(ب) توجيه ما طعنه غيره:

هناك قراءات كاد النحاة يجتمعون على طعنها ورفضها ، لأنها خالفت قواعد معروفة مشهورة ، فوقف ابن جنى منها موقفا آخر ، إذ التمس لها وجها ، وحاول بيان مدى صحتها فى العربية ، وعدم مخالفتها لما هو معروف شائع من الأساليب.

ومن ذلك ما قاله عن قراءة حمزة : « واتقُوا اللهَ الذى تَسَاءلُونَ به والأَرْحَامِ» (النساء :١) بجر (الأرحام) إذ قال : "ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس . بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف ، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبى العباس : إننى لم أحمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمر ، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية ، حتى كأنى قلت : (وبالأرحام) ، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها كما حذفت لتقدم

---

(١) المحتسب/٢:١٤.

(٢) السابق/٢: ٣٦٤ وانظر المختصر/١٧٤.

ذكرها فى نحو قولك : بمن تمرر أمرر ، وعلى من تنزل أنزل ، ولم تقل : أمرر به . ولا أنزل عليه ، لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما"(١).

وبنفس الطريقة وجه قراءة «هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ» (هود :٧٨) بنصب «أَطْهَرَ»(٢)، وقراءة ابن عامر : « وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ» (الأنعام:١٣٧) بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف . وإن كان قد قال عن الأخيرة : "وهذا فى النثر فى حال السعة صعب جدا، لاسيما والمفصول به مفعول لا ظرف" (٣) ، مما يشعر أنه غير مقتنع بقضية الفصل بالمفعول به بين المضاف والمضاف إليه فى النثر وحال السعة ، وذهابه إلى جوازه فى الشعر ، كما قال سابقوه من النحاة.

وليس معنى قولنا إن ابن جنى وجه هنا ما طعنه غيره أنه أول من وجه هذه القراءات ، فهذا شئ لم نقصده ، لأنه مسبوق بتوجيه بعضها بزمن بعيد ، لكنا فقط نسجل الظاهرة دون اعتبار للسبق أو التأخر .

(ج) توجيه ما يظن تعارضه مع القواعد :

تقف بعض القراءات بظاهرها مخالفة لبعض القواعد الشائعة ، ولذا حاول ابن جنى توجيه هذه القراءات بما لا يتناقض مع القواعد التى آمن بها واقتنع بصحتها ومن ذلك ما قاله عن اللام فى قراءة سعيد بن جبير : « إِلاَّ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ» (الفرقان:٢٠) إذ ظاهر القراءة وقوع اللام فى خبر (أَنَّ) المفتوحة، والقواعد تقضى بدخولها على خبر المكسورة فقط ، ولذا قال ابن جنى : إن اللام زائدة مستشهدا على زيادتها بما ورد من زيادتها فى خبر المبتدأ وخبر أن فى بعض الأساليب العربية(٤).

---

(١) الخصائص/١:٢٨٥، ٢٨٦.

(٢) انظر المحتسب/١:٣٢٥، ٣٢٦.

(٣) انظر الخصائص/٢:٤٠٦، ٤٠٧.

(٤) السابق/١: ٣١٥.

ومن هذا القبيل قراءة من قرأ : ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ (هود :٧١) بفتحة على الباء من (يعقوب) إذ ظاهرها عطف (يعقوب) بالجر على (إسحاق) ، وفى هذا الظاهر مخالفة، إذ فصل بين حرف العطف والمعطوف بقوله : (ومن وراء إسحاق) ، وحرف العطف قائم بوظيفة الجار ، ولا يفصل بين الجار والمجرور ، ومن ثم رأى ابن جنى أن الأحسن حمل (يعقوب) على النصب بفعل مضمر يدل عليه قوله (بشرناها) أى : وآتيناها يعقوب. فإذا فعلت ذلك لم يكن فيه فصل بين الجار والمجرور [١].

وهناك أمثلة كثيرة لهذه الصورة من صور التوجيه تنتشر فى ثنايا مؤلفات ابن جنى[٢] .

(د) توجيه بعض القراءات مستعينًا بالدراسات الصوتية:

ويظهر ذلك فى توجيهه قراءة نافع « وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي» (الأنعام:١٦٢) بإسكان الياء بعد الألف ، وهذا يقتضى التقاء الساكنين فى غير ما قرر لهما ، ومن ثم قال ابن جنى : إن ذلك جاز ، لأن الياء الساكنة خفية ، ألا ترى أن الياء المتحركة بعد الألف تحتاج إلى فضل اعتماد وإبانة حتى تظهر ، ولذا يحض المبتدئون والمتلقنون على إبانة هذه الياء لوقوعها بعد الألف . فإذا كانت من الخفاء على ما ذكرنا وهى متحركة ازدادت خفاء بالسكون نحو (محياىْ) ، فأشبهت حينئذ الحرف المدغم فى مثل شابة ودابة وادّهَامّتْ والضالين ، ومن ثم جاز التقاء الساكنين [٣].

كما تبدو هذه الظاهرة من ظواهر التوجيه فى تعرضه لقراءة ابن مسعود : «فَقُلاَ لَهُ قَوْلاً لَّيِّنًا» (طه:٤٤) إذ تحركت لام الأمر بعد إسناده إلي ألف الاثنين ، وهذا يقتضى عود الواو التى هى عين الفعل فيقال (فقولا) . وقد وجه ابن جنى هذه

---

(١) السابق/٢: ٣٩٥ ٣٩٧ وانظر التيسير/١٢٥.

(٢) انظر على سبيل الأمثلة الخصائص/١:٣٩٧، ٣٩٨، ٢ : ٥٤، ٣٥٠، ٣: ١٣١، ١٣٢.

(٣) انظر الخصائص/١:٩٢، ٩٣.

القراءة على أنها من باب إجراء الحركة اللازمة مجرى غير اللازمة. فكما لا تعود العين في مثل : ﴿قُمِ اللَّيْلَ﴾ (المزمل :٢) و ﴿قُلِ اللَّهُمَّ﴾ (آل عمران :٢٦) مع تحرك اللام ؛ لأنها حركة غير لازمة أتى بها تخلصا من التقاء الساكنين ، لا تعود العين فى قراءة ابن مسعود لتشبيهه حركة اللام بالحركة لالتقاء الساكنين (١).

وهكذا يظهر ابن جنى براعته واقتداره فى استخدامه للدراسات الصوتية وما تقتضيه ، فى تخريج كثير من القراءات وتحليل كثير من الوجوه التي بدت بعد هذه التخريجات كما لو كانت قراءة شائعة ، ليس فيها شذوذ ، ولا خروج على المشهور المتداول (٢).

ثالثا : رفض ابن جنى لبعض القراءات وطعنه القراء :

لم يختلف ابن جنى فى هذا الموقف عن غيره من القياسيين ، فعلى الرغم من أنه ألف المحتسب لتوجيه القراءات الشواذ، طعن فى بعض القراءات السبعية الموثقة ، كما حكم على قراءات شاذة أخرى باللحن والقبح والضعف ، ولم يسلم من رمى القراء بخفاء الأحكام الصوتية عليهم ، وبأنهم يتخيرون بلا رواية تارة ، واتهامهم بالسهو والوهم تارة أخرى ، وهذا يدل دلالة واضحة على أن ابن جنى لم ينتصر من الشواذ إلا لما وجد له وجها ترضى عنه القواعد والأساليب ، وتمكن من تخريجه . أما ما عز عليه تخريجه ، وامتنع عليه توجيهه فقد رماه بأبشع النعوت ، دون أن يلقى بالا لما قاله هو فى مقدمة كتابه من أنه نازع بالثقة إلى قرائه محفوف بالرواية من أمامه وورائه . وقد اقتضت كثرة تعرض ابن جنى للقراءات وجود كثرة من مواقف الطعن عليها وعلى قرائها ، سنكتفى منها بعرض نماذج محيلين فى سواها على أماكنها من كتبه.

---

(١) الخصائص/٣:٨٩.

(٢) انظر أمثلة أخرى في الخصائص/١:٣٠٥، ٣٠٦ ، جـ٣ :٨٥ وفى سر الصناعة/١:٩٠، ٢٤٦.

فمن أمثلة طعنه القراءات ما يلى :

١- الحكم بالصنعة على قراءة الزهرى «لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزٌّ مَقْسُومٌ» (الحجر:٤٤) إذ قال : "هذه لغة مصنوعة ، وليست على أصل الوضع . وأصلها (جزء) فُعْلٌ من جزأت الشيءَ ، وهو قراءة الجماعة . إلا أنه خفف الهمزة فصارت : (جُزْ) ، لأنه حذفها وألقى حركتها على الزاى قبلها ، ثم إنه نوى الوقف على لغة من شدد نحو ذلك فى الوقف ، فقال : هذا خالدّ وهو يجعلّ ، فصارت فى الوقف (جزّ)، ثم أطلق وهو يريد نية الوقف ، وأقر التشديد بحاله فقال (جُزٌّ) كما قالوا فى الوصل : سَبْسَبّا وكَلْكَلاّ" (١).

٢- الحكم بالضعف وذلك على قراءة أبى جعفر : « لِلْمَلائِكَةُ اسْجُدُوا» (البقرة:٣٤) إذ قال : "هذا ضعيف عندنا جدا ، وذلك أن الملائكة فى موضع جر، فالتاء إذن مكسورة ، ويجب أن تسقط ضمة الهمزة من (اسجدوا) لسقوط الهمزة أصلا إذ كانت وصلا . وهذا إنما يجوز ونحوه إذا كان قبل الهمزة حرف ساكن صحيح"(٢).

٣- الحكم بأن القراءة معيبة فى الإعراب معيفة فى الأسماع وذلك فى قراءة عاصم : ﴿ وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ ﴾ (القيامة :٢٧) ببيان النون من (من) ، ومعلوم أن عاصما - وتبعه حفص - يسكت على (من) سكتة لطيفة ، ثم يبتدئ (راق) ، ولا سبيل إلى الإدغام على ذلك ، غير أن ابن جنى بالغ فى الرفض فقال : فإن كان ارتكب ذلك ، ووقف على النون صحيحة غير مدغمة ، لينبه بها على انفصال المبتدأ من خبره فغير مرضىّ أيضا" (٣) .

٤- الحكم على القراءة باللحن وذلك فى قراءة (أئمة) بتحقيق الهمزتين من قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا ﴾ (السجدة :٢٤) قائلا: إن الهمزتين لا

---

(١) المحتسب/٢:٤ وانظر مثالا آخر ص٣٦٦.

(٢) السابق/١:٧١.

(٣) الخصائص/١:٩٤ وانظر تعليق المحقق فى الصفحة نفسها.

تلتقيان فى كلمة واحدة إلا أن تكونا عينين ، أما التقاؤهما من كلمتين فضعيف ، وليس لحنًا ، لكن التقاءهما فى كلمة واحدة غير عينين لحن(١).

٥- الحكم بالقبح : وذلك على قراءة أهل الكوفة : ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ (الحج:١٥) بتسكين اللام ؛ لأن (ثم) منفصلة يمكن الوقوف عليها ، فلا تخلط بما بعدها فتصير معه كالجزء الواحد. لكن قوله ﴿فَلْيَنظُرْ﴾ حسن جميل ، لأن الفاء حرف واحد ، فيلطف عن انفصاله وقيامه برأسه" (٢).

٦- الحكم بالخطأ : وذلك على قراءة من قرأ : « شَهْرُ رَمَضَانَ » (البقرة :١٨٥) و «إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ» (الحجر :٩) و «إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ» (ق:٤٣) بإدغام الراء فى الراء فى الآية الأولى ، والنون فى النون فى الآيتين الأخيرتين، بدعوى عدم جواز الجمع بين ساكنين ، مع أن الإدغام مذهب معروف عن أبى عمرو بن العلاء(٣).

وهكذا تتنوع أحكام ابن جنى على القراءات بين التلحين والتخطئة والرمى بالقبح والضعف والوصف بالصنعة والعيب حتى ليكاد القارئ العادى لمثل هذه الآراء يشك أن قائلها هو ابن جنى الذى حمل على عاتقه مهمة الانتصار لكثير من القراءات الشواذ . وهناك أمثلة أخرى كثيرة تدخل فى دائرة تهجم ابن جنى على القراءات ، لم نشأ أن نوردها في هذا المكان خوف الإطالة والإملال ، مكتفين بأمثلة موضحة ، غير مستقصين(٤).

---

(١) الخصائص/٣:١٤٣ وانظر : سر الصناعة/١:٨١.

(٢) الخصائص/٢:٣٣٠، وانظر التيسير/١٥٦، والإتحاف/١٩٢.

(٣) سر الصناعة/١:٦٥ وانظر التيسير/٢٠.

(٤) انظر مثلا : الخصائص جـ١ : ٣٩٧، جـ٣:١٤٤ ، ١٤٥ والمحتسب جـ١: ٦٤، ٢٣٤، وجـ٢: ٦٩-٧٦-٨٠-١٣٣-١٥٨-١٦٣-٢٢٠-٢٢٦-٣٢٢-٣٧١ والمنصف/١:٢٣٠، ٣٠٩، ٣١٠، ٣٢٧، ٣٢٨ وسر الصناعة/ ١:٢٠٦.

أما أحكامه على القراء وتهجمه عليهم فمن أمثلتها :

١- اتهامه القراء بالسهو والقصور عن إدراك حقيقة الأمر ، وهو الإخفاء فى قراءة الآيات الثلاث التى سبق الحديث عن إدغامها(١).

٢- اتهامه الحسن البصرى بالوهم فى قراءته : « وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُونُ » (الشعراء:٢١٠) إذ جعل قراءته هذه توهما منه أنه جمع تصحيح . وكذلك قراءته : « وَلَا أَدْرَأْتُكُمْ بِهِ» (يونس:١٦) ، إذ جعله "جاء به كأنه من (درأته) أى : دفعته ، وليس منه ، وإنما هو من دريت الشئ أى علمت به . وكذلك قراءة من قرأ « عاداً لُّوْلَى » (النجم:٥٠) فهمز ، وهو خطأ منه (٢).

٣- قوله عن قراءة : «فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ » (البقرة :٥٤) بتسكين الهمزة تخفيفا: "والذى رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة ، لا حذفها البتة ، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكنا ، ولم يؤت القوم فى ذلك من ضعف أمانة ، لكن أتوا من ضعف دراية"(٣).

٤- استدلاله بقراءة أبى السمال : «فَحَاسُوا» (الإسراء :٥) بالحاء ، وحكاية أبى زيد أن جاسوا وحاسوا واحد ، على أن بعض القراء يتخير بلا رواية، قائلا : إن لذلك نظائر(٤) ، وهذا مخالف تمام المخالفة لما قاله هو فى بداية الجزء الأول من (المحتسب) من أن الرواية تنمى القراءة إلى الرسول ﷺ ، ومناف لما هو معترف به مشهور ، من أن القراءات تعتمد على الرواية والأثر ، لا على القياس والعقل.

---

(١) انظر أيضا : المحتسب/٢:٢٩، ٣٣٤.

(٢) المنصف/١:٣١١ وانظر الإتحاف/٢٤٩.

(٣) الخصائص/١:٧٢ ، ٧٣ وانظر تعليق المحقق، وانظر أيضا الخصائص/٢ : ٣٣٩-٣٤١، والمحتسب/٢:٢٤، ٢٥.

(٤) انظر المحتسب/٢:١٥،

ولعل هذه الأمثلة تكون كافية للقول إن ابن جنى لم يختلف فى سلوكه تجاه القراءات عن موقف غيره من النحاة القياسيين ، بل إنه بذهم جميعا ، فقد كثرت عنده الطعون ، وامتلأت كتبه بنسبة القراء إلى الجهل أو السهو أو القصور عن إدراك حقيقة الأمر فى القراءات [1]. ولعل هذا يعطينا المؤشر الحقيقى لموقف ابن جنى ؛ فإذا كنا قد ذكرنا له توجيه بعض القراءات التي حمل عليها جمهور القياسيين وطعنوها ، فإن هذه الكثرة الكاثرة من مواقف الرفض للقراءات تدل على أنه لم يكن يصحح القراءات احتراما لها ، وإنما كان المعول الأساسى عنده على القياس والقواعد النحوية ، وإمكانية تلمس الوجوه للقراءة ، فإن وجد لها وجها وأمكنه التماس تخريج لها صححها سواء أكانت سبعية أم عشرية أم شاذة . أما إذا لم يجد لها منفذا ، ولم تسعفه ثقافته ولا محفوظه من الأساليب العربية واللهجات القبلية والأشعار ، فإن القراءة آنئذ لا تلقى منه سوى الرفض والرمى بما شاء من النعوت .

ومن هنا فإنا نختلف مع الدكتور عبدالفتاح شلبى فى قوله عن ابن جنى "إن موقفه يتفق مع خطته التى أعلنها فى صدر كتابه (المحتسب) من الاعتداد بما سموه شاذا ؛ لأنه محفوف بالرواية من أمامه ووراءه ، وإنه كان أرحب صدرا وأقرب إلى مذاهب القراء رحما ، إذ كان بموقفه هذا يقترب من أهل الأثر ، حيث يحسن الظن بالرواة والقراء» [2] ، إذ يكفى ما أوردناه من أقوال ابن جنى فى القراءات لدحض هذا الرأى وبيان عدم صوابه ، وإذا كان الدكتور قد أورد بعض الأمثلة التى أحسن فيها ابن جنى الظن بالقراء ، أو صحح فيها من القراءات ما رده النحاة قبله -وقد ذكرنا طرفا منها - فإنا قد أوردنا كمًا غير قليل من مواقف الجحد للقراءات والطعن فى القراء ، بما لا يدع مجالا لشاك فى أن ابن جنى قياسى مثل أستاذه أبى

---

(١) انظر : ابن جنى النحوى/٣٣٠.
(٢) أبوعلى الفارسى/٣٤٦.

على . فضلا عن أن هذا الرأى يتعارض مع ما قاله الدكتور عن مهاجمة ابن جنى لبعض القراءات الشاذة وتنكره لها وتعجبه من القراءة بها [1].

إن شأن ابن جنى شأن القياسيين جميعا ، يقبلون ما وافق القواعد ويرفضون ما خالفها ، وينسى أغلبهم فى خضم النقاش أنهم قدموا لدراساتهم بأنهم واعون بأن القراءة سنة متبعة ، وأنها تتصل بأسانيدها إلى مهبط الوحى الأول ومنبع الرسالة ﷺ .

وفى ختام الحديث عن ابن جنى نسجل أنه لم يكن مقيدا بالرسم العثمانى فيما يعالج من قراءات ، وهذا شئ منطقى تماما :

أولا : لأن القراءات سواء وافقت الرسم أم لم توافقه صالحة للدرس اللغوى والنقاش حولها من جميع الجوانب .

وثانيا : لأن ابن جنى اهتم أساسًا بتخريج القراءات الشواذ ، ومخالفة الرسم العثمانى من أبرز سماتها ، فكيف يتقيد برسم مصحف عثمان مع ذلك؟.

وبانتهاء الحديث عن ابن جنى نكون قد فرغنا من نحاة الفترة مجال الدراسة ومواقفهم من القراءات .

ولعلنا نخلص من كل ما سبق بالنتائج التالية :

١- أن من بين القياسيين من قل طعنه للقراءات مثل سيبويه وثعلب وابن السراج ، ومنهم من بالغ فى الطعن والرمى بالقبح والخطأ واللحن واتهام القراء بعدم الدراية كالمازنى والمبرد وابن جنى وغيرهم .

٢- أنه قد تساوى فى هذا الموقف القياسى من تعرض منهم لإعراب القرآن وتوجيه قراءاته فى كتب خاصة ، ومن لم يتعرض لذلك. بل إن الذين كتبوا في إعراب القرآن وتوجيه قراءاته كانوا أكثر تعرضا للقراءات المخالفة للقواعد ، ومن ثم أثر عنهم كم غير قليل من مواقف الرفض والمعارضة للقراءات .

---

(١) انظر السابق صفحات ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥.

٣- ليس هناك أى أثر مدرسى فى مواقف النحاة من القراءات ، ومن ثم يكون القول الشائع بأن مدرسة الكوفة كانت أقرب رحما إلى القراء وأكثر تقبلا للقراءات ليس صحيحا على إطلاقه ؛ لأن من بين القياسيين الذين عددناهم ، ودرسنا مواقفهم المخالفة للقراءات : الكسائى والفراء وثعلبا ، وهم الذين يكونون مدرسة الكوفة ، ولا تكاد تذكر بدونهم . والصحيح إذن ما سبق أن ألمحنا إليه فى الفصل الأول من أن قبول الكوفيين للشاذ لم يكن خضوعا لمبدأ قبول القراءات ، وإنما كان تابعا لرضاهم بالمثال الواحد واعتدادهم بالقليل ، فتمكنوا - بناء على ذلك - من توجيه كثير من القراءات ، ومن ثم قل عندهم تخطئة القراءات . ومع هذا نقول : إن الفراء - عماد المدرسة الكوفية - كان أسبق من غيره من النحاة لطعن قراءات كثيرة.

٤- ليس من بين القياسيين من لم يستشهد بالقراءات ، وإن اختلف الاستشهاد بين الكثرة والقلة ، وهم فى ذلك لا يفترقون عن الأثريين الذين اتخذوا القراءات مصدرا للاحتجاج والاستدلال ، لا فرق بين متواترها وشاذها.

٥- برزت فى مواقف القياسيين أهمية الرسم المصحفى بصورة واضحة ، فمنهم من تمسك بمصحف الإمام كالزجاج ، ومنهم من صرح بأهميته غير أنه خالف هذه النظرية تطبيقا كأبى جعفر النحاس وابن خالويه ، ومنهم من كان موقفه متساويا من جميع المصاحف كسيبويه وغيره من النحاة.

وبعد :

هل كان موقف القياسيين من القراءات سليما ؟

وما تقويمنا لهذه الصورة التى شرحناها مفصلة فيما سبق ؟

الحق أن موقف النحاة القياسيين عموما غير منهجى ، مهما قيل من أن النحاة أمناء سر اللغة وسدنة بيتها ونقدة معدنها ، فالقراءة - دونما شك- موجودة قبل بداية التقعيد للغة ، والشائع المشهور فى البيئة اللغوية أنه ليس لإنسان أن يقرأ

إلا بما روى دون أن يتجاوز ذلك إلى غيره مما لم يروه ، حتى يتصل الإسناد بعصر الوحى الأول. ومعنى ذلك أنه قد توافرت للقراءات درجة من التوثيق لم تحظ بها الأشعار التي اتخذها النحاة مصدرا معتمدا في السماع . وكان هذا يقتضى موقفا معتدلا من النحاة ، وهو اعتماد القراءات فى مجال التقعيد دون تخطئة ، ولا بأس بعد ذلك أن تنسب القاعدة إلى لهجتها أو قبيلتها ، كما أنه لا ضير أن يحكم عليها بأنها قليلة الورود فى الأساليب العربية ، فليس مطردا أن تسير القراءة على شائع الأساليب ومشهور اللهجات .

لكن الذى حدث عكس ذلك : قعدوا أولا ، ثم طبقوا القواعد على القراءات ، وما من شك فى أن قواعدهم تعتمد الكثير الشائع ، ومن ثم كان التعارض ، وكان الرفض والإنكار والحكم باللحن والقبح والرداءة ، وهو موقف غير محمود بالقطع. ولسنا بهذا نزعم أن القراءات لا مدخل للعربية فيها ، أو أن النحاة ليسوا من العربية ولا العربية منهم فى شئ - كما يقول أستاذنا على النجدى - ولا نعتقد أنهم افتعلوا النحو افتعالا ، وابتدعوه انتحالا ، ولم يرجعوا فيه إلى أصل من أصول العربية، ولا استنبطوه من أساليبها المأثورة فى المنظوم والمنثور[1] ؛ لأن ذلك غير وارد على الإطلاق . لكنا نعتقد - بعد البحث والدراسة - أنهم تطاولوا واجترأوا وتكلفوا فى تعاملهم مع القراءات الموثقة الإسناد مع اعترافهم بذلك فى مؤلفاتهم .

وإذا أبحنا للنحاة - كما قال الأستاذ النجدى - أن يظنوا بالقراء الخطأ والوهم والغفلة والنسيان ، وأن يأخذوا بعض الروايات بالضعف والشذوذ والارتياب فإن هذا الأمر لن يقف عند حد ، ولن يكون له ضابط ، وسيكون الباب بذلك مفتوحا ليلج من يريد الولوج من سيئى الطوية وخبيثى النوايا.

إن رجال السند لم يألوا جهدا فى دراسة أحوال الرواة ومعرفة أسانيدهم ، ولم يبخلوا علينا بشئ فى سبيل معرفتنا بالقراء . ولا شك أنهم أكثر منا دراية بما

---

(١) انظر مقال : بين القراء والنحاة بمجلة المجمع اللغوى بالقاهرة عدد ١٧ لسنة ١٩٦٤ ص:٣٧.

درسوه وأكثر استيعابا لما تناولوه ، فليس للنحاة بعد ذلك أن يتهموا من وثقه رجال السند . وإذا سمحنا للنحاة - وتابعناهم فى ذلك - أن يتهموا قراءة لنافع وابن عامر وحمزة وغيرهم من الثقات ، فليس هناك مانع بعد ذلك ، أن يمتد الطعن إلى غيرهم من القراء .

وليس على النحويين بأس - كما قال أستاذنا - إذا هم بينوا مكان القراءة من العربية ومبلغها من شيوع الاستعمال ، لكن عليهم بأسا - فيما نرى - إذا هم نقدوها وطعنوها وخطأوا راويها ، لأنها خالفت قواعد معروفة عندهم ، وإلا كان من المنهجى أن يرفضوا قراءة القارئ كلية إذا هم شكوا فى روايته ، ولم يَثقوا فى درايته.

لقد أخذ أستاذنا على النحاة أحكامهم القاطعة "التى يحكم بها بعضهم أحيانا فى مسائل لا تقبل بطبيعتها الأحكام القاطعة ؛ لأنها تقوم على الرواية والسماع ، وروايات اللغة كثيرة ، وطرقها متعددة ، ولا يستطيع أن يحيط بها محيط مهما أوتى من قوة الحفظ وكثرة التلقى والأخذ[1]" .

أجل !! روايات اللغة كثيرة ، وطرقها متعددة ، ولا يستطيع أحد أن يحيط بها فلماذا لا تعد القراءات الخارجة على القواعد العامة من هذه الروايات التى تند عن الإحاطة وتعز على الحفظ؟

ولماذا حظيت بعض القراءات المرفوضة بالقبول من بعض النحاة وبنيت عليها القواعد كما سيتضح ذلك بجلاء فى الفصل الثالث ؟

اختلاف المنهج فى السماع إذن هو السبب فى القبول والرفض، وإلا كان هناك قدر من الاجتماع على نقد القراءة . وإذا كان بعض النحاة قد وجد لها وجها ورأى فيها ما يؤهلها لوضع قاعدة فإن ذلك أجدى وأسهل مأخذا ممن يرفض الأخذ بها ويرميها بأبشع النعوت .

---

(١) بين القراء والنحاة/٤٣.

إن منهج القياسيين - مهما قيل فى الدفاع عنه - بعيد عن الصواب ، وأقرب منه إلى الواقع أن ترتضى القراءة مادامت صحيحة السند موثقة ، ولا ضير أن توصف بعد ذلك بقلة الورود ، أو تنسب إلى موطنها الذى تنتمى إليه إن كانت ظاهرة لهجية . أما أن تخطأ وتشذذ وتلحن لمجرد مخالفتها القواعد العامة الشائعة فهذا مالا نرتضيه ، ونرى أن فيه مبالغة فى استخدام القياس فى مقابل السماع الجدير بالاحترام والقبول.

★ ★ ★

الفصل الثالث

دور القراءات فى التقعيد

مهمة هذا الفصل عرض بعض القضايا الصوتية والصرفية والنحوية التى كانت مثار نقاش بين النحاة سواء أكان النقاش على المستوى المدرسى أم على المستوى الفردى ، وكانت القراءات أبرز عناصر القبول أو الرفض فى هذه القضايا.

أولاً : من قضايا الأصوات والصرف :

١- الإسكان :

وأعنى به هنا إسكان شيئين : الهاء من (هى) و (هو) ، ولام الأمر ، وذلك بعد (ثم) من بين أحرف العطف ، إذ يكاد النحاة يجمعون على جواز إسكان الهاء من (هو) و(هى) ولام الأمر تخفيفا بعد كل من الواو والفاء ، فيقال : وَهْوَ ، وَهْىَ ، فَلْيَنْظُر، وعلى عدم جواز ذلك بعد (ثم) ، بحجة أن كلا من الفاء والواو على حرف واحد ، فتتصل بالكلمة اتصال الجزء بالكل. أما (ثم) فمنفصلة منها وتقوم بنفسها.

قال أبو البركات الأنبارى عن إسكان هاء الضمير بعد الأحرف الثلاثة : "حكم الفاء مع (هو) حكم الواو فى جواز الضم والسكون بخلاف (ثم) ، ولم يجز السكون معها إلا الكسائى ، فإنه قرأ : « ثُمَّ هْوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » (القصص :٦١) بسكون الهاء [١] حملا على الواو والفاء ؛ لأنها من أخواتهما . وفرق الأكثرون بينها ؛ لأن (ثم) منفصلة منها وتقوم بنفسها ، بخلاف الواو والفاء"[٢].

أما تسكين لام الأمر بعد (ثم) فقد عارضه كثير من النحاة منهم المبرد وابن جنى ، إذ جعله المبرد فى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ ﴾ (الحج :١٥) لحنا [٣] ، على حين حكم عليه ابن جنى بالقبح[٤]. لكن فريقا آخر من النحاة منهم ابن خالويه يجيزون

(١) قرأ بسكون الهاء - مع الكسائي- قالون وأبو جعفر. الإتحاف/٨١، التيسير/٧١.
(٢) البيان فى غريب إعراب القرآن/١: ٦٩ وانظر الحجة لأبى على الفارسى/١: ٣٠٨-٣١١.
(٣) انظر المقتضب/٢: ١٣٤.
(٤) انظر الخصائص/٢: ١٣٤.

إسكان اللام فى مثل الآية السابقة بعد (ثم) حملا علي الفاء والواو ، لكونها حرف عطف مثلهما [١]. وفى ذلك رد على من قال إن الإسكان خاص بالشعر[٢]. وقد قرأ بإسكان اللام بعد (ثم) ابن كثير وحمزة والكسائى وعاصم ويعقوب بن إسحاق الحضرمى[٣].

٢- التقاء الساكنين :

يتفق النحاة على جواز الجمع بين الساكنين في حالتين اثنتين .

الأولى: إذا كان أول الساكنين حرف مد ولين وثانيهما أحد مثلين مدغمين مثل: دابة والطامة والضالين .

والثانية: حالة الوقف .

أما فيما سوى هاتين الحالتين فهناك خلاف بين النحاة فمنهم من يجوز ذلك إذا كان أول الساكنين حرف مد ولين اعتمادا على ما ورد فى كلام العرب وقراءات القرآن الكريم. فقد حكى عن بعض العرب : (التقت حلقتا البطان) ، وحكى عن بعضهم أنه قال : (له ثلثا المال) بإثبات الألف نطقا فى كل من (حلقتا) و(ثلثا) مع لام التعريف ، وهما ساكنان . كما قرأ نافع « وَمَحْيَايْ » (الأنعام :١٦٢) بإسكان ياء (محياي)[٤] ، وقرأ ابن عامر : « وَلَا تَتَّبِعَانْ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ » (يونس :٨٩) بنون التوكيد الخفيفة وهى ساكنة بعد الألف[٥].

كما أن هناك من يجوز التقاء الساكنين إذا كان الثانى مدغما فى مثيله بصرف النظر عن كون الأول حرف مد ولين[٦] مثل قوله تعالى « فَمَا اسْطَاعُوا » (الكهف:٩٧) بإسكان السين وتشديد الطاء فى قراءة حمزة[٧] .

(١) انظر إعراب ثلاثين سورة من القرآن/٤٢.
(٢) انظر المغنى/١ :١٨٦.
(٣) انظر التيسير/١٥٦ والإتحاف/١٩٢ ودراسات لأسلوب القرآن الكريم/٢:٥١٠.
(٤) انظر التيسير/١٠٨.
(٥) انظر الإنصاف/٣٨٢ والبحر/٥:٣٨ والتيسير/١٢٣.
(٦) الحجة لابن خالويه/٢٠٨.
(٧) التيسير/١٤٦.

وجمهور النحاة على عدم جواز الجمع بين الساكنين إلا فى الحالتين الأوليين فقط ، ويخطئون ما سوى ذلك(١).

وما ورد من قراءات قرآنية يزكى - من الناحية النظرية - رأى الفريق المجوز، إذ إن هناك كثرة من القراءات حدث فيها الجمع بين الساكنين . فهناك - بالإضافة إلى القراءات السابقة - ما روى عن نافع من إسكان العين وتشديد الدال من قوله تعالى : «لا تَعْدُّوا فِي السَّبْتِ » (النساء:١٥٤)، وما روى عن ابن كثير من إظهار الذال وتشديد التاء من قوله تعالى : «إِذْ تَلَقَّوْنَهُ» (النور:١٥). كما قرأ أبوجعفر وافقه اليزيدى والحسن - ورويت عن أبى عمرو وقالون - قوله تعالى: «فَنِعْمَّا هِيَ» (البقرة:٢٧١) بإسكان العين وتشديد الميم ، ومثلها قوله تعالى :«إِنَّ اللَّهَ نِعْمَّا يَعِظُكُم بِهِ» (النساء :٥٨) . كما قرى قوله تعالى : «أَمَّن لاَّ يَهِدِّي» (يونس :٣٥) بإسكان الهاء وتشديد الدال(٢) وقد قرئ قوله تعالي : «شَهْرُ رَمَضَانَ» (البقرة :١٨٥) ، «إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ» (الحجر:٩) و «إِنَّا نَحْنُ نُّحْيِي وَنُمِيتُ» (ق:٤٣) بإدغام الراء فى الراء فى الآية الأولى ، والنون فى النون فى الآيتين الأخريين ، وهو مذهب معروف عن أبى عمرو بن العلاء(٣).

هذه القراءات وغيرها كثير ، تقف - من الناحية النظرية - دليلا يؤازر الفريق المجوز ويناصره ضد المانعين .

وإذا سمحت لنفسى بالتدخل نطقيا فى هذا الجدل المحتدم بين النحاة والقراء من جانب ، وبين بعض النحاة وبعض من جانب آخر ، وحاولت تجربة النطق بمثل هذه المواضع التى قيل إنها مما التقى فيه الساكنان ، فإنى أخرج حذرا بالنتائج التالية :

---

(١) انظر : الكتاب/٢ :١٥٧ ، وسر الصناعة/١ :٦٥، وشرح الكافية/١ :٢٩٥، والإنصاف/٣٨٣، ٣٨٩.
(٢) انظر: الإتحاف/١٥٠.
(٣) انظر : التيسير/٢٠.

أولا : يمكن النطق بالساكنين فى حالة الوقف ، وهى متفق عليها بين النحاة مثل : سُهْدْ ورَحْلْ .

ثانيا : يمكن النطق بالساكنين فى حالة ما إذا كان أولهما حرف مد ولين ، وثانيهما أحد مثلين مدغمين مثل : دابّة وشابّة والضالين ... الخ. وهى أيضا من المتفق عليه.

ثالثا : يمكن النطق بالساكنين - فى غير ما سبق - إذا كان أولهما حرف مد ولين فقط ، كما حدث فى قراءة نافع : «محياىْ» وقراءة ابن عامر : «ولا تَتّبِعَانْ»، وهو مذهب فريق من النحاة،

رابعا: يصعب النطق بالساكنين فيما عدا ذلك من القراءات ، إلا إذا أشممنا الساكن الأول حركة ما ، وبغيرها لا يمكن النطق بالأمثلة التي قيل إنها قرئت بالجمع بين الساكنين .

تلك نتائج حكمت فيها جهازى النطقى ، ولا أظنه يختلف عن الجهاز النطقى عند العرب الأولين ، إلا إذا أثبتت الدراسة العلمية وجود إمكانية النطق بالساكنين عند أهل العربية السابقين .

٣-الحـــذف:

والحذف هنا قد يكون فى حرف العلة اجتزاء بالحركة قبله ، وقد يكون فى التنوين لالتقاء الساكنين ، وقد يكون حذف نون جمع المذكر السالم دونما إضافة قصدا للتخفيف.

فمن أمثلة حذف الحرف اجتزاء بالحركة قبله قراءة نافع قوله تعالى : « قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰ أَن مَّسَّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ» (الحجر :٥٤) بكسر النون مخففة ، وهى القراءة التى ردها أبوعثمان المازنى[١]، وغلطها أبوحاتم قائلا : إن هذا يكون فى

---

(١) معانى القرآن وإعرابه للزجاج/١:١٩٧.

ضرورة الشعر. وقد خرجت على حذف نون الوقاية أولا ، ثم كسر نون الرفع لمناسبة الياء ، ثم حذف الياء لدلالة الكسرة عليها[1].

ولعل مما يؤيد ذلك قراءات كثيرة موثوقا بها حذف فيها الحرف اجتزاء بالحركة قبله ، محكوما بمقررات صوتية وجدها العرب أولى بالمحافظة عليها من إبقاء حرف العلة مثل موسيقى الفواصل مثلا .

ففى قوله تعالى: ﴿ وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ ﴾ (الفجر:٩) حذفت الياء من (الوادى)[2] فى القراءة المشهورة اجتزاء بالحركة قبلها ، ثم سكنت الدال مراعاة لموسيقى الفواصل فى الآيات السابقة عليها ، والتالية لها : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ * إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ * الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ * وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ * وَفِرْعَوْنَ ذِي الأَوْتَادِ ﴾ (الفجر: ٦-١٠) . وقبلها قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ (الفجر:٤) حذفت لام الفعل اجتزاء بالحركة قبلها مراعاة لموسيقى الفواصل أيضا. وتُعَدّ سورة الفجر نموذجا جيدا لتطبيق هذه الظاهرة الصوتية.

ويمكن أن يقال الشئ نفسه فى قوله تعالى : ﴿ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾ (الرعد :٩) إذ حذفت الياء من (المتعالى) اجتزاء بالحركة قبلها [3].

وإذا كانت الآيات السابقة قد وردت محذوفا منها أحرف العلة اجتزاء بالحركة قبلها ، وموسيقى الفاصلة هى أظهر التفسيرات ، فإن هناك آيات أخرى فيها هذه الظاهرة دون وقوعها فاصلة أو رأس آية. ففى قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّا عَلَىٰ آثَارِهِمَا قَصَصًا ﴾ (الكهف :٦٤) حذفت الياء من (نبغى) دونما جازم اكتفاء بالحركة الدالة عليها. وكذلك الحال فى قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴾ (الكهف:٦٦) حيث حذفت الياء من (تعلمنى) اجتزاء بالحركة قبلها[4] .

---

(١) انظر البحر/٥:٤٥٨.

(٢) انظر الإتحاف/٢٧٠.

(٣) انظر : إعراب ثلاثين سورة/٧٧، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج/ ٣: ٩٧.

(٤) انظر الإتحاف/١٧٨.

وقد قرئ قوله تعالى : « يَا أَبَتَ » (مريم ٤٢إلى٤٥) بفتح التاء اكتفاء بالفتحة الدالة علي الألف المحذوفة ، كأنه أراد : يا أبتاه[١] ، كما قال رؤبة:

وَصَّانِيَ العجاجُ فيما وَصَّنى

يريد : وصانى[٢].

كل هذه الأمثلة تقوى قراءة نافع فى آية الحجر ، وتعضد الرأى القائل بجواز حذف حرف العلة اجتزاء بالحركة قبله.

أما التنوين فالقاعدة المشهورة فيه أنه يحرك إذا التقى مع ساكن ، ولا يحذف التنوين لالتقاء الساكنين ؛ لأن الحذف إنما يكون فى حروف المد واللين خاصة . غير أنه قد يجرى مجرى أحرف العلة لالتقاء الساكنين ، كما حدث فى قوله تعالى : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ» (الإخلاص :١، ٢) بحذف التنوين من (أحد)[٣]، وكذلك حذف التنوين من (عزير) فى قراءة من قرأ قوله تعالى : « وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ » (التوبة:٣٠)[٤] . وقد قال الفراء عن القراءة الأخيرة : "قرأها الثقات بالتنوين وبطرح التنوين ، والوجه أن ينون ، لأن الكلام ناقص ، و(ابن) فى موضع خبر لعزير . فوجه العمل فى ذلك أن تنون ما رأيت الكلام محتاجا إلى (ابن). فإن اكتفى دون (ابن) فوجه الكلام ألا ينون ، وذلك مع ظهور اسم أبى الرجل أو كنيته. فإذا جاوزت ذلك فأضفت (ابن) إلى مكنى عنه ، مثل : ابنك وابنه ، أو قلت : ابن الرجل ، وابن الصالح ، أدخلت النون فى التام منه والناقص[٥]".

---

(١) هى قراءة ابن عامر وأبى جعفر كما فى الإتحاف/١٨٢.

(٢) انظر الخصائص/٢:٢٩٣.

(٣) هى قراءة نصر بن عاصم وأبى عمرو، ورويت عن عمر رضي الله عنه كما فى المختصر/١٨٢.

(٤) قرأ بالتنوين عاصم والكسائى ويعقوب وافقهم الحسن واليزيدى. وباقى الأربعة عشر بغير تنوين. الإتحاف/١٤٥.

(٥) معانى القرآن/١:٤٣١.

وقال عن الآية الأولى : "والذى قرأ «أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ» بحذف النون من (أحد) يقول : النون نون الإعراب إذا استقبلتها الألف واللام حذفت . وكذلك إذا استقبلها ساكن فربما حذفت ، وليس بالوجه[١]".

هذا على الرغم من أنه أورد أبياتا كثيرة تتحقق فيها هذه الظاهرة الصوتية، وقد كانت القراءتان كافيتين لتقريرها. وقد شارك المبرد والزجاج الفراء فيما ذهب إليه[٢]، بل عد الزجاج حذف التنوين فى الآيتين ضعيفا ، والتمس لآية التَّوْبة وجها آخر هو : أن يكون الخبر محذوفا ، فيكون معناها : عزيرُ بْنُ الله معبودنا ، فيكون (ابن) نعتا [٣] . غير أن ابن جنى وجه هذا الحذف لضعف التنوين وعدم قيامه بنفسه وحذفه فى الوقف ، فضعف جدا وقوى شبهه بحروف المد واللين ، فحذف لالتقاء الساكنين [٤].

أما نون جمع المذكر السالم فتجيز قواعد النحو حذفها فى حال الإضافة فقط، فالنون والإضافة يتعاقبان[٥]. ولكن وردت قراءات موثوق بها حذفت فيها النون مع نصب المفعول به بعدها ، مثل قوله تعالى : « وَالْمُقِيمِي الصَّلاةَ» (الحج:٣٥) فى قراءة ابن أبى إسحاق والحسن، وقوله سبحانه « وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهَ» (التوبة :٢) فى قراءة أبى السمال، وقوله عز من قائل : « إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابَ الأَلِيمَ» (الصافات :٣٨) فى قراءة أبى السمال أيضا [٦] .

وقد فسر أبو الفتح ابن جنى حذف النون من الآية الأولى بأنه للتخفيف ؛ إذ شبهت الألف واللام فى أوائل هذه الأسماء بالذى ، فحذفت النون منها لطول الاسم، كما حذفت من قول الأخطل :

---

(١) السابق/٣:٣٠٠.
(٢) انظر المقتضب/٢:٣٠٠.
(٣) معانى القرآن وإعرابه/٢:٤٨٩ ، ٤٩٠.
(٤) انظر : المنصف/٢:٢٣١.
(٥) انظر : شرح ابن عقيل/٢٦٨.
(٦) انظر : المحتسب/٢: ٨٠، ٨١ والمختصر/٩٥، ١٢٧.

أبـنـى كـلـيـبٍ إنَّ عَـــمَّيَّ الـلـذا قـــتـــلا الملوكَ وفككا الأغـــلالا

إذ حذف نون (اللذان) .. وكذلك قول الأشهب بن رميلة :

فـإن الذى حـانتْ بفلج دمـاؤهم هم الـقـوم كل القـوم يا أم خـالد

أراد (الذين) فحذف النون تخفيفا لطول الاسم[1].

ولكن الغريب أن يقول ابن جنى عن قراءة "غَيْرُ مُعْجِزِى اللهَ" بنصب لفظ الجلالة : "فهذا يكاد يكون لحنا ؛ لأنه ليست معه لام التعريف المشابهة للذى ونحوه، غير أنه شبه (معجزى) بالمعجزى. وسوغ له ذلك علمه بأن (معجزى) هذه لا تتعرف بإضافتها إلى اسم الله تعالى ، كما لا يتعرف بها ما فيه الألف واللام ، وهو "المقيمى الصلاةَ" . فكما جاز النصب فى "المقيمى الصلاةَ" كذلك شبه به "غَيْرُ مُعْجِزِى اللهَ" [2] .

فإذا سلمنا منذ البداية أن حذف النون للتخفيف جائز ، فلا فرق إذن بين المقترن بالألف واللام والمجرد منها ، خاصة إذا لم ترد لحذف النون من المقترن بأل سوى قراءة واحدة ، على حين وردت للمجرد قراءتان فى آيتى التوبة والصافات فضلا عن قول سويد :

ومـــســـامـــيح بمـــا ضن به حـابسـو الأنفسَ عن سوء الطمع

وليس طول الاسم ناتجا عن وجود (ال) - على ما أرى- ، وإنما هو نتيجة لوجود الضميمة بعده ، وهى موجودة فى حال التجريد كما هى فى حال الاقتران ، ومن ثم يسرى الحكم عليه فى الحالين .

---

(١) انظر:المنصف/١:٦٧.

(٢) المحتسب/٢:٨٠، وانظر : الخزانة/ ٤:٢٧٣.

٤-الإشبـــاع:

وأعنى به إشباع الحركة فيتولد عنها حرف علة ليس من بنية الكلمة. ويتجلى ذلك فى قـراءة هشـام ونص عليـه الحلوانى عنه : « أَفْئِيدَةً » (إبراهيم:٣٧) بيـاء بعـد الهمزة (١).

ولمـا كان الإشبـاع لا يكون إلا فى ضـرورة الشعـر عند الجمـهور (٢) ، "حمل بعض العلماء هذه القراءات على أن هشاما قرأ بتسهيل الهمزة كالياء ، فعبر الراوى عنها بالياء ، فظن من أخطأ فهمه أنها بياء بعد الهمزة ، والمراد : بياء عوضا من الهمزة . قال : فيكون هذا التحريف من جنس التحريف المنسوب إلى من روى عن أبى عـمرو (بارئُكُم) و (يأمرُكم) ونحوه ، بإسكان حركة الإعـراب ، وإنما كـان ذلك اختلاسا. قال أبو عمرو الدانى الحافظ : ما ذكره صاحب هذا القول لا يعتمد عليه؛ لأن النقلة عن هشـام وأبى عـمرو كـانوا من أعلم الناس بالقـراءة ووجـوهها ، وليس يفضى بهم الجهل إلى أن يعتقد فيهم مثل هذا" (٣).

والحق أن الإشباع ليس خاصا بالشعر ؛ إذ وردت قراءات كثيرة يمكن أن يكون إشبـاع الحركة تخريجا صوتيا مقبولا لها ، وقد خرج النحاة بعضها على هذا الوجه فعلا. من ذلك قوله تعالى : «مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا» (هود :١٥) بإثبات الياء فى (نوفى) على قراءة الحسن (٤) ، وهى جواب للشرط ، وإن كان هناك تخريجان آخران ذكرهما أبوحيان هما : "أن يعتبر الفعل مجزوما بحذف الحركة المقدرة على لغة من قال : ألم يأتيك (٥) ، وهى لغة لبعض العرب . واحتمل أن يكون مرفوعا ، كما ارتفع فى قول الشاعر :

---

(١) انظر : التيسير/١٣٥.

(٢) انظر : الإنصاف/١٥-١٧.

(٣) البحر/٥:٤٣٢.

(٤) انظر المختصر/٥٩.

(٥) يقصد قول الشاعر : ألم يأتيك والأنباء تنمى .·. بما لاقت لبون بنى زياد.

وإن شلّ ريعان الشباب مخافة يقول جهارا : ويلكم لا تنفّروا[1]

وكذلك قرأ قنبل قوله تعالى : « إِنَّهُ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ» (يوسف :٩٠) بإثبات الياء فى (يتقى) . وكان توجيه إثبات الياء على الإشباع أحد التوجيهات التى ذهب إليها النحاة[2] . ويمكن أن يقال الشئ نفسه فى قراءة حمزة : « لاَّ تَخَفْ دَرَكًا وَلا تَخْشَىٰ » (طه:٧٧) بجزم (تخف) وإثبات الألف فى (تخشى) إشباعا لفتحة الشين[3].

ولعل الأمثلة السابقة تكون كافية لإثبات إمكان ورود الإشباع فى النثر ، إذا وضعنا فى الاعتبار أن تخريج القراءات السابقة على أن إثبات حرف العلة من قبيل الإشباع ربما مثل قاعدة تغطى قراءات كثيرة فى هذا المجال ، بدلا من أن نتلمس لكل قراءة تخريجا خاصا بها.

وقد يثار هنا اعتراض هو : أن كل الأمثلة التى وضعناها تحت ما يسمى بإشباع الحركة فيتولد عنها حرف علة يمكن أن توضع - فيما عدا أفئيدة - تحت إجراء المعتل من الأفعال مجرى الصحيح فى الإعراب . قال الزجاجى : "ومن العرب من يجرى المعتل من هذا الجنس مجرى الصحيح ، فيرفعه فى موضع الرفع، ويفتحه فى موضع النصب ، ويسكنه فى موضع الجزم. وعلى هذه اللغة قال قيس بن زهير :

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد

سكن الياء فى موضع الجزم ، لأنه كان يضمها فى موضع الرفع وينصبها فى موضع النصب [4].

---

(١) البحر/ ٥:٢١٠.

(٢) انظر البحر/٥:٣٤٢، ٣٤٣ ، والإتحاف/١٦٢.

(٣) انظر شرح أبيات سيبويه للنحاس/٣٩ ، والإتحاف/١٨٧.

(٤) الجمل/٣٧٢، ٣٧٣.

ولنا على هذا المذهب تعليقات :

أولا : أن القول بإجراء المعتل مجرى الصحيح لا يمكن أن يطبق على المعتل بالألف ، لتعذر ظهور الحركات عليه بوجه عام . ولأمر ما لم يشأ ابن خالويه تخريج آية طه : «لا تَخَفْ دركا ولا تخشى» على هذا المذهب (١).

ثانيا : أن كل ماورد مما حاول النحاة تخريجه على هذه اللغة كان من الأفعال المجزومة ، ولم يرد شاهد واحد - على ما أعلم- مرفوعا على هذه اللغة.

ثالثا : أن كل الأمثلة المستشهد بها فى هذا المجال سواء أكانت نثرية أم شعرية تتفق فى ظاهرة واحدة هى استثقال النطق بها مع حذف حرف العلة نظرا لكثرة الحركات ، مما يتطلب مئونة وكلفة فى نطقها ، ومن ثم كان إشباع الحركة متكأ للتخلص من هذا الثقل . وانظر - بالإضافة إلى ما سبق - ما رواه الفراء في معانيه من قول الشاعر :

قال لها من تحتها وما استوى هزى إليك الجذع يَجْنِيكِ الجنى

وقول أبى عمرو بن العلاء :

هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تَهْجُو ولم تدع(٢)

من أجل ما سبق كله أقول : إن إثبات حرف العلة نتيجة لإشباع الحركة أولى التفسيرات بالقبول ، وأجدر باعتباره قاعدة لا تقتصر على الشعر فقط ، وإنما يتمتع بها النثر أيضا .

٥- نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها :

أجمع البصريون والكوفيون على جواز نقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها مثل : مَنَ ابوك ، كَمِ ابِلُك ؟

---

(١) الحجة/٢٢٠.

(٢) انظر معانى القرآن/١:١٦١، ١٦٢ ، وجـ٢:١٨٧، ١٨٨.

أما همزة الوصل فلم يجز البصريون فيها ذلك ، على حين أجازه الكوفيون مستشهدين ببعض القراءات القرآنية التى وردت بنقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها ، ومن ذلك قوله تعالى : « وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةُ اسْجُدُوا» (البقرة :٣٤) فى قراءة أبى جعفر يزيد بن القعقاع [١]. وقوله تعالى : ﴿ألمَ اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾ (آل عمران ١، ٢) بنقل فتحة همزة الوصل إلي الميم وهى قراءة الجمهور [٢]. "وحكى الكسائى قال : قرأ علىّ بعض العرب سورة (ق) فقال « مَنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِينَ الَّذى» (ق:٢٥، ٢٦) بفتح التنوين ، لأنه نقل فتحة همزة (الذى) إلى التنوين قبلها . وحكى أيضا عن بعض العرب : "بسم الله الرحمن الرحيمَ الحمد لله" بفتح الميم ؛ لأنه نقل فتحة همزة (الحمد) إلى الميم قبلها"[٣].

وقد عارض البصريون شواهد الكوفيين ، فضعفوا قراءة أبى جعفر ، وخرجوا قراءة الجمهور على أن التحريك لالتقاء الساكنين ، وطعنوا حكاية الكسائى الثانية عن بعض العرب بأنها لا إمام لها فى القراءة [٤] .

وإذا كانت رواية الكسائى الثانية غير ثابتة قرائيا ، فإن القراءتين الأوليين مرويتان موثقتان ، وهما كافيتان لإثبات ما قرره الكوفيون .

٦- قصر الممدود ومد المقصور فى النثر:

يجوز قصر الممدود فى الشعر . أما مد المقصور ففيه خلاف بين النحاة ؛ إذ يجوزه الكوفيون وأبوالحسن الأخفش ، على حين يمنعه البصريون. ولكل من الفريقين أدلته وبراهينه وأقيسته التى اعتمد عليها[٥].

---

(١) انظر المختصر/٣.
(٢) الإتحاف/١٠٢.
(٣) الإنصاف/٤٤٠.
(٤) انظر الإنصاف/٤٣٩-٤٤٤ ومعانى القرآن وإعرابه/١:٧٩، ٣٧٣.
(٥) انظر الإنصاف/٤٤٤-٤٤٩.

أما فى النثر فلا يجوز أن يقصر الممدود أو يمد المقصور . هذا هو الحكم العام والقاعدة الشائعة.غير أن البزى قد روى عن ابن كثير بخلاف عنه «شُرَكَاىَ» (النحل:٢٧) وكذلك فى آية القصص رقم (٦٢) بترك الهمز ، ومن أجل ذلك رأى أبوحيان إمكانية قصر الممدود فى سعة الكلام على قلة [١].

أما مد المقصور فقد ورد فى قراءة طلحة بن مصرف :«يَكَادُ سَنَاءُ بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ» (النور:٤٣) [٢] مما يعنى أن مد المقصور يجوز فى سعة الكلام. ولعل هذا مما يعضد مذهب الكوفيين الذاهبين إلى جواز مد المقصور فى ضرورة الشعر [٣].

٧- حركة عين جمع المؤنث السالم :

"إذا جمع الاسم ، الثلاثى ، الصحيح العين ، الساكنها ، المؤنث المختوم بالتاء أو المجرد منها ، بألف وتاء أتبعت عينه فاءه فى الحركة مطلقا .. ويجوز فى العين بعد الكسرة والضمة التسكين والفتح"[٤]. فيقال في جمع جفنة : جَفَنَات فقط وفى خطوة : خُطُوات وخُطْوات وخُطَوات. وفى هند : هِنِدات وهِنْدات وهِنَدات.

فإذا كان هذا الاسم المجموع معتل العين مثل : جوزة وبيضة ، وجب إبقاء العين على ما كانت عليه قبل الجمع ، فيقال فى بيضة وجوزة : بَيْضَات وجوزات[٥].

هذه هى القاعدة المشهورة . وقد عد النحاة ما عداها نادرا أو ضرورة أو لغة قوم.

وقد قرأ ابن أبى إسحاق قوله تعالى : « ثَلاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ » (النور:٥٨) بفتح الواو، فقيل إن ذلك على لغة هذيل التي تفتح العين المعتلة تبعا للفاء [٦]. وقال ابن

---

(١) انظر البحر/٥:٤٨٥، ٤٨٦ والتيسير/١٣٧.
(٢) المحتسب/٢:١١٤.
(٣) انظر : شرح التصريح/٢:٢٩٥.
(٤) شرح ابن عقيل/٤٢٣، وانظر المقتضب/٢:١٨٩.
(٥) السابق/٤٢٤.
(٦) شرح الكافية/٢:٨٩، وشرح ابن عقيل/٤٢٥.

خالويه : "سمعت ابن الأنبارى يقول : قرأ به الأعمش، وسمعت ابن مجاهد يقول : هو لحن. فإن جعله لحنا وخطأ من قبل الرواية ، وإلا فله مذهب فى العربية ، بنو تميم تقول : رَوَضات وجَوَزات وعَوَرات ، وسائر العرب بالإسكان ، وهو الاختيار ؛ لئلا تنقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها"(١).

وإننا لا نرى مسوغا لتلحين هذه القراءة أو تخطئتها مادامت لغة قبيلتين معترف بهما بين العرب . أما ما قيل من أن الواو تنقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فليس بدليل ؛ لأن هناك أمثلة فى اللغة صح فيها حرف العلة مع وجود موجب الإعلال مثل : عَورَ وعَينَ وغَيدَ ، ولم يعترض عليها أحد من اللغويين ، فضلا عن أن حركة الواو عارضة فى الجمع ، وهم - فى أكثر الأحيان - لا يعتدون بالحركات العارضة.

٨- همز عين المفرد الأصلية فى جمع التكسير:

تجمع كل من (صحيفة) و (ركوبة) على : صحائف وركائب ، فتهمز كل من الياء والواو فى الجمع ؛ لأنها حرف مد زائد فى المفرد . أما إذا كان الحرف أصليا فلا يجوز همزه . فيقال فى جمع مقام : مقاوم ، وفى جمع معونة : معاون .... الخ. غير أنه ورد عن العرب جَمع (مصيبة) على (مصائب) بالهمز ، كما قرأ خارجة عن نافع، والأعرج : « معائش » (الأعراف :١٠) بالهمز(٢)، مع أن القاعدة تقتضى أن يقال : مصاوب ، ولم ينطق بها أحد ، ومعايش وهى قراءة الجمهور. وقد قال الفراء عن قراءة الهمز : "وربما همزت العرب هذا وشبهه ، يتوهمون أنها فعيلة ؛ لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحرف ، كما جمعوا مسيل الماء : أَمْسِلَةَ، شبهه بفعيل ، وهو مَفْعِل. وقد همزت العرب المصائب ، وواحدتها : مصيبة ، شبهت بفعيلة ؛ لكثرتها فى الكلام" (٣).

---

(١) المختصر/١٠٣.

(٢) المختصر/٤٢.

(٣) معانى القرآن/١:٣٧٣، ٣٧٤.

أما الزجاج فقال : إن "جميع النحويين البصريين يزعمون أن همزها خطأ" ، وقد فسر همز مصائب على أن الهمزة بدل من الواو المكسورة ، كما قالوا فى وسادة: إسادة ، لكنه قال عن رواية نافع : "ولا أعرف لها وجها ، إلا أن لفظ هذه الياء التى من نفس الكلمة أسكن فى معيشة ، فصار على لفظ صحيفة ، فحمل الجمع على ذلك ، ولا أحب القراءة بالهمز ، إذ كان أكثر الناس إنما يقرأون بترك الهمز ، ولو كان مما يهمز لجاز تحقيقه وترك همزه ، فكيف وهو مما لا أصل له فى الهمز ؟ وهو كتاب الله - عزوجل - الذى ينبغى أن يمال فيه إلى ما عليه الأكثر ؛ لأن القراءة سنة ، فالأولى فيها الاتباع ، والأولى اتباع الأكثر" (١).

وعلى الرغم من أننا لا نرى مسوغا لتطبيق هذه القاعدة على غير (معائش) و (مصائب) ، فإننا لا نرتضى تخطئة القراءة ، ولا رمى راويها بعدم الدراية بالعربية ، وإنما يجب أن تؤخذ القراءة مع مخالفتها للقياس ، وتقبل رغم خروجها على القاعدة ، كما قبلت مثل : استحوذ ، رغم أنها غير سائرة على القياس .

٩- تشديد نون مثنى الإشارة والموصول فى غير حالة الرفع :

يتفق البصريون والكوفيون علي جواز تشديد نون مثنى الإشارة والموصول فى حالة الرفع ، كما ورد ذلك فى قوله تعالى : « وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا» (النساء:١٦) وقوله سبحانه «فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِن رَّبِّكَ» (القصص :٣٢) بتشديد النون من (اللذان) و (ذان).

لكنهم يختلفون فى جواز هذا التشديد فى حالتى النصب والجر ، فمنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون اعتمادا على قراءات قرآنية وردت بتشديد النون فى حالتى النصب والجر مثل قوله تعالى : «رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِّ أَضَلَّانَا» (فصلت :٢٩) وقوله تعالى : «إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِّ» (القصص :٢٧) (٢).

---

(١) معانى القرآن وإعرابه/٢:٣٥٣، ٣٥٤.

(٢) التشديد فى جميع الحالات قراءة ابن كثير . التيسير/٩٤، ٩٥.

وإذا صح أن قبيلتى "تميم وقيس تشدد النون فيهما تعويضا من المحذوف منهما ، وهو الياء فى (الذى) و (التى) ، والألف فى (ذا) و (تا) ، أو تأكيدا للفرق بين تثنية المبنى وتثنية المعرب الحاصل بحذف الياء والألف" [١]، فإن الكوفيين يكونون علي حق فى اعتدادهم بهذه الظاهرة الصوتية ، غير أنه يجب عليهم أن ينسبوها إلى الناطقين بها ، فلا تجعل قاعدة عامة تحكم العربية الشائعة . وقد ارتضى هذا المذهب السيرافى من البصريين كما سبق أن أبنا ذلك فى موضعه [٢].

لكننا من جانب آخر ننبه إلى ما سبق أن نبهنا إليه فى الجمع بين الساكنين من أن ذلك غير ممكن نطقيا فى حالتى النصب والجر إلا بإشمام الياء حركة ما ، وبغير هذا لا يمكن النطق بالنون مشددة ، مما يجعلنا نميل ميل البصريين فى منعهم تشديد النون إلا فى حالة الرفع.

١٠- ورود (فَعَل) و(أفعَل) بمعنى:

ترد (فَعَل) بمعنى (أَفْعَل) فى بعض القراءات دونما اختلاف فى المدلول أو الوظيفة النحوية ، كما فى قوله تعالى : ﴿لا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الأَكْبَرُ﴾ (الأنبياء:١٠٣) حيث قرئت بفتح الياء وضم الزاء ، وبضم الياء وكسر الزاى : الأولى من (حزن) والثانية من (أحزن)[٣]. وكذلك ورد قوله تعالى : ﴿وَلا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ (آل عمران :١٧٦) باللغتين[٤].

وفى قوله تعالى : ﴿فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا﴾ (النساء :٣٠) وردت قراءة الجمهور بضم النون ، على حين قرأها الأعمش وحميد بفتح النون [٥] ، ولا فرق بين القراءتين فى المعنى أو الوظيفة النحوية التى أداها الفعل .

---

(١) شرح التصريح/١:١٣٢، وانظر الاشمونى/١/١٢٤، وحاشية الصبان/١:١٢٤.

(٢) انظر شرح الكتاب للسيرافى /١:٢٧١.

(٣) فتح الياء وضم الزاى قراءة الجمهور ، وقرأ أبوجعفر بضم الياء وكسر الزاى. الإتحاف/١٩١، والمختصر/٩٣.

(٤) قرأ نافع وابن محيصن بضم حرف المضارعة وكسر الزاى والباقون بفتح حرف المضارعة وضم الزاى. الإتحاف/١١٠.

(٥) انظر المختصر/٢٥.

وهذه الأمثلة تعنى إمكان ورود (أَفْعَلَ) بمعنى (فَعَلَ) فى اللغة العربية ، وهو ما ذهب إليه بعض علماء اللغة اعتمادا على مثل هذه القراءات الموثقة [١]. "وتكاد رواياتهم تتفق على أنه حين يتحد المثالان (فَعَلَ) و (أَفْعَلَ) فى المعنى ، فإن (فَعَلَ) لهجة لأهل الحجاز ، حيث يستعمل التميميون (أَفْعَلَ). ويعزو أبوحيان مثال (أفعل) إلى تميم وربيعة وقيس ، كما ينقل ابن خالويه عن أبى زيد أنها لهجة لبنى كلب. وليس هناك فرق بين هذه القبائل ، إذ هى من القبائل البادية فى وسط شبه الجزيرة وشرقيها ، ونحسب أن ذلك يلائم البيئة البادية ، حيث تميل إلى السرعة في كلامها ، فلا تفرق بين وزن ووزن ، بينما تميل البيئة المتحضرة إلى التأنق فى النطق والتفريق فى الاستعمال بين مثال وآخر"[٢].

١١- تصحيح حرف العلة مع وجود موجب الإعلال:

من القواعد المشهورة فى الصرف العربى أن الياء والواو إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا ، بشرط ألا يكون بعدهما حرف مد مثل : الطويل والبيان.

وقد قرئ قوله تعالى : « إِنَّ بُيُوتَنَا عَوِرَةٌ » (الأحزاب :١٣) بكسر الواو ، مع أن العين مفتوحة ، وليس بعد الواو حرف مد[٣]. وكان القياس أن يقال آنئذ (عارة) . لكن ابن جنى يعلل لذلك بأن "الياء والواو قد صحا فى بعض المواضع للحركة بعدهما ، كما يصحان لوقوع حرف اللين ساكنا بعدهما. وذلك نحو : القَوَد والحَوكة والخونة والغَيَب والصَّيَد وحَول ورَوع و(إن بُيُوتَنَا عَوِرَةٌ) فيمن قرأ كذلك. فجرت الياء والواو هنا فى الصحة لوقوع الحركة بعدهما مجراهما فيها لوقوع حرف اللين ساكنا بعدهما ، نحو : القواد والحواكة والخوانة والغياب والصياد وحويل ورويع وإن بيوتنا عويرة"[٤].

---

(١) انظر : إعراب ثلاثين سورة/ ٦٠، ٢٢٣، والمزهر/١:١٣٩.

(٢) اللهجات العربية فى القراءات القرآنية /١٧٥.

(٣) هى قراءة ابن عباس وأبى رجاء وأبى طالوت ويحيى بن يعمر وقتادة والحسن. المختصر/١١٨، والمحتسب/٢:١٧٦ ، والإتحاف/٢١٧.

(٤) الخصائص/٢:٣٢١، وانظر المحتسب/٢:١٧٦.

ويمكن أن يعد من هذا القبيل قراءة من قرأ : « قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ» (المائدة :٦٠) على وزن (مَفْعَلَة)[١] ، إذ القياس أن يقال مثابة ، بنقل حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم قلب الواو ألفا لمناسبة الفتحة ، ولكنها صحت مع وجود موجب الإعلال[٢].

١٢- كسر سين (عسى):

يجيز بعض النحاة كسر سين (عسى) سواء أسند إلى ظاهر أم مضمر فيقال: عَسِيَ زيدٌ بكسر السين على حين يمنعه بعضهم. وهناك قسم من النحاة يجيز الكسر مقيدًا بأن يسند الفعل إلى ضمير يسكن معه آخر الفعل ، أى : ضمير رفع متحرك فيقال : عَسِيتُ وعَسِينَا وعَسِينَ ، وعَسِيتُما وعَسِيتُنَّ ، مستشهدين لهذا المذهب بقوله تعالى : «هَلْ عَسِيتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ» (البقرة : ٢٤٦) ، وقوله تعالى: «فَهَلْ عَسِيتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ» (محمد:٢٢) حيث قرأهما نافع بكسر السين لمناسبة الياء ، وغيره من السبعة بفتح السين على الشائع المشهور ، والمختار عند النحاة هو الفتح لجريانه على القياس وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمر[٣].

١٣- كسر ياء المتكلم المضاف إليها جمع مذكر سالم:

سبق التعرض لقراءة حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب وحمران بن أعين قوله تعالى : « وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ » (إبراهيم :٢٢) بكسر ياء المتكلم ، وناقشنا بعض النحاة من أمثال الفراء والأخفش وأبى جعفر النحاس[٤] فى مواقفهم الرافضة لهذه القراءة ، وأوردنا رد أبى حيان على هؤلاء وارتضاءه هذه القراءة ؛لأن الكسر مطرد

---

(١) هى قراءة الحسن وابن هرمز كما فى المختصر/٣٣.

(٢) انظر مجاز القرآن/١:١٧٠.

(٣) انظر : إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس/١:١٢٢ ، وشرح التصريح/١:٢١٠، والتيسير/٨١.

(٤) انظر معانى القرآن للفراء/٢:٧٥، وإعراب القرآن للنحاس/٢:٥٤٢، ٥٤٣، وصفحات ١٨٩ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ من هذا البحث.

فى لغة بنى يربوع ، نص على ذلك قطرب ، وجوزها أبوعمرو بن العلاء[1]. ومن ثم يكون القول بكسر ياء المتكلم المضاف إليها جمع مذكر سالم لهجة عربية هى لهجة بنى يربوع ، كما أفتت بذلك المصادر النحوية [2] ، وتكون القراءة على هذا منتمية للخصائص اللهجية فى القراءات .

ثانيـًا : من قضايا النحـــو :

(أ) بـاب "الفاعـل ونائبـه" :

١ - إلحاق العلامة الدالة على العدد إذا كان الفاعل أو نائبه مثنى أو جمعا :

من القواعد المشهورة الشائعة فى النحو العربى أنه لا تلحق الفعلَ علامةُ تثنية ولا جمع إذا كان مرفوعه مثنى أو جمعا ، ويظهر ذلك فى تقرير ابن مالك :

وجـــرد الفـــعل إذا مـــا أسندا لاثنين أو جـمع كـفـاز الشـهـدا

لكن مصادر النحو تقرر أن بعض القبائل العربية مثل هذيل وطىء وأزد شنوءة وبنى الحارث بن كعب تعامل الفعل معاملة الخبر ، فتلحق به علامتى التثنية والجمع تبعا لمرفوعه[3] . ولذا يقول سيبويه : "واعلم أن من العرب من يقول : ضربونى قومُك وضربانى أخواك ، فشبهوا هذا بالتاء التى يظهرونها فى : قالت فلانة . فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث ، وهى قليلة . قال الشاعر وهو الفرزدق :

ولـكـن ديـافِـىٌّ أبـوه وأمـــــــه بحوران يعصرْنَ السليطَ أقاربُه[4]

وقد وردت بعض القراءات القرآنية سائرة على هذه اللهجات ، فلم يشأ النحاة أن يفسحوا لها صدورهم ووقف جمهورهم منها موقفا غير طبيعى ، فأخضعوها

---

(١) انظر : البحر /٥:٤١٩، ٤٢٠.

(٢) انظر : شرح التصريح/ ٢:٦٠ ، والإتحاف/١٦٥.

(٣) انظر : مجاز القرآن/١:١٧٤ ، وشرح ابن عقيل/١٧١، وشرح التصريح/١:٢٧٥.

(٤) الكتاب/١:٢٣٦.

للقاعدة العامة ، والتمسوا لها تخريجا تتواءم به مع مشهور الأساليب واللغات . ومن ذلك قوله تعالى : « ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ » (المائدة :٧١) ، وقوله تعالى : « إِمَّا يَبْلُغَانَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاهُمَا » (الإسراء :٢٣) فى قراءة حمزة والكسائى وخلف[١] وقوله تعالى : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ (الأنبياء :٣) .

فسيبويه مثلا يوجه الآية الأخيرة على أن الواو هى الفاعل ، و(الذين ظلموا) بدل منها ، أو على أن (الذين ظلموا) خبر لمبتدأ محذوف [٢]. والفراء يخرج الآيات الثلاث على أن كلا من ألف التثنية وواو الجمع هى الفاعل ، وما بعدهما مرفوع علي الائتناف[٣].

وكان جديرا بالنحاة أن يعاملوا الأساليب الواردة على ما هى عليه ، ولا بأس بعد ذلك أن يحكم عليها بأنها قليلة الورود ، أو تعد ظاهرة لهجية منتمية إلى الناطقين بها ، خاصة أن القبائل الناطقة بها معروفة ، وأن هناك كثرة من الشواهد تحققت فيها هذه الظاهرة. فإلى جوار الآيات القرآنية الثلاث - وهى كافية لإثبات القاعدة دونما شك - هناك - بالإضافة إلى بيت الفرزدق الذى ذكره سيبويه - أبيات كثيرة تتحقق فيها هذه الظاهرة ومنها [٤] : قول عمرو بن ملقط الجاهلى :

أُلفيتا عيناك عند القفا ... أولى فأولى لك ذا واقيه

ومن ذلك :

تولى قتال المارقين بنفسه ... وقد أسلماه مبعد وحميم

نسيا حاتم وأوسٌ لدن فا ... ضت عطاياك يابن عبدالعزيز

يلومونني فى اشتراء النخيـ ... ـل أهلى فكلهمُ يعذلُ

نصروك قومى فاعتززت بنصرهم ... ولوَ انهم خذلوك كنت ذليلا

رأين الغوانى الشيب لاح بعارضى ... فأعرضْنَ عنى بالخدود النواضر

---

(١) انظر التيسير/١٣٩، والإتحاف/١٧٣.

(٢) الكتاب/١:٢٣٦.

(٣) معانى القرآن/٢:١٢٠، وانظر ١٩٨، وانظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج/١:١٨٣.

(٤) انظر شرح ابن عقيل/١٧٢ والأشمونى وحاشية الصبان عليه/٢:٣٢، ٣٣ وشرح التصريح/١:٢٧٥.

مما سبق يمكننا القول مع بعض النحاة : "إن الألف والواو والنون فى ذلك المسموع أحرف ، وإن طيّئا وأزد شنوءة دلوا بها على التثنية والجمع تذكيرا وتأنيثا ، كما دل الجمع من العرب بالتاء فى (قامت) على التأنيث ، بجامع الفرعية عن الغير، فالمثنى والجمع فرع الإفراد ، كما أن المؤنث فرع المذكر"(١) . ولذا قال ابن مالك:

وقد يقال : سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند

وإذا كان موقف سيبويه البصرى من القراءات وتخريجها مقبولا فى إطار منهجه ، فإن هذا الموقف من الفراء يثير الدهشة والعجب خاصة أنه واحد من أعمدة المذهب الكوفى الذى يشيع عنه اعتداده بالمثال الواحد وبناؤه القاعدة عليه مادام موثقا . فهل عجزت الآيات القرآنية الثلاث عن الوفاء بمطالب القاعدة عند الفراء ؟ وإذا كان وراءها هذا العدد غير القليل من أبيات الشعر مقويا ومؤازرا أفلا يكفى ذلك لبناء القاعدة؟

يبدو أن النحاة - بوجه عام - يميلون إلى الكثير الشائع أياما كان مذهبهم ومهما كان انتماؤهم.

وعلى أية حال لم تعدم الشواهد السابقة من يعتد بها وينتصر لها وإن عد ذلك فى إطار القليل (٢) ، على حين عد بعض المحدثين "هذه الطريقة فى التعبير أسبق من القاعدة المعروفة الآن ، وهى إفراد الفعل عندما يتقدم الفاعلَ الجمع. فالمعقول أن يجمع الفعل مع الجمع ويفرد مع المفرد" (٣) مما يعنى أن إلحاق علامتى التثنية والجمع بالفعل قد خضع لعامل التطور اللغوى حتى انتهى إلى مانحن عليه الآن من تجريد الفعل من هاتين العلامتين . وهذا أمر يحتاج إلى دراسة تاريخية حتى يمكن التثبت من صحته ، خاصة أنه ورد فى القرآن الكريم الذى نزل فى وقت بلغت العربية فيه أوجها من النضج والنماء. مما يثير فى نفوسنا قدرا غير قليل من الشك فى صحة هذا الرأى .

---

(١) شرح التصريح/١:٢٧٦.

(٢) انظر شرح ابن عقيل/١٧١ وشرح التصريح/١:٢٧٦ والأشمونى/٢:٣٢، ٣٣.

(٣) اللغة والنحو/٦١.

٢- إلحاق العلامة الدالة على النوع:

إذا كان الفاعل أو نائب الفاعل مؤنثا لحقت رافعه علامة دالة على التأنيث. وإلحاق هذه العلامة قد يكون واجبا وقد يكون جائزا على التفصيل الذى تهتم به كتب النحو وتوضحه[١] . ويهمنا من هذه المواضع قولهم إنه يجوز التأنيث وتركه إذا فصل بين الفعل ومرفوعه فاصل ، والتأنيث أكثر من التذكير لقوة جانبه ، إلا إن كان الفاصل (إلا) الاستثنائية الإيجابية فالتأنيث خاص بالشعر نحو : ماقام إلا هند؛ لأن ما بعد إلا ليس الفاعل فى الحقيقة ، وإنما هو بدل من فاعل مقدر ، والتقدير : ما قام أحد إلا هند ، وإنما ورد التأنيث فى الشعر فى مثل قول الشاعر :

مـــا بـرئت من ريبـــة وذم فى حـــربنا إلا بناتُ العم

فبنات العم فاعل (برئت) وأنثه مع وجود الفصل بإلا [٢]. وجمهور النحاة على هذا المذهب. غير أن ابن مالك يجيز التأنيث مع الفصل بإلا فى النثر اعتمادا على قوله تعالى : « إِن كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً » (يس:٥٣) برفع (صيحة) فى قراءة أبى جعفر[٣] ، وقوله تعالى : « فَأَصْبَحُوا لا تُرَىٰ إِلاَّ مَسَاكِنُهُمْ » (الأحقاف:٢٥) ببناء (ترى) للمجهول ورفع "مساكنهم" فى قراءة مالك بن دينار والحسن وأبى رجاء وعاصم الجحدرى بخلاف عنه وجماعة من التابعين[٤].

وقد حكم ابن جنى على هذا السلوك اللغوى بالضعف وساير الجمهور فى اختصاصه بالشعر فقال : "وأما (ترى) بالتاء ورفع (المساكن) فضعيف فى العربية، والشعر أولى بجوازه من القرآن ، وذلك أنه من مواضع العموم فى التذكير ، فكأنه فى المعنى : لا يُرَى شئ إلا مساكنهم ، وإذا كان المعنى هذا كان التذكير لإرادته هو الكلام" [٥].

---

(١) انظر مثلا شرح ابن عقيل/١٧٣-١٧٧، والأشمونى/٢:٣٥-٣٨.
(٢) انظر شرح التصريح/١:٢٧٩.
(٣) المختصر/١٢٥.
(٤) انظر شرح التصريح/١:٢٧٩ والإتحاف/٢٤٢ والمحتسب/٢:٢٦٥.
(٥) المحتسب/٢:٢٦٦.

ومذهب ابن مالك أحق بالقبول وأولى بالاتباع ، فقد أثبت السلوك اللغوى مستشهدا بقراءتين قرآنيتين ، وليس عند المانعين إلا الدليل العقلى يبرهنون به على عدم جواز هذا السلوك .

ومما يمت إلى قضية إلحاق علامة النوع بسبب ، تأنيث الفعل مع كون فاعله مذكرا مراعاة لمعنى الفاعل تارة، واعتمادا على اكتساب الفاعل المذكر التأنيث من المضاف إليه تارة أخرى. فمن الأولى ما روى من قراءة قوله عز اسمه : « وَمَن تَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ » (الأحزاب :٣١) بتأنيث (تقنت) مراعاة لمعنى (مَنْ) ، إذ المقصود بها مؤنث [١] . وأما تأنيث عامل المذكر : فقراءة من قرأ" « تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ » (يوسف:١٠) ، وكقولهم: ما جاءتْ حاجتَكَ ، وكقولهم : ذهبتْ بعضُ أصابعه ، أنث ذلك لما كان بعض السيارة سيارة فى المعنى ، وبعض الأصابع إصبعا ، ولما كانت (ما) هى الحاجة فى المعنى"[٢].

٣- نيابة غير المفعول عن الفاعل مع وجود المفعول :

مذهب البصريين - إلا الأخفش - أنه إذا وجد بعد الفعل المبنى للمجهول مفعول به فإنه يتعين للنيابة عن الفاعل ولا يجوز إقامة غيره مقامه. ومذهب الكوفيين جواز إنابة غيره مع وجوده مستدلين بقراءة أبى جعفر : « لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ » (الجاثية:١٤) ببناء (يُجْزَى) للمجهول ونصب (قوما)[٣] وبقول رؤبة :

لم يُعْنَ بالعلياء إلا سيدا ولا شفى ذا الغى إلا ذو هدى

وقول الآخر :

وإنما يرضى المنيب ربه ما دام معنيًا بذكر قَلْبَهُ

---

(١) انظر الكتاب/١: ٤٠٤ وأصول ابن السراج/٢: ٤٢٠، ٤٢١ والخصائص/٢: ٤١٩ والمختصر/١١٩.
(٢) الخصائص/٢: ٤١٥ وانظر معانى القرآن للفراء/٢: ٣٦، ٣٧ والمختصر/٦٢ والإتحاف/١٥٨.
(٣) انظر الإتحاف/٢٤١.

ومذهب الأخفش أنه إذا تقدم غير المفعول به عليه جاز إقامة كل واحد منهما ، فتقول : ضرب فى الدار زيد ، وضرب فى الدار زيدا . وإن لم يتقدم تعين إقامة المفعول به(١).

وإذا كانت كل المصادر المتأخرة تنسب الاستشهاد بالقراءة السابقة للكوفيين بوجه عام ، فإنه يهمنى أن أنبه هنا إلى أن الفراء عارضها وحكم عليها باللحن إن أخذت على ظاهرها من نيابة غير المفعول عن الفاعل مع وجود المفعول . فإن خرجت على غير هذا الوجه قبلها . قال : "وقد قرأ بعض القراء فيما ذكر لى "لِيُجْزَى قوما" ، وهو فى الظاهر لحن. فإن كان أضمر فى (يجزى) فعلا يقع به الرفع ، كما تقول : أُعْطِىَ ثوبا ، لِيُجْزَى ذلك الجزاء قوما ، فهو وجه"(٢).

ولست مع الفراء بالطبع فى تلحينه قراءة وثقها الرواة ، لكنى أراها فريدة فى بابها فلا يمكن بناء قاعدة عليها ، خاصة إذا أمكن تخريجها على غير هذا الوجه. أما فى الشعر فنظام التقفية وموسيقى الوزن هما السر فى نصب (سيدا) ليتسق مع (هدى) ، ونصب (قلبه) ليتلاءم نغميا مع (ربه).

٤- حذف عامل الفاعل لدليل :

يجوز حذف عامل الفاعل إذا دل عليه دليل من استفهام ملفوظ أو مقدر ، أو أجيب به نفى.

ومما اعتمد عليه النحاة فى حذف الفعل إذا دل عليه دليل قوله تعالى : ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ (الأنعام :٧٣) على ارتفاع (عالم) بفعل دل عليه (يُنْفَخُ)، أى : يَنْفُخُ فيه عالم الغيب والشهادة. ويؤيد هذا التخريج القراءة الشاذة ببناء (ينفخ) للمعلوم(٣).

---

(١) انظر : شرح الكافية/١:٨٤، ٨٥ وشرح ابن عقيل/١٨٧، ١٨٨، والأشمونى/٢:٤٧، وشرح التصريح/١:٢٩٠، وهمع الهوامع/١:١٦٢ .

(٢) معانى القرآن/٣:٤٦.

(٣) بناء (ينفخ) للمجهول قراءة الجمهور، وقرأه بالبناء للمعلوم عبد الوارث عن أبى عمرو. المختصر/٣٨.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى :« يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ» (النور :٣٦ ، ٣٧) ببناء (يسبح) للمجهول[١].

وكذلك قراءة بعض القراء: « وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ » (الأنعام :١٣٧) ببناء (زين) للمجهول ، ورفع (قتل) ، وجر (أولادهم) ، ورفع (شركاؤهم)[٢] ، كأنه قيل : من زينه؟ فقيل : زينه شركاؤهم . قال الفراء : " وكان بعضهم يقرأ :"وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتل أولادِهم" فيرفع القتل إذا لم يسم فاعله ، ورفع (الشركاء) بفعل ينويه ، كأنه قال : زينه لهم شركاؤهم . ومثله قوله : « يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ » ثم قال : « رجال لا تُلْهِيهِمْ تجارةٌ »[٣] .

ومن قبيل ما سبق قراءة ابن كثير : «كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ اللَّهُ » (الشورى:٣) ببناء (يوحى) للمجهول[٤] ، كأنه قيل : من يوحى؟ فأجيب: يوحى الله.

وهذا المذهب أولى ممن ذهب إلى تقدير المرفوعات السابقة أخبارًا لمبتدآت محذوفة ، بدليل القراءات الأخرى فى الآيات نفسها ، والتى يقتضى الانسجام بينها اعتبار هذه الأسماء فاعلا لفعل محذوف ، لوجود الدليل عليه[٥].

---

(١) هي قراءة ابن عامر وأبى بكر كما فى التيسير/١٦٢ والإتحاف/١٩٩.

(٢) نسبت إلى على بن أبى طالب رضي الله عنه . المختصر/٤٠ ، ٤١.
وقرأت بها فرقة منهم السلمى والحسن وأبو عبدالملك قاضى الجند صاحب ابن عامر. البحر/ ٤: ٢٢٩.

(٣) معانى القرآن/ ٣٥٧١ وانظر : إعراب القرآن المنسوب للزجاج/١:١٩٨، والأشمونى وحاشية الصبان/٢:٣٤، وشرح التصريح/١:٢٧٣.

(٤) انظر التيسير/١٩٤، والإتحاف/٢٣٦.

(٥) انظر : الأشمونى/٢:٣٤.

٥- نصب الفاعل ورفع المفعول عند أمن اللبس :

من أحكام الفاعل الرفع، وقد ينصب إذا فهم المعنى ، فقد سمع من كلام العرب: خرق الثوبُ المسمارَ ، وكسر الزجاجُ الحجرَ ، برفع أولهما ونصب ثانيهما، "فاعتمدوا على القرينة المعنوية وهى (الإسناد) وأهملوا الحركة؛ إذ لا يصح أن يسند الخرق إلى الثوب ، وإنما يسند إلى المسمار ، فعلم أيهما فاعل وأيهما مفعول»[١].

وقد جعل ابن الطراوة ما سبق قياسا مطردا ، واستأنس له بعضهم بقراءة ابن كثير : « فَتَلَقَّىٰ آدَمَ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٌ » (البقرة :٣٧) بنصب (آدم) ورفع (كلمات)[٢] ، وإن كانت هذه القراءة قد فسرت على وجه آخر ، لأن من تلقى شيئا فقد تلقاه الآخر[٣] والاختيار - عند بعضهم - ما عليه الجمهور[٤].

ويمكن أن يعد من هذا القبيل قراءة عبدالله بن مسعود: « لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمونَ » (البقرة:١٢٤) ، برفع (الظالمون)[٥] ، وهى التى قال عنها الزجاج : وهى "جيدة ، ولا ينبغى أن يقرأ بها ، لأنها خلاف المصحف"[٦] .

وإذ أمكن تخريج القراءتين السابقتين على المشاركة فى الحدث بين المفعول والفاعل ، فإن هذا غير ممكن فى قراءة أبى الشعثاء : « وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمُ رَبَّهُ » (البقرة:١٢٤) برفع (إبراهيم) ونصب (ربه)[٧] إذ غير ممكن القول بأن من ابتلاك فقد ابتليته ، على نسق الآيتين السابقتين ، ولكن الممكن أن يقال : إن علاقة الإسناد قد اتضحت ، وأمن اللبس ، لوضوح المعنى ، فجاء المفعول مرفوعا والفاعل منصوبا . ولعل هذا يؤيد ما ذهب إليه ابن الطراوة من قبل .

---

(١) د. تمام حسان : اللغة العربية: معناها ومبناها/٢٣٤ ط: القاهرة ١٩٧٣م.
(٢) انظر : شرح التصريح/١:٢٦٩، ٢٧٠، والتيسير/٧٣.
(٣) انظر : معانى القرآن للفراء /١:٢٨، والبيان فى غريب إعراب القرآن/١:٧٥.
(٤) انظر : معانى القرآن وإعرابه للزجاج/ ١:٨٥.
(٥) معانى القرآن للفراء/١:٧٦، والمختصر/٩.
(٦) معانى القرآن وإعرابه للزجاج/١:١٨٥.
(٧) انظر المختصر/٩.

(ب) المبتدأ والخبر:

١- اقتران الخبر بالفاء:

يقترن الخبر بالفاء إذا كان المبتدأ موصولا ، وكان فى الخبر معنى الجزاء، مثل قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ (البقرة:٢٧٤)(١).

وحين نظر بعض النحاة - وعلى رأسهم سيبويه - لقوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (المائدة:٣٨) وقوله عزوجل : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ (النور :٢) ، وظاهرهما اقتران الخبر بالفاء مع أن المبتدأ اسم غير موصول ، تناولوا هاتين القراءتين بالتخريج ، فجعل سيبويه الخبر محذوفا ، وعد الجملة المقترنة بالفاء فى كلتا الآيتين مستأنفة ، كأنه قيل : فى الفرائض الزانيةُ والزانى فاجلدوا ... وفيما فرض عليكم السارق والسارقة فاقطعوا ... ومن ثم كان سيبويه فى جانب القراءة بالنصب ، لأن الأسلوب آنئذ سيكون من باب الاشتغال ، وبعد الاسم المنصوب فعل دال على الأمر يترجح معه النصب(٢).

والحق أن سيبويه جاوز الصواب فى تخريج قراءة الرفع - كما سبق أن بينا ذلك فى موضعه - لأن الألف واللام مبتدأ موصول فيه معنى الشرط ، واسم الفاعل الواقع صلته كالشرط ، فخبر المبتدأ كالجزاء. وقد ذهب هذا المذهب الفراء والمبرد والزجاج(٣). بل إن الزجاج قال عن قراءة النصب : "وهذه القراءة ، وإن كان القارئ بها مقدما، لا أحب أن يقرأ بها ؛ لأن الجماعة أولى بالاتباع ، إذ كانت القراءة

---

(١) انظر شرح الكافية/١:١٠١.

(٢) انظر الكتاب/١:٧١، ٧٢ ومجاز القرآن/١:١٦٥، ١٦٦، والرفع قراءة الجمهور . أما النصب فقرأ به عيسى بن عمر ويحيى بن يعمر وعمرو بن فائد. انظر المختصر/٣٢، ١٠٠ والمحتسب/٢:١٠٠.

(٣) انظر خزانة الأدب/١:١٧٨.

سنة. قال أبو إسحاق : ودليلى أن القراءة الجيدة بالرفع فى ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ (النور:٢)[١] وفى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ (المائدة:٣٨) قوله جل ثناؤه : ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا﴾ (النساء:١٦)[٢]. وقال الفراء : "وقوله ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ رفعتهما بما عاد من ذكرهما فى قوله (كل واحد منهما) ، ولا تنصب مثل هذا ، لأن تأويله الجزاء ، ومعناه - والله أعلم - : من زنى فاضربوا به ذلك. ومثله : ﴿وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ (الشعراء:٢٢٤) - معناه والله أعلم : من قال الشعر اتبعه الغواة.وكذلك ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ ، ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا﴾ (النساء:١٦)[٣].

ومن خلال العرض السابق يمكننا تعميم القاعدة على كل مبتدأ فيه معنى الشرط ، وفى خبره معنى الجزاء ، فيجوز حينئذ اقتران خبره بالفاء .

٢- حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر:

إذا وقع خبر المبتدأ جملة ليست نفس المبتدأ فى المعنى يشترط احتواء هذه الجملة على رابط يربطها بالمبتدأ ، وأبرز الروابط وأشهرها فى اللغة هو الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر .

وقد اختلف النحاة فى جواز حذف هذا الضمير ، فمنهم من يمنعه مطلقا ، ومنهم من يجوزه قياسا إذا كان العائد منصوبا مفعولا به ، والمبتدأ لفظ (كل) مثل قول الشاعر :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كُلُّهُ لم أصنع

وقوله تعالى : « وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ » (الحديد:١٠) فى قراءة ابن عامر[٤].

---

(١) فى النص المحقق (والزانية والزانى) بواو والصحيح حذفها.
(٢) معانى القرآن وإعرابه للزجاج/٢:١٨٨.
(٣) معانى القرآن للفراء/٢:٢٤٤، وانظر جـ١: ٣٠٦.
(٤) انظر التيسير/٢٠٨، والإتحاف/٢٥٣.

ومنهم من زاد على (كل) ما أشبهها فى العموم والافتقار من موصول وغيره نحو : أيهم يسألنى أعطى ، ورجل يدعو إلى الخير أجيبُ .

والصحيح جوازه بقلة بصرف النظر عن كون المبتدأ كلا أوما أشبهها . فإلى جانب الآية السابقة والبيت هناك آية أخرى هى قوله تعالى:«أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ» (المائدة :٥٠) برفع (حكم) فى قراءة السلمى ويحيى[١]. وهناك قول الشاعر :

فخالدٌ يحمد ساداتُنا[٢]

(جـ) النواسخ الفعلية :

١- مجىء اسم كان وخبرها معرفتين :

إذا وقع اسم كان وخبرها معرفتين صح اعتبار الأول اسما والثانى خبرا ، كما يصح العكس. تقول : كان أخوك المنطلقَ ، وكان أخاك المنطلقُ . وتقول : من كان أخاك؟ إذا كانت (من) مرفوعة ، ومن كان أخوك؟ إذا كانت (من) منصوبة . وكذلك من ضرب أخاك؟ ومن ضرب أخوك؟. والآيات كلها تقرأ على هذا : ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُوا﴾ (النمل:٥٦) و ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَن قَالُوا﴾ (الجاثية :٢٥) وإن شئت رفعت الأول.[٣] وهذا البيت ينشد على وجهين :

فقد شهدت قيس فما كان نَصْرُهَا قتيبةَ إلا عضها بالأباهم[٤]

وقد يثار على هذا السلوك اللغوى اعتراض بأن المحكوم عليه مختلف فى كلا التركيبين ، فإذا قلت : كان زيد أخاك ، أفادنا الأخوة ، وإذا قلت كان أخوك زيدا ،

---

(١) انظر المختصر/٣٢.

(٢) انظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج/١:٣٣١ وشرح الكافية/ ١:٩١، ٩٢، الخزانة/١:٣٥٩، ٣٦٠ شرح التصريح/١:١٦٤.

(٣) القراءة بنصب (جواب) و (حجة) قراءة الجمهور، وقرأهما الحسن بالرفع. المحتسب/٢:١٤١ والإتحاف/٢٠٧، ٢٤١.

(٤) المقتضب/٤:٨٩، ٩٠ وانظر : الكتاب/ ١:٢٤ ومعانى القرآن للفراء/ ١:١٠٣، ١٠٤ ومجاز القرآن لأبى عبيدة/١:١٨٨. ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج/١ : ٢٣١، ٢٣٢.

أفادنا أنه زيد ، وقد سلم السيوطى بصحة هذا الاعتراض فقال إنه قد يقع الإسناد فى اللفظ إلى الأخ ، وهو فى المعنى إلى زيد ، محتجا بقوله تعالى : ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُوا﴾ (النمل:٥٦) برفع (جواب) ونصبه ، "وليس يشك أحد أن الغرض في كلتا القراءتين واحد ، وأن الإخبار فى الحقيقة إنما هو عن الجواب. وكذلك قوله تعالى : ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ﴾ (الحشر :١٧) قرئ برفع العاقبة ونصبها[١]، ولا فرق بين الأمرين عند أحد من البصريين أو الكوفيين" [٢].

والحق أن ابن جنى قوى قراءة الجمهور ، وذلك عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ (النور:٥١) [٣] . وكذلك عند تعرضه لآية النمل إذ قال : "أقوى من هذا (جوابَ قومه) بالنصب ، ويجعل اسم كان قوله : (أَنْ قَالُوا أَخْرِجوا آلَ لُوطٍ) ، لشبه (أن) بالمضمر، من حيث كانت لا توصف كما لا يوصف ، والمضمر أعرف من هذا المظهر"[٤] .

والسلوك اللغوى يؤازر ابن جنى فيما ذهب إليه من أن قراءة الجماعة أقوى من قراءة الحسن ، لكن ذلك لا يعنى ر د القراءة الأخرى ، فقد تعددت مواضعها وآزرتها نصوص أخرى ، مما يجعل منها قاعدة معتدا بها.

٢- مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة:

السلوك الذائع المشهور فى اللغة العربية أنه إذا اجتمع فى اسم كان وخبرها معرفة ونكرة فإن المعرفة أولى بأن تكون اسمها على أن تكون النكرة هى الخبر. وجمهور النحاة علي أن العكس لايحدث إلا فى ضرورة الشعر كقول القطامى :

قفى قبل التفرق يا ضباعا ولايك موقفٌ منك الوداعا

---

(١) قرأ الجمهور (عاقبتهما) بالنصب، وقرأها الحسن بالرفع. الإتحاف/٢٥٥.
(٢) الأشباه والنظائر/ ٣:٧٤، ٧٥.
(٣) انظر المحتسب/١:١١٥ والقراءة برفع (قول) للحسن كما فى الإتحاف/١٩٩.
(٤) السابق/٢:١٤١.

وقول حسان :

كـأن سـبـيـئـةً من بيت رأس يكون مـزاجَـهـا عـسلٌ ومـاء [1]

غير أن الزجاج أجاز وقوع اسم كان نكرة وخبرها معرفة اعتمادا على قوله تعالى : « أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَه » (الشعراء :١٩٧) برفع (آية) و (تكن) بالتاء [2] إذ جعل (آية) اسم (تكن) و (أن يعلمه) خبرها ، وقد رد عليه الجمهور ذلك ، وخرج القراءة على أن يجعل اسم (تكن) ضمير القصة ، و (أن يعلمه) مبتدأ ، و(آية) خبره ، والجملة خبر (تكن) . أو (آية) اسم (تكن) و (لهم) خبرها ، و(أن يعلمه) بدل أو خبر لمحذوف . أو أن تجعل (تكن) تامة فتكون اللام متعلقة بها و (آية) فاعلها ، و(أن يعلمه) بدل من (آية) أو خبر لمحذوف . واعتذروا لما ذهب إليه الزجاج بأن النكرة تخصصت بالجار والمجرور (لهم) [3].

وقد ذهب ابن خالويه مذهب الزجاج فى الآية ، وإن جعل قراءة الجمهور أولى[4]. ولكن هذا الاعتذار لم يتيسر لهم فى قوله تعالى: « وَمَا كَانَ صَلاَتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاءً وَتَصْدِيَةً » (الأنفال :٣٥) بنصب (صلاتهم) ورفع (مكاء وتصدية) فى رواية عن عاصم[5] . فأجازه ابن خالويه فى العربية اتساعا على بعد [6] وحاول ابن جنى - على الرغم من تقبيحه مثل هذا السلوك اللغوى وجعله شاذا وخاصا بالضرورة الشعرية واختياره الأفصح الأعرب - إيجاد مخرج لهذه القراءة تمثل فى أمرين :

أولهما : أن نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته، تقول : خرجت فإذا أسدٌ بالباب ، فتجد معناه معنى قولك : خرجت فإذا الأسد بالباب ، لا فرق بينهما . فأنت فى

---

(١) انظر المغنى/٢:٨٤.
(٢) انظر التيسير/١٦٦.
(٣) انظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج/١:٢٨٠ والمغنى/٢:٨٥ والإتحاف/٢٠٥
(٤) الحجة/٢٤٤.
(٥) المختصر/٤٩.
(٦) الحجة/١٤٧.

الموضعين لا تريد أسدا معينا ، وإنما تريد واحدا من هذا الجنس . فكذلك (مكاء وتصدية) فى هذه القراءة مراد بها الجنس فأفادت مفاد معرفته ، فكأنه قال : وما كان صلاتَهم عند البيت إلا المكاءُ والتصدية . أى : إلا هذا الجنس من الفعل.

وثانى الأمرين: أنه يجوز مع النفى من جعل اسم كان وأخواتها نكرة مالا يجوز مع الإيجاب . فلما دخل النفى هذه القراءة قوى وحسن جعل اسم كان نكرة. فبهذا تسهل هذه القراءة ، ولا يكون فيها من القبح واللحن ماذهب إليه بعضهم (١).

وبإمكاننا الخروج من هذا النقاش بقاعدة مفادها أنه يجوز وقوع اسم كان نكرة وخبرها معرفة فى النثر إذا تخصصت النكرة نوعا من التخصيص ، بأن تكون اسم جنس ، أو تكون مسبوقة بنفى أو شبهه ، أو تكون موصوفة ، كما وضح ذلك فى تخريجات الآيتين السابقتين . وهو مذهب قريب من إجازة الابتداء بالنكرة إذا تحققت فيها المسوغات السابقة . أما الشعر فله لغته الخاصة وأسلوبه فى التعبير، مما يجعل مثل هذا السلوك اللغوى جائزا فيه دونما شروط، وهو ما ذهب إليه جمهور النحاة. وإن كان البيتان اللذان أُوردَا شاهدين على ذلك ممكنا تخريجُ أولهما على أن النكرة (موقف) خصصت بالوصف : (منك) ، وثانيهما على أن (عسل وماء) جنسان ، كما ذهب إلى ذلك بعضهم .

٣- زيادة الباء فى اسم ليس :

تزاد الباء بكثرة فى خبر (ليس) غير الاستثنائية ، وفى خبر (ما) ، وذلك عند البصريين لرفع توهم الإثبات ، فإن السامع قد لا يسمع أول الكلام . وعند الكوفيين لتأكيد النفى. وذلك مثل قوله تعالى : ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ (الزمر :٣٦) ، وقوله سبحانه : ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (البقرة :١٤٠) ولا خلاف على ذلك بين النحاة بصريين أو كوفيين .

---

(١) انظر المحتسب/١:٢٧٨، ٢٧٩.

الموضعين لا تريد أسدا معينا ، وإنما تريد واحدا من هذا الجنس . فكذلك (مكاء وتصدية) فى هذه القراءة مراد بها الجنس فأفادت مفاد معرفته ، فكأنه قال : وما كان صلاتَهم عند البيت إلا المكاءُ والتصدية . أى : إلا هذا الجنس من الفعل.

وثانى الأمرين: أنه يجوز مع النفى من جعل اسم كان وأخواتها نكرة مالا يجوز مع الإيجاب . فلما دخل النفى هذه القراءة قوى وحسن جعل اسم كان نكرة. فبهذا تسهل هذه القراءة ، ولا يكون فيها من القبح واللحن ماذهب إليه بعضهم (١).

وبإمكاننا الخروج من هذا النقاش بقاعدة مفادها أنه يجوز وقوع اسم كان نكرة وخبرها معرفة فى النثر إذا تخصصت النكرة نوعا من التخصيص ، بأن تكون اسم جنس ، أو تكون مسبوقة بنفى أو شبهه ، أو تكون موصوفة ، كما وضح ذلك فى تخريجات الآيتين السابقتين . وهو مذهب قريب من إجازة الابتداء بالنكرة إذا تحققت فيها المسوغات السابقة . أما الشعر فله لغته الخاصة وأسلوبه فى التعبير، مما يجعل مثل هذا السلوك اللغوى جائزا فيه دونما شروط، وهو ما ذهب إليه جمهور النحاة. وإن كان البيتان اللذان أُوردَا شاهدين على ذلك ممكنا تخريجُ أولهما على أن النكرة (موقف) خصصت بالوصف : (منك) ، وثانيهما على أن (عسل وماء) جنسان ، كما ذهب إلى ذلك بعضهم .

٣- زيادة الباء فى اسم ليس:

تزاد الباء بكثرة فى خبر (ليس) غير الاستثنائية ، وفى خبر (ما) ، وذلك عند البصريين لرفع توهم الإثبات ، فإن السامع قد لا يسمع أول الكلام . وعند الكوفيين لتأكيد النفى. وذلك مثل قوله تعالى : ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ (الزمر :٣٦) ، وقوله سبحانه : ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (البقرة :١٤٠) ولا خلاف على ذلك بين النحاة بصريين أو كوفيين .

---

(١) انظر المحتسب/١:٢٧٨، ٢٧٩.

أما الذى تعجب منه ابن هشام ورآه غريبا فهو زيادة الباء فى اسم ليس إذا تأخر إلى موضع الخبر ، كما حدث فى قوله تعالى : « لَيْسَ الْبِرَّ بِأَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ» (البقرة:١٧٧) فى قراءة من نصب (البر) وزاد الباء فى (أن تولوا)[١] ، وكما فى قوله الشاعر :

أليس عجيبًا بأن الفتى يصاب ببعض الذى فى يديه [٢]

وعدم العثور على هذه القراءة فيما بين يدى من مراجع يجعلنى أتوقف فى قبول ما تشير إليه. وإذا صحت نسبة هذا البيت فإنه يكون من لغة الشعر التي ينبغى ألا تحكم فى النثر .

٤- قيام (إن) النافية بوظيفة (ليس) :

يذهب أكثر البصريين والفراء إلى أن (إن) النافية لاتعمل شيئا ، ومذهب الكوفيين - خلا الفراء - أنها تعمل عمل (ليس). وإلى هذا المذهب ذهب بعض البصريين ، ودليلهم على ذلك قراءة سعيد بن جبير : « إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ » (الأعراف :١٩٤) بنون خفيفة مكسورة لالتقاء الساكنين ، ونصب (عبادا) و(أمثالكم)، [٣] وقول الشاعر :

إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين

وقول الآخر :

إن المرءُ ميتًا بانقضاء حياته ولكن بأن يُبْغَى عليه فيُخْذَلا

وقيل إن إعمال (إن) لغة أهل العالية ، فقد سمع منهم : "إن أحدٌ خيرا من أحد إلا بالعافية ، وإن ذلك نافعَك ولا ضارَّك [٤].

---

(١) لم أعثر عليها فيما بين يدى من مصادر

(٢) انظر المغنى/١:١٠٢ وشرح التصريح/١:٢٠١.

(٣) انظر المختصر/٤٨ ويلاحظ أن المحقق شكل (عباد) بالرفع و (أمثالكم) بنصب اللام ، وقراءة ابن جبير بنصبهما.

(٤) انظر : شرح ابن عقيل/١١٦، ١١٧ والمغنى /١:٢٢.

وليس هناك بأس أن تنسب هذه اللهجة إلى قبيلتها ، فكم من قراءة معتد بها ترجع فى أساسها إلي لهجة لقبيلة معينة ، بدلا من القول بأنها (إن) المؤكدة خففت ونصبت الجزءين كقوله :

إن حراسنا أسدا

كما ذهب إلى ذلك بعض النحاة.(١)

وقد اعترض بعض النحاة علي تخريج قراءة سعيد بن جبير على لغة أهل العالية ظنا منه أن ذلك يوقع فى تناقض القراءتين. ولكن ذلك لا يستقيم له؛ "لأنهم مثلهم فى أنهم مخلوقون ، وليسوا أمثالهم فى الحياة والنطق . وقراءة سعيد بن جبير على هذا التخريج أقوى فى التشنيع عليهم من قراءة الجماعة. ويؤيدها ما بعدها من قوله تعالى : ﴿ألهم أرجلٌ يمشون بها ....﴾... الآيات» (٢) .

٥- حذف خبر (لات) وبقاء اسمها:

تقوم (لات) عند جمهور النحاة بوظيفة (ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر بشرطين، **أحدهما**: أن يكون اسمها وخبرها اسمى زمان . **ثانيهما**: أن يحذف أحدهما.

والغالب أن يكون المحذوف هو الاسم نحو قوله تعالى : ﴿ولاتَ حينَ مَناصٍ﴾ (ص:٣) بنصب (حين) على قراءة الجمهور على أنه خبر (لات) واسمها محذوف ، ويقل حذف الخبر وبقاء الاسم استنادا إلى قراءة عيسى بن عمر(٣) "ولات حينُ مناص" برفع (حين) على أنها اسم لات والخبر محذوف ، والتقدير : ولات حين مناص لهم (٤).

---

(١) انظر : شرح التصريح/١:٢٠١.

(٢) خزانة الأدب/٤:١٦٧.

(٣) انظر المختصر/١٢٩.

(٤) انظر : شرح ابن عقيل/١١٧ والأشمونى/١:٢٠٥، ٢٠٦.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه لا يوجد شاهد آخر - على حد علمي- غير قراءة عيسى بن عمر يستدل به على جواز حذف خبر (لات) وبقاء اسمها ومع ذلك يقول الشيخ خالد : "وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب ، بل كان ينبغي أن حذف المرفوع لا يجوز البتة ؛ لأن مرفوعها محمول على مرفوع ليس ، ومرفوع ليس لا يحذف ، فهذا فرع تصرفوا فيه مالم يتصرفوا في أصله"(١).

(د) النواسخ الحرفية :

١- العطف على اسم إن بالرفع قبل استكمال الخبر :

أجاز الكوفيون العطف علي اسم (إن) بالرفع قبل تمام الخبر ، ولاخلاف بين الكسائي والفراء وثعلب إذا كان إعراب اسم (إن) خفيا مثل قوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ (المائدة :٦٩) ، حيث عطف (الصائبون) بالرفع على اسم إن : (الذين آمنوا) قبل استكمال الخبر وهو (من آمن بالله واليوم الآخر ...).

أما إذا تبين إعراب الاسم فإن الفراء لا يجيز ذلك ، وأجازه الكسائي وثعلب متمسكين بقوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ » (الأحزاب :٥٦) برفع (ملائكته)(٢) عطفا على لفظ الجلالة (٣).

أما البصريون فمنعوا ذلك على كل حال. قال سيبويه : "وأما قوله عزوجل : (والصابئون) فعلى التقديم والتأخير ، كأنه ابتدأ على قوله (والصابئون) بعد ما مضى الخبر"(٤) أي أن (من آمن بالله واليوم الآخر..) خبر (إن) ، وخبر (الصائبون والنصارى) محذوف لدلالة المذكور عليه . وهناك و جه آخر : هو أن يجعل (من

---

(١) شرح التصريح/١:٢٠٠.

(٢) هي قراءة عبد الوارث عن أبي عمرو. المختصر/١٢٠.

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء/١:٣١٠، ٣١١ ومجالس ثعلب/١:٣١٦ والإنصاف/١١٩.

(٤) الكتاب/١:٢٩٠ وانظر : مجاز القرآن/١:١٧٢ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج/٢:٢١٢، ٢١٣.

آمن بالله واليوم الآخر) خبرا للصابئين والنصارى ، ويضمر للذين آمنوا والذين هادوا خبر يماثله. والوجه الثالث : أن يجعل (الصابئون) عطفا على المضمر المرفوع فى (هادوا)[1].

ولا حجة للبصريين فى رفضهم ظاهر الآيتين إلا القياس ، وخوف أن يجتمع عاملان على معمول واحد ، وذلك محال . أما الكوفيون فمذهبهم فى هذه النقطة مساير لظاهر الآيتين . يؤازرهما فى ذلك قول ضابئ البرجمى :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإنى وقيّارٌ بها لغريب

وقول بشر بن أبى خازم :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة مابقينا فى شقاق [2]

٢- مجىء لام الابتداء مع (أن) المفتوحة الهمزة:

من المقرر فى النحو العربى أن لام الابتداء تدخل على خبر (إن) المكسورة الهمزة . وفى ذلك يقول ابن مالك :

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء نحو :إنى لوزر

بل إن سيبويه جعل دخول اللام على الخبر دليلا على أن هذا موضع ابتداء ومن ثم يجب كسر همزة (إن) ، واستشهد لذلك بقوله سبحانه : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ (الفرقان :٢٠) بكسر همزة (إن) فى قراءة الجمهور[3].

غير أن سعيد بن جبير قرأ : « إِلاَّ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ » بفتح همزة (أن) مع

---

(١) انظر الإنصاف /١٢١، ١٢٢.
(٢) انظر : شرح التصريح/١:٢٢٨.
(٣) الكتاب/١:٤٧٢.

وجود اللام فى الخبر [١] ، فاعتبر بعض النحاة ذلك شاذا [٢] وعد آخرون اللام فى هذا الأسلوب زائدة ، كما زيدت فى خبر المبتدأ فى قوله :

أم الحليس لعجوز شهربه

وفى خبر أمسى فى قول الشاعر:

مروا عجالى فقالوا:كيف سيدكم فقال من سألوا : أمسى لمجهودا[٣]

والحق أن هناك قراءات أخرى تعضد القراءة السابقة وقعت فيها اللام بعد (أن) المفتوحة . ومن ذلك قوله تعالى : « لَعَمْرُكَ أَنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ » (الحجر:٧٢) فى قراءة نصر عن أبيه عن أبى عمرو[٤] ، وقوله سبحانه : «أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ أَنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ» (القلم:٣٧ ، ٣٨) فى قراءة الأعرج [٥]. مع ملاحظة أن اللام فى الآية الثانية قد دخلت على اسم (أن) المتأخر ، فلا مانع بناء على هذه القراءات من القول – مع بعض النحاة – بجواز مجىء اللام بعد (أن) المفتوحة فى الخبر إن كان فى موضعه الأصلى ، وفى الاسم إن تأخر عن الخبر .

٣- قيام (إن) المخففة بوظيفتها مثقلة :

يذهب الكوفيون إلى أن (إن) المخففة لا تنصب الاسم [٦] ، ولا حجة لهم على ذلك إلا الدليل العقلى إذ قالوا : إنما عملت المشددة النصب ، لشبهها للفعل الماضى فى اللفظ ؛ لأنها على ثلاثة أحرف ، كما أنه على ثلاثة أحرف ، وهى مبنية على الفتح ، كما أنه مبنى على الفتح ، وتخفيفها يزيل شبهها به ، فمن ثم بطل عملها .

---

(١) انظر البحر/٦:٤٩٠.

(٢) انظر شرح الكافية /٢:٣٥٦.

(٣) انظر الخصائص/٢:٢٨٣ والمغنى/١:١٩٢.

(٤) المختصر/٧١.

(٥) المختصر/١٦٠.

(٦) انظر معانى القرآن للفراء/٢:٢٨-٣٠ وشرح الكافية/٢:١٥٨ والمغنى/١:٢٢.

ومنهم من ذهب إلى أن (إنّ) المشددة من عوامل الأسماء ، و(إنْ) المخففة من عوامل الأفعال ، فينبغى ألا تعمل المخففة فى الأسماء ، كما لا تعمل المشددة فى الأفعال .

أما البصريون فذهبوا إلى جواز إعمالها محتجين بقوله تعالى : « وَإِنْ كُلاًّ لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ » (هود:١١١) فى قراءة من قرأ بالتخفيف ، وهى قراءة نافع وابن كثير وأبى بكر عن عاصم [١] قال أبوجعفر النحاس - وهو بصرى النزعة- فى هذا الصدد: "وكان ابن مسعود يقرأ « وَإِنْ كُلاًّ لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ » مخففة ، وينصب بها، كما قال الشاعر :

ويومـا توافـينا بوجـه مـقـسم كـأن ظبـيـةٌ تعطو إلى وارق السلَمْ

يريد : كـأنهـا ظبـيـة ، فهـذه أيضـا مـخـففـة فى معنى مـشـددة ، والهـاء هنا مضمرة[٢].

وهذا موطن من المواطن التي لجأ فيها البصريون إلى القراءات يستعينون بها لتأييد مذهبهم ، على حين خالف الكوفيون ماهو مشهور عنهم فاستخدموا القياس العقلى فى مقابل السماع الموثق .

٤- مجىء الفعل غير الناسخ بعد (إن) المخففة:

تنص قواعد النحو على أنه إذا خففت (إن) فلا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة مثل قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ﴾ (البقرة:١٤٣) ، وقوله سبحانه : ﴿ وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ ﴾ (القلم:٥١) ، وقوله عز من قائل : ﴿ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ (الأعراف :١٠٢) ويندر عند الجمهور أن يليها غير الناسخ مثل قول بعض العرب : (إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه) وقول عاتكة بنت زيد العدوية تخاطب عمرو بن جرموز قاتل الزبير بن العوام يوم الجمل :

---

(١) الإنصاف/١٢٣ ، ١٢٤ شرح التصريح/١: ٢٣٠، ٢٣١ والتيسير/١٢٦.

(٢) شرح أبيات سيبويه للنحاس/٦٩.

شلّتْ يمينك إنْ قَتَلْتَ لمسلما حلّتْ عليك عقوبةُ المتعمدِ

وجعله الأخفش قياسا ، فأجاز : إن قام لأنا ، اعتمادا على قراءة ابن مسعود «قَالَ إِنْ لَّبِثْتُمْ لَقَلِيلاً» (المؤمنون :١١٤) [١] ، وقول امرأة من العرب "والذى يُحلف به إنْ جاءَ لَخَاطبا"[٢].

وإذا صحت الأمثلة المذكورة كلها فإن مجىء الفعل غير الناسخ بعد (إن) المخففة قد يكون مقبولا كما قال الأخفش لكنه على أية حال أقل بكثير من ورود الناسخ بعدها .

(هـ) إعراب الأفعال:

١- الجزم فى جواب الطلب دون تحقق الشرط:

يشترط جمهور النحاة لجزم المضارع في جواب الطلب أن يكون مجردا من الفاء ومقصودا به الجزاء مثل : زرنى أزرك أى : إن تزرنى أزرك ، واختلفوا . هل هو مجزوم بشرط مقدر أو بالجملة قبله. وفى ذلك يقول ابن مالك :

وبعد غير النفى جزما اعتمد إن تسقط الفا والجزاء قد قصد[٣]

ولذا قالوا : إن من جزم (يرثنى)[٤] من قوله تعالى : ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾ (مريم:٥، ٦) إنما جزمه على "مجاز الشرطية والمجازاة ، كقولك : فإنك إن وهبته لى ورثنى"[٥].

---

(١) لم أعثر على هذه القراءة فيما بين يدى من مصادر القراءات.
(٢) انظر : شرح ابن عقيل/١٤٠، ١٤١ وشرح التصريح/ ١:٢٣١، ٢٣٢.
(٣) انظر شرح ابن عقيل/٣٨٨.
(٤) جزمه أبو عمرو والكسائى وافقهما اليزيدى والشنبوذى. التيسير/١٤٨ والإتحاف/١٨١.
(٥) مجاز القرآن/١:٢ .

لكنه ورد فى القرآن قوله تعالى : ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الأَمَلُ﴾ (الحجر :٣) بجزم (يأكلوا ويتمتعوا ويلههم) ، وهى قراءة متواترة ، ولم يتحقق فى الفعل المجزوم ما شرطه النحاة، فأبوا إلا التمسك بقاعدتهم ومحاولة تخريج الآية. فقال أبو حيان : "ويظهر أنه أمر بترك قتالهم وتخلية سبيلهم ، وبمهادنتهم وموادعتهم ، ولذلك ترتب أن يكون جوابا ؛ لأنه لو شغلهم بالقتال ومصالتة السيوف وإيقاع الحرب ما هناهم أكل ولا تمتُّع ، ويدل على ذلك أن السورة مكية . وإذا جعلت (ذرهم) أمرا بترك نصيحتهم وشغل باله بهم ، فلا يترتب عليه الجواب ؛ لأنهم يأكلون ويتمتعون سواء ترك نصيحتهم أم لم يتركها"(١).

وأكاد أميل إلى عدم اشتراط هذا الشرط ؛ لعدم تحققه فى الآية السابقة بدلا من اللجوء إلى التأويل وإخراج الآية عن ظاهرها ، ولأن هناك آية أخرى تحقق فيها الجزم فى جواب الطلب ، هى قوله تعالى : ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ﴾ (هود :٦٤) ولا أظن الجزاء مقصودا هنا. وكذلك الحال فى قوله تعالى : ﴿فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا﴾ (المعارج :٤٢) .

وأحسب الفراء يميل إلى هذا المذهب ، حيث أغفل التعرض لهذا الشرط وهو يناقش الجزم فى جواب الطلب معتمدا على أسس أخرى سبقت مناقشتها(٢).

٢- دخول لام الأمر على فعل المخاطب:

الأصل - بناء على القاعدة - إذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلا مخاطبا ، الاستغناء عن اللام بصيغة (افْعَلْ) نحو : ذاكر واجتهد ، فإن انتفت الفاعلية نحو : لتُعْنَ بحاجتى ، أو الخطاب نحو : ليقُمْ محمد ، أو كلاهما نحو : لِيُعْنَ علىٌّ بأمرى ، وجبت اللام .

---

(١) البحر/٥ : ٤٤٥.

(٢) انظر معاني القرآن/١:١٥٧-١٥٩ وصفحة ١٧٢، ١٧٣ من هذا البحث.

ويعد جمهور النحاة دخول اللام على فعل المخاطب قليلا بناء على القراءة القرآنية « فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا » (يونس:٥٨) : وقول الرسول ﷺ "لتأخذوا مصافكم" ، وقول الشاعر :

لتقم أنت يابن خير قريش فتُقَضِّى حوائج المسلمينا [١]

وممن قبل هذه القراءة ولم يعترض عليها الفراء والمبرد وابن خالويه[٢]، غير أن الكسائى وجد هذا الاستعمال اللغوى قليلا فعده عيبا - وقد سبق لنا مناقشته فى ذلك عند الحديث عن موقفه من القراءات .

ويعد ابن جنى واحدا من الرافضين لهذا الاستعمال أيضا [٣]. هذا على الرغم من أن هناك قراءة أخرى منسوبة إلى النبى ﷺ تقوى السابقة ، وهي قوله تعالى : « وَلْتَعْفُوا وَلْتَصْفَحُوا » (النور:٢٢) بالتاء [٤]. وقد قال عنها ابن جنى : "هذه القراءة بالتاء كالأخرى المأثورة عنه عليه السلام : « فبذلك فلتفرحوا » ، وقد ذكرنا ذلك وأنه هو الأصل ، إلا أنه أصل مرفوض ، استغناء عنه بقولهم : اعفوا واصفحوا وافرحوا"[٥].

ومنهج القابلين للقراءة أجدى على العربية، على الرغم من عدهم هذا الاستعمال اللغوى قليلا بناء على قلة وروده فى الأساليب. أما الرافضون فلا حجة لهم سوى تمسك بما يسمى الأصل المرفوض ، وهو نفس ما قالوه عن (ودع) فى قوله تعالى : « مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى » (الضحى:٣) ، وذلك تشبث بالدليل العقلى فى مواجهة السماع الصحيح ، وهو ما نأباه.

---

(١) انظر المغنى/١:١٨٦ وشرح التصريح/٢:٢٤٦ وجـ١ :٥٥ ودراسات لأسلوب القرآن الكريم/٢:٥٠٨، ٥٠٩.

(٢) انظر : معانى القرآن للفراء/١:٤٦٩، ٤٧٠ والمقتضب/٢:٤٤ ، ٤٥، ١٣١ وإعراب ثلاثين سورة/٢٣٢، ٢٣٣ والقراءة بالتاء لرويس وافقه الحسن والمطوعى ، وهي قراءة أبى وأنس رضي الله عنهما ورفعت إلى النبى ﷺ الإتحاف/١٥٢.

(٣) انظر المحتسب/١:٣١٣، ٣١٤.

(٤) انظر المختصر/١٠١.

(٥) المحتسب/٢:١٠٦.

ومما قبلوه وعدوه قليلا فى هذا المجال ، دخول اللام على فعل المتكلم ، لأن أمر الإنسان لنفسه قليل - كما يقولون - سواء أكان المتكلم مفردا كقوله عليه الصلاة والسلام : "قوموا فلأصلِّ لكم" ، أو معه غيره كقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ (العنكبوت :١٢) (١).

ومن القراءات المؤيدة لما سبق قراءة على ﷺ وأبى بن كعب وجعفر بن محمد : « فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الآخِرَةِ لِنَسُوءَنَّ وُجُوهَكُمْ » (الإسراء :٧) بدخول لام الأمر على فعل المتكلمين المؤكد بالنون(٢) .

٣- حذف (أن) ونصب المضارع بعدها :

يرى الكوفيون إمكان حذف (أن) الناصبة ونصب المضارع بعدها دون أن يكون هناك بديل عن (أن) المحذوفة ، معتمدين فى ذلك على كثير من النصوص العربية ، ومن بينها القراءات القرآنية .

ومن القراءات التى اعتمدوا عليها قراءة ابن مسعود : « وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُوا إِلاَّ اللَّهَ » (البقرة :٨٣) على تقدير : (أن لا تعبدوا) (٣). وقراءة عيسى بن عمر : « بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغَهُ » (الأنبياء:١٨) بنصب (يدمغ) (٤) ، وقراءة الحسن : « قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدَ » (الزمر:٦٤) بنصب (أعبد) (٥) . أما البصريون فمنعوا نصب المضارع مع حذف (أن) بحجة أنها من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة ، فينبغى ألا تعمل مع الحذف من غير بدل(٦).

---

(١) المغنى / ١٨٦:١ وشرح التصريح/٢٤٧:٢ ودراسات لأسلوب القرآن الكريم/٥٠٨:٢.
(٢) انظر المختصر/٧٥ والمحتسب/١٥:٢.
(٣) انظر المختصر/٧.
(٤) السابق/٩١.
(٥) السابق/١٣١.
(٦) انظر : الإنصاف/٣٢٧، ٣٢٨ والمغنى/١٧٢:٢.

والروايات تعضد الكوفيين فيما ذهبوا إليه . فهناك إلى جانب القراءات السابقة قراءات أخرى تحققت فيها الظاهرة نفسها ، منها قراءة الأعرج : « قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكَ الدِّمَاءَ » (البقرة :٣٠) بنصب (يسفك) (١) ، وقراءة الأعمش : « وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرَ » (المدثر:٦) بنصب تستكثر (٢).

ومن الشعر المناصر للكوفيين قول طرفة :

ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي؟

وقول عامر بن الطفيل :

فلم أر مثلها خباسة واحد ونهنهت نفسي بعدما كدت أفعَلَهْ

ومن أقوال العرب : "خذ اللصَّ قَبْلَ يأخذَك" ، «مُرْهُ يَحْفِرْهَا» "تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيّ خيرٌ من أن تراه" "لابدَّ من تَتْبَعَهَا" (٣) .

وكل ماسبق يرجح ماذهب إليه الكوفيون من قياسية حذف (أن) ونصب المضارع بعدها .

ويهمني هنا أن أنبه إلى أن الفراء من الكوفيين وجه قراءة ابن مسعود (لا تعبدوا) على الجزم بلا الناهية مثلما فعل البصريون (٤) ، ولم يتعرض للقراءات الأخرى ، وأرى أنه يميل ميل القائلين بأن الفعل يرتفع إذا حذفت (أن) إذ قال في قوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ﴾ (البقرة:٨٣) : "رفعت (تعبدون) لأن دخول (أن) يصلح فيها ، فلما حذف الناصب رفعت ، كما قال الله : ﴿أَفَغَيْرَ اللهِ تأمرونّي أعبدُ﴾ وكما قال : ﴿ولا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ ، وفي قراءة عبدالله : "ولا تمنن أن تستكثر " فهذا وجه من الرفع ، فلما لم تأت بالناصب رفعت"(٥) .

---

(١) المختصر/٤.

(٢) المحتسب/٢:٣٣٧.

(٣) انظر : المغني/٢:١٧٢ وشرح التصريح/٢:٢٤٦ والشواهد القرآنية في كتاب سيبويه/٢٥٢-٢٥٤.

(٤) معاني القرآن/١:٥٣ .

(٥) السابق.

٤- إهمال (أن) ورفع الفعل بعدها :

المشهور الذائع فى العربية أن (أن) المصدرية تنصب المضارع ، غير أنها وردت فى قوله تعالى : « لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ » (البقرة :٢٣٣) برفع (يتم) فى قراءة مجاهد [١] ، وكذلك قول الشاعر :

أن تقرآن علي أسماء ويحكما منى السلام وألا تشعرا أحدا

برفع (تقرآن). فذهب البصريون إلى إهمال (أن) حملا على (ما) المصدرية ، وجعلها الكوفيون (أن) المخففة من الثقيلة دخلت على الفعل المتصرف الخبرى شذوذا ، والقياس فصله منها بقد أو إحدى أخواتها[٢] .

وما ذهب إليه البصريون أولى ، بدليل ورود قراءات أخرى تؤيد إهمال (أن) ورفع الفعل بعدها . من ذلك قوله تعالى : « قَالَ آيَتُكَ أَلاَّ تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ إِلاَّ رَمْزًا » (آل عمران :٤١) برفع (تكلم)[٣] وقوله تعالي : « قَالُوا إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا » (إبراهيم :١٠) بتشديد النون من (تصدونا) [٤].

٥- حكم المضارع المقترن بثم بين جملتى الشرط :

لاخلاف بين النحاة في أنه إذا وقع بين فعل الشرط والجزاء مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز جزمه عطفا علي فعل الشرط ، ونصبه بأن مضمرة وجوبا بعد الواو أو الفاء . وإلى ذلك يشير ابن مالك بقوله :

وجزم او نصب لفعل إثر فا أو واو ان بالجملتين اكتنفا[٥]

---

(١) انظر المختصر/١٤. ويلاحظ أن ابن هشام والشيخ خالد نسباها إلى ابن محيصن. وما فى الإتحاف أن ابن محيصن قرأ بفتح الياء من (يتم) ورفع (الرضاعة) فلعل الأمر التبس عليهما. انظر المغنى/١: ٢٩ وشرح التصريح /٢: ٢٣٢ والإتحاف/٩٦.

(٢) انظر المغنى /١: ٢٩ وشرح التصريح/٢: ٢٣٢، ٢٣٣.

(٣) البحر/٢: ٤٥٢.

(٤) السابق/٥ : ٤١٠.

(٥) انظر شرح ابن عقيل/٣٩٤.

أما إذا اقترن المضارع بثم فالكوفيون يجرونها مجرى الواو والفاء ، فيجيزون فى المضارع ما أجيز عند اقترانه بالواو أو الفاء ، محتجين بقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ ﴾ (النساء :١٠٠) بجزم (يدرك) فى قراءة الجمهور ، ونصبه فى قراءة قتادة والجراح والحسن . أما البصريون فلم يجيزوا فى المعطوف بثم إلا الجزم (١).

وإذا وضعنا فى اعتبارنا أنه لم يرد فى القرآن الكريم سوى ثلاث آيات اقترن فيها المضارع بثم بعد فعل الشرط منها الآية السابقة. والثانية قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ (النساء :١١٠) ، والثالثة قوله عزوجل : ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ (النساء :١١٢) - وذلك حسب إحصاء الأستاذ عبد الخالق عضيمه (٢). - فإن قراءة النصب على الرغم من شذوذها - تمثل شاهدا معتدا به فى مقابل قراءة الجمهور فى الآيات الثلاث ، ويكون الكوفيون علي صواب فى أخذهم بما أشارت إليه وجعله قاعدة. يؤنسهم فى ذلك ما أجيز فى العطف بالواو والفاء ، وكلها حروف عطف .

٦- نصب المضارع بأن مضمرة فى جواب الترجى :

يجيز الكوفيون نصب المضارع فى جواب الترجى اعتمادا على قراءة حفص : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾ (غافر :٣٦، ٣٧) بنصب (أطلع)(٣) . قال الفراء : "وقوله (لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلعُ) بالرفع، يرده على قوله (أبلغ) . ومن جعله جوابا للعلى نصبه ، وقد قرأ به بعض القراء . قال: وأنشدنى بعض العرب :

عَلَّ صروف الدهر أو دُولاتها يدلْلُنا اللمة من لمّاتها

فتستريحَ النفس من زفْراتها

(١) انظر المحتسب/١:١٩٥-١٩٧ والمغنى/١:١٠٨ وشرح التصريح/٢:٢٥٢.
(٢) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم/٣:٢٢١.
(٣) انظر التيسير/١٩١.

ينصب على الجواب بلعل» (١).

أما البصريون فيذهبون إلى "أن الترجى ليس له جواب منصوب . وتأولوا قراءة النصب بأن (لعل) أُشْرِبَتْ معنى (ليت) ، لكثرة استعمالها فى توقع المرجو ، وتوقع المرجو ملازم للتمنى" (٢).

وظاهر القراءة فى جانب الكوفيين ، ولست أجد فى كلام البصريين ما يقنع، وليس لهم دليل مضاد من السماع الصحيح يتأيد به رأيهم ، ومن ثم يكون قول الكوفيين أولى بالقبول ، يظاهرهم قوله تعالى : ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَىٰ﴾ (عبس : ٣، ٤) بنصب (تنفع) فى جواب (لعل) فى قراءة عاصم(٣).

٧- وقوع لام الجحود بعد (كان) المنفية بإن:

ذهب بعض النحاة إلى جواز وقوع لام الجحود بعد (كان) المنفية بإن ، اعتمادا على قوله تعالى : ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ (إبراهيم:٤٦) بكسر اللام الأولى ونصب الثانية من (لتزول) فى قراءة السبعة سوى الكسائى(٤). قال الفراء : " وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال ؛ فأكثر القراء على كسر اللام ونصب الفعل من قوله (لتزول) ، يريدون ما كانت الجبال لتزول من مكرهم . وقرأ عبدالله ابن مسعود : (وما كان مكرهم لتزول منه الجبال)"(٥).

وما قاله الفراء يفهم منه كون اللام للجحود ، بدليل إيراده قراءة ابن مسعود ، وهى تؤكد هذا الفهم تماما. وقد ذهب هذا المذهب أيضا ابن خالويه إذ قال : "والحجة لمن كسر أنه جعلها لام كى ، وهى فى الحقيقة لام الجحد ، و(إن) ها هنا بمعنى (ما) ، ومثله قوله : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ (البقرة :١٤٣) ، ومعنى ذلك :

---

(١) معانى القرآن/٣:٩ وانظر المغنى/١:١٣٥.
(٢) شرح التصريح/٢:٢٤٤ وانظر المغنى/٢:٩٨.
(٣) انظر حجة ابن خالويه/٢٨٩ والتيسير/٢٢٠
(٤) انظر شرح التصريح/٢:٢٤٤ والمغنى/ ٢:٩٨.
(٥) معانى القرآن/٢:٧٩ .

أن مكرهم لأضعف من أن تزول منه الجبال"[1] .

غير أن الجمهور يذهبون إلى أن لام الجحود لابد أن تكون مسبوقة بكان المنفية بما أو يكون المنفية بلم ، ومن ثم تأولوا القراءة السابقة على أن اللام تعليلية و (إن) شرطية ، "أى : وعند الله جزاء مكرهم ، وهو مكر أعظم منه ، وإن كان مكرهم لشدته معدا لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمها بالجبال"[2].

وما أراه - على قدر فهمى للآية- أن الحق فى جانب القائلين بأنها لام الجحود المسبوقة بإن النافية ؛ لأن القول بأن مكر الظالمين أضعف من أن تزول منه الجبال أولى بالقبول من القول بأن مكرهم لشدته معدّ لأجل زوال الأمور العظام، والمعنى الأول أبلغ فى التعبير عن وهى مكرهم وهوان أمرهم على الله.

(و) أسلوب الشرط:

١- ورود (أن) شرطية بمعنى (إن):

يذهب الكوفيون إلى جواز كون (أن) شرطية مثل (إن) المكسورة بدليل تواردهما على المحل الواحد. فقد قرئ قوله تعالى : ﴿ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (المائدة :٢) بفتح (أن) وكسرها مع اتحاد المعني فى الحالين[3] ، وكذلك الحال فى قوله تعالى : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ (الزخرف:٥) [4] وقوله تعالى ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ ﴾ (البقرة:٢٨٢) [5] ، وغير هذه الآيات كثير[6] . أما البصريون فيمنعون ذلك[7] .

---

(١) حجة ابن خالويه/١٧٩.

(٢) المغنى/١:١٧٧ وانظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم/٢:٤٦٠، ٤٦١.

(٣) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بكسر الهمزة والباقون بفتحها التيسير/٩٨.

(٤) قرأ بكسر الهمزة نافع وحمزة والكسائى والباقون بفتحها. التيسير/١٩٥.

(٥) قرأ حمزة بكسر الهمزة والباقون بفتحها. التيسير/٨٥.

(٦) انظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم/١:٤٠٥-٤١٢.

(٧) انظر : شرح الكافية/٢:٢٣٥.

وقد رجح ابن هشام مذهب الكوفيين معتمدا على عدة أمور : "**أحدها**: توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد والأصل التوافق ، فقرئ بالوجهين قوله تعالى : ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ (البقرة:٢٨٢) ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ﴾ (المائدة:٢) ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ (الزخرف:٥). وقد مضى أنه روى بالوجهين قوله :

أتغضب أن أذنا قتيبة حُزتا

الثاني:مجيء الفاء بعدها كثيرا : كقوله :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومى لم تأكلهم الضبع

الثالث: عطفها على (إن) المكسورة فى قوله :

إمّا أقمت وأمّا أنت مرتحلا فالله يكلأ ما تأتى وما تذر

الراوية بكسر (إن) الأولى وفتح الثانية . فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة (١).

والنظرة المتأنية للآيات الثلاث المستشهد بها فى نص ابن هشام تظهر أن كلا من وجهى القراءة يذهب بالإعراب مذهبا يختلف معه المبنى ؛ فحين تكون (أن) مفتوحة تصبح مصدرية ، والمصدر المؤول مجرور بحرف تعليل محذوف ، أو منصوب على نزع الخافض . أما إذا كسرت فهى - دونما شك- شرطية ، وهذا ما يفهم أيضا من حديث الفراء عند تعرضه لآية المائدة " ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ﴾ (المائدة:٢) إذ قال : "و(أن صدوكم) فى موضع نصب ، لصلاح الخافض فيها ، ولو كسرت على معنى الجزاء لكان صوابا ، وفى حرف عبدالله : (إن يصدوكم) فإن كسرت جعلت الفعل مستقبلاً ، وإن فتحت جعلته ماضيا . وإن جعلته جزاء بالكسر صلح ذلك : كقوله : ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ﴾ (الزخرف:٥) و (إن) تفتح وتكسر . وكذلك : ﴿أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الإِيمَانِ﴾ (التوبة :٢٣)

(١) المغنى/١:٣٤ وانظر شرح الكافية/١:٢٥٣، ٢٥٤.

تكسر ، ولو فتحت لكان صوابا[1]، وقوله : ﴿ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ أَلاَّ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ (الشعراء:٣) فيه الفتح والكسر[2]. وأما قوله : ﴿ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلإِيمَانِ ﴾ (الحجرات:١٧) فـ (أن) مفتوحة ؛ لأن معناها ماض ، كأنك قلت : مَنَّ عليكم أن هداكم، فلو نويت الاستقبال جاز الكسر فيها ، والفتح الوجه لمضى أول الفعلين [3]، فإذا قلت : أكرمتك أن أتيتنى لم يجز كسر أن ، لأن الفعل ماضٍ" [4] .

وهو نفس ماقاله تقريبا عند تعرضه لآية الزخرف ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ (الزخرف:٥)[5] . لكنه حين تعرض لآية البقرة ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا ﴾ (البقرة:٢٨٢) قال : "فمن كسرها نوى بها الابتداء ، فجعلها منقطعة مما قبلها . ومن فتحها فهو أيضا على سبيل الجزاء إلا أنه نوى أن يكون فيه تقديم وتأخير . فصار الجزاء وجوابه كالكلمة الواحدة ، ومعناه – والله أعلم– : استشهدوا امرأتين مكان الرجل كيما تذكر الذاكرة الناسية إن نسيت ، فلما تقدم الجزاء اتصل بما قبله ، وصار جوابه مردودًا عليه"[6] .

إذ قد يفهم من قوله : "ومن فتحها فهو أيضا على سبيل الجزاء ، إلا أنه نوى أن يكون فيه تقديم وتأخير" أن (أن) شرطية مثل (إن). وقد شرح المحقق ذلك بقوله: "وذلك أن الفتح على تقدير (لأن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى) ، والأصل فى هذا : لأن تذكر إحداهما الأخرى أن تضل" [7].

فهى بفتح الهمزة مصدرية مجرورة بحرف تعليل محذوف، وإن فهم من السياق معنى الشرط.

---

(١) قرأ الجمهور بالكسر أما الفتح فلعيسى بن عمر. البحر/٥:٢٢.

(٢) لم أعثر على الكسر فيما بين يدى من مراجع.

(٣) الكسر قراءة ابن مسعود كما فى المختصر/١٤٤.

(٤) معانى القرآن/١:٣٠٠.

(٥) انظر معانى القرآن/٣:٢٧، ٢٨.

(٦) معانى القرآن/١:١٨٤.

(٧) السابق/١:١٨٤ هامش رقم ٣.

وقد فطن إلى شيء من هذا القبيل الشيخ محمد الأمير حين قال : "قرأ غير حمزة بالفتح ونصب (تذكر) مخففا ومشددا . فأورد أن عطف المنصوب يقتضى أنها ناصبة لاشرطية كما قال المصنف . وأجيب بأن النصب بأن مضمرة بعد الفاء فى حيز الشرط، لشبهه بالنفى فى عدم التحقق ، كما أن حمزة رفع على إضمار المبتدأ على حد ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ (المائدة :٩٥) على أن المصنف لم يدع أنها شرطية جازمة" (١).

ونخرج من هذا النص بأمرين مهمين :

أولهما : أن هناك - على الأقل - شكًا فى كون (أن) المفتوحة شرطية، بدليل العطف عليها بالنصب ، وعطف المنصوب يقتضى كونها ناصبة لا شرطية.

ثانيهما :القول بأن المصنف - وهو ابن هشام المناصر للكوفيين فى هذه القضية - لم يدع أن المفتوحة شرطية جازمة يعنى أن الشرط مفهوم من السياق وإن أدت (أن) وظيفة النصب .

أما تخريجه نصب (تذكر) على إضمار (أن) بعد الفاء فتكلف يَغْنَى عنه الأسلوب ، واستشهاده برفع حمزة (فتذكر) لا يستقيم له ، إذ إن حمزة قرأ بكسر (إن) ورفع (تذكر) ، فالمشابهة تامة بين قراءته هذه وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ (المائدة :٩٥) .

وهذا يعنى - حسبما قلت سابقا - أن كلا من وجهى الفتح والكسر يتجه فى إعرابه اتجاها غير الذى يتجه إليه الآخر ، مما يرجح ماذهب إليه البصريون من أن (أن) لا تأتى شرطية .

٢- ورود جواب الشرط مضارعًا مرفوعًا حين يكون الشرط مضارعًا مجزومًا :

جمهور النحاة على أنه إذا كان الشرط مضارعا مجزوما والجواب مضارعا وجب جزم الجواب . ويعدون رفعه ضعيفًا كما فى قول الشاعر :

---

(١) حاشية الأمير على المغنى/١:٣٤.

يا أقــرع بن حــابس يا أقــرعُ إنك إن يصـرع أخـوك تصـرعُ

وقول أبى ذؤيب :

فقلت تحمل فوق طوقك إنها مطبقـة من يأتها لا يضيرُها

برفع كل من (تصرع) و (تضيرها).

ويدخلون تحت هذا الحكم قـراءة طلحـة بن سليـمـان « أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ » (النساء :٧٨) برفع (يدرككم)[١]. ووجه ضعف الرفع - فى نظرهم - أن الأداة عـملت فى فعل الشرط فكان القياس عـملها فى الجـواب[٢] . وتخـريج مثل هذه الشواهد عند سيبويه على نية التقديم والتأخير أو إضمار الفاء[٣] ، "والأول عنده أولى إن تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع المذكور كقوله : «إنك إن يصرع أخوك تصرع» . والمبرد يقطع بتقدير الفاء فيهما ، لأن ما يحل محلا يمكن أن يكون له لا ينوى به غيره . وهذان التخريجان ضعيفان ، لأن التقديم والتأخير يحوج إلى جواب، ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله ، خلاف الأصل وخلاف فرض المسألة ، لأن الفرض أنه الجواب ، وإضمار الفاء مع غير القول خاص بالضرورة[٤] .

وليس الحكم على ماسبق بالضعف مقبولا - عندى - إذ يكفى البيتان ليناصرا قراءة طلحة فى دلالتها على إمكانية ورود جواب الشرط مضارعا مرفوعا مع كون فعل الشرط مضارعا مجزوما ، ولا بأس بعد ذلك من الحكم على مثل هذا الاستعمال اللغوى بالقلة ، بدلا من اللجوء إلى التأويل ، كما فعل جمهور النحاة .

٣ - ورود جواب الشرط ماضيا وفعل الشرط مضارع مجزوم:

يذهب جمهور النحاة إلى أن ورود جواب الشرط ماضيا مع كون فعل الشرط مضارعا مجزوما خاص بالضرورة الشعرية . ويرى بعض النحاة من أمثال الفراء

---

(١) انظر المختصر/٢٧.

(٢) انظر : شرح ابن عقيل/٣٩٣ وشرح التصريح/٢ : ٢٥٠ ومدرسة البصرة٥٢٠.

(٣) انظر الكتاب/١ :٤٣٨.

(٤) شرح التصريح/٢ :٢٥٠.

والمبرد وابن مالك جواز ذلك فى اختيار الكلام[1] ، معتمدين فى هذا المذهب على قوله ﷺ : «من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه» وقوله تعالى : ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ (الشعراء ٤) حيث عطف (ظل) وهو ماض على الجواب ، فيكون جوابًا لأن تابع الجواب جواب[2] .

والشواهد الواردة تقف فى جانب المجوزين ، فإلى جانب ماسبق هناك من القراءات قوله تعالى : « وإن تُصبْهم سيئةٌ تَطيَّروا بموسى ومن معه» (الأعراف ١٣٧) بالتاء وتخفيف الطاء من (تَطَيَّرُوا) على أنه فعل ماض فى قراءة عيسى بن عمر وطلحة بن مصرف[3] ، وهى صريحة فى الدلالة على هذا المذهب .

ومن النثر قول عائشة رضي الله عنها : «إن أبا بكر رجل أسيف وإنه متى يقم مقامك رق» . وهناك من الشعر قول الشاعر :

من يكدنى بسىء كنت منه ... كالشجا بين حلقه والوريد

وقول الآخر :

إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ... ملأتمُ أنفس الأعداء إرهابا

وقول الثالث :

إن يسمعوا سُبّةً طاروا بها فرحا ... منى وما سمعوا من صالح دفنوا[4]

وهذه النصوص كافية جدا لإجازة مثل هذا الأسلوب ، وهى رد على الذاهبين إلى أن ذلك خاص بالضرورة الشعرية[5] .

---

(١) انظر معانى القرآن/ ٢٧٦:٢ والمقتضب/٥٩:٢ وشرح ابن عقيل/٣٩٢.
(٢) انظر : شرح التصريح/٢٤٩:٢.
(٣) انظر المختصر/٤٥.
(٤) انظر الأشمونى وحاشية الصبان/١٢:٤.
(٥) انظر الشواهد القرآنية فى كتاب سيبويه/٢٥٤-٢٥٦.

(ز) الموصـــولات:

١ - حذف العائد المرفوع:

يشترط لحذف العائد المرفوع أن يكون مبتدأ غير منسوخ ، وأن يكون خبره مفردا . ويضاف شرط ثالث - عند البصريين - مع غير (أى) من الموصولات ، وهو: طول الصلة ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ﴾ (الزخرف ٨٤) ، فإله خبر مبتدأ محذوف تقديره : (هو إله) ، وذلك المبتدأ هو العائد، وخبره مفرد وهو (إله) ، و (فى السماء) متعلق بإله ، لأنه بمعنى (معبود) ، أى : هو إله فى السماء ، أى : معبود فيها[١] . فإذا لم تطل الصلة مع غير (أى) - فالبصريون لا يرتضون الحذف ، على حين يجعله الكوفيون قياسا ، مستشهدين بقراءة ابن أبى عبلة والضحاك ورؤبة بن العجاج ومالك بن دينار وابن السماك «مثلاً ما بعوضةٌ» (البقرة ٢٦) برفع (بعوضة)[٢] ، وبقراءة يحيى بن يعمر وابن أبى إسحاق : «تماماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ» (الأنعام ١٥٤) برفع (أحسن)[٣]. وقول الشاعر :

لا تَنْوِلاَ الذى خيرٌ فما شقيَتْ ... إلا نفوسُ الأُولى للشر ناوونا

وقول الآخر :

من يُعْنَ بالحمد لم ينطق بما سفهُ ... ولم يحد عن سبيل المجد والكرم[٤]

والشواهد دونما شك فى جانب الكوفيين . وليس على ابن مالك بأس فى عده ذلك قليلا بالقياس إلى وروده فى الأساليب وذلك حين قال : وإن لم يستطل فالحذف نزر ، لأن الحكم بالقلة على استعمال لغوى بالنظر إلى ماورد منه فى الأساليب ليس عيبا بحال من الأحوال .

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل/٦٠ وشرح التصريح/١:١٤٣.

(٢) انظر المختصر/٤ حيث نسبها إلى رؤبة وانظر : البحر/١:١٢٣.

(٣) انظر الإتحاف/١٣٢ حيث نسبها إلى الحسن والأعمش.

(٤) انظر الكتاب : ١:٣٩٨، ٣٩٩ ومعانى القرآن للفراء/١:٢٢، ٣٦٥ وإعراب القرآن المنسوب للزجاج/ ٣:١٢٧ والأشمونى/١:١٣٩، والمغنى/٢:١١ وشرح الكافية/٢:٤٣ وشرح التصريح/١: ١٤٤.

٢ - إعراب (أى) الموصولة:

يتفق النحاة على أن (أى) الموصولة معربة إذا ذكر عائد الصلة أما إذا حذف العائد فيذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أنها معربة أيضا ، معتمدين على قراءة هارون ومعاذ الهراء وطلحة بن مصرف : « ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا » (مريم ٦٩) بنصب (أيهم)[١] مؤتنسين بقول أبى عمر الجرمى : «خرجت من الخندق - يعنى خندق البصرة - حتى صرت إلى مكة ، لم أسمع أحدا يقول : «اضربْ أيُّهُمْ أفضلُ» «أى كلهم ينصبون» . وقال الزجاج : ما تبين لى أن سيبويه غلط إلا فى موضعين هذا أحدهما ، فإنه يسلم بإعرابها إذا أفردت ، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت[٢] .

أما البصريون فذهبوا إلى بنائها حينئذ على الضم مستشهدين بقراءة الجمهور بضم أيهم. ويذهب الخليل من البصريين مذهبا أرى أن الكوفيين تابعوه فيه فقد سئل عن قولهم (اضرب أيُّهم أفضل) فقال: القياس النصب، وحكم بالجودة على القراءة التى استشهد بها الكوفيون ، وخرج رفع (أى) فى (لأضربن أيُّهم أفضل) على أن (أيهم) مرفوع بالابتداء ، و(أفضل) خبره ، ويجعل (أيهم) استفهاما ، ويحمله على الحكاية بعد قول مقدر ، والتقدير عنده : لأضربن الذى يقال له : أيهم أفضل ، وشبهه بقوله :

ولقد أبيت من الفتاة بمنزل فأبيت لا حرجٌ ولا محروم

أى : فأبيت لا يقال لى هذا حرج ولا محروم .

وكذلك فعل يونس ، إذ ذهب إلى أن (أيهم) مرفوع بالابتداء ، و(أفضل) خبره ، ويجعل (أيهم) استفهاما ، ويعلق (لأضربن) عن العمل ، فينزله منزلة أفعال القلوب[٣].

---

(١) انظر المختصر/٨٦.

(٢) انظر : المغنى/١:٧٢ وشرح التصريح/١:١٣٦.

(٣) انظر الكتاب/١:٣٩٧، ٣٩٨.

وقد التمس كل فريق تخريجات لدليل الفريق الآخر يغلب على أكثرها التكلف والاعتساف والجدل العقلى [1] والأولى الاعتراف بالروايتين ، على أن يكون البناء على الضم هو المشهور ، ويكون إعرابها فى مثل هذه الحالة لغة لبعض العرب ، كما قال ذلك البصريون فى ردهم على الكوفيين .

(ح) بـــاب الإضـــافة :

١ - جواز حذف نون الوقاية من (لدن) عند إضافتها لياء المتكلم :

الغالب عند إضافة (لدن) إلى ياء المتكلم أن تلحقها نون الوقاية لأنها ساكنة الآخر ، محافظة على السكون. ولا يجوز حذف هذه النون عند سيبويه والزجاج إلا للضرورة الشعرية. ويرى غيرهما أن الثبوت راجح ، وليس الحذف للضرورة ، مستشهدين بقوله تعالى : « قَدْ بَلَغْتَ مِن لَدُنِّي عُذْرًا » (الكهف :٧٦) بتخفيف النون فى قراءة نافع وأبى بكر[2] وبناء على هذه القاعدة قال ابن مالك :

وفـــى لَـــدُنِّـــى لَـــدُنِـــى قَـــلَّ وفـــى قدنى وقطنى الحذف أيضا قد يفى[3]

٢ - حـــذف التاء للإضافة :

ذهب الفراء إلى جواز حذف التاء من المؤنث للإضافة ، وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ﴾ (النور :٣٧) على أن الأصل (وإقامة الصلاة) . وكذلك فعل فى قوله تعالى : ﴿ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾ (الروم :٣) . قال الفراء : "إنما استجيز سقوط الهاء من قوله : ﴿ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ﴾ (النور:٣٧) ، لإضافتهم إياه ، وقالوا: الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد. فلذلك أسقطوها فى الإضافة . وقال الشاعر :

إن الخليط أجدوا البين فانجردوا وأخلفوك عِدَ الأمر الذى وعدوا

---

(١) انظر الإنصاف/٤١٩-٤٢٤.

(٢) انظر شرح الكافية/٢:٢٢ وشرح التصريح/١:١٢٢ والتيسير/١٥٤.

(٣) انظر شرح ابن عقيل/٤٢.

يريد : عدة الأمر ، فاستجاز إسقاط الهاء حين أضافها [1] "وقوله ﴿مِن بَعْدِ غَلَبِهِمْ﴾ (الروم:٣) كلام العرب : غلبته غلبة ، فإذا أضافوا أسقطوا الهاء ، كما أسقطوها فى قوله : ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ (النور:٣٧) والكلام : إقامة الصلاة" [2] . ويؤازر ماسبق قراءة زر بن حبيش : « وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عِدَّهُ » (التوبة :٤٦) أراد : عدته فحذف التاء للإضافة [3].

٣ - الفصل بين المضاف والمضاف إليه :

ذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى النثر فى ثلاث مسائل :

أولا : أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله والفاصل مفعوله ، كقراءة ابن عامر : « وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ » (الأنعام:١٣٧) ببناء (زين) للمجهول ، ورفع (قتل) مضافا إلى (شركائهم) ونصب (أولادهم) فاصلا بين المضاف والمضاف إليه ، وقد يكون الفاصل الظرف مثل قولهم : تركُ يوما نفسك وهواها سعيٌ لها فى رداها .

ثانيا : أن يكون المضاف وصفا والمضاف إليه مفعوله الأول ، والفاصل مفعوله الثانى . كقراء بعضهم « فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلَهُ» (إبراهيم:٤٧) بإضافة (مخلف) إلى (رسله) ونصب (وعده) ، والأصل : « فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ رُسُلَهُ وَعْدَهُ». وقد يكون الفاصل جارا ومجرورًا مثل قوله الرسول ﷺ : "هل أنتم تاركو لى صاحبى" .

ثالثا : أن يكون الفاصل قسما مثل قولهم : هذا غلامُ والله زيدٍ [4].

---

(١) معانى القرآن/٢ :٢٥٤.
(٢) السابق/٣١٩.
(٣) انظر : الأشباه والنظائر/٣ :١٠٢، ١٠٣ والأشمونى/٢ :١٧٩ والمختصر/٥٣.
(٤) انظر : الأشمونى/٢ :٢٠٧، ٢٠٨ وشرح التصريح/٢ :٥٧، ٥٨.

وذهب البصريون إلى عدم جواز ماسبق إلا فى الشعر خاصة ؛ "لأن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة جزئه ، لأنه واقع موقع تنوينه. فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه" (١) والنصوص فى جانب الكوفيين . ولذا لم يعتمد البصريون القراءتين المستشهد بهما فرموهما باللحن ، ووصموا القارئ بالوهم ، وقد سبق لنا عرض ذلك مفصلا فى الفصل الثاني ، وإن كنا نكرر القول هنا بأن الفراء من الكوفيين كان أسبق النحاة إلى طعن هاتين القراءتين ، ويحمل وحده وزر بداية الحملة عليهما ، فهو الذى قال : "وليس قول من قال : « مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلَه » ولا « زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ » بشئ ... ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله :

فزججتها متمكنا زجَّ القلوصَ أبى مزاده

قال الفراء : باطل . والصواب : زجَّ القلوصِ أبو مزاده(٢) .

٤ - الحكم الإعرابى لأسماء الزمان المبهمة المحمولة على إذ وإذا :

الظروف المبهمة المحمولة على إذ وإذا يجوز فيها البناء والإعراب - عند جمهور النحاة - إذا أضيفت إلى جملة فعلية فعلها مبنى ، سواء أكان البناء أصيلا أم عارضا ، مع ترجيح البناء ، مثل قول النابغة الذبيانى :

على حينَ عاتبتُ المشيب على الصبا وقلتُ ألمـا أَصْحُ والشيبُ وازع؟

يروى (على حينِ) بالخفض على الإعراب ، و(على حينَ) بالفتح على البناء ، وهو الأرجح ، لكونه مضافا إلى مبنى أصالة وهو (عاتبت)، وفى قول الشاعر :

لأجتذبَنْ منهنّ قلبى تَحَلُّما على حينَ يستَصْبِينَ كلَّ حليم

يجوز فى (حين) الوجهان السابقان ، لكونه مضافا إلى مبنى بناء عارضا .

---

(١) شرح التصريح/٢:٥٧.

(٢) معانى القرآن/٢:٨١، ٨٢ وانظر جـ١ : ٣٥٧، ٣٥٨.

أما إذا أضيفت إلى جملة فعلية فعلها معرب ، أو جملة اسمية ، فالكوفيون والأخفش والسيرافى والفارسى يجوزون فيها البناء والإعراب مع ترجيح الإعراب ، وقد استدلوا على جواز البناء بقراءة نافع « هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ » (المائدة:١١٩) ببناء (يوم) على الفتح [١] ، لأن الإشارة إلى اليوم كما فى قراءة الرفع ، فلا يكون ظرفا . والتوفيق بين القراءتين أليق [٢].

أما جمهور البصريين فيوجبون الإعراب ، ووجهوا قراءة نافع على أن (هذا) مقول (قال) وانتصاب (يوم) على الظرف للقول ، والإشارة بهذا إلى القصص الذى تقدم ذكره فى قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾ إلى قوله ﴿ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ (المائدة:١١٦-١١٧-١١٨) فالمعنى : قال الله هذا الكلام فى يوم ينفع الصادقين صدقهم ، وحقيقته : يقول الله ، وكذلك معنى : إذ قال الله : إذ يقول الله[٣] وقد اعترض على جمهور البصريين بما روى من فتح (حين) على البناء وكسرها على الإعراب فى البيتين التاليين :

تذكَّرَ ما تذكَّرَ من سليمى ... على حينَ التواصلُ غير دانى

ألم تعلمى ياعمرك الله أننى ... كريم على حينَ الكرامُ قليل[٤]

والنصوص - دونما شك - فى جانب الكوفيين ، ولذا ذهب كثير من البصريين مذهبهم ، ومن ثم قال ابن مالك :

وقبل فعل معربٍ أو مبتدا ... أعربْ ومن بنى فلن يفندا

---

(١) انظر التيسير/١٠١.

(٢) انظر معانى القرآن للفراء/١:٣٢٦ ٣٢٧ وشرح الكتاب للسيرافى/١:٢٤٦ وشرح التصريح/٢: ٤٢.

(٣) أمالى ابن الشجرى/١:٤٤، ٤٥.

(٤) انظر : الأشمونى/٢:١٩٤.

أى أن البناء والإعراب جائزان ، وإن كان البناء مرجوحًا ، ومن ثم لا يغلط الناطق به [1].

٥ - قطع (كل) عن الإضافة لفظا :

حين تقع (كل) مؤكدة يجب أن تضاف إلى ضمير عائد إلى المؤكَّد نحو قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ ﴾ (ص:٧٣) . وقد يخلفه الظاهر مثل قول الشاعر :

كم قد ذكرتك لو أُجْزى بذكركمُ ... يا أشبهَ الناسِ كُلَّ الناس بالقمر [2]

وقد أجاز الفراء والزمخشرى أن تقع (كل) توكيدا مع قطعها عن الإضافة لفظا ، تمسكا بقراءة من قرأ قوله تعالى « إِنَّا كُلاًّ فِيهَا » (غافر :٤٨)[3]. وقال الفراء : "وقوله ﴿ إِنَّا كُلٌّ فِيهَا ﴾ رفعت (كل) بفيها، ولم تجعله نعتا لإنا ، ولو نصبته على ذلك ، وجعلت خبر إنا : (فيها) ، ومثله : « قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ » (آل عمران:١٥٤) ترفع (كله لله) وتنصبها على هذا التفسير»[4].

وقد اختلف المانعون فى تخريج الآية السابقة ، فمنهم من اعتبر (كلا) حالا من الضمير فى (فيها) ، وعورض بأن ذلك يستلزم أمرين : تقديم الحال على عاملها الظرفى ، وقطع كل عن الإضافة لفظا ومعنى لتصبح نكرة فيصح كونها حالا . وكلا الأمرين ضعيف . ومن ثم خرجوا (كلا) على أنها بدل من اسم (إن) ، وجاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل ، لأنه مفيد للإحاطة[5].

ولست أجد غضاضة فى قبول ماذهب إليه الفراء والزمخشرى ، لأن المعنى- على قدر فهمى - غير مختل ، فضلا عن أنهما يقولان بقطع (كل) عن الإضافة

---

(١) انظر شرح ابن عقيل/٢٧٦.

(٢) انظر الأشمونى/٣:٥٧ وحاشية يس على شرح التصريح/٢:١٢٢.

(٣) قرأ بها ابن السميفع وعيسى بن عمر كما فى البحر/٧:٤٦٩.

(٤) معانى القرآن/٣:١٠ وانظر الكشاف/٤:١٧١ ط: ١ القاهرة ١٩٤٦م وأبو عمرو من السبعة يقرأ برفع (كله) والباقون بنصبها التيسير/٩١.

(٥) انظر :المغنى/١:١٦٥، وشرح التصريح/٢:١٢٣.

لفظا ، والضمير منوى ، فإعرابها توكيدا على مذهبهما أولى مما ذهب إليه المخالفون .

(ط) باب العطف :

١ - العطف على الضمير المجرور :

يرفض البصريون العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار فى اختيار الكلام ، ويجوزون ذلك فى ضرورة الشعر مثل قول الشاعر :

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا فاذهب فمابك والأيام من عجب (١)

أما الكوفيون ويونس والأخفش من البصريين فيجوزون (٢) ذلك ، مستشهدين بقراءة حمزة : « وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ » (النساء :١) بجر (الأرحام) : وقوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ (النساء:١٢٧): فـ(ما) فى محل جر ، لأنها عطف على الضمير المخفوض فى (فيهن) ، وقوله تعالى: ﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ ﴾ (النساء :١٦٢) ، فالمقيمين فى موضع خفض بالعطف على الكاف فى (إليك) ، والتقدير فيه : يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة ، يعنى من الأنبياء عليهم السلام ، ويجوز أيضا أن يكون عطفا على الكاف فى (قبلك) والتقدير فيه : ومن قبل المقيمين الصلاة، يعنى من أمتك . وقال تعالى : ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (البقرة :٢١٧) فعطف (المسجد الحرام) على الهاء فى (به). وقال تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾ (الحجر:٢٠) فـ(من)

---

(١) انظر : الكتاب/١:٣٩١، ٣٩٢ ومجاز القرآن/١:١١٣.

(٢) انظر همع الهوامع/٢:١٣٩، مع ملاحظة أن ماورد عن الأخفش في معانى القرآن/١:٢٢٤ نصه: "وقال بعضهم (والأرحامِ) ، جر، والأول أحسن؛ لأنك لاتجرى الظاهر المجرور على المضمر المجرور".

فى موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض فى (لكم) . فدل كل ما سبق على جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار.

وقد فند ابن الأنبارى بلسان البصريين كل أدلة الكوفيين ، منتصرا فى النهاية لقولهم بعدم جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار[١]، بل بالغ الرضى فقال : "والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لأنه كوفى ، ولا نسلم تواتر القراءات السبع"[٢] .

ويهمنا هنا أن نعيد ماسبق أن بيناه عند الحديث عن موقف الفراء من القراءات ، من أنه يستقبح العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار فى النثر، ويجوزه فى الشعر ، وإن كان قد خرج عليه بعض الآيات القرآنية [٣]. كما يجدر أن ننبه إلى أن كل الآيات التى اتخذها الكوفيون حجة لتأييد ماذهبوا إليه ليست متعينة للعطف على الضمير المجرور ، وإنما كان ذلك أحد الأوجه التى ذهب إليها النحاة فى توجيه هذه الآيات . حتى إن ابن جنى حين أراد الانتصار لقراءة حمزة لم يجد مفرا من الاعتراف بالقاعدة التى انتصر لها البصريون ، ومن ثم خرج القراءة على حذف الباء من (الأرحام) ، لتقدم ذكرها. فالجر بالباء المحذوفة ، لا بالعطف على الضمير المجرور[٤].

ولسنا بهذا ندفع ماذهب إليه الكوفيون ، ولكنا نقرر واقعا نحسه فى أدلة الفريقين . وليس هناك من بأس فى الاعتراف بما رآه الكوفيون ويونس والأخفش فى غير (معانى القرآن) ، وإن كان "الكثير فى القرآن هو إعادة الخافض سواء كان حرفا ، كقوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ﴾ (الأنعام :٦٤) ﴿ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ ﴾ (الكهف:٥) أو اسما كقوله تعالى : ﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ ﴾

---

(١) انظر الإنصاف/٢٧٢-٢٧٩ مسألة (٦٥).

(٢) شرح الكافية/ ١:٣٢٠.

(٣) انظر معانى القرآن/ ١:٢٥٢، ٢٥٣، ٢٩٠، جـ٢:٨٦.

(٤) انظر الخصائص/ ١:٢٨٥، ٢٨٦.

(البقرة:١٣٣) ﴿ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ﴾ (الكهف :٧٨) ﴿ فَافْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴾ (المائدة :٢٥) ﴿ فَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾(يونس:٢٩)» [١] .

٢ - العطف على معمولى عاملين :

ذهب بعض النحاة من أمثال سيبويه والمبرد وابن السراج وابن خالويه إلى منع العطف على معمولى عاملين ، وجعلوه خطأ فى القياس غير مسموع عن العرب، ومن ثم لجأ بعضهم إلى تخطئة ماورد من أساليب فصيحة دلت بظاهرها على جواز العطف على معمولى عاملين . ومال آخرون إلى تخريجها بما يتواءم مع قاعدتهم التى ارتضوها [٢] . واتجه آخرون من أمثال الكسائى والفراء والأخفش والزجاج وأبى جعفر النحاس إلى جواز ذلك إذا كان أحد العاملين جارا [٣]، مستدلين بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ * وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ * وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ (الجاثية :٣ ، ٤ ، ٥) ، إذ اتفق القراء على نصب (آيات) الأولى ، لأنها اسم (إن) ، أما الثانية والثالثة فقرأهما بالنصب حمزة والكسائى ويعقوب ، على حين قرأهما الباقون بالرفع [٤].

وقد استدلوا على المسألة بالآية الثالثة ، إذ عطف (اختلاف) بالجر على (السموات) و(آيات) بالنصب على (آيات) الأولى ، فعطف على معمولى عاملين . وكذلك الأمر - عند بعض النحاة - فى قراءة الرفع ، لكن (آيات) ستكون حينئذ معطوفة على محل إن واسمها .

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم/٣:٥٤٧.
(٢) انظر الكتاب ١:٣١-٣٣ والمقتضب/٤:١٩٥ والأصول/٢:٧٤-٧٦ وحجة ابن خالويه/٢٩٨.
(٣) انظر معانى القرآن للفراء/٣:٤٥ وإعراب القرآن للنحاس/١٠٨٤ والمغنى/٢:١٠١.
(٤) انظر التيسير/١٩٨ والإتحاف/٢٤٠.

وقد ذهب الأعلم الشنتمرى مذهب المجوزين إذا تعادلت الجملتان ترتيبا وولى المخفوضُ العاطفَ فقال : "إن العرب تجيز : فى الدار زيد ، والحجرة عمرٌو ، وإنّ في الدار زيدًا والحجرةِ عمرًا ، وليس بقائم زيدٌ ولا خارج عمرٌو ، والفرق بين الكلامين أنك إذا قلت : فى الدار زيد والحجرةِ عمرٌو جرى آخر الكلام وأوله على سواء من تقديم الخبرين على المخبر عنهما ، واحتمل الكلام الحذف من الثانى ، لدلالة الأول على المحذوف ، ولاتصال المحذوف بحرف العطف القائم مقامه فى الاتصال بالمجرور ، فلم يبق فى الكلام إزالة شئ عن موضعه لوقوع الرتبة فيه وحصولها . فإذا قلت : زيدٌ فى الدار والحجرةِ عمرٌو لم يجز ، لأن خبر الأول وقع مؤخرا، فيجب فى خبر الآخر أن يقدر مؤخرا طلبا للاستواء . وأنت إذا أخرته فقلت: زيدٌ فى الدار وعمرٌو الحجرة بطل ؛ لحذف حرف الجر مع التفريق بين المجرور وحرف العطف ، وكل مالم يجز حذفه فى التأخر لم يجز مع التقدم"(١). وقد استدل الأعلم بالآية السابقة لإبطال مذهب سيبويه ، وأوصى بعدم الالتفات إلى ما تأوله النحويون فيها (٢) ، مضيفا إلى ذلك قوله تعالى : ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ (يونس :٢٦ ، ٢٧) والتقدير : للذين أحسنوا الحسنى ، وللذين أساءوا جزاء بالسيئة ، فحذف من الثانى حرف الجر ، لذكره فى الأول والآية بهذا التقدير - فى نظر الأعلم - نص فى القضية ، وشاهد قاطع على جواز العطف على معمولى عاملين (٣).

وإذا كانت العلة الأساسية التى يسوقها المانعون هى أن حرف العطف ضعيف، ومن ثم لا يجوز أن يكون بمنزلة عاملين (٤)، فإن السماع الصحيح وظاهر

---

(١) تحصيل عين الذهب/١:٣٢.

(٢) انظر بعض التأويلات فى البحر/٥:١٤٧، ١٤٨ والمغنى/٢:١٠١.

(٣) تحصيل عين الذهب/١:٣٢، ٣٣.

(٤) شرح الكافية/ ١:٣٢٤.

النصوص شاهد للمجوزين . ولاداعى للالتجاء إلى التأويل والتخريج ، فتبعد النصوص عن ظاهرها التركيبى السامى.

(ى) بـــاب الحـــال :

١ - ورود جملة الماضى حالية دون (قد) :

ذهب الكوفيون - ومعهم الأخفش من البصريين - إلي جواز وقوع جملة الماضى حالا دونما اقتران بقد ، مستشهدين لذلك بقوله تعالى : ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (النساء:٩٠) ، فحصرت فعل ماض ، وهو فى موضع الحال ، على تقدير « حَصِرَةً صُدُورُهُمْ » ، ويقوى هذا التقدير - فى رأيهم - قراءة الحسن البصرى ويعقوب الحضرمى والمفضل عن عاصم : « أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ » (١)، ولا تكون (حصرة) فى هذه القراءة إلاحالا ، والتوفيق بين القراءتين أسلم وأجدى ، كما أن القياس يقتضى أن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يقع حالا من المعرفة، وذلك ينطبق على الفعل الماضى.

أما البصريون فذهبوا إلى عدم جواز ذلك إلا إذا اقترن الماضى بقد، أو كان وصفا لمحذوف ، ومن ثم تناولوا دليل الكوفيين بالتوجيه والتخريج (٢) ؛ فالمبرد يوجه الآية السابقة على الدعاء ، كما تقول : لعنوا قطعت أيديهم واعتبر القراءة الصحيحة هى " « أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ » (٣) . وكذلك فعل ابن السراج ، إذ نقل توجيه المبرد نقلا حرفيا وارتضاه (٤) . أما ابن الأنبارى فلا يرى فى الآية دليلا للكوفيين من عدة وجوه : "الوجه الأول : أن تكون صفة لقوم المجرور فى أول الآية وهو قوله تعالى ﴿إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ﴾ (النساء:٩٠) . والوجه الثانى : أن تكون

---

(١) انظر المختصر/٢٧، ٢٨ والإتحاف/١١٦.

(٢) انظر الإنصاف/١٦٠ مسألة (٣٢) وشرح الكافية/١:٢١٣ والمغنى/ ٢:٧٣، ١٧٠.

(٣) انظر المقتضب/٤:١٢٤، ١٢٥.

(٤) انظر الأصول/١:٣٠٨، ٣٠٩.

صفة لقوم مقدر ويكون التقدير فيه : أو جاءوكم قوما حصرت صدورهم ، والماضى إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالا بالإجماع . والوجه الثالث : أن يكون خبرا بعد خبر ، كأنه قال : أو جاءكم ، ثم أخبر فقال : حصرت صدورهم . والوجه الرابع: أن يكون محمولا على الدعاء لا على الحال ، كأنه قال : ضيقَ الله صدورهم ، كما يقال : جاءنى فلانٌ وسَّعَ الله رزقه ، وأحْسَنَ إلىَّ غَفَرَ اللهُ له ، وسَرَقَ قَطَعَ اللهُ يدَه ، وما أشبه ذلك ، فاللفظ فى ذلك كله لفظ الماضى ومعناه الدعاء ، وهو كثير فى كلامهم" (١) .

ويهمنا أن ننبه إلى أن الفراء من الكوفيين يميل ميل البصريين فى هذه القضية ، إذ يوجهها على إضمار (قد) فيقول : "وقوله ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ يقول : ضاقت صدورهم عن قتالكم أو قتال قومهم . فذلك معنى قوله : (حصرت صدورهم) أى : ضاقت صدورهم . وقد قرأ الحسن (حصِرَةً صدورُهم) . والعرب تقول : أتانى ذهب عقله ، يريدون : قد ذهب عقله" (٢) . وفى موضع قبل ذلك قال : "والحال لا تكون إلا بإضمار (قد) أو بإظهارها . ومثله فى كتاب الله : (أو جاءوكم حصرت صدورهم) يريد - والله أعلم- (جاءوكم قد حصرت صدورهم)(٣).

والحق أن هناك فيضا من الآيات القرآنية وقعت فيها الجملة الفعلية التى فعلها ماضٍ حالا دون أن تقترن بقد(٤) والأخذ بظاهر الأساليب يقتضى اعتبارها قاعدة ، غير أننا ننبه إلى أن الماضى فى كل الآيات القرآنية - ماعدا حصرت صدورهم - قد جاء مقرونا بالواو الحالية ، وانفردت الآية السابقة فى بابها ، ومن ثم دار حولها النقاش ، وكثر الأخذ والرد. لكن ذلك لايعنى بأية حال رفض ما

---

(١) الإنصاف/١٦٢.

(٢) معانى القرآن/١:١٨٢.

(٣) السابق/١:٢٤.

(٤) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم/٣:٥٩٤-٦٠٠ حيث أورد ستا وأربعين آية لوقوع جملة الماضى حالا دون قد.

أشارت إليه ، خاصة إذا كانت قراءة الحسن ويعقوب تؤيدها . والتوفيق بين القراءتين أولى من اللجوء إلى التخريج ، والتماس التوجيه لما هو بين واضح.

٢- تقدم الحال على عاملها إذا كان جارا ومجرورا :

ذهب الفراء والأخفش - وتبعهما ابن مالك - إلى جواز تقدم الحال على عاملها المعنوى إذا كان جارا ومجرورا استشهادا بقوله تعالى : « وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا » (الأنعام:١٣٩) فى قراءة الزهرى بنصب (خالصة) ، وقرأها سعيد بن جبير (خالصًا) بالنصب أيضا دون تاء[١].

وبقوله تعالى : « وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ » (الزمر :٦٧) بنصب (مطويات) فى قراءة عيسى بن عمر[٢] وقد جعل الأخفش ذلك قياسا[٣] ، على حين جعل الفراء النصب فى الآية الثانية على الحال أجود، فقال : "وقوله ﴿ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ (الزمر :٦٧) ترفع السموات بمطويات ، إذا رفعت المطويات. ومن قال (مطوياتٍ) رفع السموات بالباء التى فى يمينه ، كأنه قال : والسموات فى يمينه . وينصب المطويات على الحال أو على القطع. والحال أجود"[٤].

وإلى المذهب السابق مال ابن مالك ، وإن جعله قليلا ، فقال فى ألفيته :

وعاملٌ ضمن معنى الفعل لا ... حروفه ، مؤخرا لن يعملا

كـ"تلك، ليت وكأن" لكن ندر ... نحو : سعيد مستقرا فى هجر

أما جمهور النحاة فذهبوا إلى أنه لايجوز تقديم الحال على عاملها المعنوى ، وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه، كأسماء الإشارة وحروف التمنى والتشبيه

---

(١) المختصر/٤١.

(٢) السابق/١٣١.

(٣) انظر : شرح ابن عقيل/٢٤٨.

(٤) معانى القرآن/٢:٤٢٥ وانظر جـ١:٣٥٨.

والظرف والجار والمجرور ، وخرجوا القراءتين السابقتين على أن (خالصة) فى الآية الأولى معمول لصلة (ما) وهى (فى بطون) فهى معمولة للجار والمجرور قبلها على أنها حال من الضمير الذى فى الصلة. أما (مطويات) فجعلوها معمولا لـ(قبضته) على أنها حال من الضمير المستتر فيها ، إذ الآية ﴿ والأرض جميعًا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه ﴾، إلى غير ذلك من التخريجات التي تخرج بالآيتين عن ظاهرهما التركيبى العالى ، وتفقدهما روعة الأداء القرآنى ودقته[1].

٣- وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها :

الأصل فى ضمير الفصل عند البصريين، أو ما يسمى بالعماد عند الكوفيين أن يتوسط بين المبتدأ والخبر ، أو ما كان أصله المبتدأ والخبر ، مثل قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ﴾ (البينة :٧) ، ﴿ أَلا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (المجادلة :٢٢) ، ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾ (الزخرف :٧٦) ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾ (المزمل :٢٠) ، ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا ﴾ (الكهف :٣٩) .

غير أن الحسن وزيد بن على وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان السدى قرأوا قوله تعالى : « هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ » (هود :٧٨) بنصب (أطهر) [2] ، فخرجها الكسائي على أسلوب التقريب . بأن تجرى (هؤلاء) مجرى (كان) ، وترتفع (بناتى) بها ، ويكون الاعتماد فى الإخبار على الاسم المنصوب (أطهر) [3] ، على حين خرج الأخفش - فيما روى عنه- هذه القراءة بإجازة وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها[4].

---

(١) انظر : شرح التصريح/١:٣٨٥.
(٢) انظر البحر/٥:٢٤٧.
(٣) شرح الكتاب للسيرافى بهامش الكتاب/١:٣٩٦.
(٤) انظر الإتقان/١:١٩٦ والمغنى/٢:١٠٤.

أما جمهور النحاة ومعهم الأخفش فى (معانى القرآن) فيرفضون وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها ، ومن ثم هاجموا هذه القراءة . وقد سبق التعرض لموقف كل من أبى عمرو بن العلاء وسيبويه والمبرد وثعلب منها [١].

وقد سار ابن جنى فى نفس المسار ، غير أنه خرج القراءة بأن جعل (هن) أحد جزءى الجملة ، وجعله خبرا لبناتى ، وجعل (أطهر) حالا من (هن) أو من (بناتى)، والعامل فيه معنى الإشارة كقولك : هذا زيد هو قائما أو جالسا[٢] .

وإذا كنا قد رفضنا التهجم على هذه القراءة ، ونعينا على النحاة موقفهم منها، فإنا نسجل فى هذا المجال أنها غير كافية للقول بوقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها ؛ لأنها مفردة فى بابها ، فضلا عن أنها ليست نصًافى القضية ، إذ أمكن تخريجها علي أكثر من وجه إعرابى غير ما هوجمت من أجله [٣]، ومن ثم لا تنهض دليلا على قاعدة تخالف ما جاءت به أفصح الأساليب .

(ك) جواز رفع المستثنى فى الأسلوب التام الموجب :

الأصل فى الاستثناء التام الموجب أن ينتصب المستثنى مثل قولنا : نجح الطلابُ إلا المهملَ . غير أنه وردت قراءات قرآنية برفع المستثنى فى الأسلوب التام الموجب . ومن ذلك :

قوله تعالى : « فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسُ » (البقرة :٣٤) برفع (إبليس) فى قراءة جناح ابن حبيش[٤].

---

(١) انظر الكتاب/١ :٣٩٧ والمقتضب/٤ :١٠٥ ومجالس ثعلب١/٥٣، ٢ :٣٥٩، ٣٦٠، ومعانى القرآن للأخفش/٢ :٣٥٦، ٣٥٧.

(٢) انظر المحتسب/١ :٣٢٥، ٣٢٦ وإعراب القرآن المنسوب للزجاج/ ٢ :٥٤٤.

(٣) انظر : البحر/٥ : ٢٤٧. والمغنى/٢ :١٠٤.

(٤) المختصر/٤.

قوله تعالى : « ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنكُمْ » (البقرة :٨٣) برفع (قليل) فى قراءة ابن مسعود (١).

قوله تعالى : « فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ » (البقرة:٢٤٩) برفع (قليل) فى قراءة أبى والأعمش(٢).

قوله تعالى : « فَلَوْلا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الأَرْضِ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ » (هود:١١٦) برفع (قليل) فى قراءة زيد بن على(٣).

قوله تعالى : « فَلَوْلا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ » (يونس:٩٨) برفع (قوم) فى رواية عن الجرمى والكسائى(٤).

وقد مال بعض النحاة بناء على ذلك إلى القول بجواز رفع المستثنى فى الأسلوب التام الموجب ، وإن كان ذلك مرجوحا ، فالفراء يقول : "وقول ﴿إِلاَّ مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ (المائدة :١) فى موضع نصب بالاستثناء ، ويجوز الرفع ، كما يجوز : قام القوم إلا زيدًا وإلا زيدٌ "(٥) . وكذلك ابن عصفور الذى قال : "فإن كان الكلام الذى قبل إلا موجبا جاز فى الاسم الواقع بعد إلا وجهان : أفصحهما : النصب على الاستثناء ، والآخر : أن تجعله مع إلا تابعا للاسم الذى قبله ، فتقول : قام القوم إلا زيدا بنصبه ورفعه ، وعليه يحمل قراءة من قرأ « فشربوا منه إلا قليل » بالرفع" (٦).

وجمهور النحاة يعتبرون (إلا) حينئذ صفة بمنزلة (غير) . ولما لم يمكن ظهور الإعراب عليها ظهر فيما بعدها على حد قوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ

---

(١) السابق/٧.
(٢) السابق/١٥.
(٣) البحر/٥ :٢٧١، ٢٧٢.
(٤) المختصر/٥٨.
(٥) معانى القرآن/١ :٢٩٨ ، وانظر ص:١٦٦.
(٦) حاشية يس/١ :٣٤٩ ، وانظر المقرب/٨٧ تحقيق يعقوب الغنيم ماجستير بدار العلوم.

لَفَسَدَتَا ﴾ (الأنبياء :٢٢) ، إذ المعنى : لو كَانَ فيهما آلهة غيرُ اللهِ لفسدتا[١]، على حين يؤول بعض النحاة الإثبات بالنفى ، ويعد بعضهم ما بعد (إلا) مبتدأ حذف خبره ، والجملة كلها مستثناة[٢] ، ويرفض آخرون قبول القراءة بالرفع رفضا قاطعا[٣].

وإذا نظرنا إلى الآيات السابقة وجدنا المستثنى فى بعضها قابلا للتخريج على الابتداء الثابت خبره فى الآية ، مثل قوله تعالى :« فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسُ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ »، وقوله سبحانه : « فَلَوْلا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلاَّ قَوْمُ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ » (يونس:٩٨) .

كما أن الآية الثانية ومعها قوله سبحانه : « فَلَوْلا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الأَرْضِ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ » مسبوقتان بأداة تحضيض ، والتحضيض كالأمر والشرط. فبالإمكان أن يقال إن الاستثناء من باب التام غير الموجب ، وهو مما يجوز فيه الرفع على البدلية[٤].

وقد خرج الفراء الآيتين السابقتين على أنهما من الاستثناء المنقطع المسبوق بنفى معنوى، ومن ثم فالنصب فى المستثنى حينئذ راجح والرفع مرجوح ، جاعلا النصب لغة لأهل الحجاز ، والرفع لتميم ، مستشهدا فى هذا المجال بقول الشاعر:

وبلدة ليس بها أنيس ... إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

وقول النابغة :

وقفت فيها أصيلانا أسائلها ... عيّتْ جوابا وما بالربع من أحدِ
إلا أوارىُّ لأيامّا أُبَيّنُها ... والنؤْى كالحوض بالمظلومة الجلد [٥]

(١) انظر الكتاب/١: ٣٧٠، ٣٧١، والبحر/١: ٢٨٧ ، ٢٨٨، وشرح التصريح/١: ٣٤٩.
(٢) انظر المغنى/ ٢: ١٨٩.
(٣) انظر معانى القرآن وإعرابه للزجاج/١: ٣٢٣.
(٤) انظر : شرح الكافية/١: ٢٢٩.
(٥) معانى القرآن/١: ٤٧٩، ٤٨٠، وانظر جـ٢: ٣٠.

أما قوله تعالى : « ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنكُمْ » وقوله سبحانه :« فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ » فنصان دالان على جواز الرفع فى المستثنى التام الموجب ، يؤيدهما قول الرسول ﷺ : "كل أمتى مُعافًى إلا المجاهرون" .

ولا داعى بعد ذلك إلى اللجوء إلى التأويل والتخريج مثلما فعل بعض النحاة. وليس عيبًا أن توجد قاعدة فرعية بجانب القاعدة الأصلية ، إذ تعج قواعد النحو بمثل هذه الفروع ، على الرغم من أن شواهدها قد لا ترقى إلى درجة الوثوق التى تتمتع بها الشواهد السابقة .

(ل) صرف مالا ينصرف فى الاختيار:

يتفق النحاة على أن صرف مالا ينصرف جائز فى ضرورة الشعر نظرا لقيوده الفنية ولغته الخاصة التى تعتمد على العاطفة والوجدان أكثر من اعتمادها على الجانب العقلى والترتيب المنطقى .

أما فى النثر فجمهور النحاة على أن ذلك لا يجوز ، إلا إذا وجدت علة تدعو لذلك ، مثل إرادة التناسب التى ظهرت واضحة فى قوله تعالى : ﴿ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾ (النمل:٢٢) بتنوين (سبأ) مجرورة بالكسرة مناسبة لنبأ [١] . وكذلك قوله تعالى : « إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاَسِلاً وَأَغْلاَلاً وَسَعِيراً » (الإنسان :٤) فى قراءة من نون (سلاسلا) مناسبة لأغلالا [٢] ، ومنه أيضا قوله تعالى: « وَلاَ يَغُوثَ وَيَعُوقَ » (نوح:٢٣) بالتنوين مناسبة لما سبق من قوله ﴿ وَدًّا وَلاَ سُوَاعًا ﴾ [٣] . وكذلك الحديث النبوى : "أنفقْ بلالاً ، ولا تخشَ من ذى العرش إقْلالاً" ، إذ المفروض أن يبنى (بلال) على الضم ، لأنه مفرد علم، لكنه نون رغبة فى التناسب فنصب[٤].

---

(١) قرأ البزى وأبو عمرو (من سبأ) بفتح الهمزة من غير تنوين ممنوعة من الصرف، وقنبل بالإسكان على نية الوقف، والباقون بالخفض مع التنوين ، وكذلك الحال فى الآية ١٥ من سورة سبأ . التيسير /١٦٧.

(٢) قرأ بالتنوين نافع والكسائى وأبو بكر وهشام والباقون بغير تنوين، التيسير/٢١٧.

(٣) هى قراءة المطوعى والأعمش. المختصر/١٦٢،والإتحاف/٢٦٢.

(٤) انظر : الأشباه والنظائر/١:٩ ، وشرح التصريح/٢ : ٢٢٧.

وقد ذهب الأخفش إلى صرف ما لا ينصرف فى الاختيار ، وعليه حمل قوله تعالى : « سلاسلا وأغلالا »، وقوله سبحانه « قَوَارِيرَا » – (الإنسان:١٥ ، ١٦)[١] – وقال هو والكسائى إن صرف مالا ينصرف مطلقا لغة قوم ، إلا أفعل منك[٢].

أما الفراء فسلم بمنع صرف كل ما سبق ، غير أنه فسره تفسيرات أخرى فعن (سبأ) بالتنوين قال : "تركوا إجراءه ؛ لأنه اسم الرجل ، وكذلك فأجره إن كان اسما لجبل .... ولو جعلته اسما للقبيلة إن كان رجلا ، أو جعلته اسما لما حوله إن كان جبلا لم تجره أيضا"[٣] . وعن (يغوثا ويعوقا) قال : "ولو أجريته لكثرة التسمية كان صوابا ، ولو أجريت أيضا كأنه ينوى به النكرة كان أيضاصوابا"[٤]. وفى (سلاسلا وقواريرا) قَبِلَ الصرف ومنعه دونما علة مناسبة أو توجيه مقبول[٥].

وقد ذهب ابن خالويه مذهب الفراء فى توجيه صرف (سبأ)[٦] ، على حين ذهب مذهب الجمهور فى تنوين (سلاسلاً وقواريرا)[٧].

وقد رد جمهور النحاة على الأخفش والكسائى مذهبهما ، إذ إن "قوله (سلاسلا) صرف ليناسب المنصرف الذى يليه ، أى : أغلالا ، فهو كقولهم : هنانى الشىء ومرانى ، والأصل : أمرانى . قوله (قواريرا) يعنى إذا قرئ منونا، لا إذا وقف عليه بالألف ؛ لأن الألف حينئذ كما تحتمل أن تكون بدلا من التنوين ، يحتمل أن تكون للإطلاق كما فى قوله تعالى ﴿ الظُّنُونَا والسَّبِيلاْ والرَّسُولاْ ﴾ (الأحزاب:١٠ ، ٦٧ ، ٦٦) فلا يكون نصا فيما استشهد له من صرف غير المنصرف ، وإنما صرف ليناسب

---

(١) قواريرا قواريرا : نافع والكسائى وأبو بكر بتنوينهما ووقفوا عليهما بالألف، وابن كثير فى الأول بالتنوين ووقف عليها بالألف والثانى بغير تنوين ووقف عليها بلا ألف، والباقون بغير تنوين فيهما. التيسير/٢١٧.

(٢) انظر شرح الكافية/١:٣٨.

(٣) معانى القرآن/٢: ٢٨٩، ٢٩٠ ، وانظر ص:٣٥٨.

(٤) السابق/٣:١٨٩.

(٥) السابق/٣:٢١٤.

(٦) انظر الحجة لابن خالويه/٢٤٥، ٢٦٧.

(٧) السابق/٣٣٠، ٣٣١.

أواخر الآى فى هذه السورة ؛ لأن أواخر الآى كالقوافى يعتبر توافقها وتجانسها ، وكذا كل كلام مسجع"(١).

وإذا كانت كل القراءات السابقة تقف فى جانب القائلين بأن الصرف مراد به التناسب ، وليس جائزا فى النثر على إطلاقه كما ذهب الأخفش ، كما أنه ليس لغة قوم كما قال الأخفش والكسائى ، فإن قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ ﴾ (سبأ:١٥) بصرف (سبأ) - وهو دونما شك اسم قبيلة معروفة كما تفتى بذلك حوادث التاريخ ، فضلا عن عود الضمير عليها جمعا فى (مسكنهم) و (كلوا من رزق ربكم واشكروا له) - يقف فى جانب الأخفش والكسائى . فليس (سبأ) رأس آية ، كما أنه ليس مقترنا بمنون يمكن أن يفهم منه إرادة التناسب من التنوين .

وبذا يمكننا القول بأن صرف الممنوع من الصرف يجوز فى اختيار الكلام لإرادة التناسب مطلقا - كما قال النحاة - وبدون هذا المسوغ كما ذهب الأخفش والكسائى ، وإن كان ذلك قليلا فى الأسلوب العربى الفصيح .

(م) توكيد فعل الاثنين وجماعة النسوة بنون التوكيد الخفيفة :

استشهد سيبويه بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (يونس :٨٩) - فى قراءة الجمهور - على جواز توكيد فعل الاثنين بنون التوكيد الثقيلة ، وقال : "ولم تكن الخفيفة ههنا ، لأنها ساكنة ليست مدغمة ، فلا تثبت مع الألف ، ولا يجوز حذف الألف فيلتبس بالواحد" (٢) . ثم قال بعد ذلك "وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : اضربانّ زيدا واضربنانّ زيدا ، فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير فى كلامها ، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم" (٣).

---

(١) شرح الكافية/١:٣٨، ٣٩، وانظر شرح التصريح/٢:٢٢٧.

(٢) الكتاب/٢: ١٥٤.

(٣) السابق/٢:١٥٧.

وقد تبع سيبويه فى هذا المذهب نحاةُ البصرة فمنعوا توكيد فعل الاثنين وجماعة النسوة بنون التوكيد الخفيفة .

أما يونس بن حبيب والكوفيون فيجيزون ذلك[1] ، محتجين بأن الخفيفة فرع الثقيلة ، فكما تدخل الثقيلة تدخل الخفيفة. أما ما قاله سيبويه من أن ذلك يؤدى إلى التقاء ساكنين ولا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم فمردود بقراءة نافع : « إنَّ صَلاتِي ونُسُكِي ومَحْيَايْ » (الأنعام:١٦٢) بإسكان الياء بعد الألف[2] ، وبقول بعض العرب: "التقت حلقتا البطان" و "له ثلثا المال" بإثبات الألف فى (حلقتا) و (ثلثا).

وشاهد يونس والكوفيين على رأيهم هو قراءة ابن عامر قوله تعالى : « ولَا تَتَّبِعَانْ سَبِيلَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ » بنون التوكيد الخفيفة بعد ألف الاثنين [3]، فدل ذلك على جواز وقوعها بعد الألف ، سواء أكانت ألف الاثنين أم ألفا فارقة بين نون النسوة ونون التوكيد .

وقد تناول البصريون أدلة الكوفيين بالتفنيد فقالوا إن الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة ، وإنما هى أصل قائم بذاته ، بدليل أن الخفيفة يوقف عليها بالألف، كما قال الشاعر :

ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

أراد : فاعبدن . ولو كانت مخففة من الثقيلة ما تغيرت .

وأما قراءة ابن عامر بالنون الخفيفة فهى قراءة تفرد بها، وباقى القراء على خلافها ، فضلا عن أنها ليست نصا فى القضية ، إذ يجوز كون (لا) نافية لا ناهية ، والواو قبلها واو الحال فتكون النون علامة الرفع لا نون التوكيد ، وأما ما حكى عن بعض العرب من قولهم (التقت حلقتا البطان) و (له ثلثا المال) بإثبات الألف في كل

---

(١) انظر الجمل للزجاجى/٣٣٦.

(٢) التيسير/١٠٨.

(٣) السابق/١٢٣.

من (حلقتا) و (ثلثا) ، فهذا غير معروف ، والمعروف عن العرب حذف الألف من الكلمتين وما أشبههما لالتقاء الساكنين . وإن صح ذلك عن العرب عد من النادر الذى لا يقاس عليه ولا يعتد به لقلته .. إلى غير ذلك من الحجج والأقيسة التى ساقها البصريون فى الرد على الكوفيين[1].

وإذا أخذنا فى الاعتبار استدلال الكوفيين بقراءة نافع (محياىْ) على جواز التقاء الساكنين إذا كان أولهما حرف مد ولين ، وأضفنا إلى ذلك قراءة ابن عامر وابن كثير وأبى عمرو : « أأنذرتهم » (البقرة :٦) بتحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الثانية[2]، مع أن بعدها نونا ساكنة ، مع موافقة كثير من النحاة على ذلك ، فضلا عما روى عن العرب من أمثلة تحققت فيها هذه الظاهرة ... إذا أخذنا ذلك فى الاعتبار فضلنا مذهب يونس والكوفيين ، خاصة أنهم يعتمدون على قراءة إمام ناهيك به من إمام.

(ن) نصب المفعول لأجله مع عدم توافر شرط الاتحاد فى الزمان والفاعل :

يعرف النحاة المفعول لأجله بأنه : المصدر القلبى ، المفهم علة ، المشارك لعامله فى الوقت والفاعل ، وحكمه جواز النصب إن وجدت فيه هذه الشروط ، فإن فقد شرط منها تعين جر المفعول لأجله بحرف التعليل مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ ﴾ (الأنعام :١٥١) حيث افتقد المصدر شرط كونه قلبيا ، ومثل قول امرئ القيس :

فجئت وقد نضَّتْ لنوم ثيابَها ... لدى الستر إلا لبسة المتفضلِ

حيث انعدم شرط الاتحاد فى الوقت ، لأن خلع الثياب سابق للنوم . ومثل قول أبى صخر الهذلي :

وإني لتعــرونى لذكــراك هزة ... كما انتفض العصفور بلله القطر

---

(١)انظر الإنصاف/٣٨١-٣٩١ مسألة (٩٤) وشرح التصريح/٢:٢٠٧، ٢٠٨.

(٢) انظر الحجة لابن خالويه/٤٢ والتيسير/٣٢.

حيث لم يتوفر شرط الاتحاد فى الفاعل ، لأن فاعل (تعرو) هو (هزة) ، وفاعل الذكرى هو المتكلم ، ومن ثم جر المصدر فى الأمثلة السابقة كلها بحرف التعليل[1]. وما سبق هو رأى جمهور النحاة .

وقد خرج ابن خروف على هذا الإجماع فأجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجا بقوله تعالى : « هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا » (الرعد:١٢) ، ففاعل الإراءة هو الله تعالى ، وفاعل الخوف والطمع المخاطبون [2].

كما أجاز أبوعلى الفارسى النصب مع عدم المقارنة في الزمان احتجاجا بقوله تعالى : « هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ » (المائدة :١١٩) بنصب (صدقهم) [3] ، وقال: إن معناه : لصدقهم فى الدنيا [4] .

وقد خرجت الآية الأولى على أن (خوفا وطمعا) حال ، أو على أن (يريكم) بمعنى : يجعلكم ترون ، فيكون فاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع. وإعرابهما حالين أولى من إعرابهما مفعولا لأجله .

أما الاتحاد فى الزمان فيمكن التساهل فيه فيقال مثلا : جئتك أمس طمعا فى نوالك الآن. وليست الجملة بذلك مختلة النظم ولا مهتزة المعنى ، وإن كانت الأساليب الفصيحة كلها من شعر ونثر فى جانب القواعد التى ارتضاها جمهور النحاة.

(س) معانى الأدوات :

تعدد المعنى الوظيفى للبنية الصرفية أمر معترف به فى العربية ، وهناك أبواب معينة اعترف فيها النحاة بهذا التعدد ومن ذلك ما قيل عن قيام الاسم بوظيفة الصفة المشبهة فى قول الشاعر :

---

(١) انظر شرح التصريح/١:٣٣٦.
(٢) السابق/١:٣٣٥.
(٣) انظر البحر/٤:٦٣.
(٤) انظر شرح الكافية/١:١٩٣.

فلولا الله والمهر المفدى لأبت وأنت غـــريال الإهاب

وقول الآخر :

فراشة الحلم فرعون العذاب وإن تطلب نداه فكلب دونه كلب

إذ أدت الكلمات (غربال وفراشة وفرعون) وظائف الصفات (مُثَقَّب وطائش ومؤلم) على التوالي .

كما ظهر هذا التعدد واضحا فى مجىء الحال اسم ذات فى مثل : كلمته فاه إلى فىَّ ، وبايعته يدا بيد ، وقول الشاعر :

سفَرْنَ بُدوراً وانتقبْنَ أهلَّةً ومِسْنَ غصونا والتفتْنَ جآذرا

إلى غير ذلك من المواضع التى قررها النحاة إنّ بالقول الصريح وإن بالتطبيق الذى يفهم منه هذا التعدد [1].

وأبرز الموضوعات التى ظهر فيها تعدد المعنى الوظيفى بجلاء هو الأدوات. و(مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب) لابن هشام صورة حية لهذا الموضوع إذ لا تخلو دراسته لأداة من الأدوات من بيان معانيها المتعددة ، وحلولها محل أداة أخرى فى أداء وظيفتها . والحديث فى هذا الموضوع ممتد وطويل ، غير أنا لن نتعرض هنا الا لبعض النماذج القليلة التي كانت معانيها مثار خلاف نحوى ، وكانت القراءات فيها أبرز عناصر القبول أو الرفض ، كما سبق أن أشرنا في بداية هذا الفصل . ومن ذلك :

١- ورود (أنّ) بمعنى (لعلّ) :

قرئ قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ (الأنعام :١٠٩) بكسر همزة (أن) وفتحها [2] فكان الكسر فى نظر النحاة مبنيا على استئناف الجملة بعد

---

(١) انظر الجملة الوصفية فى النحو العربى/١٠٨-١١٦.

(٢) قرأ بالكسر ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر بخلف عنه، والباقون بفتحها. التيسير/١٠٦.

(وما يشعركم) . أما فتح الهمزة فلو أخذ على ظاهره لكان عذرا للكفار ، ومن ثم اضطر بعض النحاة إلى اعتبار (لا) زائدة حتى يستقيم المعنى ، مشبها إياها بالتى فى قوله تعالى : ﴿ وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ (الأنبياء:٩٥) وقوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ (الأعراف:١٢) ، إذ المعنى : حرام عليهم أن يرجعوا ، وما منعك أن تسجد[١].

وقد سئل الخليل بن أحمد عن فتح الهمزة فى هذه الآية فقال : "هى بمنزلة قول العرب : ايت السوق أنك تشترى لنا شيئا ، أى : لعلك : فكأنه قال : لعلها إذا جاءت لا يؤمنون" [٢].

وقد رجح الزجاج مذهب الخليل فى كون (أنّ) بمعنى (لعل) ، وغلط من قال بزيادة (لا) ، "لأن ما كان لغوا لا يكون غير لغو. من قرأ : إنها إذا جاءت - بكسر إن- فالإجماع أن (لا) غير لغو ، فليس يجوز أن يكون معنى لفظة مرة النفى ومرة الإيجاب، وقد أجمعوا أن معنى (أن) ههنا إذا فتحت معنى (لعل) ، والإجماع أولى بالاتباع"[٣] وكذلك ذهب ابن خالويه من بعده [٤].

ولم يغفل الفراء هذا الرأى ، وإن فضل عليه زيادة (لا) واعتبار (أن) على بابها، إذ قال بعد توجيه القراءتين "وهى فى قراءة أبى : (لعلها إذا جاءت لايؤمنون) وللعرب فى (لعل) لغة بأن يقولوا : ما أدرى أنك صاحبها ، يريدون : لعلك صاحبها. ويقولون : ما أدرى لو أنك صاحبها ، وهو وجه جيد ، أن تجعل (أنّ) فى موضع (لعل)"[٥] .

والقول بأن (أن) بمعنى (لعل) أولى بالقبول من غيره ، يؤيده أن (يشعركم) و (يدريكم) بمعنى ، وكثيرا ما تأتى (لعل) بعد فعل الدراية نحو : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ

---

(١) انظر : معاني القرآن للفراء/١:٣٥٠.
(٢) الكتاب/١:٤٦٣.
(٣) معانى القرآن وإعرابه/٢:٣١٠، ٣١١.
(٤) الحجة/١٢٢.
(٥) معانى القرآن/١:٣٥٠.

يَزَّكَّى ﴾ (عبس:٣) ، فضلا عن ورود (لعل) صريحة فى مصحف أبى[١] ، والتوفيق بين القراءات أولى، يضاف إلى ذلك أن هناك قراءة أخرى تؤيد ما سبق هى قوله تعالى: «وَلَئِن قُلْتَ أَنَّكُم مَّبْعُوثُونَ مِن بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَٰذَا إِلاَّ سِحْرٌ مُّبِينٌ » (هود:٧) بفتح (أنّ) [٢]. إذ وجهها بعض النحاة على كون (أنّ) بمعنى (لعل) ، أى : ولئن قلت لهم : لعلكم مبعوثون ، بمعنى : توقعوا بعثكم وظنوه ، لأثبتوا القول بإنكاره. وقد يُضَمّن (قلت) معنى (ذكرت) فيكون فتح الهمزة على بابه[٣].

٢- ورود (لمّا) بمعنى (إلا) :

تكون (لما) عند بعض النحاة حرف استثناء مثل (إلا) " فتدخل على الجملة الاسمية نحو " ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ (الطارق :٤) بتشديد (لما) فى قراءة عاصم وابن عامر وحمزة[٤] وعلى الماضى لفظا لا معنى نحو : أنشدك اللهَ لَمّا فَعَلتَ كذا ، أى : ما أسألك إلا فعلك . قال :

قالتْ له : بالله ياذا البردَيْن لما غَنَثْتَ نَفَساً أو اثنين

وفيه رد لقول الجوهرى : إن (لما) بمعنى (إلا) غير معروف فى اللغة»[٥].

ومثل ما سبق قوله تعالى : ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ (يس:٣٢) ، وقوله سبحانه : ﴿ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (الزخرف:٣٥) قيل فيه : إن (لما) بمعنى (إلا)[٦] .

---

(١) انظر : مغنى اللبيب/١:٢٠٢.

(٢) قرأ بفتح الهمزة عيسى بن عمر والمطوعى والباقون بكسرها ، المختصر/٥٩ ، والإتحاف/ ١٥٤.

(٣) انظر البحر/٥:٢٠٥، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم/١:٥٠١ ، ٥٠٢.

(٤) التيسير/٢٢١.

(٥) المغني /١:٢٢٠.

(٦) انظر : إعراب القرآن المنسوب للزجاج /٢:٧٥٦.

وقد مال إلى هذا الرأى الفراء فى أحد قوليه إذ قال فى آية يس : "ولم ينقلها من نقلها إلا عن صواب . فإن شئت أردت : وإن كل لمن ما جميع ، ثم حذفت إحدى الميمات لكثرتهن ، كما قال :

غداة طفَتْ علماءِ بكر بن وائل وعُجْنا صدورَ الخيل نحو تميم

والوجه الآخر من التثقيل : أن يجعلوا (لما) بمنزلة (إلا) مع (إنْ) خاصة، فتكون فى مذهبها بمنزلة (إنما) إذا وضعت فى معنى (إلا) ، كأنها (لم) ضمت إليها (ما) فصارا جميعا استثناء ، وخرجتا من حد الجحد ... وكان الكسائي ينفى هذا القول ، ويقول : لا أعرف جهة (لما) فى التشديد فى القراءة" [1] . وقال عن آية الطارق : "قرأها العوام (لمّا) ، وخففها بعضهم . الكسائى كان يخففها، ولا نعرف جهة التثقيل ، ونرى أنها لغة فى هذيل ، يجعلون (إلا) مع (إن) المخففة (لما) ، ولا يجاوزون ذلك . كأنه قال : ما كل نفس إلاّ عليها حافظ" [2] . أما ابن خالويه فقال بذلك فى آية الطارق[3].

أما آية هود : ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ (هود:١١١) فقال فيها الفراء – بعد أن وجه تخفيف لما وتشديدها – "وأما من جعل (لما) بمنزلة (إلا) فإنه وجه لا نعرفه"[4] ، على حين لم يتعرض ابن خالويه لمعنى (إلا) فى هذه الآية ، وخرج قراءتى تخفيف (لما) وتشديدها على أساليب أخر [5].

والمشكلة الماثلة فى آية هود – على ما أرى – هى أن القارئين بتشديد (لما) – وهم عاصم وابن عامر وحمزة – قد قرأوا بتشديد (إنَّ) ، ومن ثم تفترق هذه الآية

---

(١) معانى القرآن/٢:٢٧٧.
(٢) السابق/٣:٢٥٤.
(٣) الحجة/٣٤٠.
(٤) معانى القرآن/٢:٣٩.
(٥) الحجة/١٦٦.

عن كل الآيات السابقة التى وردت فيها(إنْ) بالتخفيف ولذا لم يشأ أحد القول بأن (لما) بمعنى (إلا) ، لأن ذلك قد استقام فى الآيات الأخرى على اعتبار (إنْ) نافية ومن ثم يكون المعنى سليما : ما كل إلا جميع لدينا محضرون - ما كل ذلك إلا متاع الحياة الدنيا - ما كل نفس إلا عليها حافظ. ولا يتأتى هذا التقدير فى قراءة آية هود . فالنحاة إذن على حق فيما ذهبوا إليه فيها .

أما الآيات الثلاث الأخرى ، ومعها ما ورد من أساليب عن العرب ، مضافا إليها ما رواه الفراء من أن هذيلا تستخدم (لما) بمعنى (إلا) مع (إنْ) خاصة ، ولا يجاوزون ذلك ، فكفيلة بإثبات رأى القائلين بورود (لما) بمعنى (إلا) والاعتداد بها قاعدة لها وزنها فى وظائف الأدوات.

٣- ورود (إلى) زائدة للتوكيد :

قرأ بعض القراء قوله تعالى : « فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ » (إبراهيم:٣٧) بفتح الواو[١] ، فقال عنها الفراء إنها "بمعنى : تهواهم ، كما قال : ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ (النمل:٧٢) يريد : ردفكم ، وكما قالوا : نَقَدْتُ لها مائة ، أى : نقدتها"[٢] . وهذا يعنى أن الفراء يميل إلى زيادة (إلى) فى هذه القراءة.

وقد خرجها جمهور النحاة على أن (تَهْوَى) تضمن معنى (تميل) ، أو الأصل كسر الواو فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفا ، كما يقال فى رَضِىَ : رَضَا ، وفى ناصية: ناصاة ، وإن اعترض ابن مالك على التخريج الثانى [٣].

ولست أجد غضاضة فى زيادة (إلى) كما قال الفراء ، إذ لا يأباه المعنى ، كما أن باللغة نظائر كثيرة لزيادة أحرف المعانى . وقد مثل الفراء بأمثلة لذلك.

---

(١) قرأ بفتح الواو جعفر بن محمد ومجاهد واليمانى، المختصر/٦٩.

(٢) معانى القرآن/٢:٧٨.

(٣) انظر المغنى:١/٧١ والتسهيل لابن مالك/١٤٠ تحقيق محمد كامل بركات ، القاهرة ١٩٦٨م.

٤- زيـــادة (مـــن):

تأتى (من) زائدة لتوكيد العموم ، أو للتنصيص على العموم مثل : ما جاءنى من أحد ، ما جاءنى من رجل . وشروط زيادتها - كما حددها ابن هشام - ثلاثة : **أحدها**: تقدم نفى أو نهى أو استفهام بهل ، **والثانى**: تنكير مجرورها ، **والثالث**: كونه فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ .

ولم يشترط الأخفش واحدا من الشرطين الأولين معتمدا على قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَأِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ (الأنعام:٣٤) ، ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ (نوح:٤) ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾ (الكهف:٣١) ، ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ (البقرة :٢٧١) إذ دخلت (من) على المعارف فى ثلاث آيات وهي فى الجميع غير مسبوقة بنفى أو نهى أو استفهام [١].

كما يبدو أن ابن جنى غير مقتنع بالشرط الثالث إذ خرج عليه قراءة بعض السلف : « مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ » (الفرقان:١٨) ببناء (نُتَّخَذَ) للمجهول ، إذ قال : "أما إذا ضممت النون فإن قوله (من أولياء) فى موضع الحال ، أى : ما كان ينبغى لنا أن نُتَّخَذَ من دونك أولياء ، ودخلت (من) زائدة ؛ لمكان النفى ، كقولك : اتخذت زيدا وكيلا فإن نفيت قلت : ما اتخذت زيدا من وكيل"[٢].

وقد اعتبر الفراء (أولياء) ثانى مفعولى (نتخذ) ، وشذذ دخول (من) عليه ، وإن حاول توجيهها [٣]، إذ القياس ألا تزاد (من) فى ثانى مفعولى (ظن) ، ولا ثالث مفعولات (أعلم) ، لأنهما فى الأصل خبر ، وهى لا تدخل على الأخبار . وقد تبع ابن جنى فى إهمال الشرط الثالث بعض النحاة[٤].

---

(١) انظر المغنى /٢:١٦، ١٧.

(٢) المحتسب/٢:١٢٠.

(٣) انظر : معانى القرآن/٢:٢٦٤.

(٤) انظر المغنى/٢:١٧.

وإنى لأزعم أن الحق في جانب الأخفش وابن جنى ما داما قد اعتمدا على الشواهد الموثقة والأساليب العربية فيما ذهبا إليه .

وبعـــــد

فهذه بعض المواضع التي كانت موضع خلاف بين النحاة ، وكانت القراءات أبرز عناصر القبول أو الرد فيها . ونستطيع أن نخلص منها بما يلى :

أولا : أن أكثر هذه المناقشات قد اعتمد على القراءات فقط. ومن ذلك مثلا: تسكين الهاء من (هو) و (هى) ومن لام الأمر ، بعد (ثم) ، والجمع بين الساكنين وليس أحدهما حرف مدولين ، والإشباع فى النثر ، وقصر الممدود ومد المقصور فى النثر ، وإلحاق العلامة الدالة على النوع مع الفصل بإلا فى النثر ، وحذف خبر (لات) وبقاء اسمها ... الخ .

ثانيا: أن بعض القراءات التى ردها بعض النحاة قبلت من فريق آخر ، وقعد على أساسها ، ومن ثم كانت كثرة من القواعد ذكرنا طرفا منها فيما سبق .

وقبول هذه القراءات وبناء القواعد عليها - بصرف النظر عن الحكم عليها بالقلة أونسبتها إلى الناطقين بها - أولى وأجدر بالقبول من منهج الذين يخطئونها ويرمونها بأبشع النعوت رغم تمتعها بدرجة من التوثيق والصحة لا تتمتع بها كثرة من الشواهد الأخرى التى اعتمدوها شعرية كانت أم نثرية .

ثالثا: أن الغالبية العظمى من هذه الموضوعات مما انتصر له الكوفيون ، وقليل منها مال إليه البصريون . وذلك راجع إلى ما سبق أن وضحناه من اعتداد الكوفيين - بوجه عام- بالقليل ، ومن ثم أمكنهم قبول كثرة من القراءات وبناء القواعد عليها .

رابعا : بعض هذه المواضع مما صرح النحاة بأنه ينتمى إلى الخصائص اللهجية . وجميعها - على أية حال - خروج على القواعد العامة. وأكاد أميل إلى

أنها جميعا خصائص لهجية. وإثبات ذلك يحتاج إلى دراسة متخصصة تغوص فى بطون المصادر لنسبة كل ظاهرة إلى لهجتها ، كما حدث فعلا فى بعض الظواهر .

خامسا : إذا كانت المواضع السابقة مجال استشهاد بالقراءات ، وهى مواضع خلافية، فإن هناك كثرة كاثرة من المواضع المتفق عليها دخلت القراءات طرفا فيها . وهذا يبين لنا مدى تأثير القراءات فى القواعد النحوية .

★ ★ ★

خاتمـــــة

بعد هذه الرحلة مع مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجرى يمكننا أن نزعم لأنفسنا الوفاء بمقتضيات منهج الدراسة.

وقد استطاع البحث من خلال حديثه عن مصادر النحو العربى التعرف على نظرة النحاة لكل من عنصرى السماع والقياس ، ومدى تأثير هذه النظرة فى التقعيد النحوى إيجابا أو سلبا. فعلى حين كانت للشعر اليد الطولى والمنزلة الأولى بين قنوات السماع قدر للقياس فى بعض القضايا أن يسود ، فطغى على السماع الصحيح، وجاءت بعض القواعد بناء على ذلك محملة بالشاذ والنادر والقليل والضرورة الشعرية .

كما قدم البحث بعض الأدلة على أن متقدمى النحاة قد استشهدوا بالحديث النبوى فى مؤلفاتهم ، وإن بدا ذلك قليلا إذا قيس بغيره من قنوات السماع.

وعند الحديث عن موقف كل من مدرستى البصرة والكوفة من السماع والقياس وقف البحث عند بعض القضايا التى رآها مهمة فيما هو بصدده ، مثل تحديد القبائل المأخوذ عنها ومدى سلامة هذا التحديد ، وتفسير ما هو مشهور من ميل الكوفيين للسماع أكثر من البصريين بأن ذلك راجع إلى تأثرهم بالجو الثقافى الذى عاشوا فيه والذى كان يهتم فى المقام الأول برواية الشعر والحديث والقراءات القرآنية .

ومن خلال تفصيل مواقف النحاة من القراءات خلص البحث إلى أن النحاة جميعا لا يفرقون في مواقفهم من القراءات بين قراءة سبعية أو عشرية أو شاذة ، وإنما يستشهدون بقراءات من كل نوع ، ويوجهون بعضها أحيانا ، وذلك إذا لم

تخالف ما هو مشهور من القواعد . أما إن خالفتها فإن الفرق يظهر بين من سميناهم بالأثريين المحايدين ، ومن وسمناهم بالقياسيين ، إذ يقبل الأولون القراءة على علاتها ، على حين يؤولها الآخرون لتخضع للقواعد ، أو يرمونها باللحن أو القبح أو الرداءة على التفصيل الذى ذكرناه فى مكانه ، مع اختلاف فى درجة القياسية بين علماء الفريق القياسى أنفسهم ، فمنهم من قل طعنه للقراءات ، ومنهم من بالغ فى الطعن والرمي بالقبح والخطأ واللحن.

وقد انتهى البحث إلى انعدام التأثير المدرسى فى مواقف النحاة من القراءات ، وخطأ إطلاق القول بأن مدرسة الكوفة أقرب رحما إلى القراء وأكثر تقبلا للقراءات ؛ إذ عددنا من بين القياسيين الكسائى والفراء وثعلبا ، وهم الذين يكونون مدرسة الكوفة. صحيح أنهم قبلوا قراءات كثيرة ، لكن ذلك لم يكن خضوعا لمبدأ قبول القراءات ، وإنما نتج ذلك عن رضاهم بالمثال الواحد واعتدادهم بالقليل فتيسر لهم تخريج قراءات كثيرة طعنها غيرهم .

وقد كان دور الرسم المصحفى بارزا فى مواقف القياسيين بصورة جلية ، فعلى حين تمسك الزجاج برسم المصحف الإمام ، صرح أبوجعفر النحاس وابن خالويه بأهميته وخالفا هذه النظرية فى التطبيق ، فاستشهدا بما يخالف الرسم ، ووجها بعض القراءات التي لا يحتملها المصحف العثمانى . وقد كان سيبويه واحدا من الذين تساوت نظرتهم للمصاحف جميعا ، وهى نظرة - على ما نرى - أقرب إلى الصواب لغويا ، فإذا كان المصحف الإمام شرطا لقبول القراءة والتعبد بها ، فإن المصاحف الأخرى مثله فى كون ما بها نصا عربيا قابلا للدراسة والتمحيص والأخذ بما يومئ إليه من قواعد .

وفى تقويم البحث لمواقف القياسيين انتهى إلى عدم منهجيتها ، وبعدها عن الصواب . ورأى أن الأقرب إلى الواقع اللغوى هو ارتضاء القراءة مادامت موثقة السند ولا عيب بعد ذلك أن توصف بقلة الورود ، أو تنسب إلى موطنها الأصلى إن كانت لهجة قبيلة معينة ، وهو ما حاول البحث إيضاحه فى الفصل الثالث على قدر

ما تيسر للباحث فى هذا المجال ، فقد أورد قواعد كثيرة اعتمد النقاش فيها على دليل من القراءات وحدها، وبعضها مما صرح النحاة بانتمائه إلى الخصائص اللهجية ، واقترح البحث تصدى دراسة متخصصة لفحص الظواهر اللهجية فى القراءات القرآنية .

وقد حاولت جاهدا أن أختم الحديث فى كل قضية ببعض الملاحظات أو النتائج التى بدت لى ، ولست أرى داعيا لإعادتها الآن .

والله أرجو مخلصا أن أكون قد وفقت إلى جلاء مواقف النحاة من القراءات القرآنية فى القرون الأربعة الأولى من الهجرة ، وهى الفترة التى أثرت دونما شك فيما تلاها من فترات وظهرت بصماتها واضحة على الفكر النحوى فيما تلاها من قرون .

★ ★ ★

قائمة المراجـــع

أولا :المطبـــوع:

١- إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر للبنا الدمياطى : (أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغنى الدمياطى) ط: الحلبى القاهرة ١٣١٧ هـ.

٢- الإتقان فى علوم القرآن : جلال الدين السيوطى ، القاهرة ١٣٠٦هـ .

٣- أثر القراءات فى الدراسات النحوية : د . عبد العال سالم ط : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٩٦٩م.

٤- الاستشهاد بالحديث : محمد الخضر حسين . مقال بمجلة المجمع اللغوى بالقاهرة جـ٣.

٥- الأشباه والنظائر : للسيوطى ط:٢ حيدر أباد . جـ١ : ١٣٥٩هـ جـ٢ ، ٣ : ١٣٦٠هـ جـ٤ : ١٣٦١هـ.

٦- الأصول فى النحو : لابن السراج تحقيق : د. عبد الحسين الفتلى ، بغداد ١٩٧٣م.

٧- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية : مصطفى صادق الرافعى : ضبط وتصحيح وتحقيق : محمد سعيد العريان ط:٥ القاهرة ١٩٥٢م

٨- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : لابن خالويه . مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٣٦٠ هـ

٩- إعراب القرآن المنسوب للزجاج : تحقيق ودراسة : إبراهيم الأبيارى القاهرة قسم١ ١٩٦٣م قسم ٢: ١٩٦٤م قسم ٣ ١٩٦٥م.

١٠- الاقتراح : للسيوطى ط: حلب عن نسخة حيدر أباد ١٣٥٩هـ .

١١- أمالى الزجاجى بشرح العلامة : أحمد الشنقيطى ط: القاهرة ١٣٢٤هـ .

١٢- الأمالى الشجرية : لابن الشجرى (ضياء الدين أبو السعادات هبة الله على بن حمزة العلوى). حيدر أباد ١٣٤٩هـ.

١٣- إنباه الرواة على أنباه النحاة : للقفطى (جمال الدين أبوالحسن على بن يوسف) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم جـ١ : ١٩٥٠م جـ٢ : ١٩٥٢م . جـ٣ : ١٩٥٥م.

١٤- الإنصاف في مسائل الخلاف : لابن الأنبارى : (كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبى سعيد). تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ط:٢ القاهرة ١٩٥٣م.

١٥- الإيضاح فى علل النحو : لأبى القاسم الزجاجى . تحقيق : مازن المبارك ، القاهرة ١٩٥٩م
١٦- البحث اللغوى عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر : د. أحمد مختار عمر ، القاهرة ١٩٧١م.
١٧- البحر المحيط : لأبى حيان ، القاهرة ١٣٢٨هـ .
١٨- البرهان فى علوم القرآن : للزركشى (بدر الدين محمد بن عبدالله) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ط الحلبى جـ١ ، ٢ : ١٩٥٧ م ، جـ٣ : ١٩٥٨م ، جـ٤: ١٩٥٩م.
١٩- البيان فى غريب إعراب القرآن : لابن الأنبارى . تحقيق : د. طه عبد الحميد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب جـ١ : ١٩٦٩م ، جـ٢: ١٩٧٠م .
٢٠- البيان والتبيين : للجاحظ ، تحقيق : حسن السندوبى ، ط: ٢ القاهرة ١٩٣٢م.
٢١- بين القراء والنحاة : على النجدى ناصف . مقال بمجلة المجمع اللغوى جـ:١٧.
٢٢- تاريخ القرآن : د. عبد الصبور شاهين القاهرة ١٩٦٦م.
٢٣- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب فى علم مجازات العرب : الأعلم الشنتمرى (يوسف بن سليمان بن عيسى) بهامش الكتاب ط بولاق ١٣١٦هـ.
٢٤- التنبيهات علي أغاليط الرواة : على بن حمزة البصرى تحقيق : عبدالعزيز الميمنى . ط:١ القاهرة ١٩٦٧م.
٢٥- التيسير فى القراءات السبع : للدانى : (أبوعمرو عثمان بن سعيد) عنى بتصحيحه : أوتو برتزل. استانبول ١٩٣٠م.
٢٦- ابن جنى النحوى : د. فاضل صالح السامرائى : بغداد ١٩٦٤م.
٢٧- الجمل : للزجاجى ، تحقيق : ابن أبى شنب ط:٢ باريس ١٩٥٧م.
٢٨- حاشية الأمير : للشيخ محمد الأمير ، بهامش مغنى اللبيب ، القاهرة ١٩٥٦م.
٢٩- حاشية الصبان على الأشمونى : للشيخ محمد بن على الصبان ، ط: الحلبى ١٣٢٩هـ.
٣٠- حاشية يس على التصريح : الشيخ يس بن زيد العليمى ، القاهرة ١٣١٢هـ.
٣١- الحجة فى علل القراءات السبع : لأبى علي الفارسى جـ١ ، تحقيق : على النجدى ، د. عبدالحليم النجار ، د. عبدالفتاح شلبى ، مراجعة : محمد على النجار ، القاهرة ١٩٦٥م.
٣٢- الحجة في القراءات السبع : لابن خالويه ، تحقيق : د. عبدالعال سالم ، بيروت ١٩٧١م.
٣٣- الحيوان : للجاحظ ، تحقيق : فوزى عطوى ، بيروت ١٩٦٨م.
٣٤- خزانة الأدب : للبغدادى (الشيخ عبدالقادر) تحقيق : الأستاذ عبد السلام هارون ، القاهرة : جـ١ : ١٩٦٧م ، جـ٢ ، ٣ : ١٩٦٨م ، جـ٤ : ١٩٦٩م ، جـ٥: ١٩٧٦م ، جـ٦ : ١٩٧٧م .
٣٥- الخصائص : لابن جنى ، تحقيق : محمد على النجار ط:٢ بيروت .
٣٦- دراسات فى العربية وتاريخها : محمد الخضر حسين ط:٢ دمشق ١٩٦٠م.

٣٧- دراسات فى نقد الأدب العربى : د. بدوى طبانة ط:٤ القاهرة ١٩٦٥م.
٣٨- دراسات لأسلوب القرآن الكريم : محمد عبد الخالق عضيمة : القاهرة جـ١، ٢ : ١٩٧٢ ، جـ٣: ١٩٧٣م.
٣٩- الدرس النحوى فى بغداد : د. مهدى المخزومى ، بغداد ١٩٧٥م.
٤٠- الرواية والاستشهاد باللغة : د. محمد عيد ، القاهرة ١٩٧٢م.
٤١- أبو زكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة : د. أحمد مكى الأنصارى ، القاهرة ١٩٦٤م.
٤٢- سر صناعة الإعراب : لابن جني جـ١، تحقيق : مصطفى السقا ، محمد الزفزاف ، إبراهيم مصطفى ، عبدالله أمين ، القاهرة ١٩٥٤م.
٤٣- سيبويه والقراءات : د. أحمد مكى الأنصارى ، القاهرة ١٩٧٢م.
٤٤- شرح أبيات سيبويه : أبوجعفر النحاس ، تحقيق : زهير غازى. بغداد ١٩٧٤م.
٤٥- شرح الأشمونى على الألفية : نور الدين على بن محمد بن عيسى بهامش حاشية الصبان ، ط الحلبى ١٣٢٩م.
٤٦- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : بهاء الدين عبدالله بن عقيل. مطابع دار الشعب ، دون تاريخ .
٤٧- شرح ابن الناظم على الألفية : بدر الدين بن مالك ، ط[illegible] ١٣٤٢هـ .
٤٨- شرح التصريح على التوضيح : للشيخ خالد الأزهرى ، [illegible] ١٣١٢هـ.
٤٩- شرح شذور الذهب : لابن هشام ، تحقيق : محيى الد[illegible] لحميد ط:٩ القاهرة ١٩٦٣م.
٥٠- [illegible] شرح [illegible] سائد التسع المشهورات : أبوجعفر النحا[illegible] قيق : أحمد خطاب ، بغداد : ١٩٧٠
٥١- [illegible] ية : للرضى (نجم الدين محمد بن [illegible] بيروت عن نسخة الأستانة
٥٢- [illegible] الاستشهاد فى النحو : عبد الجبار عوان [illegible] . بغداد ١٩٧٦م.
٥٣- الصاحبى : لابن فارس (أبو الحسين أحمد) القاهرة ١٩١٠م.
٥٤- صحيح مسلم ، القاهرة ١٣٢٩هـ.
٥٥- ضحى الإسلام ، أحمد أمين جـ١ ط:١ ١٩٣٣م ، جـ٢ ط:٢ ١٩٣٨م.
٥٦- أبوعلى الفارسى وأثره فى القراءات والنحو : د. عبد الفتاح شلبى ، القاهرة ١٩٥٨م.
٥٧- العين : للخليل بن أحمد ، تحقيق د. عبدالله درويش ، بغداد : ١٩٦٧م.
٥٨- غاية النهاية فى طبقات القراء : لابن الجزرى ، عنى بنشره : برجشتراسر القاهرة ١٩٣٢م.
٥٩- الفاضل : للمبرد ، تحقيق عبدالعزيز الميمنى ، ط:١ ، القاهرة ١٩٥٦م.
٦٠- فى اللهجات العربية : د. إبراهيم أنيس ط:٣ القاهرة ١٩٦٥م.

٦١- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : د. عبدالعال سالم. القاهرة ١٩٦٨م.
٦٢- القراءات فى نظر المستشرقين والملحدين : عبدالفتاح القاضى. القاهرة ١٩٧٢م.
٦٣- القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث : د. عبدالصبور شاهين ، القاهرة ١٩٦٦م.
٦٤- القراءات واللهجات : عبدالوهاب حمودة ط:١ ، القاهرة ١٩٤٨م.
٦٥- الكامل فى اللغة والأدب : للمبرد ، القاهرة ١٩٦٥م.
٦٦- الكتاب ط بولاق ١٣١٦ ، ١٣١٧هـ : وقد اعتمدت على النسخة المحققة فى بعض المواضع
٦٧- الكشاف : للزمخشرى (محمود بن عمر) ط:١ القاهرة ١٩٤٦م.
٦٨- اللغات السامية : تيودور نولدكه : ترجمة د. رمضان عبد التواب. القاهرة ١٩٦٣م.
٦٩- اللغة بين المعيارية والوصفية د. تمام حسان ، القاهرة ١٩٥٨م.
٧٠- اللغة العربية : معناها ومبناها، د. تمام حسان ، القاهرة ١٩٧٣م.
٧١- اللغة والنحو : دراسة تاريخية وتحليلية مقارنة : د. حسن عون ط: ١ القاهرة ١٩٥٢م.
٧٢- اللهجات العربية فى القراءات القرآنية : د. عبده الراجحى ، القاهرة ١٩٦٨م.
٧٣- المؤتلف والمختلف : للآمدى (الحسن بن بشر) ، تحقيق : عبدالستار أحمد فراج ط:١ الحلبى ١٩٦١م.
٧٤- مباحث فى علوم القرآن : د. صبحى الصالح ، سوريا ١٩٥٨م.
٧٥- مجاز القرآن : لأبى عبيدة معمر بن المثنى ، تحقيق : د. محمد فؤاد سزكين جـ١ ط:٢ : ١٩٧٠م ، جـ٢ ط١ : ١٩٦٢م.
٧٦- مجالس ثعلب : شرح وتحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون القسم الأول ط: ١ ١٩٤٨م ، القسم الثانى ط:٢ ١٩٦٠م .
٧٧- محاضرات الأدباء : الراغب الأصفهانى (أبو القاسم حسين بن محمد) القاهرة ١٢٨٧هـ.
٧٨- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جنى : تحقيق : على النجدى، د. عبدالحليم النجار ، د. عبد الفتاح شلبى ، جـ١ : ١٩٦٦م ، جـ٢ ١٩٦٩م.
٧٩- مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع : لابن خالويه . عنى بنشره برجشتراسر ، المطبعة الرحمانية ، القاهرة ١٩٣٤م.
٨٠- المدارس النحوية : د. شوقى ضيف ط:٢ ، القاهرة ١٩٧٢م.
٨١- مدرسة البصرة النحوية : نشأتها وتطورها : د. عبدالرحمن السيد ط:١ القاهرة ١٩٦٨م.
٨٢- مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو : د. مهدى المخزومى ط:٢ القاهرة ١٩٥٨م.
٨٣- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها : للسيوطى ، القاهرة ١٣٢٥هـ.
٨٤- المصاحف : لابن أبى داود (الحافظ أبو بكر عبدالله بن أبى داود سليمان بن الأشعث السجستانى) صححه ووقف على طبعه (آرثر جفرى) ط:١ القاهرة ١٩٣٦م.

٨٥- معانى القرآن للأخفش . تحقيق د. فائز فارس . ط:٢ الكويت ١٤٠١هـ/١٩٨١م
٨٦- معانى القرآن للفراء
جـ١ تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار ط دار الكتب المصرية ١٩٥٥م.
جـ٢ تحقيق ومراجعة محمد على النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م.
جـ٣ تحقيق د. عبدالفتاح شلبى ومراجعة على النجدى ، الهيئة المصرية العامة ١٩٧٢م.
٨٧- معانى القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق د. عبدالجليل عبده شلبى، القاهرة جـ١: ١٩٧٣م ، جـ٢: ١٩٧٤م.
٨٨- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، القاهرة ١٣٥٦هـ.
٨٩- المقاصد النحوية: شرح الشواهد الكبرى للعينى (محمود بن أحمد) بهامش خزانة الأدب للبغدادى ط بولاق ١٢٩٩هـ.
٩٠- المقتضب للمبرد تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة. ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٦هـ.
٩١- مقدمتان فى علوم القرآن وهما : مقدمة كتاب المبانى ومقدمة ابن عطية. تحقيق آرثر جفرى ط:٢ القاهرة ١٩٧٢م.
٩٢- من أسرار اللغة : د. إبراهيم أنيس ، مطبعة لجنة البيان العربى دون تاريخ.
٩٣- المنصف : شرح التصريف لابن جنى ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين القاهرة جـ١ ، ٢ : ١٩٥٤م ، جـ٣ : ١٩٦٠م.
٩٤- منطق أرسطو والنحو العربى : د. إبراهيم بيومى مدكور ، مجلة المجمع اللغوى جـ٧.
٩٥- منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك : لأبى حيان . تحقيق سيدنى جليزر . نيوهافن ١٩٤٧م.
٩٦- الموازنة بين شعر أبى تمام والبحترى : للآمدى ، تحقيق : السيد صقر ، دار المعارف بالقاهرة ١٩٦١م.
٩٧- الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء : للمرزبانى (أبو عبيد الله محمد بن عمران) القاهرة ١٣٤٣هـ.
٩٨- النحو الوافى : عباس حسن ط:٣ دار المعارف بالقاهرة .
٩٩- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء : لابن الأنبارى ، القاهرة ١٢٩٤هـ .
١٠٠- نشأة الخلاف فى النحو بين البصريين والكوفيين ، مصطفى السقا مجلة المجمع جـ١٠.
١٠١- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : الشيخ محمد الطنطاوى ط:٥ القاهرة ١٩٧٣م.
١٠٢- النشر فى القراءات العشر : لابن الجزرى ، تصحيح : محمد على الضباع ، مطبعة مصطفى محمد ، القاهرة .

١٠٣- النوادر فى اللغة : لأبى زيد الأنصارى (سعيد بن أوس بن ثابت) تصحيح وتعليق : سعيد الشرنوبى ، بيروت ١٨٩٤م.
١٠٤- همع الهوامع: للسيوطى ، تصحيح السيد محمد بدر النعسانى ط بيروت .

ثانيا :المخطوط:

١- الحجة فى علل القراءات السبع : لأبى على الفارسى
مصورة ٢١ قراءات بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية عن نسخة مراد ملا رقم ٧.
ومصورة ٢٢ قراءات عن نسخة مراد ملا رقم ٨
٢- شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد السيرافى . مخطوط ١٣٧ نحو بدار الكتب المصرية .

ثالثا :رسائل جامعية:

١- إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس : تحقيق ودراسة : زهير غازى زاهد. دكتوراه بمكتبة جامعة القاهرة.
٢- التقعيد النحوى بين السماع والقياس : محمود عبد السلام شرف الدين. ماجستير من كلية دار العلوم (نسخة الباحث)
٣- التكملة : لأبى على الفارسى : تحقيق ودراسة : كاظم بحر المرجان. ماجستير بمكتبة جامعة القاهرة.
٤- ثعلب ومنهجه فى النحو واللغة : أحمد حنفى. ماجستير بمكتبة جامعة القاهرة
٥- الجملة الوصفية فى النحو العربى : شعبان صلاح حسين. ماجستير من دار العلوم (نسخة الباحث)
٦- أبو سعيد السيرافى وأثره فى الدراسات النحوية : محمد سليمان فتيح. ماجستير بمكتبة دار العلوم.
٧- شرح كتاب سيبويه للسيرافى جـ١ تحقيق ودراسة : السيد السعيد شرف الدين. دكتوراه بمكتبة جامعة القاهرة.
٨- الشواهد القرآنية فى كتاب سيبويه: محمد إبراهيم مصطفى عبادة. دكتوراه بمكتبة دار العلوم.
٩- القرآن والنحو : شكرى السيد الخلوى . ماجستير بمكتبة جامعة القاهرة .
١٠- قراءة ابن كثير وأثرها فى الدراسات النحوية : عبد الهادى الفضلى. دكتوراه بمكتبة دار العلوم.
١١- كتاب إعراب القرآن ومعانيه : للزجاج تحقيقا ودراسة . هدى محمود قراعة : دكتوراه بمكتبة جامعة القاهرة.

١٢- الكسائى إمام الكوفيين وأثره في الدراسات النحوية. عمر إبراهيم مصطفى : ماجستير بمكتبة دار العلوم
١٣- مناهج البحث عند النحاة العرب : على أبو المكارم. دكتوراه بمكتبة دار العلوم.
١٤- النحو والقراءات : محمد الشاطر أحمد . دكتوراه بمكتبة جامعة القاهرة.

★ ★ ★

فهـرس الموضوعـات

الموضوع	الصفحة
تقديم	٣
تمهيد : نشأة القراءات القرآنية وضوابطها	٩-٢٦
مفهوم الأحرف السبعة	١٢
مدى اشتمال مصحف عثمان على الأحرف السبعة	١٦
الأحرف السبعة والقراءات السبع	١٧
الضوابط التى تميز القراءات المقبولة من الشاذة	٢٠
القراءة بالقياس	٢٤
الفصل الأول : مصادر النحو العربى	٢٧-١٠٥
أولا : السماع :	٣٢
ملاحظات عامة على السماع اللغوى	٣٧
١- الشعر	٤٠
٢- الحديث النبوى	٥٨
٣- القرآن الكريم	٧٣
٤- القراءات	٧٨
ثانيا : القياس :	٨٠
تعريف القياس	٨٠
مدى أصالته فى الدرس اللغوى العربى	٨١
دوره فى نشأة النحو	٨٤
الصورة التى انتهى إليها في كتب المتأخرين وعلاقة	
السماع بالقياس فى هذه الصورة	٨٤
تقويم القياس مصدرا من مصادر النحو	٨٨
ثالثا : البصريون والكوفيون بين السماع والقياس	٩٠
(أ) البصريون	٩٠
(ب) الكوفيون	٩٦

الموضوع	الصفحة

الفصل الثانى : النحاة والقراءات ١٠٧-٢٩٠

أولا : فريق المحايدين الأثريين ١١٢

عبدالله بن أبى إسحاق الحضرمى ١١٢

عيسى بن عمر الثقفى ١١٦

يونس بن حبيب ١١٨

الخليل بن أحمد ١١٩

الزجاجى ١٢٣

السيرافى ١٢٦

ابن فارس ١٣٢

ملاحظات على مواقف الأثريين ١٣٤

ثانيا : فريق القياسيين ١٣٥

١- أبوعمرو بن العلاء ١٣٥

٢- سيبويه ١٤٠

أولا : استشهاده بالقراءات القرآنية ١٤٠

ثانيا : توجيهه للقراءات ١٤٧

ثالثا : جعله القراءة موضع نقاش بينه وبين أساتذته ١٥٢

رابعا : عدم التقيد برسم المصحف الإمام ١٥٤

خامسا : وصفه بعض القراءات بالجودة

أو الكثرة أو الحسن أو القلة ١٥٦

سادسا: وصفه بعض القراءات بالضعف أو الرداءة ١٥٩

سابعا : قوله بآراء تضاد قراءات يبدو أنها لم تبلغه ١٦١

٣- الكسائى : ١٦٥

أولا : قراءته بما يخالف الكثير الشائع ١٦٦

ثانيا : قوله ببعض الآراء النحوية اعتمادا على القراءات ١٦٦

ثالثا : توجيهه بعض القراءات ١٦٧

رابعا : طعنه بعض القراءات ١٦٨

٤- أبو زكريا الفراء ١٧٠

الموضوع	الصفحة
أولا : استشهاده بالقراءات فى قوله ببعض الآراء النحوية	١٧١
ثانيا : توجيهه للقراءات القرآنية	١٧٤
ثالثا : تناقضه فى موقفه من بعض القراءات	١٨٠
رابعا : حكمه على بعض القراءات بالجودة	١٨١
خامسا : تجويزه وجوها إعرابية فى الآيات	١٨٢
سادسا : عدم رضاه عن بعض القراءات	١٨٥
سابعا : موقفه من رسم المصحف	١٩٢
٥- الأخفش (سعيد بن مسعدة)	١٩٤
(أ) احتجاجه بالقراءات فى قوله بقواعد خالف فيها جمهور النحاة	١٩٥
(ب) تهجمه على بعض القراءات	١٩٦
٦- أبو عثمان المازنى	١٩٨
١- استشهاده بالقراءات القرآنية	١٩٩
٢- الحكم على قراءة بعدم الاطراد أو بالشذوذ	٢٠٠
٣- رده بعض القراءات وحكمه على بعض القراء بالخطأ والجهل وعدم الدراية	٢٠١
٧- المبـــرد	٢٠٣
أولا : احتجاجه بالقراءات القرآنية	٢٠٣
ثانيا : توجيهه للقراءات القرآنية	٢٠٥
ثالثا : المعارضة الصريحة للقراءات	٢٠٧
٨- ثعلـــب	٢٠٩
أولا : توجيهه أكثر من قراءة فى الآية دون أن يضعف إحداها	٢١٠
ثانيا: تجويزه وجها نحويا فى الآية مع الاعتراف بعدم سماعه القراءة به	٢١١
ثالثا: تفضيله قراءة سبعية على أخرى لتوافقها مع القواعد النحوية	٢١١
رابعا: عدم رضاه عن بعض القراءات	٢١٢

الموضوع	الصفحة

٩- أبو إسحاق الزجاج ٢١٤
أولا : توجيهه للقراءات ٢١٥
ثانيا: تعرضه لأكثر من وجه فى الآية على أنها أوجه
جائزة لكنها لا تقرأ إلا إن ثبتت بها قراءة ٢١٥
ثالثا : التفضيل والاختيار والتقوية ٢١٧
رابعا : طعن القراءات وتغليط القراء ٢١٩
خامسا : موقفه من الرسم المصحفى ٢٢١
١٠- ابن السراج ٢٢٣
أولا : احتجاجه بالقراءات ٢٢٣
ثانيا: توجيه القراءات والاحتجاج لها ٢٢٥
ثالثا : معارضته القراءات القرآنية ٢٢٩
(أ) المعارضات الخفية ٢٢٩
(ب) المعارضة الصريحة ٢٣١
١١- أبوجعفر النحاس ٢٣٣
أولا : احتجاجه بالقراءات القرآنية ٢٣٣
ثانيا : توجيهه القراءات ٢٣٦
ثالثا : تجويزه وجوها إعرابية ٢٤٢
رابعا : موقفه من الرسم المصحفى ٢٤٣
خامسا : رده بعض القراءات ٢٤٥
١٢- ابن خالويه ٢٤٨
أولا : استشهاده بالقراءات ٢٤٩
ثانيا: توجيه القراءات ٢٥٠
ثالثا : تخطئة القراءات ٢٥٧
أ- حكايته تغليط النحاة للقراءات ٢٥٧
ب- تخطئته بعض القراءات ٢٥٨
رابعا : موقفه من الرسم المصحفى ٢٦١

الموضوع	الصفحة

١٣- أبو على الفارسى ٢٦٢
أولا : استشهاده بالقراءات ٢٦٣
ثانيا: توجيهه القراءات ٢٦٥
ثالثا : رفضه بعض القراءات ٢٦٨
١٤- ابن جنى ٢٧١
أولا : استشهاده بالقراءات ٢٧٢
(أ) فى الجانب الصوتى والصرفى ٢٧٣
(ب) فى الجانب النحوى ٢٧٥
(جـ) فى المعنى اللغوى ٢٧٥
ثانيا : توجيهه للقراءات ٢٧٦
ثالثا : رفض ابن جنى لبعض القراءات وطعنه القراء ٢٨١
ملاحظات عامة على مواقف القياسيين ٢٨٦
تقويم مواقف القياسيين ٢٨٧
الفصل الثالث : دور القراءات فى التقعيد ٢٩١-٣٧٦
أولا : من قضايا الأصوات والصرف ٢٩٣
١- الإسكان ٢٩٤
٢- التقاء الساكنين ٢٩٤
٣- الحذف ٢٩٦
٤- الإشباع ٣٠١
٥- نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها ٣٠٣
٦- قصر الممدود ومد المقصور فى النثر ٣٠٤
٧- حركة عين جمع المؤنث السالم ٣٠٥
٨- همز عين المفرد الأصلية فى جمع التكسير ٣٠٦
٩- تشديد نون مثنى الإشارة والموصول فى غير حالة الرفع ٣٠٧
١٠- ورود (فَعَلَ) و (أَفْعَلَ) بمعنى ٣٠٨
١١- تصحيح حرف العلة مع وجود موجب الإعلال ٣٠٩
١٢- كسر سين (عسى) ٣١٠
١٣- كسر ياء المتكلم المضاف إليها جمع مذكر سالم ٣١٠

الموضوع	الصفحة

ثانيا : من قضايا النحو : ٣١١
أ- باب الفاعل ونائبه : ٣١١
١- إلحاق العلامة الدالة على التثنية أو الجمع
إذا كان الفاعل أو نائبه مثنى أو جمعا ٣١١
٢- إلحاق العلامة الدالة على النوع ٣١٤
٣- نيابة غير المفعول عن الفاعل مع وجود المفعول ٣١٥
٤- حذف عامل الفاعل لدليل ٣١٦
٥- نصب الفاعل ورفع المفعول عند أمن اللبس ٣١٨
ب- المبتدأ والخبر : ٣١٩
١- اقتران الخبر بالفاء ٣١٩
٢- حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر ٣٢٠
جـ- النواسخ الفعلية : ٣٢١
١- مجيء اسم كان وخبرها معرفتين ٣٢١
٢- مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة ٣٢٢
٣- زيادة الباء فى اسم ليس ٣٢٤
٤- قيام (إنْ) النافية بوظيفة (ليس) ٣٢٥
٥- حذف خبر (لات) وبقاء اسمها ٣٢٦
د- النواسخ الحرفية : ٣٢٧
١- العطف على اسم (إنّ) بالرفع قبل استكمال الخبر ٣٢٧
٢- مجيء لام الابتداء مع (أنّ) المفتوحة الهمزة ٣٢٨
٣- قيام (إن) المخففة بوظيفتها مثقلة ٣٢٩
٤- مجيء الفعل غير الناسخ بعد (إن) المخففة ٣٣٠
هـ- إعراب الأفعال : ٣٣١
١- الجزم فى جواب الطلب دون تحقق الشرط ٣٣١
٢- دخول لام الأمر على فعل المخاطب ٣٣٢
٣- حذف (أن) ونصب المضارع بعدها ٣٣٤
٤- إهمال (أن) ورفع الفعل بعدها ٣٣٦

الموضوع	الصفحة

٥- حكم المضارع المقترن بثم بين جملتى الشرط ٣٣٦
٦- نصب المضارع بأن مضمرة في جواب الترجى ٣٣٧
٧- وقوع لام الجحود بعد (كان) المنفية بـ(إن) ٣٣٨
و- أسلوب الشرط : ٣٣٩
١- ورود (أن) شرطية بمعني (إنْ) ٣٣٩
٢- ورود جواب الشرط مضارعا مرفوعا حين يكون
الشرط مضارعا مجزوما ٣٤٢
٣- ورود جواب الشرط ماضيا وفعل الشرط مضارع مجزوم ٣٤٣
ز- الموصـــولات : ٣٤٥
١- حذف العائد المرفوع ٣٤٥
٢- إعراب (أى) الموصولة ٣٤٦
ح- باب الإضافة : ٣٤٧
١- جواز حذف نون الوقاية من (لدن) عند إضافتها لياء
المتكلم ٣٤٧
٢- حذف التاء للإضافة ٣٤٧
٣- الفصل بين المضاف والمضاف إليه ٣٤٨
٤- الحكم الإعرابى لأسماء الزمان المبهمة المحمولة
على إذ وإذا ٣٤٩
٥- قطع (كل) عن الإضافة لفظا ٣٥١
ط- بـاب العطـف ٣٥٢
١- العطف على الضمير المجرور ٣٥٢
٢- العطف على معمولى عاملين ٣٥٤
ى- بـاب الحـال ٣٥٦
١- ورود جملة الماضى حالية دون (قد) ٣٥٦
٢- تقدم الحال على عاملها إذا كان جارا ومجرورا ٣٥٨
٣- وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها ٣٥٩
ك- جواز رفع المستثنى فى التام الموجب ٣٦٠

الموضوع	الصفحة

ل- صرف مالا ينصرف فى الاختيار ٣٦٣

م- توكيد فعل الاثنين وجماعة النسوة بنون التوكيد الخفيفة ٣٦٥

ن- نصب المفعول لأجله مع عدم توافر شرط الاتحاد فى الزمان والفاعل ٣٦٧

س- معانى الأدوات ٣٦٨

١- ورود (أنّ) بمعنى (لعل) ٣٦٩

٢- ورود (لمّا) بمعنى (إلا) ٣٧١

٣- ورود (إلى) زائدة للتوكيد ٣٧٣

٤- زيادة (مِنْ) ٣٧٤

ملاحظات على ما سبق ٣٧٥

خاتمة ٣٧٧

قائمة المراجع ٣٨١

الفهرس ٣٨٩

دار غريب للطباعة

١٢ شارع نوبار (لاظوغلى) القاهرة

ص.ب (٥٨) الدواوين ت: ٧٩٤٢٠٧٩

هذا الكتاب

رحلةٌ مع مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري ؛ بدأت بالحديث عن مصادر النحو العربي للتعرف على نظرة النحاة لكلٍّ من عنصري السماع والقياس ومدى تأثير هذه النظرة في التقعيد النحوي إيجابًا أو سلبًا ، ثم تلا ذلك الحديث التفصيلي عن مواقف النحاة من القراءات الذي انتهى إلى أن النحاة جميعًا لا يفرقون في مواقفهم بين قراءة سبعية أو عشرية أو شاذة ، وإنما يستشهدون بقراءات من كل نوع ، ويوجهون بعضها أحيانًا ، وذلك إذا لم تخالف ما هو مشهورٌ من القواعد . أما إن خالفتها فإن الفرق يظهر بين الأثريين المحايدين والقياسيين ؛ إذ يقبل الأولون القراءة على علاتها ، على حين يؤولها الآخرون لتخضع للقواعد ، أو يرمونها باللحن أو القبح أو الرداءة . وقد انتهى البحث إلى انعدام التأثير المدرسيّ في هذه المواقف ، وانتهى إلى عدم منهجية مواقف القياسيين وبُعدها عن الصواب ، ورأى أن الأقرب إلى الواقع اللغوي هو ارتضاء القراءة مادامت موثقة السند ، ولا عيب بعد ذلك أنْ تُوصف بقلة الورود ، أو تُنسب إلى لهجتها . وبذا يكون هذا العمل قد وضّح مواقف النحاة من القراءات في هذه الفترة ، وهي التي أثّرت دونما شك فيما تلاها من فترات وظهرت بصماتها واضحةً على الفكر النحوي فيما تلاها من قرون .

هادي المطيري